مقدمة فى الاقتصاد

الأستاذ الدكتور

أحمد محمد مندور

أستاذ الاقتصاد

ووكيل كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة

٢٠٠٤

مقدمة

يهدف هذا الكتاب إلى تقديم مبادئ الاقتصاد للطلبة المبتدئين فى الاقتصاد .

وقد روعى أن يكون العرض مبسطاً ودقيقاً بقدر الإمكان .

وقد اشتمل الكتاب على بعض موضوعات النظرية الاقتصادية بفرعيها الكلى والجزئى . وقد تناولنا فى القسم الأول بعض موضوعات الاقتصاد الكلى وهى : ماهية الاقتصاد الكلى ومتغيراته الأساسية ، الدخل القومى والناتج القومى والإنفاق القومى ، ثم التدفق الدائرى للدخل وتحديد المستوى التوازنى للدخل القومى وفكرة المضاعف ، ثم تناولنا موضوع السياسة المالية فى ظل نموذج المضاعف . واشتمل القسم الثانى على بعض موضوعات الاقتصاد الجزئى وهى : الطلب ومرونته والعرض ومرونته ، وتوازن السوق التنافسية ، ثم موضوعات الإنتاج والتكاليف وسلوك المؤسسة فى ظل سوقىّ المنافسة الكاملة والاحتكار .

والنصيحة التى أقدمها للقارئ أن يحاول استيعاب هذه الموضوعات فهماً وليس حفظاً حتى تتحقق الفائدة المرجوة .

وأسأل الله التوفيق والسداد ..

المؤلف

الإسكندرية فى ٢٠٠٤

القسم الأول

موضوعات الاقتصاد الكلى

الفصل الأول
طبيعة علم الاقتصاد

١-١: لماذا ندرس الاقتصاد؟

تفيدنا دراسة الاقتصاد فى فهم المشاكل التى تواجه الفرد أوالعائلة، أو المجتمع مما يساعد فى التصرف تجاهها بشكل أفضل فمعرفة الأفراد بسوق الأوراق المالية (البورصات) وأسعار الفائدة قد يساعد فى إدارة شئونهم المالية بطريقة أفضل كما أن معرفة رجال الأعمال بمحددات التكاليف والإيرادات يؤدى إلى اتخاذ قرارات أفضل.

وعلى المستوى القومى تفيد دراسة الاقتصاد من ناحيتين الأولى، فهى تساعد فى وصف وتحليل المسائل الاقتصادية على المستوى الكلى فضلا عن التنبؤ بالمتغيرات الاقتصادية ومن الناحية الأخرى فإن دراسة الاقتصاد تساعد فى تحسين الأداء الاقتصادى من خلال تبنى الحكومة لسياسات اقتصادية ملائمة.

وتغطى دراسة الاقتصاد العديد من الأسئلة مثل:

لماذا يكون من الصعب ايجاد فرصة عمل أحيانا؟

لماذا يكون القلق من جراء العجز الحكومى فى الموازنة؟ ولماذا الشعور بالقلق من التضخم؟

ماهو العرض النقدى فى المجتمع؟ وماهى أهمية؟

لماذا يدفع للنساء فى قوة العمل غالبا أجر أقل من الرجال؟

كيف تستطيع دول مثل اليابان أو كوريا إنتاج سلع بتكاليف تقل كثيراً عنها فى الولايات المتحدة على سبيل المثال؟

كم تبلغ التكاليف الحقيقية لكى يذهب الشخص إلى الجامعة؟

هذه مجرد نوعية من الأسئلة التى يمكن أن تغطيها دراسة الاقتصاد وبالطبع

يوجد العديد من الأسئلة الأخرى التى يمكن لك أن تعرف إجابتها بعد دراسة وفهم الاقتصاد.

١-٢: تعريف علم الاقتصاد

يوجد العديد من التعاريف لعلم الاقتصاد يرتبط كل منها بنظرة الاقتصاديين إلى المشاكل التى عاصروها والتى تأثرت بدورها بالبيئة التى عاشوا فيها والفلسفة التى اعتنقوها.

ففى وقت ما خلال المرحلة الأولى من الثورة الصناعية فى أوربا. كان الاهتمام أكبر مايكون بزيادة الثروة، وفى ذلك الوقت شاع تعريف لعلم الاقتصاد نادى به آدم سميث فى كتابه ثروة الأمم والذى نشر فى عام ١٧٧٦، بأن علم الاقتصاد هو "العلم الذى يدرس الكيفية التى تمكن أمة معينة من أن تغتنى أو تصبح ذات ثراء".

ثم تلى عصر آدم سميث عصر آخر لم تكن المشكلة فيه هى زيادة الثروات، وإنما كانت المشكلة هى كيفية توزيع الثروة توزيع أمثل على أفراد المجتمع المشتركين فى إنتاجها، ومن ثم أصبح تعريف علم الاقتصاد "بأنه العلم الذى يختص باكتشاف القوانين التى تنظم الثروة وتوزيعها".

وفى الفترة التالية كانت أوروبا والجلترا تتقدم اقتصاديا بمعدلات سريعة ومستمرة حتى باتت مسألة زيادة الثروة أو توزيعها لاتشغل بال الاقتصاديين بل أصبحت التصرفات العادية للفرد فى حياته اليومية هى مايهم الاقتصاديين من حيث كيفية اكتساب الدخل وكيفية التصرف فيه بحيث يحقق أقصى منفعة ممكنة، وهنا يعرف الفريد مارشال (١٨٤٢ - ١٩٤٠) علم الاقتصاد "بأنه العلم الذى يدرس بنى الإنسان فى أعمال حياتهم العادية من حيث كيفية حصول الإنسان على دخله وكيفية استعمال هذا الدخل".

ولما كانت المشكلة الاقتصادية[1] من أهم المشكلات التى تواجه بنى الإنسان منذ القدم والتى تُعرف بأذق الحاجات والوسائل، فإن علم الاقتصاد هو العلم الذى يتصدى لدراسة هذه المشكلة. ولذا فإن التعريف الأكثر شيوعا لعلم الاقتصاد هو ذلك التعريف الذى يصف الاقتصاد بأنه "دراسة كيفية تخصيص الموارد النادرة بين الحاجات البديلة أو المتنافسة بحيث يتحقق أقصى إشباع للحاجات".

١-٣: الاقتصاد الكلى والاقتصاد الجزئى

تنقسم دراسة الاقتصاد إلى فرعين رئيسيين هما الاقتصاد الجزئى micro economics ، والاقتصاد الكلى macro economics وكلمتى جزئي وكلى مأخوذتان من المعنى اللاتينى (mikros) وتعنى صغير، (makros) وتعنى كبير.

وبينما يركز الاقتصاد الجزئى على دراسة السلوك الاقتصادى للوحدات الاقتصادية الفردية فى ظل إفتراضات معينة مثل كيفية انفاق المستهلك لدخله المحدود على سلع وخدمات معينة بحيث يحصل على أقصى إشباع ممكن، كيفية اتخاذ المنشأة لقراراتها عند القيام بعملية الإنتاج بحيث تحصل على أقصى ربح ممكن.

كيف يتحدد أسعار السلع المختلفة فى الأسواق؟

لماذا ترتفع أسعار بعض السلع بينما تنخفض أسعار البعض الآخر؟

وعلى الجانب الآخر نجد الاقتصاد الكلى الذى يهتم بأداء الاقتصاد القومى ككل ومن ثم يتعامل مع متغيرات اقتصادية كلية مثل الناتج القومى، مستوى التوظف فى المجتمع، الرقم القياسى للأسعار.

ويحاول الاقتصاد الكلى الإجابة على أسئلة مثل: كيف يتحدد مستوى الدخل القومى أو الناتج القومى فى المجتمع؟ وكيف يتغير على مر الزمن؟ كيف يتحدد مستوى التوظف ومن ثم معدل البطالة فى المجتمع؟ كيف يتحدد المستوى العام للأسعار؟

---

(١) سنتناول دراسة المشكلة الاقتصادية فى موضع لاحق.

ويلاحظ أيضا بالنسبة للتفرقة بين الاقتصاد الجزئى والكلى أن مشاكل التجميع تكون أكثر صعوبة فى الاقتصاد الكلى عنها فى الاقتصاد الجزئى بسبب عدم التجانس بين السلع ووجود أسعار مختلفة؟ فعلى المستوى الجزئى نعلم أن الثمن سيتحدد بطلب السوق وعرض السوق ومن ثم تقوم بتجميع طلبات المستهلكين الأفراد تجميع أفقى للحصول على طلب السوق كما تقوم بتجميع عروض المؤسسات الفردية التى تنتج السلعة وتتحدد الكميات والأسعار التوازنية بتفاعل ظروف الطلب والعرض فى السوق.

أما التجميع على المستوى الكلى فيتطلب الحصول على دالة الطلب الكلى بتجميع منحنيات الطلب على جميع السلع والخدمات المنتجة فى المجتمع وكذلك الحصول على دالة العرض الكلى ويتحدد مستوى الناتج الكلى والتوظف وكذلك المستوى العام للأسعار بتفاعل الطلب الكلى والعرض الكلى.

يتميز الاقتصاد الكلى عن الاقتصاد الجزئى بأن مشاكلة تنعكس آثارها على غالبية أفراد المجتمع وإن كانت بدرجات متفاوته، فمشاكل التضخم والبطالة على سبيل المثال يعانى منها معظم أفراد المجتمع. أما المشاكل الاقتصادية الفردية على المستوى الجزئي فلا تعكس مشكلة عامة فعندما تقرر الوحدة الإنتاجية زيادة الإنتاج نتيجة لانخفاض التكاليف أو الأجور قد لايؤدى بالضرورة إلى توقع انخفاض النشاط الاقتصادي.

ويلاحظ أيضا أن ما يعتبر أمر مسلم به فى الاقتصاد الجزئى مثل مستوى الناتج والتوظف أو المستوى العام للأسعار يعتبر متغيرات أساسية للاقتصاد الكلى وبالمقابل فإن مايعتبر مسلم به فى الاقتصاد الكلى مثل توزيع الناتج والعمالة والاتفاق بين مختلف الصناعات والوحدات الإنتاجية تعتبر متغيرات للاقتصاد الجزئى

١-٤:: المنهج العلمى فى الاقتصاد: The Scientific Approach

المنهج العلمى هو عبارة عن الأدوات أو الفنون التى يمكن استخدامها لفهم حقيقة ظاهرة معينة ودراسة القوى المؤثرة فيها.

والاقتصاد كعلم يمتلك هذه الأدوات والتى تعين الاقتصادى على تحليل وفهم المعلومات المتاحة والمشاكل التى قد تواجهه، مثل البطالة، الأسعار والأجور، توزيع الدخل، التجارة الخارجية، ...

ويتكون المنهج العلمى في الاقتصاد من الأدوات التالية:

* الملاحظة: observation

تعتبر ملاحظة الأحداث الاقتصادية أحد المصادر الأساسية للمعرفة الاقتصادية وخاصة تلك الأحداث التى يسجلها التاريخ الاقتصادى economic History

ومما لاشك فيه أنه فهم ظاهرة معينة فى الوقت الحاضر ومحاولة علاجها يصبح أفضل إذا أعتمد على امتلاك الحقائق التاريخية وفهم وإدراك منطق التاريخ. فدراسة ظاهرة التضخم الذي حدث فى فترة السبعينات على سبيل المثال ستكون ذات فائدة أكبر بعد دراسة التضخم الذريع الذى سجله التاريخ الاقتصادى والذى شهدته المانيا فى العشرينات من هذا القرن.

* التحليل "Analysis"

على الرغم من أهمية التاريخ والحقائق بالنسبة للاقتصاد إلا أنها لاتتحدث عن نفسها ويجب أن نضيف إلى ماسجله التاريخ تحليلا اقتصاديا للوقائع.

ويقصد بالتحليل الاقتصادى economic Analysis الأسلوب الذى يعتمد على إستنتاج أو التنبؤ بأنواع معينة من السلوك الاقتصادى إستناداً إلى افتراضات مسبقة بخصوص دوافع وتصرفات الأفراد والمؤسسات.

وكمثال على التحليل الاقتصادى، تعتبر حالة فرض دولة معينة لبعض القيود

لحماية الصناعة المحلية فى مواجهة غزو المنتجات الأجنبية الرخيصة مثل اتباعها وسائل لتقييد الواردات فما هى آثار هذه القيود؟ يفيدنا التحليل الاقتصادى باستخدام أدوات الطلب والعرض إنه فى ظل افتراضات معينة ستؤدى هذه القيود إلى زيادة الوظائف أو فرص العمل للمشتغلين فى الصناعة التى تمت حماية منتجاتها ومن المحتمل أن ترتفع الأسعار ولكن قد ينخفض مستوى الدخل الكلى.

وتتأكد هذه التنبؤات عندما تتراكم فى دراسات الحالات المختلفة.

* التحليل الاحصائى "Statistical Analysis"

تزايدت أهمية استخدام الاحصاء كأداة للتحليل وخاصة مع تزايد البيانات الاحصائية التى تصدرها الحكومات أو مؤسسات الأعمال، وتحليل هذه البيانات يساعد فى فهم السلوك الاقتصادى بطريقة كمية. وعلى الرغم من أن استخدام التحليل الاحصائى يتطلب إلماما كافيا بالأدوات الرياضية إلا أن فهم النتائج لايتطلب سوى القراءة المتعمقة وامتلاك المنطق الاقتصادى فى التفسير.

ولتوضيح كيفية استخدام التحليل الاحصائى نتسائل لماذا تحصل النساء على ٦٠٪ فقط من الأجر الذى يحصل عليه الرجال فى الولايات المتحدة؟ لاتستطيع بالطبع دراسة حالات الملايين من المشتغلين لتفسير هذا التفاوت. ويفيدنا التحليل الاحصائى فى هذا المجال عن طريق جميع بيانات عن عينة ممثلة من الرجال والنساء وبالإضافة إلى الخصائص الشخصية (التعليم، سنوات الخبرة، المهنة، ...) ومن خلال استخدام بعض الطرق الاحصائية يمكن تقدير النسبة من الاختلافات فى المكتسبات التى ترجع إلى الاختلافات فى الخصائص الشخصية.

وقد أوضحت الدراسات على سبيل المثال أن جزء كبير من الاختلافات فى المكتسبات يرجع إلي أن الرجال يقضون وقتاً أطول فى العمل ويحتلون وظائف أو مهن تدفع أجور أعلى ويعتقد البعض أن الجزء الآخر غير المفسر فى الاختلافات فى الأجر يرجع إلى التفرقة فى سوق العمل بين الرجال والنساء.

* إختبار العلاقات الاقتصادية:

للتأكد من صحة التنبؤات العلمية لابد من إجراء تجربة أو اختبار لمعرفة مدى قدرتها على تفسير الواقع من خلال إتباع طرق وأساليب احصائية معينة فإذا تبين من الاختبار سلامة التنبؤات نستطيع استخدامها فى وضع سياسة اقتصادية أما فى حالة تبين خطأ التنبؤات فإن النظرية قد ترفض كلية أو تعدل فروضها ويعاد اختبارها مرة أخرى.

وفى تطور مثير لاختبار العلاقات الاقتصادية استخدم الاقتصاديون مايشبه التجربة المعملية لفهم تعقيدات الواقع(١).

وإن كانت التجربة فى الاقتصاد وأكثر صعوبة عنها فى العلوم الطبيعية، فالاقتصادى لايستطيع قياس المتغيرات الاقتصادية بنفس الدقة التى تقاس بها المتغيرات فى التجربة المعملية، كما أنه من الصعب محاكاة أو تقليد الواقع الاقتصادى فضلاً عن أن تصرفات الأفراد الذين ستجرى عليهم التجربة قد تكون غريبة أو غير طبيعية.

١-٥: الاقتصاد الواقعى، الاقتصاد المثالى

"Normative Vs. positive Economics"

غالبا ما تتم التفرقة بين الاقتصاد الواقعى والاقتصاد المثالى على أساس أن الاقتصاد الواقعى يصف الحقائق والسلوك فى الاقتصاد. ومن الأسئلة التى يحاول الإجابة عليها:

ما هى نسبة المتعطلين فى سن معينة؟ ماهو أثر زيادة الضرائب على السجائر

---

(١) فى أحد التجارب التى أجريت فى العشرين سنة الماضية حاول الاقتصاديون وعلماء آخرون قياس ردود أفعال من خضعوا للتجربة وذلك لأنواع مختلفة من البرامج الحكومية تهدف لزيادة دخول الفقراء. وقد ساعدت هذه التجارب فى إظهار كيف تؤدى التغيرات فى البرامج الحكومية إلى التأثير فى عادات الأفراد بالنسبة للعمل وسلوكهم بالنسبة للادخار.

على عدد المدخنين؟ كم يبلغ عدد الأفراد الذين يحصلون على مستوى دخل أقل من ٥٠٠٠ جنيه فى السنة؟

والإجابة على هذه الأسئلة لاتتضمن أى تقديرات شخصية أو حكمية.

أما الاقتصاد المثالى فيتأثر القيم الأخلاقية والتقديرات الحكمية أو الشخصية. وتقع الأسئلة التى يحاول الإجابة عليها فى إطار مايجب أن يكون. وتحتمل الأجوبة على الأسئلة قدر كبير من الجدل ولايمكن حسمها بالاستناد إلى معايير موضوعية أو حقائق. ومن أمثلة الأسئلة التى تقع فى دائرة الاقتصاد المثالى:

هل يجب أن تساعد الحكومة الفقراء؟ كم يجب أن تنفق الحكومة على الدفاع؟ هل من الأفضل تقليل عجز الميزانية من خلال زيادة الضرائب أو تقليل الانفاق الحكومى؟.

١-٦: التحليل الاقتصادى والسياسة الاقتصادية:

من المعلوم أن الحكومات تقوم بالتدخل بدرجة أو أخرى فى النشاط الاقتصادى، وعادة يقل درجة التدخل إلى حد كبير فى ظل اقتصاديات السوق أو الأنظمة الرأسمالية (الولايات المتحدة على سبيل المثال)، حيث يترك لقوى السوق اتخاذ معظم القرارات الاقتصادية. أما فى ظل الأنظمة الاقتصادية الاشتراكية (الاتحاد السوفيتى سابقا) أو الشيوعية (الصين) تزداد درجة التدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى إلى أقصى حد حيث يقوم جهاز التخطيط بإدارة النشاط الاقتصادى. وهكذا فإن الحكومة تتدخل فى النشاط الاقتصادى من خلال سياسات معينة تحاول تنفيذها أياً كانت فلسفة النظام الاقتصادي. والسؤال: ماهو دور التحليل الاقتصادى أو وظيفة الاقتصادى بالنسبة للسياسات الحكومية المقترحة؟

يمكن القول بأن أى سياسة لها جانبين الأول هو الغايات أو الأهداف التى يحاول صانعوا القرار تحقيقها، الثانى هو الوسائل التى عن طريقها يتم تحقيق الغايات المرجوة.

وبينما لايتدخل الاقتصادى فى تحديد الأهداف فإنه يستطيع من خلال استخدام التحليل الاقتصادى تحديد ما إذا كانت سياسة معينة تحقق الأهداف المرجوة منها، وبأى تكلفة فضلاً عن إمكانية اقتراح سياسات أخرى بديلة لم تكن واردة.

ويمكن للاقتصادى أن يطرح الأسئلة التالية عند تقييم سياسة معينة.

- ماهى الأهداف التى تسعى السياسة إلى تحقيقها؟
- هل الوسائل المقترحة لتحقيق الأهداف تكون كافية؟
- ماهى التكلفة المباشرة لمثل هذه الوسائل؟
- هل لهذه الوسائل آثار سلبية على نواحى أخرى؟
- هل توجد وسائل بديلة أفضل؟

وفيما يلى نعطى مثال لمعرفة دور التحليل الاقتصادى فى تقييم سياسة معينة إذا افترضنا أن الحكومة تنوى اقتراح سياسة معينة لتثبيت إيجارات المساكن الخاصة. فكيف يمكن للاقتصادى تقييم مثل هذه السياسة؟ ربما يكون السؤال الأول عن الأهداف التى قصد تحقيقها من وراء هذه السياسة - فقد تكون الأهداف - إعادة توزيع الدخل بين الأغنياء (ملاك المساكن الخاصة) والفقراء (المستأجرين) - ضمان حد أدنى معين من الإسكان لكل فرد.

والسؤال الثانى، هل تحقق فعلاً الوسائل المقترحة (تثبيت الإيجارات) هذه الأهداف؟ إذا كانت الإجابة بالنفى فهنا تنتهى المسألة عند هذا الحد وترفض سياسة تحديد القيمة الايجارية لعدم تحقيقها الأهداف المرجوة، وربما يجد الاقتصادى أن دخول معظم المستأجرين تقل عن دخول الملاك وهنا يستنتج الاقتصادى أن الوسائل المقترحة تساعد فى تحقيق الأهداف المطلوبة.

أما السؤال الثالث، فيتعلق بالتكاليف المباشرة لاستخدام هذه الوسائل؟ أى النفقات التى تتحملها الحكومة لتنفيذ هذه السياسة؟ السوال الرابع: هل تتعارض

هذه السياسة مع أهداف سياسة أخرى؟ فربما تؤدى هذه السياسة إلى توفير السكن الرخيص ولكن فى نفس الوقت تؤدى إلى تدهور كثير من المناطق وتحويلها إلى مناطق غير صحية للسكن.

والقاعدة، أنه عندما تساعد سياسة معينة فى تحقيق هدف معين ولكن تتعارض مع أهداف أخرى، يكون من الضرورى الاختيار بين هذه الأهداف المتعارضة وعادة ماتكون التضحية فى اتجاه معين فى سبيل الحصول على نفع أكبر فى إتجاه آخر. وأخيراً يحتاج الاقتصادى إلى بحث الوسائل الأخرى البديلة التى قد تحقق نفس الأهداف ولكن بتكاليف أقل أو بدرجة أقل من التعارض مع أهداف أخرى. فمن المحتمل أن تحقق ذلك سياسة بديلة مثل فرض ضرائب تصاعدية على الدخل (زيادة الضرائب كلما زاد مستوى الدخل)، تقديم إعانات أو مساعدات لأصحاب الدخول المنخفضة.

وهكذا فإن دور الاقتصادى لايقتصر فقط على تقييم سياسة معينة وإنما يمتد إلى اقتراح سياسات أخرى بديلة بالرغم من أنه لايملك اتخاذ القرار بتنفيذ هذه السياسات أو تحديد الأهداف التى تسعى إلى تحقيقها - فهذا من إختصاص متخذ القرار السياسى.

الفصل الثانى
المشكلة الاقتصادية

يواجه العالم بالعديد من المشاكل التى تتفاوت فى درجة حدتها، وعلى الرغم من أن هذه المشاكل قد تختلف من عقد لآخر إلا أنه يوجد دائما مشاكل وتستأثر المشاكل الاقتصادية منها بنصيب وافر.

ففى الثلاثينيات من هذا القرن (١٩٢٩ - ١٩٣٣) واجه العالم مشكلة الكساد العظيم والتى أسفرت عن بطالة عارمة بين العمال وتعطل فى الموارد الاقتصادى الأخرى (قدر معدل البطالة بحوالى ٢٥٪).

وما أن حلت هذه المشكلة سرعان ما تولد عن اقتصاد الحرب فى الاربعينات مشاكل من نوع آخر تمثلت فى كيفية تخصيص الموارد المتاحة فى المجتمع بين المتطلبات العسكرية والاحتياجات المدنية.

ومع حلول الخمسينات كان التضخم (أى الارتفاع المستمر فى الأسعار) ولايزال المشكلة الرئيسية التى واجهت العديد من الدوله وفى النصف الثانى من الستينات كان الاهتمام الأكبر موجة نحو معدلات النمو الاقتصادى، المنخفضة . أما أهم مشاكل السبعينات فكانت ارتفاع تكلفة الطاقة بسبب الزيادة الهائلة فى أسعار البترول (قدرت الزيادة بحوالى ١٠ أمثال فى ١٠ سنوات) ويضاف إلى ذلك ظهور مشكلتى ارتفاع معدل البطالة والتضخم فى آن واحد وهو مالم يكن متوقعا من جانب الاقتصاديين.

وعلى الرغم من أن العالم يواجه بمشاكل أخرى غير المشاكل الاقتصادية مثل المشاكل السياسية والاجتماعية والثقافية، إلا أنه غالبا مايكون لهذه المشاكل أبعاد أو أسباب أو آثار اقتصادية، على سبيل المثال لايمكن أن نعزل مشكلة الانفجار السكانى التى تهدد العالم عن المشاكل الاقتصادية الأخرى.

فكما نعلم أن أسباب هذه المشكلة أسباب بيولوجية، طبية وثقافية أو اجتماعية

تمخضت عن النجاح فى تخفيض معدلات الوفيات بينما ظلت معدلات المواليد مرتفعة نسبيا (المعدل الحالى لنمو السكان فى العالم يقدر بـ ٢,٢ شخص كل ثانية أو حوالى ٧٠ مليون شخص كل سنة)، وعلى الرغم من أن هذه الأسباب ليست اقتصادية إلا أنه من غير الممكن تجاهل الآثار الاقتصادية التى تترتب على الزيادة المطردة فى السكان وضغطها على الموارد المتاحة ومن ثم تأثيرها على برامج التنمية الاقتصادية وخاصة فى الدول المتخلفة، وإذا لم يجد الجنس البشرى طرق أو وسائل لزيادة موارد الغذاء لتتناسب مع معدل زيادة السكان فسيواجه ملايين جدد خطر المجاعة فى العالم ولاسيما فى الدول الفقيرة أو المتخلفة.

المشكلة الاقتصادية

يواجه المجتمع بالمشكلة الاقتصادية عندما يكون غير قادر على اشباع كل احتياجاته البشرية غير المحدودة بسبب ندرة الموارد المتاحة ذات الاستخدامات البديلة.

وهذه المشكلة تواجه كافة المجتمعات سواء كانت متقدمة أو متخلفة وسواء كانت رأسمالية أم اشتراكية.

ويمكن التمييز بين ثلاث جوانب للمشكلة الاقتصادية.

٢-١: الموارد النادرة

تتكون موارد أى مجتمع من الموارد الطبيعية (الأراضى - الغابات - المعادن ...) وكذلك الموارد البشرية أو القوى العاملة سواء كان المجهود التى تقوم به مجهود جسمانى أو عقلى، يضاف إلى ذلك ما يمتلكه المجتمع من الوسائل التى تستخدم فى الإنتاج مثل الأدوات والمعدات والآلات والمبانى (رأس المال) ويطلق الاقتصاديون على هذه الموارد إصطلاح "عوامل الإنتاج" أو "عناصر الإنتاج" لأنها تستخدم فى إنتاج الأشياء التى يحتاجها المجتمع.

والأشياء التى يتم إنتاجها إما السلع (أشياء مادية مثل السيارات - الأحذية - أو الخدمات (خدمات التعليم - الخدمة الطبية - خدمة المواصلات ...) وكلاهما يحقق نفع أو اشباع للاحتياجات.

ويطلق على عملية خلق السلع والخدمات إصطلاح "الإنتاج" بينما يطلق اصطلاح "الاستهلاك" على عملية استخدامها فى اشباع الاحتياجات.

ويلاحظ أن الموارد المتاحة فى المجتمع تكون نادرة بمعنى أن الكميات المتاحة منها تكون غير كافية أو ملائمة لإشباع كل الاحتياجات البشرية من السلع والخدمات وإنما تنتج فقط نسبة صغيرة من هذه السلع والخدمات - أى أن الندرة فى الموارد ليست ندرة مطلقة وإنما هى ندرة نسبية أى بالنسبة لما هو مطلوب

لإشباع كل الاحتياجات البشرية فى المجتمع وتمثل مشكلة الندرة النسبية فى الموارد أهم أسباب المشكلة الاقتصادية.

٢-٢: الاستخدامات البديلة للموارد

تتميز الموارد المتاحة فى المجتمع بأن كل منها يصلح لأكثر من استخدام بديل، ولما كانت هذه الموارد نادرة فيتعين استخدام كل منها فى أفضل استخدام أى فى الاستخدام الذى يحقق أكبر إنتاج وإلا فإن حدة الندرة ستزداد فى المجتمع، ويلاحظ أن وجود الاستخدامات المتعددة أو البديلة للموارد يحتم علينا ضرورة الاختيار بين أفضل الاستخدامات وهذا ربما يُصعب من المشكلة الاقتصادية، فلو كان كل مورد يصلح لإستخدام واحد فقط لأصبح الأمر أكثر سهولة حيث يوضع كل مورد فى الاستخدام المخصص له، وتصبح المشكلة هنا مشكلة فنية بحتة تتلخص في استخدام أفضل الطرق الفنية والتكنولوجية وهى التى تستخدم أقل كميات من الموارد لإنتاج حجم معين من الإنتاج، وهذه مسألة يقدرها الفنيين وليس الاقتصاديين ويترتب على فكرة الاستخدامات البديلة للموارد وضرورة الاختيار، مايسمى بتكلفة الفرصة البديلة فعندما نقرر استخدام مورد معين فى استخدام معين فإننا نضحى بالإنتاج الذى كان يمكن الحصول عليه من توظيف هذا المورد فى أفضل استخدام بديل له.

٢-٣: الاحتياجات البشرية غير المحدودة

يحتاج الأفراد فى أى مجتمع إلي العديد من السلع والخدمات منها ماهو ضرورى أو أساسى لإشباع الاحتياجات البيولوجية أو الغريزية (الحاجة إلى الغذاء - المسكن - الملبس) ومنها ما هو أكثر من هذا الحد الأدنى. فالإنسان فى سعى دائم للحصول على أنواع عديدة من السلع والخدمات لجعل الحياة أكثربهجة أو رفاهية.

ومن الطبيعى أن تتفاوت أنواع السلع والخدمات المطلوبة من مجتمع لآخر حيث

تتحدد بأذواق الأفراد فى المجتمع، الدين، التقاليد الاجتماعية، الفلسفة السائدة، وطبيعة المناخ.

ويساعد على زيادة الاحتياجات فى المجتمع عامل التقليد والمحاكاة أى تقليد أفراد المجتمع لنماذج أو أنماط الاستهلاك السائدة فى مجتمعات أخرى[1]، ويسهم فى ذلك التقدم الهائل فى وسائل المواصلات والاتصالات.

وتتزايد الاحتياجات فى المجتمع بمرور الزمن نتيجة للتزايد فى السكان فضلا عن التقدم العلمى أو التقدم المادى الذى تحققه البشرية، فلدينا الآن العديد من السلع والخدمات التى لم يسمع بها أجدادنا من قبل، ويبدو أن اليوم الذي سنقول فيه كفى - أمر بعيد المنال - فسرعان ما تتولد الرغبة فى إشباع حاجة جديدة بمجرد إشباع الحاجات القديمة.

٢-٤: متى تنتهى المشكلة الاقتصادية فى المجتمع؟

إذا تصورنا أن الموارد فى المجتمع أصبحت كافية لإشباع كل الاحتياجات البشرية لانتهت المشكلة الاقتصادية وهذا مالم يستطع أى مجتمع تحقيقه على مر التاريخ - حتى أكثر المجتمعات تقدما لم تنجح فى توفير كل احتياجاتها وإن كانت استطاعت توفير الجزء الأكبر منها عن طريق زيادة الموارد واستخدام طرق أو وسائل أفضل لاستغلال الموارد وزيادة كفاءتها. وقد ينجح فرد أو مجموعة أفراد فى المجتمع في حل المشكلة الاقتصادية من حيث إكتساب دخل يكفى لإشباع كل الاحتياجات ولكن هذا لم يتحقق بالنسبة للمجتمع ككل ومن ثم تبقى المشكلة الاقتصادية.

وعلى الجانب الآخر تزداد حدة المشكلة الاقتصادية فى الدول الفقيرة أو المتخلفة نظراً لزيادة احتياجاتها البشرية بمعدلات عالية بسبب الزيادة الهائلة فى

---

(١) أيضا يقوم الأفراد من الطبقات ذات الدخول المنخفضة فى المجتمع بتقليد أنماط الاستهلاك لأصحاب الدخل المرتفع فى نفس المجتمع.

السكان فى الوقت الذى تعجز فيه عن توفير الموارد المناسبة لتوفير كل هذه الاحتياجات ، وقد ترتب على ذلك عدم نجاح هذه الدول فى إشباع قدر كبير من احتياجات السكان بها.

٢-٥: توضيح عناصر الندرة، الاختيار وتكلفة الفرصة البديلة باستخدام جدول أو منحنى إمكانيات الإنتاج فى المجتمع

إمكانيات الإنتاج فى المجتمع:

دعنا نفترض اقتصاد ما، يقوم بإنتاج سلعتين فقط للتبسيط (القطن والذى يستخدم فى إنتاج الملابس) والقمح (الذى يستخدم فى الغذاء) وذلك باستخدام كل الكميات المتاحة من الموارد أو وسائل الإنتاج المختلفة سواء كانت طبيعية أو بشرية أو رأس المال أو تكنولوجيا.

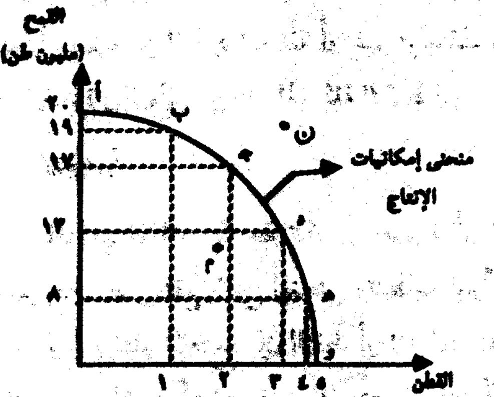
ومن الواضح أنه عندما يقرر المجتمع إنتاج كميات أكبر من القمح فإنه لابد وأن يكون على حساب إنتاج القطن - طالما أن الموارد المستخدمة تكون محدودة أو ثابتة فى ظل استخدام مستوى معين من التكنولوجيا .

ويوضح جدول إمكانيات الإنتاج الاختيارات المختلفة المتاحة أمام المجتمع لإنتاج السلعتين بافتراض أن المجتمع يقوم باستخدام موارده المتاحة استخداماً كاملاً.

ويمثل الجدول الافتراضى التالى إمكانيات الإنتاج:

الاختيار	القطن (ملابس) بليون يارده	القمح (غذاء) مليون طن	تكلفة الفرصة البديلة: عدد الوحدات التى يتم التخلى عنها من القمح لإنتاج وحدة إضافية من القطن
أ	صفر	٢٠	
ب	١	١٩	١
جـ	٢	١٧	٢
د	٣	١٣	٤
هـ	٤	٨	٥
و	٥	صفر	٨

تمثيل الجدول بيانيا:



قمنا بقياس كميات القمح على المحور الرأسى، وكميات القطن على المحور الأفقى.

يلاحظ أن الاختيار (أ)، الاختيار (و) اختيارات ممكنه ولكنها قد تكون غير مرغوبة، فالاختيار (أ) يعنى قمحا فقط بينما الاختيار (ب) يعنى قطن فقط. أما الاختيارات الأخرى (ب، جـ د، هـ) التى تقع على المنحنى هى اختيارات ممكنه وقد يكون أيا منها مرغوبا وفقا لما يقرره المجتمع.

وفيما يلى نقوم باستخدام منحنى إمكانيات الإنتاج فى توضيح عناصر الندرة والاختيار وتكلفة الفرصة البديلة.

الندرة:

يبين منحنى أو جدول إمكانيات الإنتاج التوفيقات المختلفة من السلعتين والتى تكون ممكنه (أ، ب، جـ، د، هـ، و) إذا تم توظيف المواد المتاحة توظيفا كاملا فى ظل مستوى معين من التكنولوجيا.

وهذه التوفيقات التى تقع على المنحنى تمثل حدود لما يمكن إنتاجه فهذه هى الكميات القصوى التى يمكن إنتاجها، أما النقط التى تقع أعلى ويمين المنحنى مثل النقطة (ن) فتتضمن كميات أكبر من السلعتين، تكون غير ممكنه لأن الموارد المتاحة لاتكفى، وإنما يتطلب الأمر زيادة الموارد حتى يمكن أن يصل المجتمع إلى هذه النقطة، وهذا لايحدث إلا فى الأجل الطويل من خلال النمو الاقتصادى حيث ينتقل منحنى إمكانيات الإنتاج إلى أعلى.

ويلاحظ أنه من الممكن اختيار نقط أو توفيقات تقع أسفل وإلى يسار المنحنى مثل (م) والتى تكون ممكنه إذا لم يتم استخدام الموارد استخدام كامل حيث يوجد قدر أو نسبة من الموارد المعطلة أو غير المستغلة واختيار مثل هذه النقط يزيد من حدة الندرة وبالتالى من حدة المشكلة الاقتصادية.

الاختيار:

طالما أن الموارد المتاحة تكون محدودة أو نادرة فإنه لايمكن الحصول على التوفيقات التى تقع خارج المنحنى وتتطلب قدراً أكبر من الموارد المتاحة. ومن ثم لابد وأن يختار المجتمع بين النقط أو التوفيقات المختلفة الممكنه والتى تقع على المنحنى، ويلاحظ أن اختيار معين يتضمن قدر أكبر من إحدى السلعتين لابد وأن يتضمن أيضا قدر أقل من السلعة الأخرى.

ومن الواضح أنه إذا كانت الموارد متوافرة بدرجة كافية لإنتاج كل الاحتياجات لما كنا فى حاجة إلى الاختيار.

تكلفة الفرصة البديلة:

يتضمن الاختيار دائما تكلفة، فاختيار زيادة كمية إحدى السلعتين ستكون على حساب نقص كمية السلعة الأخرى التى يمكن الحصول عليها.

فإذا افترضنا أن المجتمع كان ينتج عند نقطة (أ) حيث ينتج القمح فقط بينما لاينتج أى قدر من القطن، وعندما يقرر المجتمع زيادة إنتاج القطن بوحدة واحدة فسوف يضحى بوحدة واحدة من القمح عند النقطة (ب) حيث ينتج ١٩ وحدة بدلا من ٢٠ وحدة، أى أن تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج وحدة واحدة من القطن هى وحدة واحدة من القمح.

إذا افترضنا أن زيادة إنتاج القطن يؤدى إلى زيادة تكلفة إنتاجه حيث يضطر المجتمع إلى استخدام موارد تكون غير مناسبة لإنتاج القطن (بافتراض أن الموارد تكون أكثر ملائمة لإنتاج القمح).

فإذا قرر المجتمع زيادة إنتاج القطن بوحدة إضافية أخرى فإنه سيضحى بما يساوى وحدتين من القمح (النقطة جـ) أى أن تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج الوحدة الثانية من القطن هى التضحية بوحدتين من القمح عندما ننتقل من ب إلى جـ، وهكذا تتزايد تكلفة الفرصة البديلة كما يتضح من جدول إمكانيات الإنتاج.

وافتراض تزايد تكلفة الفرصة البديلة يجعل منحنى إمكانيات الإنتاج ذو شكل مقعر ناحية نقطة الأصل، أما إذا تصورنا أن الموارد تناسب إنتاج القطن بنفس درجة إنتاج القمح، عندئذ يمكن الافتراض بأن تكلفة الفرصة البديلة تكون ثابتة ويأخذ منحنى إمكانية الإنتاج شكل الخط المستقيم.

٢-٦: تصنيف المشاكل الاقتصادية:

يمكن أن نقسم المشاكل الاقتصادية التى تواجه أى مجتمع سواء كان رأسمالى أو اشتراكى، متقدم أو متخلف - إلى ستة أنواع أو عناصر رئيسية. وقد تختلف هذه المجتمعات فى الطريقة أو الأسلوب المتبع فى علاج هذه العناصر إلا أنه لابد

أن تواجه نفس العناصر الرئيسية:

١- ماهى السلع والخدمات التى يجب إنتاجها؟ وبأى الكميات؟

يتعلق هذا السؤال بكيفية تخصيص الموارد النادرة بين الاستخدامات البديلة، نظالما أن موارد المجتمع تكون نادرة بالنسبة لإشباع الاحتياجات البشرية، فلابد من اتخاذ قرارات لتحديد أهم السلع والخدمات الواجب إنتاجها وكميات إنتاجها، ويكون الاختيار بين النقاط أو التوفيقات المختلفة التى تقع على منحنى إمكانيات الإنتاج.

٢- ماهى الوسائل أو الطرق التى يتم بها إنتاج السلع والخدمات التى تقرر إنتاجها؟

يمكن القول بصفة عامة، أنه يوجد أكثر من طريقة فنية ممكنه لإنتاج حجم معين من السلعة على سبيل المثال يمكن إنتاج كمية معينة من سلعة زراعية باستخدام مساحات صغيرة من الأرض وكميات أكبر من الأسمدة والعمال والآلات - أو استخدام مساحات كبيرة من الأرض وكميات أقل من الأسمدة والعمال والآلات.

ويجب أن نقرر رأى الوسائل البديلة يجب استخدامها؟

ويراعى أن نتجنب استخدام الوسائل الأقل كفاءة، ويقال أن الإنتاج غير كفء عندما يكون من الممكن إعادة تخصيص أو استخدام الموارد وتغير طريقة الإنتاج بحيث يمكن إنتاج حجم أكبر على الأقل من سلعة معينة دون إنتاج كميات أقل من سلعة أخرى، وسوف يؤدي استخدام طرق إنتاج أقل كفاءة فى استخدام الموارد إلى اختيار نقط أو توفيقات من السلع تقع داخل منحنى إمكانيات الإنتاج مثل النقط (م) فى الشكل السابق، وسوف يكون ممكنا فى هذه الحالة إنتاج كميات أكبر من إحدى السلعتين أو كليهما باستخدام طرق إنتاج أكثر كفاءة والانتقال إلى نقطة أخرى على المنحنى.

٣- كيف يوزع أو يخصص عرض السلع أو الإنتاج بين أفراد المجتمع؟

غالبا مايهتم الاقتصاديين بالطريقة التى يتم بها توزيع الدخل الكلى فى المجتمع بين الفئات أو الطبقات المختلفة مثل أصحاب الأراضى، العمال الرأسماليين، كما يهتموا أيضا بالآثار التى تترتب على التدخل الحكومى من خلال استخدام وسائل معينة بغرض إعادة توزيع الدخل لصالح طبقات معينة مثل استخدام ضرائب الدخل التصاعدية وقوانين الحد الأدنى للأجور.

ويلاحظ أن الأسئلة الثلاثة السابقة تقع ضمن إطار مايسمى بالاقتصاد الجزئى Micro economics ، ومن ثم فإن الاقتصاد الجزئى يعرف بأنه "ذلك الفرع من الاقتصاد الذى يهتم بدراسة كيفية تخصيص الموارد بين استخداماتها المختلفة فضلا عن كيفية توزيع الدخل"

٤- هل تستخدم الموارد المتاحة فى المجتمع استخداما كاملا أم أن جزءاً منها يبقى معطلا؟

من البديهى طالما أن الموارد تكون محدودة، أو نادرة - فإنه يتعين استخدامها استخداما كاملا، حيث أن ترك جزء منها متعطل أو غير مستغل إنما يمثل تبديداً أو إسراف فى استخدام الموارد يزيد من حدة الندرة ويترك أثراً على الإنتاج مماثلا لنفس أثر استخدام طرق إنتاجية أقل كفاءة - فكلاهما يؤدى إلى حجم إنتاج داخل أو أسفل منحنى إمكانيات الإنتاج فى المجتمع.

ويتعين أن تواجه المجتمعات المختلفة هذه المشكلة لضمان تحقيق الاستخدام أو التوظف الكامل أو شبه الكامل لمواردها والتقليل بقدر الإمكان من نسبة البطالة التى تصيب مواردها.

٥- هل تبقى القوى الشرائية للنقود والمدخرات ثابتة أم تتدهور بسبب التضخم؟

من الملاحظة أن مسلك الأسعار أصبح يميل نحو الارتفاع فى غالبية الدول أحيانا بمعدلات كبيرة وأحيانا بمعدلات أقل وتحاول الدول المختلفة إتباع وسائل معينة لعلاج ظاهرة الارتفاع المستمر فى معدلات الأسعار (التضخم) لما يؤدى إليه

من تخفيض للقوة الشرائية للنقود والمدخرات.

٦- هل تنمو الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومى لإنتاج السلع والخدمات أم تبقى ثابتة على مر الزمن؟

فالطاقة الإنتاجية أو مقدرة المجتمع على إنتاج السلع والخدمات تنمو فى بعض الدول بمعدلات كبيرة، بينما تنمو فى البعض الآخر بمعدلات أقل وقد تظل ساكنة فى البعض الآخر، ونتيجة لذلك تتفاوت الفجوة بين الإنتاج والاحتياجات وتتفاوت مستوى المعيشة بين الدول المختلفة.

ويمكن أن يتحقق النمو فى الطاقة الإنتاجية بزيادة كميات الموارد المتاحة وزيادة درجة كفاءتها، ويمثل ذلك بنقل منحنى إمكانيات إنتاج المجتمع إلى أعلى، بحيث تصبح النقط أو التوقيفات غير الممكنه من قبل (مثل النقطة ن) ممكنة وهذا هو جوهر عملية النمو الاقتصادي.

ومن الملاحظ أن الأسئلة ٤، ٥، ٦ تقع ضمن فرع من الاقتصاد يهتم بدراسة ما يسمى بالاقتصاد التجميعى أو الكلي Macro economics والذي يعرفه "بأنه دراسة كيفية تحديد مسلك المتغيرات الاقتصادية التجميعية أو الكلية الأساسية مثل مستوى العمالة أو التوظف فى الموارد، المستوى العام للأسعار والناتج الكلى.

الفصل الثالث

ماهية الاقتصاد الكلى

٣-١: المتغيرات الأساسية للاقتصاد الكلى:Key Macro Variables

يمكن التمييز بين ثلاثة متغيرات اقتصادية كلية تمثل محور اهتمام الاقتصاد الكلى وهى التوظف والناتج الكلى والمستوى العام للأسعار وفيما يلى نتناول كل من هذه المتغيرات الأساسية بشئ من التفصيل.

٣-١-١: متغيرات قوة العمل: Labor Force Variables

يُعرف التوظف بأنه عدد العمال البالغين والذين يعملون فى وظائف معينة على أساس يوم العمل الكامل.

أما البطالة فتشير إلى عدد العمال البالغين غير المشتغلين ولكنهم يبحثون بجدية عن فرص العمل ومن ثم فإن قوة العمل الكلية فى المجتمع فى تاريخ معين تكون عبارة عن عدد العمال المشتغلين والمتعطلين.

ويُعرف معدل البطالة كنسبة مئوية للمتعطلين إلى قوة العمل أى:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{المتعطلين}}{\text{قوة العمل}} \times ١٠٠\%$$

ويلاحظ على التعريف السابق مايلى:

- تحقيق التوظف الكامل لعنصر العمل يعنى عدم وجود بطالة إجبارية بين القوى العاملة عند مستويات الأجور السائدة بمعنى أنه كل من يرغب فى العمل عند مستويات الأجور السائدة يجد فرص العمل.
- لايدخل ضمن المتعطلين العمال غير العاملين نتيجة التغير والتنقل المستمر بين الوظائف المختلفة أو المتعطلين بسبب عدم توافر الشروط أو المهارات التى تتطلبها الوظائف الحالية وهذا مايعرف "بالبطالة الاحتكاكية".

لماذا الاهتمام بالبطالة؟

يرجع الاهتمام بالبطالة إلى سببين رئيسيين الأول أنها تؤدى إلى نوع من الضياع أو الفاقد الاقتصادى فى موارد المجتمع، فإذا افترض أن القوة العاملة فى مجتمع ما ١٠٠ مليون وأن معدل البطالة ١٠٪ فمعنى ذلك ضياع الناتج المحتمل لعدد قدرة ١٠ مليون من العمال، وسيكون هذا الفاقد بالطبع أمر غير مرغوب فيه فى الاقتصاد طالما لايوجد قدر كاف من الإنتاج لمقابلة كل مايحتاجه الأفراد.

والسبب الثانى للاهتمام بالبطالة هو الآثار التى تترتب على البطالة من معاناة وبؤس وانتشار للمشاكل الاجتماعية وزيادة القلق الاجتماعى وخاصة كلما استمرت معدلات البطالة مرتفعة لفترات زمنية طويلة.

وفى الفترة القصيرة تحاول الحكومات وخاصة فى الدول المتقدمة التخفيف من آثار البطالة من خلال تقديم مساعدات أو إعانات البطالة لأولئك الذين يعانون من البطالة حتى يجدوا فرص العمل.

٣-١-٢: متغيرات الناتج: Output Variables

يعتبر إجمالى الناتج القومى (GNP) من أكثر المقاييس شيوعا لقياس الناتج الكلى فى بلد ما خلال فترة زمنية معينة.

ويمكن قياس إجمالى الناتج القومى على أساس الأسعار الجارية وفى هذه الحالة يقيس القيمة الكلية للسلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية معينة على أساس الأسعار السائدة فى نفس الفترة. ويسمى بإجمالى الناتج القومى (الأسمى) وتعكس التغيرات فى إجمالى الناتج القومى بالأسعار الجارية بين فترتين زمنيتين تغيرات فى الكميات المنتجة من السلع والخدمات فضلا عن التغيرات فى الأسعار السوقية.

وقد يقاس إجمالى الناتج القومى على أساس الأسعار الثابتة ويسمى بإجمالى الناتج القومى (الحقيقى) حيث تقيم الكميات المنتجة من السلع والخدمات كل فترة زمنية على أساس الأسعار التى سادت فى فترة زمنية أو سنة معينة (سنة الأساس).

وطالما أن الأسعار تكون ثابتة فإن التغيرات فى إجمالى الناتج القومى الحقيقى تعكس التغيرات فى كميات الناتج فقط. ومن البديهى أن قياس إجمالى الناتج القومى (الحقيقى) يكون مؤشر أفضل لقياس مدى التحسن الحقيقى فى الأداء الاقتصادى للمجتمع.

والمثال التالى يوضح كل من مفهومى إجمالى الناتج القومى الحقيقى والأسمى بافتراض أن الاقتصاد ينتج سلعة واحدة ولتكن القمح.

السنة	(١) ثمن القمح (جنيه لكل أردب)	(٢) إنتاج القمح (مليون أردب)	(٣) إجمالى الناتج القومى الأسمى (مليون جنيه)	(٤) إجمالى الناتج القومى الحقيقى (أسعار ٨٢)
١٩٨٢	٢	١٠	٢٠	٢٠
١٩٨٣	٢,٥	١٢	٣٠	٢٤
١٩٨٤	٣	١١	٣٣	٢٢

يلاحظ أن أرقام الأعمدة (١)، (٢) إفتراضية وأن العمود (٣) الذى يقيس إجمالى الناتج القومى الأسمى هو حاصل ضرب العمود (١) × العمود (٢) أما العمود (٤) فيستخدم أسعار سنة ٨٢ كسنة أساس حيث كان ثمن الأردب ٢ جنيه ويقيم الناتج فى السنوات المختلفة على أساس هذا الثمن.

يلاحظ أن إجمالى الناتج القومى (الأسمى) قد زاد فى عام ٨٤ بالمقارنة مع عام ٨٣ بالرغم من نقص كميات الإنتاج عام ٨٤. ماهو تفسيرك لذلك؟ أليس من الأفضل إستخدام مقياس إجمالى الناتج القومى الحقيقى؟

لماذ نهتم بتغيرات الناتج؟

يهتم صانعوا السياسة فى الفترة القصيرة بالتقلبات فى الناتج أو الدخل القومى وهى ماتعرف بالدورة التجارية business cycle وهى أحد السمات لمعظم الاقتصاديات الرأسمالية، حيث ينخفض مستوى النشاط الاقتصادى فى

بعض الفترات وترتفع معدلات البطالة (الركود) وفى فترات أخرى يحدث زيادة فى مستوى النشاط الاقتصادى وترتفع مستويات التوظف وترتفع الأسعار ربما بشكل تضخمى (فترات الرواج) أما فى الفترة الطويلة فإن التغيرات فى إجمالى الناتج القومى الحقيقى تكون هامة من وجهة نظرا النمو الاقتصادى، وقد انعكس النمو الاقتصادى فى الدول المتقدمة فى القرن الماضى فى صورة زيادات أكبر فى الناتج مقابل عمل أقل مما ترتب عليه زيادة فى مستوى الرفاهة. العلاقة بين الناتج والتوظف والبطالة؟

يرتبط كل من الناتج والتوظف وبالتالى البطالة، فلكى يزداد مستوى الناتج لابد من زيادة عدد المشتغلين (أى زيادة مستوى التوظف). أو قد يتمكن المشتغلين الموجودين من زيادة الإنتاج فى حالة زيادة متوسط ماينتجه العامل (زيادة الإنتاجية).

ويزداد معدل البطالة كلما انخفض مستوى التوظف أو زادت قوة العمل مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها.

وبافتراض عدم تغير نمو قوة العمل وإنتاجية العمل فإن مستوى التوظف والناتج يرتبطان طرديا كما يرتبط البطالة والناتج عكسيا.

٣-١-٢: المستوى العام للأسعار: The Price Level

يشير المستوى العام للأسعار فى الاقتصاد القومى إلى متوسط عام للأسعار السائدة لمجموعة رئيسية من السلع فى الاقتصاد. ويمكن قياسه بالرقم القياسى لهذه الأسعار.

ويمكن التمييز بين ثلاثة مقاييس للأرقام القياسية هى:

الرقم القياسى لأسعار المستهلك (CPI) ويغطى مجموعة السلع الاستهلاكية التى يقوم المستهلك بشرائها، الرقم القياس لأسعار المنتج (PPI) ويغطى مجموعة السلع التى تدخل فى العملية الإنتاجية.

أما المقياس الأخير فهو مكمش إجمالى الناتج القومى (GNP deflator)

ويغطى مجموعة السلع والخدمات المنتجة فى الاقتصاد القومى وبين التغيرات فى أسعار كمية معينة من السلع بين الفترة الجارية وسنة الأساس ويمكن قياسه على النحو التالى:

$$\text{مكمش إجمالى الناتج القومى} = \frac{\text{إجمالى الناتج القومى بالأسعار الجارية}}{\text{إجمالى الناتج القومى بالأسعار الثابتة}} \times ١٠٠$$

ويمكن حسابه باستخدام أرقام المثال السابق على النحو التالى:

السنة	مكمش إجمالى الناتج القومى
٨٢	$\frac{٢٠}{٢٠} \times ١٠٠ = ١٠٠$
٨٣	$\frac{٣٠}{٢٤} \times ١٠٠ = ١٢٥$
٨٤	$\frac{٣٣}{٢٢} \times ١٠٠ = ١٥٠$

ويلاحظ أن المستوى العام للأسعار ليس مهما فى حد ذاته ولكن فى التغيرات التى تحدث فى مستوى الرفاهة أثناء تغير المستوى العام للأسعار فالإرتفاع المستمر فى المستوى العام للأسعار(التضخم) يترتب عليه آثار ونتائج غير مرغوبة نتيجة تخفيض القوة الشرائية للنقود كما أن الانخفاض المستمر فى المستوى العام للأسعار (الإنكماش) له آثار سلبية على النشاط الإنتاجي والتوظف.

ولذلك فإن تحقيق استقرار فى المستوى العام للأسعار يعتبر هدفا أساسياً للاقتصاد الكلى.

٣-٢: الأهداف الرئيسية للاقتصاد الكلى:

يمكن التمييز بين أربعة أهداف أساسية للاقتصاد والكلى لتقييم الأداء على مستوى الاقتصاد القومى، وتتعلق بالناتج والتوظف، الأسعار والقطاع الخارجى.

٣-٢-١: الإرتفاع بمستوى الناتج ومعدل نموه:

فمن المعلوم أن المقياس النهائى لمدى التقدم الاقتصادى فى الدولة هى قدرتها على تحقيق مستوى مرتفع من الناتج من السلع والخدمات الاقتصادية للسكان.

وتقيس إجمالى الناتج القومى "GNP" القيمة الكلية لمجموع السلع والخدمات النهائية التى تم إنتاجها فى المجتمع خلال فترة سنة ويعتبر مقياس إجمالى الناتج القومي من أكثر المقاييس شيوعا ويمكن أن يقاس إجمالى الناتج القومى على أساس الأسعار السوقية الجارية أو السائدة ويسمى بإجمالى الناتج القومى الأسمى "Nominal GNP" أو يمكن قياسه على أساس أسعار ثابتة (سنة معينة تستخدم كسنة أساس) ويسمى بإجمالى الناتج القومى الحقيقى "real GNP" ويعتبر هذا المقياس أكثر المقاييس المتاحة ملائمة لقياس مستوى الناتج ومعدل نموه فى الاقتصاد القومى.

وإذا تتبعنا مسلك نمو الناتج وخاصة فى الاقتصاديات الرأسمالية التى تتميز بما يسمى بالدورات التجارية "busimens cycle" سنجد فترات من التوسع وأخرى من الإنكماش فى الناتج الحقيقى ففى فترات الركود، يكون ملايين من البشر بدون عمل فضلاً عن ضياع أو فقد كبير فى الإنتاج من السلع والخدمات.

والملاحظ أن مثل هذه الدورات قد أصبحت أقل حدة بعد الحرب العالمية الثانية بالمقارنة مع الفترات السابقة وربما مرجع ذلك جزئيا إلى زيادة المعرفة بالاقتصاد الكلي فضلاً عن استخدام سياساته وأدواته فى الواقع العملى. ويتضح ذلك من دراسة مايسمى بفجوة الناتج "GNP Gap" وللتعرف على هذه الفجوة من الضرورى توضيح مفهوم آخر لإجمالى الناتج القومى وهو إجمالى الناتج القومى المحتمل "Potential GNP" ويُعرف بأنه أقصى مستوى للناتج يمكن للمجتمع فى فترة زمنية معينة تحقيقه عندما يستخدم موارده المتاحة بشكل كامل فى ظل مستوى التكنولوجيا السائد. وبدون زيادة التضخم، ويسمى أحيانا "بمستوى إنتاج العمالة المرتفعة"[1].

وتقاس فجوة الناتج بالفرق بين الناتج المحتمل والناتج الفعلى وتمثل مقياس لمدى الركود الاقتصادى أو الفقد فى الموارد الإنتاجية كما هو الحال فى فترات

(١) يقابل هذا المستوى، مستوى الناتج الذى يتحقق فى ظل معدل البطالة الطبيعى.

الكساد (الثلاثينات، بداية الستينات، منتصف السبعينات وأوائل الثمانينات من هذا القرن) وعندما يمر الاقتصاد بمرحلة الرواج أو التوظف الزائد - تكون فجوة الناتج سالبة كما حدث على سبيل المثال فى عامى ١٩٦٨ - ١٩٧٣ عندما زاد الناتج الفعلى عن الناتج المحتمل. وترتب على ذلك ارتفاعات حادة فى الأسعار.

وطالما أن "الناتج المحتمل" يعد مؤشراً لسياسات الاقتصاد الكلى يكون من الضرورى معرفة كيفية تغيرة عبر الزمن؛

يمكن التمييز بين مصدرين أساسيين للزيادة فى مستوى الناتج المحتمل، هما نمو قوة العمل فضلاً عن زيادة متوسط ما ينتجه العامل. فمن الواضح أن إنتاجية العامل قد زادت زيادة كبيرة فى الخمسين سنة الماضية. لسببين رئيسيين الأول أن العامل أصبح يتاح له استخدام كميات أكثر من رأس المال والتجهيزات فى العملية الإنتاجية، الثانى حدوث تقدم فنى فى المجالات المختلفة حيث أصبح العامل أكثر تعليماً والآلات أكثر تقدماً. ويتعين على المجتمع الذى يواجه بالركود أن يستهدف تخفيض فجوة الناتج، بينما المجتمع الذى يواجه بالتضخم قد يستهدف زيادة البطالة وفجوة الناتج لتقليل معدلات التضخم[1].

٣-٢-٢: زيادة مستوى التوظف وتقليل البطالة:

يعتبر تحقيق مستوى مرتفع من التوظف والذى يتطلب أيضا معدل منخفض للبطالة "Low unemployment" أحد الأهداف الرئيسية للاقتصاد الكلى.

فكما نعلم أن قوة العمل تشمل كل الأشخاص سواء كانوا يشغلون وظائف أو متعطلين، ولكن لايشتمل على أولئك الذين لايعملون ولايبحثون عن فرصة عمل.

وبينما يعتبر ارتفاع معدل النمو فى الناتج الحقيقى مؤشراً على قوة الاقتصاد

---

(١) كما حدث فى الولايات المتحدة فى الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٨٣ حيث اتبعت سياسات (انكماشية) أدت إلى رفع معدلات البطالة - بهدف الحد من معدلات التضخم.

فإن ارتفاع معدل البطالة يعد أحد علامات الضعف وذلك لما يترتب على البطالة من آثار غير مرغوبة اقتصاديا واجتماعياً.

ولذلك فإن الإرتفاع بمستوى التوظف وإيجاد فرص عمل لكل من يرغب فيه يصبح هدفاً رئيسياً.

ومن البديهى أن مستوى التوظف والتغيرات فيه يمثل أحد مصادر النمو فى الناتج الحقيقى، فمن المتوقع أن يصاحب معدلات النمو المرتفعة فى الناتج إنخفاضاً فى معدلات البطالة والعكس صحيح[1].

٣-٢-٣: استقرار الأسعار:

إن ضمان أسعار مستقرة فى ظل أسواق حرة يعتبر هدف أساسى للاقتصاد الكلى، فاستقرار الأسعار يتضمن وعدم تغير المستوى العام للأسعار (ارتفاعا أو انخفاضاً) بشكل فجائى وكبير.هذا ضروريا ومرغوبا فيه للمجتمع من زاويتين الأولى أن الأسعار هى مقياس للقيم الاقتصادية وعندما تتغير الأسعار بسرعة وفى فترات قصيرة يؤدى ذلك إلى نوع من الاضطراب أو الأرتباك فى المعاملات والعقود ويصبح جهاز الأسعار غير ذات قيمة.

السبب الثانى لأهمية استقرار الأسعار أنها تعتبر مؤشرات هامة يتم على أساسها توجيه الموارد بكفاءة بين قطاعات الاقتصاد القومى المختلفة.

ويعتبر الرقم القياسى لأسعار المستهلك (CPI) من أكثر المقاييس شيوعا لقياس المستوى العام للأسعار ويعبر عن تكلفة مجموعة سلعية معينة يقوم المستهلك بشرائها فى فترة معينة.

---

(١) هذه العلاقة الطردية بين الناتج الحقيقى ومستوى التوظف، أى العلاقة العكسية بين الناتج ومعدل البطالة يفترض عدم حدوث تغيرات كبيرة فى قوة العمل أو إنتاجية العمل. ففى ظل ثبات قوة العمل والإنتاجية لكى يزداد مستوى الناتج لابد من زيادة مستوى التوظف ومن ثم تقليل معدل البطالة.

ويقاس معدل التضخم بمعدل النمو أو التغير في الرقم القياسى للأسعار بين فترتين زمنيتين. فباستخدام الرقم القياسى لأسعار المستهلك يمكن حساب معدل التضخم على النحو التالى:

$$\text{معدل التضخم للرقم القياسي لأسعار المستهلك كنسبة مئوية} = \frac{\text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك (السنة الحالية)} - \text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك (السنة السابقة)}}{\text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك (السنة السابقة)}} \times ١٠٠$$

وعندما يكون معدل التضخم موجباً فهذا يعنى حدوث ارتفاع فى المستوى العام للأسعار وعندما يكون سالباً فهذا يتضمن حدوث انخفاض فى المستوى العام للأسعار ويسمى انكماش deflation.

ولايعنى تحقيق الاستقرار فرض مجموعة من الأسعار الجامدة كما هو الحال فى الدول الاشتراكية أو الشيوعية أو كما يحدث فى أوقات الحروب فى الدول الرأسمالية. فالجمود في الأسعار فى ظل جهاز الثمن يعني انعدام الكفاءة. وعلي النقيض الآخر لايجب أن نطلق للأسعار العنان بحيث يتضاعف المستوى العام للأسعار آلاف أو ملايين المرات[١] وماهو مطلوب هو درجة معينة من المرونة فى الأسعار بحيث يستطيع جهاز الثمن أن يقوم بوظائفه بكفاءة.

٣-٢-٤: التوازن الخارجي:

تزداد أهمية تحقيق هدف التوازن الخارجي كلما زاد إرتباط الدولة مع دول العالم الخارجي. وتعتبر معظم الاقتصاديات اقتصاديات مفتوحة بمعني إنها تصدر وتستورد السلع والخدمات، تقرض وتقترض تبيع أو تشترى التكنولوجيا، ترسل مواطنيها للسفر للعمل أوالسياحة. ولقد أدى انخفاض تكاليف النقل وتقدم وسائل المواصلات والاتصالات بين دول العالم إلى تقوية الروابط الدولية بشكل ملموس فضلاً عن حصول بعض الدول على جزء كبير من دخلها القومى من خلال التجارة الدولية.

---

(١) هذا ما يعرف بالتضخم الحاد hyper inflation ومن الأمثلة الواضحة له ما حدث فى ألمانيا فى العشرينات وكذلك فى بوليفيا فى الثمانيات من القرن الحالى.

ويتعين على الدولة أن تكون لها سياسة اقتصادية خارجية تستهدف التأثير فى الصادرات والواردات بالإضافة إلى أسعار الصرف الأجنبى. فبينما تؤدى زيادة الصادرات إلى زيادة تيار الدخل (إضافات) فإن زيادة الواردات تؤدى إلى نقص تيار الدخل (مسحوبات) ويُعرف صافى الصادرات بالفرق بين القيمة الكلية لصادرات بلد معين ووارداته. وعندما يكون صافى الصادرات موجبا تزيد قيمة الصادرات على الواردات ويتحقق فائض فى الحساب الجارى فى ميزان المدفوعات ويحدث العكس فى حالة كون صافي الصادرات كمية سالبة إما بالنسبة لأسعار الصرف الأجنبى، فيجب أن تراقب الدولة مايحدث لسعر عملتها بالنسبة العملات الدول الأخرى.

فارتفاع سعر صرف عملة دولة ما يؤدى إلى جعل صادراتها أعلى نسبياً مما يقلل من قدرتها التنافسية فى الأسواق العالمية، مما يسبب انكماشاً فى حجم الصادرات بالنسبة للواردات.

كما أن انخفاض سعر الصرف بالنسبة للعملات الأخرى يؤدى إلى إرتفاع أسعار الواردات ومن ثم يميل معدل التضخم إلى الإرتفاع.

وعندما تحقق الدولة فائض أو عجز فى صافى الصادرات وترتفع أو تنخفض أسعار الصرف الأجنبي بحدة، لابد من إتباع الدولة لوسائل لتصحيح الاختلال فى المعاملات الاقتصادية الخارجية. بحيث تحقق استقراراً فى أسعار الصرف وتوازناً بين الصادرات والواردات.

٣-٢: أدوات أو سياسات الاقتصاد الكلي:

تحاول معظم الدول المتقدمة تحقيق توفيق أو تشكيله من الأهداف الأربعة السابقة. ولكن ماهى الوسائل أو السياسات التى تتاح لتحقيق مثل هذه الأهداف لتحسين مستوى الأداء الاقتصادى؟ تكمن الإجابة على هذا السؤال فى أدوات الاقتصاد الكلي.

تعرف أداة السياسة "Apolicy insturment" :

بأنها عبارة عن متغير اقتصادى يكون تحت التأثير المباشر أو غير المباشر للحكومة.

وتؤدى التغيرات فى أدوات السياسة إلى التأثير على هدف أو أكثر من أهداف الاقتصاد الكلى.

ويمكن التمييز بين أربعة مجموعات رئيسية من أدوات السياسة هى: السياسة المالية، السياسة النقدية، سياسات التجارة وسعر الصرف وسياسات الدخول.

وفيما يلى نوضح باختصار مفهوم كل من هذه السياسات وكيفية استخدامها لتحقيق أهداف معينة.

٣-٣-١: السياسة المالية: Fiscal Policy

تتمثل السياسة المالية فى التأثير على مستويات الضرائب والانفاق الحكومى للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادى فى المجتمع.

والانفاق الحكومى عبارة عن المبالغ التى تقوم الحكومة بانفاقها على السلع والخدمات (المشتريات الحكومية من السلع المختلفة - المرتبات التى تقوم الحكومة بدفعها للعاملين بالأجهزة والهيئات الحكومية ...).

ويعتبر الانفاق الحكومى الوسيلة التى تحدد الحكومة بمقتضاها الحجم النسبى للقطاع العام والخاص، ومن ثم يتحدد الجزء من إجمالى الناتج القومى الذى يستهلك بشكل جماعى أو فردى، ويؤثر الانفاق الحكومى على الانفاق الكلى فى الاقتصاد القومى ومن ثم يؤثر فى مستوى إجمالى الناتج القومى.

أما الشق الآخر للسياسة المالية فهو الضرائب، وتؤثر الضرائب على مستوى النشاط الاقتصادى من خلال التأثير على الدخول المتاحة للانفاق بواسطة القطاع العائلى فضلا عن التأثير فى أسعار السلع التى تواجه المستهلكين والمستثمرين فى

الأسواق ومايترتب على ذلك من تأثير في السلوك والحوافز.

ويمكن للحكومة الحد من حالة الركود الاقتصادى باتباع سياسة مالية[1] توسعية من خلال زيادة مستوى الانفاق الحكومى أو تخفيض الضرائب وذلك بهدف زيادة الطلب الكلى ومن ثم إجمالي الناتج القومى.

ويحدث العكس إذا كان الهدف هو الحد من الضغوط التضخمية (الإرتفاع المستمر فى الأسعار).

٣-٣-٢: السياسة النقدية:

تعتبر السياسة النقدية أحد أدوات السياسة الرئيسية للاقتصاد الكلى وتتم من خلال قيام البنك المركزى بالتأثير فى العرض النقدى والتسهيلات الائتمانية ونشاط الجهاز المصرفى.

ويقصد بالعرض النقدى إجمالى وسائل الدفع المتاحة فى المجتمع سواء فى شكل نقود أو حسابات جارية تستخدم فى أداء المدفوعات أو الألتزامات.

ومن خلال التأثير فى العرض النقدى يمكن التأثير على مستويات أسعار الفائدة ومن ثم التأثير على الاستثمار فى المجتمع وبالتالى مستوى الناتج القومى. فعند اتباع سياسة انكماشية (تقليل العرض النقدى) يرتفع سعر الفائدة ومن ثم ينخفض مستوى الاستثمار ويترتب على ذلك انخفاض إجمالى الناتج القومى وتناقص معدلات التضخم، ويحدث العكس فى حالة إتباع سياسة نقدية توسعية[2]

٣-٣-٣: سياسات التجارة وسعر الصرف:

تستطيع الدول المختلفة التأثير فى تجارتها الخارجية من خلال مجموعة من الوسائل تكون سياسة التجارة وأهمها التعريفة أو الرسوم الجمركية نظام الحصص،

---

(١) سوف نعالج بالتفصيل موضوع السياسات المالية لاحقا.

(٢) سيعالج موضوع السياسة النقدية وآثارها بالتفصيل فى موضع آخر بالمتن.

ووسائل أخرى لتقييد أو تشجيع الصادرات والواردات.

ويزداد تأثير هذه السياسات على الأداء الاقتصادى فى الدول المختلفة فى بعض الفترات كما حدث فى الثلاثينيات من هذا القرن حيث أدت القيود الحادة على التجارة إلى آثار اقتصادية مختلفة على مستويات الأسعار وتخصيص الموارد.

ويتكامل مع سياسة التجارة الخارجية نظام سعر الصرف الأجنبى ويمكن التمييز بين عدة أنظمة لإدارة سعر الصرف، فالدولة قد تترك عملية تحديد سعر الصرف إلى ظروف الطلب والعرض فى أسواق الصرف والبعض الآخر قد يتبع نظام من أسعار الصرف الثابتة بالنسبة للعملات المختلفة. والبعض الآخر من الدول قد تتبع نظاما وسطا بين النظامين السابقين وكما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة) حيث تترك أسعار الصرف تتغير طبقا لظروف السوق ولكن تتدخل فى بعض الأحيان لتحد من الإرتفاع أو الانخفاض الشديد فى سعر صرف الدولار. وتحاول الدول المختلفة تحقيق نوع من التوازن بين الصادرات والوادرات فضلا عن استقرار فى أسعار الصرف، وقد تسعى بعض الدول أو الحكومات لتحقيق التنسيق بين الأهداف والوسائل التى يتم الاتفاق عليها. مثل إتفاق مجموعة الدول الصناعية الرئيسية على تحقيق استقرار فى أسعار الصرف بين عملاتها وتقليل الاختلالات أو عدم التوازن فى التجارة فيما بينها فى الفترة ٨٦ - ١٩٨٨.

٣-٣-٤: سياسات الدخول: Income Policies

يطلق على هذه السياسات بشكل أكثر تحديداً سياسات الأجور والأسعار "wage-price Policies". وهى عبارة عن مجموعة الإجراءات التى تقوم بها الحكومة للحد من معدل التضخم بشكل مباشر لتحقيق الاستقرار فى الأسعار.

ويكون التأثير فى الأجور والأسعار إما بإقناع المؤسسات والمنشآت الكبيرة وكذلك النقابات العمالية وحثها على التقليل من الزيادات فى الأجور والأسعار،

وقد يكون التدخل من جانب الحكومة من خلال إصدار تشريعات تحدد على أساسها الأجور والأسعار (كما يحدث فى فترات الحروب)

ويرى محبذو استخدام سياسات الأجور والأسعار أنها تستطيع الحد من التضخم بتكاليف أقل بالمقارنة مع السياسات البديلة (السياسة المالية، السياسة النقدية)(١).

ويعارض البعض الآخر من الاقتصاديين سياسات الدخول والأسعار وخاصة أولئك الذين يفضلون تقليص الدور الحكومى فى النشاط الاقتصادى، ويشككون فى فعاليتها لما يترتب عليها من التدخل فى آلية جهاز الثمن. وقد ساد هذا الاتجاه وخاصة فى الفترات التى تميزت بانخفاض معدلات التضخم (فى الثمانينات من هذا القرن).

٣-٤: أهداف وسياسات الاقتصاد الكلى فى الواقع العملى:

هل من الممكن أن يحقق المجتمع أهداف النمو الاقتصادى السريع والتوظف الكامل واستقرار الأسعار؟

تعرف هذه الأهداف الثلاثة بالمثلث الصعب، فتحقيق هذه الأهداف معاً وفى وقت واحد لايدوم لفترات طويلة. وذلك لتعارض هذه الأهداف مع بعضها البعض، ويترتب على ذلك أن تحقيق أحد الأهداف يكون على حساب التنازل عن أهداف أخرى.

فقد يضطر صانعوا السياسة للحد من معدلات التضخم إلى إبطاء النمو الاقتصادى وزيادة معدلات البطالة.

---

(١) تبين دراسات الاقتصاد الكلى أن استخدام الوسائل التقليدية (السياسات المالية والنقدية) على مدى الثلاثين سنة الماضية - كان مكلفا للغاية، فقد تطلب تخفيض معدل التضخم بنسب مئوية قليلة - فجوة فى إجمالى الناتج القومى (الفقد نتيجة لقصور الطلب الكلى) قدرت بمئات البلايين من الدولارات.

ومن أمثلة ذلك ما حدث فى الولايات المتحدة فى أواخر السبعينات وبداية الثمانينات، فبعد قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٨ وما ترتب عليها من انخفاض إنتاج البترول وارتفاع أسعاره بشكل حاد من ١٤ دولار للبرميل إلى ٣٤ دولار، وكانت من نتائج ذلك ارتفاع معدل التضخم فى الولايات المتحدة من ٦٪ عام ١٩٧٧ إلى ١٤٪ فى عام ١٩٨٠، وقد حاولت الإدارة الأمريكية فى ذلك الوقت اتباع سياسات انكماشية لخفض معدل النمو الاقتصادى وزيادة البطالة بهدف تقليل معدل التضخم.

ولن يختلف هذا الموقف فى الدولة المختلفة فلا مفر من وجود تعارض بين البطالة والتضخم فى الأجل القصير، فعندما يعتمد الاقتصاد على آلية السوق فى تحديد الأثمان، فإن سياسة تخفيض التضخم لابد أن تكون فى مقابل ارتفاع معدل البطالة وزيادة فجوة إجمالى الناتج القومى.

والعكس صحيح، فإذا رغب المجتمع فى جنى آثار زيادة الناتج القومى عن الناتج المحتمل ومن ثم انخفاض البطالة إلى أدنى حد ممكن فلابد أن يتحمل فى مقابل ذلك زيادة التضخم.

الفصل الرابع

مفاهيم الناتج القومي، الدخل القومي، الانفاق القومي

يهتم الاقتصاد التجميعي أو الكلي، بكيفية تحديد مستوى الناتج الكلي في الاقتصاد القومي، المستوى العام للأسعار، مستوى التوظف، معدلات الفائدة ومتغيرات أخرى تجميعية مثل ميزان المدفوعات وأسعار الصرف.

ولفهم هذه المسائل يجب دراسة ما يسمى بالحسابات القومية للدخل، حيث توضح هذه الحسابات كيفية قياس المتغيرات التجميعية الأساسية مثل الناتج والدخل والانفاق، مما يمكن من التعرف على كيفية أداء الاقتصاد القومي في انتاج السلع والخدمات، فضلاً عن تتبع التغيرات في النشاط الاقتصادي من خلال تغيرات الدخل والناتج والانفاق. ولا تقتصر أهمية الحسابات القومية للدخل عند هذا الحد فقط، بل تتعداه إلى توضيح الإطار النظري الذي يبين العلاقات التي تربط بين المتغيرات التجميعية الرئيسية الثلاث الدخل والناتج والانفاق.

وسوف نحاول في هذا الفصل عرض المفاهيم الخاصة بالناتج القومي والدخل القومي والانفاق القومي، كما سنقوم بتوضيح بعض العلاقات التي تربط بين هذه المتغيرات.

٤ - ١: الناتج القومي الاجمالي: Gross National Product (GNP)

يقيس الناتج القومي الاجمالي لبلد ما، قيمة كل السلع والخدمات النهائية

التي تم انتاجها خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة) باستخدام خدمات عناصر الانتاج الوطنية في هذا البلد.

يلاحظ على مفهوم الناتج القومي الاجمالي ما يلي:

(١) يلاحظ ان الناتج القومي الاجمالي، يشمل كل السلع والخدمات النهائية فقط ولا يشتمل على السلع والخدمات الوسيطة.

فعلى سبيل المثال إذا احتسبنا قيمة السيارة كاملة ضمن الناتج القومي الإجمالي كسلعة نهائية، لا يجب احتساب مكوناتها مرة أخرى.

وبالمثل فإن القمح والدقيق المستخدم في صناعة الخبز يعتبر سلع وسيطة، فلا يجب احتسابها، فلا يحتسب القمح الذي بيع للمطحن والدقيق الذي بيع للمخبز بالإضافة الى قيمة الخبز. وإنما نكتفي فقط بحساب السلعة النهائية وهي الخبز.

والهدف من إستبعاد السلع والخدمات الوسيطة أي تلك التي تجري عليها عمليات انتاجية أخرى، هو تفادي مشكلة الإزدواج الحسابي «Double Counting»، أي حساب نفس السلعة أو الخدمة أكثر من مرة.

ويمكن في الواقع العملي تجنب هذه المشكلة باستخدام ما يسمى بطريقة القيمة المضافة «Value Added» حيث يتم إحتساب القيمة التي يتم اضافتها فقط الى السلعة في كل مرحلة من مراحل الانتاج. وتعرف القيمة المضافة بانها الفرق بين القيمة الاجمالية للانتاج ومستلزمات الانتاج الوسيطة المستخدمة.

وإذا اتبعت هذه الطريقة في كل مرحلة من مراحل الانتاج، فإن القيمة المضافة تعطي القيمة الصافية للانتاج في كل مرحلة، كما أن تطبيق هذه الطريقة على كل قطاعات الاقتصاد القومي المختلفة يعطي تقدير للناتج القومي.

ويوضح المثال التالي كيفية احتساب القيمة المضافة:

إذا افترضنا ان سلعة الخبز وهي سلعة نهائية، يمر تصنيعها بثلاثة مراحل:

فالمزارع يقوم بزراعة القمح فإذا كان قيمة القمح ٣٠٠ جنيه، وسنفترض ان المزارع لم يستخدم أي سلع أو مستلزمات وسيطة، فتكون القيمة المضافة لهذه المرحلة هي ٣٠٠ جنيه، الفرق بين قيمة القمح (٣٠٠ جنيه) وقيمة مستلزمات الانتاج الوسيط المستخدم (صفر). اذا افترضنا ان المزارع يبيع قيمة انتاجه من القمح (٣٠٠ جنيه) إلى قطاع المطاحن الذي يستخدمه كمستلزمات انتاج، ويحوله الى دقيق قيمته (٦٠٠ جنيه)، وبالتالي تكون القيمة المضافة في قطاع المطاحن = ٦٠٠ - ٣٠٠ = ٣٠٠ جنيه.

وفي النهاية يحصل المخبز على الدقيق (٦٠٠ جنيه) ويستخدمه كمستلزمات انتاجية لينتج السلعة النهائية وهي الخبز وقيمته ولتكن (١٠٠٠ جنيه) وتكون القيمة المضافة في قطاع المخابز ١٠٠٠ - ٦٠٠ = ٤٠٠ جنيه.

ويلاحظ ان مجموع القيم المضافة في القطاعات الثلاثة =

٣٠٠ + ٣٠٠ + ٤٠٠ = ١٠٠٠ جنيه.

وهذا يتساوى مع قيمة الناتج النهائي (قيمة انتاج الخبز = ١٠٠٠ جنيه).

ويمكن توضيح المثال السابق بالجدول التالي:

جدول (١) كيفية إحتساب القيمة المضافة

القطاع	القيمة الاجمالية للانتاج (بالجنيه)	قيمة مستلزمات الانتاج الوسيطة من قطاعات سابقة (بالجنيه)	القيمة المضافة (بالجنيه)
المزارع (قمح)	٣٠٠	—	٣٠٠
المطاحن (دقيق)	٦٠٠	٣٠٠	٣٠٠
المخابز (خبز)	١٠٠٠	٦٠٠	٤٠٠
الاجمالي	١٩٠٠	٩٠٠	١٠٠٠

٢ - يلاحظ أيضاً على مفهوم الناتج القومي الاجمالي، أنه يتكون من قيمة انتاج السلع والخدمات النهائية التي تم انتاجها في الفترة الجارية فقط، والتي يجري بصددها التقدير.

ومن ثم لا يشتمل الناتج القومي الاجمالي على المعاملات في السلع أو الانتاج الموجود فعلاً والذي تم انتاجه في فترات سابقة. على سبيل المثال يتم احتساب قيمة المنازل الجديدة فقط ضمن الناتج القومي الاجمالي ولكن لا يشتمل على عمليات الاتجار في المنازل القائمة فعلاً (القديمة)[1] لأنها لا تمثل اضافة جديدة الى اصول المجتمع، وإنما تؤدي فقط الى نقل في الملكية بين أفراد المجتمع.

وعلى هذا فإن الناتج القومي الاجمالي في سنة معينة، يشمل السلع والخدمات النهائية التي تم انتاجها فقط خلال هذه السنة، فالناتج القومي في سنة ١٩٨٥ لا يشتمل على سلع وخدمات تم انتاجها في سنة ١٩٨٤ على سبيل المثال.

٣ - يتم حساب القيمة النقدية للناتج القومي الاجمالي على أساس تقييم السلع والخدمات المنتجة باستخدام الأسعار السوقية لها (Market Prices) وهنا نورد الملاحظتين الآتيتين:

(أ) ربما لا توجد مشكلة بالنسبة لتقييم السلع والخدمات التي لها أسعار، ولكن تظهر المشكلة عند تقييم بعض أنواع الخدمات التي ليس لها أسعار سوقية مثل الخدمات الحكومية (التعليم - الدفاع - حفظ الأمن، . . . . . .). مثل هذه الخدمات العامة يمكن تقدير قيمتها على أساس قيمة المتفق عليها، وهناك أنواع أخرى من الخدمات التي يؤديها

---

(١) على الرغم من أن ما يحصل عليه الوسطاء أو السماسرة من رسوم نتيجة التوفيق بين البائعين والمشترين تدخل ضمن تقديرات الناتج القومي الاجمالي لأنها تكون مقابل تقديم خدمات انتاجية جارية.

أفراد العائلة بأنفسهم، وهذه يمكن تقدير قيمتها على أساس قيمة ما يماثلها في السوق. ولكن عملياً غالباً ما تهمل هذه الخدمات عند تقييم الناتج القومي الإجمالي لصعوبة الحصول على البيانات الاحصائية الخاصة بها.

(ب) إذا قمنا باستخدام الأسعار السوقية للسلع والخدمات، تثار مشكلة أخرى، وهي أن كثيراً من هذه الأسعار تشمل ضرائب غير مباشرة[1].

وفرض الضرائب غير المباشرة يجعل سعر السوق أكبر من السعر الذي يحصل عليه البائع أو المنتج في النهاية، ومن ثم فإن الدخول التي تحصل عليها عناصر الانتاج ستختلف عن الناتج القومي بسعر السوق[2].

٤ - يتضح من تعريف الناتج القومي الاجمالي، انه يتم تقدير قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة التقدير باستخدام الأسعار الجارية التي سادت في نفس الفترة، مثل هذا التقدير يعطي ما يسمى بالناتج القومي الاجمالي بالأسعار الجارية «Nominal GNP».

على سبيل المثال، الناتج القومي الاجمالي بالأسعار الجارية في علم ١٩٨٤ يقيس قيمة السلع والخدمات النهائية التي انتجت في علم ١٩٨٤ مقومة على أساس الأسعار السوقية الجارية أو التي سادت في علم ١٩٨٤.

ويمكن أن يتغير الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الجارية من سنة لأخرى، نتيجة للتغيرات في كميات الانتاج المادي، أو التغيرات في الأسعار السوقية.

---

١) الضرائب غير المباشرة هي الضرائب التي تفرض على السلع ومن أمثلتها ضرائب المبيعات وذلك تمييزاً لها عن الضرائب المباشرة التي تفرض على الدخول الشخصية.

(٢) يمكن أن يقيم الانتاج القومي على أساس التكلفة أي على أساس تكلفة ما يستنفذه من خدمات عوامل الانتاج المختلفة، وعلى هذا الأساس تستبعد الضرائب غير المباشرة لانها لا تمثل نفقات انتاجية مقابل استخدام خدمات عوامل الانتاج وإنما هي مبالغ تقوم الوحدات الانتاجية بدفعها للحكومة.

ويمكن أن نتصور ان اقتصاد ما ينتج نفس حجم الناتج في سنتين متتاليتين بينما تتضاعف الأسعار في السنة الثانية، عندئذ سيتضاعف الناتج القومي الإجمالي في السنة الثانية على الرغم من عدم تغير الناتج الحقيقي (المادي) على الإطلاق[1]. وبالتالي فإن التغيرات في الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الجارية لا تعكس النمو الحقيقي للاقتصاد القومي.

ويمكن أن نعزل التغيرات في الناتج القومي بالأسعار الجارية بين فترتين باستخدام مقياس الناتج القومي الاجمالي الحقيقي (Real GNP) وذلك بتقييم كل السلع والخدمات المنتجة في الفترتين باستخدام نفس الاسعار (أي الأسعار التي سادت في سنة معينة، تسمى سنة الأساس).

على سبيل المثال، إذا أردنا معرفة مدى النمو الحقيقي للاقتصاد القومي بين عام ١٩٨٤، عام ١٩٨٥، يمكن تتبع التغيرات في الناتج القومي الحقيقي بين الفترتين باستخدام الأسعار التي سادت في سنة معينة (ولتكن سنة ١٩٨٠)

الناتج القومي الإجمالي الحقيقي عام ١٩٨٤ = كمية انتاج عام ٨٤ × أسعار ٨٠

الناتج القومي الإجمالي الحقيقي عام ١٩٨٥ = كمية انتاج عام ٨٥ × أسعار ٨٠

فالتغير في الناتج القومي الحقيقي بين الفترتين ترجع هنا الى التغيرات في كميات الانتاج الحقيقي فقط.

٥ ـ الناتج القومي، الناتج المحلي:

من تعريف الناتج القومي الاجمالي، يلاحظ انه يشتمل على ما تم انتاجه

(١) يعتبر هذا المثال متطرف بعض الشيء ولكن الهدف منه توضيح الفكرة للتفرقة بين الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الجارية، الناتج القومي الحقيقي.

من سلع وخدمات باستخدام خدمات عناصر الانتاج المملوكة للمواطنين، سواء تم في داخل البلد أو خارجها.

أما الناتج المحلي الإجمالي «Gross Domestic Product» فيشمل كل ما تم انتاجه محلياً سواء بناستخدام خدمات عناصر الانتاج المملوكة للمواطنين أو الأجانب.

يتضح من هذا التعريف أن الناتج القومي ينقص عن الناتج المحلي بمقدار ما أنتجه الأجانب في الداخل، كما أن الناتج القومي يزيد على الناتج المحلي بمقدار ما يضيفه المواطنين نتيجة لقيامهم بالانتاج في خارج البلد.

ويمكن تلخيص العلاقة بين الناتج القومي، الناتج المحلي في:

الناتج القومي = الناتج المحلي + قيمة ما أنتجه المواطنين في الخارج - قيمة ما أنتجه الأجانب في الداخل.

٦ ـ الناتج القومي الإجمالي، الناتج القومي الصافي:

نعلم أن المنشآت تقوم بعمل مخصصات مقابل ما يستهلك من الأصول الرأسمالية، لأن جزءاً منها يدخل ضمن قيمة السلع النهائية التي تقوم بإنتاجها.

ويعرف الإستهلاك الرأسمالي على المستوى القومي بأنه قيمة ما يجب أن يخصص من الناتج القومي الإجمالي للمحافظة على الطاقة الإنتاجية في المجتمع ثابتة[1].

ويرغب الاقتصاديون في معرفة ذلك الجزء من الناتج القومي الإجمالي الزائد عن القدر اللازم للإحلال على الآلات والتجهيزات والمباني المستخدمة في

---

(1) يترتب على الحصول على الناتج القومي، استهلاك جزء من رصيد راس المال القائم في المجتمع، واذا لم يتم استخدام مخصصات لكي تحافظ أو تحل محل رأس المال المستهلك لن يمكن المحافظة على الناتج القومي عند مستواه الجاري.

وغالباً ما يقدر الاستهلاك الرأسمالي على أساس ١٠٪ سنوياً من الناتج القومي الإجمالي.

الانتاج الجاري للسلع والخدمات، مثل هذا الجزء هو الناتج القومي الصافي Net National Product (NNP).

أي أن:

الناتج القومي الصافي = الناتج القومي الإجمالي - قيمة الاستهلاك الرأسمالي.

وعلى الرغم من أن الناتج القومي الصافي هو مقياس أكثر دقة لمعدل النشاط الاقتصادي في المجتمع الذي يمكن تحقيقه على مدى فترات طويلة من الزمن، الا ان تقديرات الناتج القومي الإجمالي هي التي تستخدم في الغالب، وذلك بسبب عدم دقة تقديرات الاستهلاك الرأسمالي، فضلاً عن عدم إتاحة تقديرات الناتج القومي الصافي بنفس السرعة.

٤ - ٢: الدخل القومي National Income (NI)

يعرف الدخل القومي لبلد ما، بأنه ذلك التيار من المدفوعات أو العوائد الكلية، الذي يتدفق خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة)، والذي يستحق لأصحاب خدمات عناصر الانتاج الوطنية، وذلك مقابل مساهمتها في الأنشطة الانتاجية، سواء في داخل البلد أو خارجها.

ويلاحظ على هذا التعريف ما يلي:

(١) ان الدخل القومي هو تيار يتدفق من المدفوعات أو العوائد خلال سنة وبالتالي فإن الدخل القومي في سنة معينة قد يختلف عنه في سنة أخرى، ويجب الا يشتمل الدخل القومي في سنة معينة على عوائد أو مدفوعات تم الحصول عليها في سنوات اخرى سابقة. فلا يصح على سبيل المثال أن نقول الدخل القومي في مصر في سنة ١٩٨٥ قد تولد جزء منه في سنة ١٩٨٣.

(٢) الدخل القومي هو ما يستحق وليس ما يدفع فعلاً لأصحاب خدمات عناصر الانتاج، فقد يتم حجز جزء من قيمة الناتج القومي لغرض أو

لأخر، أو قد لا يصل جزء منه كدخل الى عناصر الانتاج. على سبيل المثال ما تقوم المنشآت باحتجازه من أرباحها لغرض التوسعات في المستقبل (أرباح غير موزعة على الملاك) أو ما تقوم بدفعه من ضرائب على الأرباح (ضرائب تحصل عليها الحكومة)، مثل هذه المدفوعات لا تصل أبداً إلى أصحاب خدمات عناصر الانتاج على الرغم من انها جزء من الدخل القومي.

(٣) الدخل القومي هو مجموع العوائد التي تستحق لأصحاب خدمات عناصر الانتاج، وكما سنرى في الجزء الخاص بالتدفق الدائري للدخل، كيف أن أصحاب خدمات عوامل الانتاج في القطاع المنزلي يقومون ببيع خدماتها أو تأجيرها الى القطاع الانتاجي للمساهمة في انتاج السلع والخدمات، ومقابل ذلك يحصلون على عوائد أو دخول.

وتقسم خدمات عناصر الانتاج تقليدياً الى خدمات العمل، رأس المال، الأرض والتنظيم وتحصل على عوائد في صورة أجور ومرتبات، فوائد، ريع ايجارات، وأرباح - على الترتيب، وتمثل كل منها نصيب عامل الانتاج الذي ساهم في انتاج الدخل القومي. أي أن الدخل القومي = الأجور والمرتبات + الفوائد + الريع والايجارات + الأرباح.

ويلاحظ هنا أن ما يعتبر دخلاً يجب ان يكون مقابل تقديم خدمات انتاجية وله ما يقابله من الناتج القومي. وعلى ذلك فالمعاشات أو الإعانات الاجتماعية الحكومية أو الهبات والهدايا. لا تعد دخولاً وإنما تحويلات لا يقابلها سلع وخدمات، وبالمثل المبالغ والايرادات التي يتم الحصول عليها عن طريق الاقتراض أو بيع جزء من الثروة لا تعتبر دخلاً، ولا تدخل في حساب الدخل القومي.

(٤) من التعريف السابق للدخل القومي، نجد ان الدخل القومي هو مجموع العوائد التي تستحق لأصحاب خدمات عناصر الانتاج الوطنية خلال فترة

سنة، نتيجة استخدامها في الأنشطة الانتاجية سواء في داخل البلد أو خارجها.

وبالتالي لا يشتمل الدخل القومي على العوائد أو الدخول التي تستحق للأجانب في الداخل نتيجة استخدام ما يمتلكونه من خدمات عناصر الانتاج في الأنشطة الانتاجية في داخل البلد، بينما يشتمل على العوائد التي تستحق للمواطنين في الخارج (تحويلات المواطنين الى بلدهم نتيجة استخدام خدمات عناصر الانتاج التي يمتلكونها في الخارج).

وهنا يجب التفرقة بين الدخل القومي، الدخل المحلي، فالدخل المحلي هو مجموع العوائد التي تستحق لاصحاب خدمات عناصر الانتاج من المواطنين أو الأجانب خلال فترة سنة، نتيجة استخدامها في الأنشطة الانتاجية داخل الحدود الجغرافية للبلد.

العلاقة بين الدخل القومي والدخل المحلي هي:

الدخل القومي = الدخل المحلي + العوائد المستحقة للمواطنين في الخارج − العوائد المستحقة للأجانب في الداخل

ويتساوى الدخل القومي مع الدخل المحلي عندما تتساوى العوائد المستحقة للمواطنين والأجانب، بينما يزيد الدخل القومي إذا زادت العوائد المستحقة للمواطنين في الخارج على ما يستحق للأجانب في الداخل والعكس.

(٥) الدخل القومي، الدخل الشخصي، الدخل الشخصي المتاح:

رأينا من تعريف الدخل القومي انه يجب ان يتولد نتيجة تقديم خدمات انتاجية.

والسؤال هو ماذا يحدث إذا حصل الفرد على مبالغ لم تدخل في تقدير الدخل القومي، لأنها لم تكن مقابل تقديم خدمات انتاجية؟ هنا يجب التفرقة بين الدخل القومي وبين الدخل الشخصي «Personal Income».

ويعرف الدخل الشخصي بانه الدخل الجاري الذي يحصل عليه الأفراد أو القطاع المنزلي من كل المصادر، سواء نتيجة تقديم خدمات انتاجية أو نتيجة للتحويلات التي لم تنشأ نتيجة المساهمة في نشاط انتاجي جاري.

وعلى الرغم من أن الدخل الشخصي لا يعتبر مقياساً للناتج، إلا أن اهميته تكمن في انه محدد رئيسي لمسلك كلاً من الاستهلاك الشخصي والإدخار الشخصي. ولكي نصل الى الدخل الشخصي من الدخل القومي يجب ان نستبعد من الدخل القومي اية اجزاء لم يتسلمها الأفراد (القطاع المنزلي) على سبيل المثال تستقطع مجمل أرباح المنشآت من الدخل القومي لأنها لا تمثل دخلاً بالكامل للقطاع المنزلي، كما تستبعد اشتراكات التأمينات الاجتماعية، فهذه ضرائب تحصل عليها الحكومة ولا تمثل جزءاً من الدخل الشخصي.

كما يجب أن يضاف ما يحصل عليه الأفراد من مصادر لم تدخل في تقدير الدخل القومي، مثل التحويلات من الحكومة (مثل الاعانات الحكومية) وكذلك الأرباح الموزعة التي يحصل عليها الأفراد (أرباح الأسهم).

يعرف الدخل الشخصي المتاح (الممكن التصرف فيه) Disposable Personal Income» بأنه ذلك الجزء من الدخل الشخصي الذي يمكن التصرف فيه، فالدخل الشخصي لا يتاح بالكامل للاستخدام حيث تخصم منه ضرائب الدخل الشخصية أولاً.

ويهتم الاقتصاديون بذلك الجزء المتبقي من الدخل الشخصي بعد دفع ضرائب الدخل الشخصية.

أي أن: الدخل الشخصي المتاح = الدخل الشخصي - ضرائب الدخل الشخصية.

ان الدخل الشخصي المتاح هو الذي يمكن التصرف فيه اما بالإنفاق على الاستهلاك الشخصي أو الإدخار الشخصي.

أي أن:

الدخل الشخصي المتاح = الانفاق على الاستهلاك الشخصي + الادخار الشخصي.

٤ - ٣: الانفاق القومي National Expenditure

نحاول في هذا الجزء معرفة من يقوم بشراء الناتج القومي، أي اننا سننظر إلى الطلب على الناتج ومكونات الطلب الكلي على السلع والخدمات التي تم انتاجها.

ويعرف الانفاق القومي بأنه ما يتم انفاقه للحصول على السلع والخدمات النهائية، المنتجة في بلد ما خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة).

ويتكون الانفاق القومي من أربعة مكونات هي:

(١) الانفاق الاستهلاكي الشخصي (الخاص):

ويشمل تقريباً كل مشتريات الأفراد من السلع والخدمات الاستهلاكية، ما عدا مشتريات المنازل والمباني والتجهيزات الجديدة[1]. حيث تدخل ضمن الاستثمار.

كما يشمل الانفاق الاستهلاكي الشخصي أيضاً السلع الاستهلاكية المعمرة (الثلاجات - الغسالات - الأثاث - السيارات...). ويجب ملاحظة أن هذا

---

(١) تستبعد المشتريات من المنازل والمباني والتجهيزات القائمة (القديمة)، لأنها تعتبر مجرد تحويلات تؤدي فقط الى تغير في ملكية هذه الأصول، ولا تؤدي الى اضافة أصول جديدة، ومن ثم لا تدخل ضمن الناتج القومي الإجمالي وبالتالي الانفاق القومي.
أما المشتريات من المنازل والمباني والتجهيزات الجديدة، فتستبعد لأنها تمثل اضافة الى أصول أو ثروة المجتمع وبالتالي تدخل ضمن الاستثمار.

النوع من الانفاق الشخصي هو انفاق نهائي بغرض الاستهلاك وليس للاستخدام في اغراض انتاجية.

(٢) الانفاق الاستثماري المحلي الإجمالي:

يقصد بالاستثمار كما ذكرنا من قبل، بانه عبارة عن الاضافة الى رصيد رأس المال أو الطاقة الانتاجية في المجتمع، وعلى هذا فإنه يشمل السلع الرأسمالية مثل السلع الانتاجية المعمرة مثل الآلات والمعدات، كما يشمل المباني والتجهيزات الجديدة سواء كانت خاصة بوحدات انتاجية أو وحدات استهلاكية.

ويلاحظ أن هذا الاستثمار محلي بمعنى أن الإنفاق عليه يتم عن طريق المقيمين بالبلد، كما انه اجمالي بمعنى ان قسط الاستهلاك الرأسمالي لم يستقطع من اجمالي الاستثمار[1].

وجدير بالذكر، ان الانفاق الاستثماري الإجمالي يشمل أيضاً صافي التغير في مخزون الوحدات الانتاجية من المواد الأولية والخامات والمنتجات غير تامة الصنع، والتامة الصنع حيث يمثل المخزون زيادة في أصول الوحدة الانتاجية تزيد من رصيد رأس المال القائم.

ولكن يجب أن نتأكد من استبعاد مخزون أول المدة، لأنه قد تم انتاجه في فترات سابقة ولا يخص الفترة الجارية.

أي أن صافي التغير في المخزون = مخزون آخر المدة - مخزون أول المدة.

(٣) المشتريات الحكومية للسلع والخدمات:

جرى العرف على إعتبار غالبية مشتريات الحكومة من السلع والخدمات

---

(١) نستطيع ان نتجاوز عن قيمة الاستهلاك الرأسمالي للأصول الجديدة حيث ان استهلاك هذه السلع الرأسمالية سيمثل جزء صغير من الانفاق على التكوين الرأسمالي، كما ان استهلاك هذه السلع الرأسمالية سوف يتم على مر السنوات التالية لشرائها. وبالتالي سوف نحصل على تقدير اجمالي للانفاق القومي وليس الصافي.

بمثابة مشتريات استهلاكية وتمثل انفاق استهلاكي حكومي (عام) بالمقابل مع الإنفاق الشخصي على الاستهلاك (استهلاك خاص).

ومن أمثلة المشتريات الحكومية للسلع أو الخدمات الاستهلاكية، شراء مواد غذائية للمستشفيات والسجون والجنود، أو الإنفاق على الطرق والكباري أو الدفاع، أو الإنفاق على الخدمات الصحية والتعليمية.

وعلى الرغم من أن بعض مشتريات الحكومة، قد تكون ذات طبيعة استثمارية، مثل الانفاق على المباني الحكومية والسكنية الجديدة وشراء أدوات اطفاء الحريق، الا انه لصعوبة التفرقة بين ما يعتبر استهلاكاً واستثماراً فإنه يتم إعتبار الانفاق الحكومي إنفاق استهلاكي.

ولكن يجب ملاحظة ان هناك بعض المدفوعات التحويلية التي تقوم بها الحكومة، ولا تحصل مقابلها على سلع وخدمات أو خدمات عوامل الانتاج، مثل المدفوعات الى اصحاب المعاشات ـ اعانات البطالة، مثل هذه المدفوعات التحويلية لا يقابلها ناتج قومي وبالتالي تستبعد عند حساب الانفاق القومي.

(٤) صافي الصادرات: (الصادرات ـ الواردات):

تمثل الصادرات من السلع والخدمات الوطنية[1] إنفاقاً بواسطة الأجانب على المنتجات المحلية، وبالتالي تؤدي الى زيادة تيار الدخل والانفاق، وتدخل حصيلة الصادرات كأحد مكونات الانفاق القومي لأنها تمثل الطلب الأجنبي على ما تم إنتاجه محلياً.

ومن الناحية الأخرى نجد ان الواردات من السلع والخدمات الأجنبية، تمثل انفاق المواطنين لجزء من دخولهم على المنتجات الأجنبية، وبالتالي تؤدي الى

---

(١) يلاحظ ان الصادرات الوطنية سواء كانت سلع استهلاكية أو انتاجية أو مواد خام أو سلع وسيطة تعتبر منتجات نهائية لأن تصديرها الى الخارج يعني انها لم تجري عليها عمليات تحويلية أو انتاجية اخرى في النشاط الانتاجي داخل حدود المجتمع.

تسرب جزء من الدخل والانفاق الى الخارج ومن ثم تستبعد الواردات عند حساب الإنفاق القومي. ويلاحظ أن الواردات قد تكون جزء من مشتريات الأفراد أو الحكومة او الاستثمار المحلي أو ربما استخدم منها جزء في انتاج السلع التي تم تصديرها الى الخارج، وبالتالي يجب أن تستبعد الواردات من الصادرات لنحصل على ما يسمى بصافي الصادرات[1]. وهذا هو الجزء الذي يدخل في حساب الانفاق القومي. وقد تكون صافي الصادرات موجبة اذا كانت الصادرات أكبر من الواردات، أو سالبة اذا كانت الواردات أكبر من الصادرات.

وعلى سبيل التكرار فإن الانفاق القومي =

الانفاق الاستهلاكي الشخصي + مشتريات الحكومة من السلع والخدمات + الاستثمار المحلي الاجمالي + صافي الصادرات.

٤ - ٤: العلاقة بين الدخل القومي والناتج القومي والانفاق القومي:

يمكن القول بأن الدخل القومي يتطابق مع الناتج القومي ومع الانفاق القومي، وهذه المفاهيم الثلاثة وإن كانت تبدو مختلفة للدارس للوهلة الأولى. إلا أنها صور مختلفة لنفس الشيء.

فالناتج القومي ينظر الى مصدر الانتاج ويركز على قيمة الانتاج من سلع وخدمات، بينما الدخل القومي ينظر الى ناحية استلام الدخل مقابل تقديم خدمات عوامل الانتاج، ويركز على أنصبة كل من عوامل الانتاج من الدخل، اما الانفاق القومي فيهتم بكيفية انفاق الدخل القومي.

الناتج القومي يتطابق مع الدخل القومي؟ كيف؟

فالوحدات الانتاجية تقوم بتوزيع قيمة ما أنتجته من سلع وخدمات نهائية

---

(١) هناك طريقة أخرى بديلة تتمثل في استبعاد قيمة الواردات أو المكون الأجنبي من العناصر أو المكونات المختلفة للانفاق القومي، أي من الاستهلاك الشخصي، الحكومي، الاستثمار، الصادرات، ولكن هذه الطريقة ليست سهلة التطبيق في الواقع العملي.

(قيمة الناتج القومي) على أصحاب خدمات عوامل الانتاج مقابل استخدامها في العملية الانتاجية، وذلك في صورة أجور ومرتبات، ايجارات وريع، فوائد، وأرباح). ونعلم ان مجموع هذه العوائد هو الدخل القومي. أي أن الناتج القومي ≡ الدخل القومي.

ويمكن توضيح صحة هذه المطابقة[1] من تعريف الأرباح بالنسبة للوحدات الانتاجية، فتعرف الأرباح بانها الفرق بين قيمة الانتاج ومدفوعات الأجور والمرتبات، والايجارات، والريع، والفوائد،

الأرباح ≡ قيمة الانتاج - (الأجور والمرتبات + الايجارات والريع + الفوائد).

ومنها نحصل على:

قيمة الانتاج = الأجور والمرتبات + الايجارات والريع + الفوائد + الأرباح

قيمة الانتاج = مجموع العوائد التي تحصل عليها خدمات عناصر الانتاج

أي أن:

الناتج القومي ≡ الدخل القومي

أما بالنسبة للانفاق القومي، فلا بد وان يتطابق أيضاً مع الدخل القومي والناتج القومي، فالانفاق القومي ما هو إلا انفاق للدخل القومي، كما أن الانفاق القومي لا بد وأن يتساوى مع قيمة السلع والخدمات التي تم انتاجها (الناتج القومي).

---

(١) يجب التفرقة بين المعادلات Equations والمطابقات Identities فالمطابقات تكون صحيحة دائماً بالتعريف، ويكون لكل من طرفيها نفس المعنى، ولا تعكس الطريقة التي تتغير بها المتغيرات عندما تتغير بعضها، وعادة ما تستخدم علاقة التطابق ≡.
أما المعادلات فانها تحدد كيف يستجيب متغير معين للتغيرات في المتغيرات الأخرى، وتستخدم علامة =.

نخلص من هذا أن:

الدخل القومي ≡ الناتج القومي ≡ الانفاق القومي

وفيما يلي سنوضح بمثال عددي مبسط صحة هذه المتطابقة:

إذا إفترضنا ان البيانات الآتية خاصة بالناتج القومي لإحدى الدول، التي يتكون إقتصادها من ثلاثة قطاعات وذلك عن السنة المنتهية في ٣١/١٢/٨٥، والقيمة بالمليون جنيه.

جدول (٢)

قطاعات الانتاج	القيمة الاجمالية للانتاج	قيمة مستلزمات الانتاج الوسيط	القيمة المضافة	اجور ومرتبات + فوائد + ريع	أرباح	مجموعة عوائد عناصر الانتاج
(أ)	٢٠٠ (مواد خام)	—	٢٠٠	١٥٠	٥٠	٢٠٠
(ب)	٥٠٠ (سلع نصف مصنعة)	٢٠٠	٣٠٠	٢٣٠	٧٠	٣٠٠
(جـ)	١٠٠٠ (سلعة تامة الصنع)	٥٠٠	٥٠٠	٣٧٠	١٣٠	٥٠٠
الاجمالي	١٧٠٠	٧٠٠	١٠٠٠	٧٥٠	٢٥٠	١٠٠٠

الانفاق القومي ≡ الناتج القومي ≡ الدخل القومي

يلاحظ على المثال ما يلي:

(١) الناتج القومي هو مجموع القيم المضافة في القطاعات الثلاثة (١٠٠٠ مليون جنيه).

(٢) الدخل القومي هو مجموع عوائد عناصر الانتاج في صورة أجور ومرتبات وريع وايجارات وفوائد وأرباح، وهو عبارة عن توزيع القيمة المضافة في كل قطاع على خدمات عناصر الانتاج التي ساهمت في الانتاج (١٠٠٠ مليون جنيه).

(٣) الانفاق القومي هو عبارة عن الانفاق على السلع والخدمات النهائية فقط، وفي هذا المثال نجد ان القطاع (جـ) هو الذي ينتج فقط سلع تامة الصنع أو نهائية (١٠٠٠ مليون) أما الإنفاق من قبل القطاع (ب) على انتاج القطاع (أ) فهذا انفاق وسيط، كما ان انفاق القطاع (جـ) نفسه على انتاج القطاع (ب) هو أيضاً انفاق وسيط، وبالتالي فإن الانفاق النهائي هو ما يقوم أصحاب الدخل القومي بانفاقه في شراء السلع تامة الصنع التي انتجها القطاع (جـ).

٤-٥: أوجه القصور فى مقاييس الدخل والناتج والانفاق التجميعية:

تمثل المقاييس السابقة للدخل والناتج والانفاق القومى مؤشرات هامة تُعبر عن مستويات وكيفية أداء النشاط الاقتصادى فى مجتمع ما فضلا عن فائدتها فى وصف وتحليل الأحداث الاقتصادية فى فترة زمنية معينة ومن ثم تساهم في اختيار السياسات الاقتصادية الملائمة.

ولما كانت مثل هذه المقاييس عبارة عن مؤشرات تجميعية مختصرة ومبسطة لأشياء كثيرة ومعقدة فى الواقع العملى فإنها تخفى الكثير من التفصيلات والتى لا تعكسها التدفقات النقدية التى يعتمد عليها فى قياس الدخل أو الناتج القومى.

وبالرغم من وجود العديد من أوجه القصور فى هذه المقاييس ولاسيما من زاوية الرفاهية الاقتصادية الأمر الذى يجعلها غير كاملة فإنها لاتزال هى الأكثر شيوعاً واستخداماً لفوائدها العملية الكبيرة.

ونذكر أهم أوجه القصور التالية:

١- استخدام القيم الاقتصادية وليس القيم الاجتماعية:

Economic Versus Social Values

تقيس أرقام الدخل والناتج القومى القيم الاقتصادية للنشاط الإنتاجى الجارى بدلاً من قيمته الاجتماعية، حيث تقيم الأنواع المختلفة من السلع والخدمات طبقا للأسعار السوقية والتى قد لاتعكس بدقة تقييم المجتمع لهذه السلع والخدمات فضلاً عن عدم الأخذ فى الاعتبار قيمة السلع والخدمات التى يتم التعامل فيها خارج الأسواق مثل استهلاك المزارعين لجزء من إنتاجهم قبل عرضه فى الأسواق، قيام بعض أفراد العائلة بأداء بعض الخدمات المنزلية لصالح العائلة. أو قيام ملاك المنازل بالسكن فى منازلهم الخاصة دون دفع القيمة الإيجابية للسكن. وتكمن الصعوبة الرئيسية فى أن القيم الاجتماعية للدخل القومى هى بالضرورة مسألة غير

موضوعية تعتمد على التقديرات الحكمية للأفراد بخصوص مايجب أن يكون. ويترتب على ذلك أنه لايوجد مقياس مباشر وبسيط أو موضوعى للتقييم الاجتماعى للدخل القومى. ويجب أن يتنبه القارئ للتفرقة بين القيم الاقتصادية والاجتماعية وأن يتأكد أن الأولى لاتعبر عن الثانية[1].

٢- التكاليف الاقتصادية بدلاً من التكاليف الاجتماعية:

Economic Versus Social Costs.

لاتتطابق بالضرورة التكاليف الاقتصادية لإنتاج الدخل القومى الجارى مع تكاليفه الاجتماعية. حيث تشتمل التكاليف الاقتصادية على عناصر يمكن تقييمها بشكل نقدى وتمثل تكاليف للحصول على الناتج القومى الإجمالى مثل مدفوعات عوامل الإنتاج، أقساط الاهلاك الرأسمالى، الضرائب غير المباشرة على قطاع الأعمال، ومن الجدير بالذكر أن هناك نوع آخر من التكاليف الاجتماعية ترتبط بإنتاج الدخل وإن كان تقديرها مسألة تكتنفها الصعوبات. ومن أمثلة هذه التكاليف نجد التلوث الذى يصاحب النشاط الصناعى وزيادة درجة التحضر ومايترتب على ذلك من إلقاء المخلفات الصناعية فى مجارى الأنهار أو تلويث الهواء أو تشويه الشكل الجمالى للمنطقة أو انتشار بعض الأمراض فضلاً عن ارتفاع معدلات الجريمة فى المناطق الفقيرة والمزدحمة بالسكان.

وعلى الرغم من عدم تضمين مثل هذه التكاليف فى مقاييس الدخل والناتج القومى فإنها موجودة وتمثل تكلفة حقيقية وربما لاتقل أهمية عن التكاليف الاقتصادية التى يتم قياسها.

٣- التغيرات النوعية فى الناتج القومى:

Qualitative Changes In the National output.

عندما يتم استخدام احصاءات الدخل القومى والناتج فى المقارنات بين فترات

(١) فعندما ينفق المجتمع على التعليم والتدخين نفس القدر فلا يعنى ذلك أن تقييم المجتمع واحد فى الحالتين.

زمنية مختلفة يجب تعديلها باستخدام مايعُرف بالأرقام القياسية للأسعار لإستبعاد التغيرات الناشئة في أسعار السلع والخدمات التي يشتمل عليها الناتج القومي ولكن مثل هذا التعديل لايأخذ في الاعتبار أثر التغيرات النوعية في المنتجات التي قد تحدث بين فترتي المقارنة. فإذا زاد ثمن السيارة من نوع معين من ٤٥٠٠ دولار في سنة ١٩٨٠ على سبيل المثال إلى ٦٠٠٠ دولار في سنة ٩٢، معنى ذلك ارتفاع ثمن السيارة بنسبة الثلث. والسؤال هل ترجع هذه الزيادة بكاملها إلى "التضخم" أو ارتفاع الأسعار أم أن جزءاً منها أو كلها ترجع إلى تحسينات في خامات أو تصنيع السيارة؟ من الصعب الإجابة على ذلك باستخدام مقاييس الناتج القومي.

يضاف إلى ذلك إن عدم ارتفاع ثمن السلعة لايعني عدم حدوث تغيرات نوعية فالحصول على سلعة معينة بنفس الثمن في فترتين زمنيتين مختلفتين مع تحسن نوعيتها إنما يتضمن تخفيض حقيقي في الثمن، والعكس فإن الحصول على السلعة بنفس الثمن على حساب انخفاض نوعيتها إنما يتضمن زيادة غير مرئية في الثمن.

ويترتب على ذلك أن مقارنة قيم الناتج لاتكون ذات معنى وخاصة في الفترات التي تحدث فيها تغيرات نوعية كبيرة.

٤- تركيبة الناتج: The Composition of output

تتجاهل المقاييس التجميعية للدخل والناتج تركيبة أو تكوين الناتج القومي باستثناء التقسيم العريض إلى انفاق استهلاكي واستثماري وحكومي وتعتبر تركيبة الناتج القومي أحد المؤشرات الهامة لرفاهية المجتمع، ومن ثم فإن الزيادة في الناتج القومي (بالأسعار الثابتة) لايمكن ترجمتها بالنسبة للرفاهية بدون معرفة تركيبة الناتج وكيفية تغيرها وخاصة على المدى الزمني الطويل نسبياً. على سبيل المثال، فقد زاد الناتج القومي الاجمالي الحقيقي في الولايات المتحدة زيادة كبيرة أثناء فترة الحرب العالمية الثانية، ولايمكن الاستنتاج من ذلك حدوث زيادة في مستوى المعيشة لأن الجزء الأكبر من الزيادة في الناتج كان نتيجة الانفاق العسكري والانفاق على السلع الحربية.

معنى ذلك أن الناتج القومى أو الدخل القومى قد يزداد دون حدوث زيادة فى الرفاهية فبالرغم من زيادة كمية السلع والخدمات المنتجة فربما تكون غير مرغوبة بواسطة المجتمع، ومن المحتمل حدوث ذلك عندما يُنتج أو يُستهلك نسبة كبيرة من الناتج القومى بواسطة القطاع العام أو الحكومى لأن الطلب على هذه السلع لايمكن قياسه بدقة. ومن الناحية الأخرى فقد تتحسن الرفاهة دون تغير الدخل القومى أو الناتج القومى عندما تنتقل الموارد من قطاع إنتاجى تنخفض فيه الكفاءة وترتفع فيه التكلفة إلى قطاع آخر أكثر كفاءة وأقل تكلفة (حيث يحصل المستهلكون على السلع التى يرغبونها وربما بأسعار أقل).

٥- توزيع الناتج القومى: The Distribution of the National output

على الرغم من أن احصاءات الدخل والناتج القومي تمثل مقاييس هامة كما ذكرنا للتعرف على الأداء الإنتاجى للاقتصاد القومى ككل، فإنها لاتبين كيفية توزيع الناتج أو الدخل بين أفراد المجتمع وإن كانت تظهر مصادر إكتساب الدخل المختلفة من أجور وريع وأرباح وفوائد فى صورة تجميعية.

ومن غير الممكن تجاهل مسألة توزيع الناتج أو الدخل بين الأفراد فى أى تحليل إقتصادى لمعرفة أثر مستوى معين من النشاط الاقتصادى على الرفاهية فى المجتمع. وبالرغم من الافتقار إلى معيار "علمى" "أو موضوعى" للتوزيع الملائم للناتج والدخل فى المجتمع، فإن مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها يُفضل التوزيع الذى يؤدى إلى مساواة أو عدالة أكبر فى توزيع الدخل. وعلى أية حال فإن معرفة التوزيع الفعلى للدخل فى المجتمع ومعرفة كيف "يجب" أن يوزع يكون ضروريا لتقييم الأداء الاقتصادى للمجتمع من وجهة نظر الرفاهية.

٦- متوسط نصيب الفرد من الدخل والناتج:

Income And output Per Capita

تعتبر كمية السلع والخدمات المتاحة لكل شخص أحد المؤشرات الهامة فى مجال الرفاهية الاقتصادية ولمعرفة كيفية تطور الرفاهة فى مجتمع معين فى فترات

زمنية مختلفة يتعين الأخذ فى الاعتبار التغيرات فى السكان بالإضافة إلى التغيرات فى الناتج القومى الحقيقى. فالزيادة فى مستوى الدخل القومى الحقيقى وحدة لن تؤدى إلى تحسن فى مستوى الرفاهية إذا زاد السكان بمعدل أسرع من الناتج. ولذلك فمن المرغوب فيه فى العديد من الحالات استخدام المتوسطات بدلاً من الإجماليات.

٧- قيمة وقت الفراغ: The Value of Leisure

يعتبر وقت الفراغ أو الراحة الذى يتمتع به الأفراد مسألة هامة من زاوية الرفاهية الاقتصادية فى المجتمع، فكلما قصر متوسط عدد ساعات العمل الأسبوعى مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها تتحسن الرفاهية فى المجتمع. والملاحظ على مدى النصف الأخير من القرن الحالى حدوث تحسن هائل فى مستوى الرفاهية فى الولايات المتحدة حيث تناقص متوسط عدد ساعات العمل الأسبوعى من ٦٠ إلى ٤٠ ساعة فقط مع حدوث زيادة كبيرة فى كميات السلع والخدمات المنتجة، ولم تعكس مقاييس الناتج والدخل هذا الأثر المزدوج حيث لاتتضمن أى مقياس لقيمة وقت الفراغ. ومما لاشك فيه أن المجتمع الذى يستطيع إنتاج كميات أكبر من السلع والخدمات بانفاق مجهود بشرى أقل سيصبح فى وضع أفضل.

الفصل الخامس
التدفق الدائري للدخل القومي

٥ - ١: التدفق الدائري للدخل:

لعل أبسط أنواع الاقتصاد، ذلك الذي يتكون من قطاعين فقط، (القطاع المنزلي) House Holds، (القطاع الانتاجي) Firms. وسنحاول في هذا الفصل توضيح العلاقات المتبادلة بين القطاعين وأنواع التدفقات ثم نتناول كيفية تولد الدخل أولاً في ظل افتراضات مبسطة للغاية، وأخيراً نحاول إسقاط بعض هذه الإفتراضات لكي نقف على صورة أكثر واقعية لعملية التدفق الدائري للدخل.

التعريف بالقطاع المنزلي والقطاع الانتاجي:

يعرف القطاع المنزلي بانه عبارة عن الوحدات الاقتصادية التي تقوم أساساً باتخاذ نوعين من القرارات، الأول يتعلق بكيفية بيع أو تأجير خدمات عوامل الانتاج التي تمتلكها من قوة عمل ورأس مال وموارد طبيعية. والثاني يتعلق بكيفية التصرف في العوائد التي تحصل عليها وتحديد أنواع وكميات السلع والخدمات التي تقوم بشرائها. ويفترض ان القطاع المنزلي يتصرف على النحو الذي يحقق أقصى رفاهية أو إشباع أو منفعة ممكنة.

أما القطاع الانتاجي، فيعرف بأنه يتكون من الوحدات الانتاجية أو

المشروعات التي تقوم باتخاذ قرارات خاصة بانتاج كميات معينة من السلع والخدمات وبكيفية توظيف او استخدام خدمات عوامل الانتاج ودفع عوائدها في سبيل ذلك، وكذلك القرارات التي تحدد كيفية التصرف في السلع والخدمات التي تقوم بانتاجها سواء بالبيع أو التخزين. ويفترض غالباً أن هذه المشروعات تقوم باتخاذ قراراتها وذلك على النحو الذي يحقق لها أقصى ربح ممكن.

التدفقات بين القطاع المنزلي والقطاع الانتاجي:

يمكن التمييز بين ثلاثة انواع من التدفقات تنشأ من العلاقات المتبادلة بين القطاع المنزلي والقطاع الانتاجي.

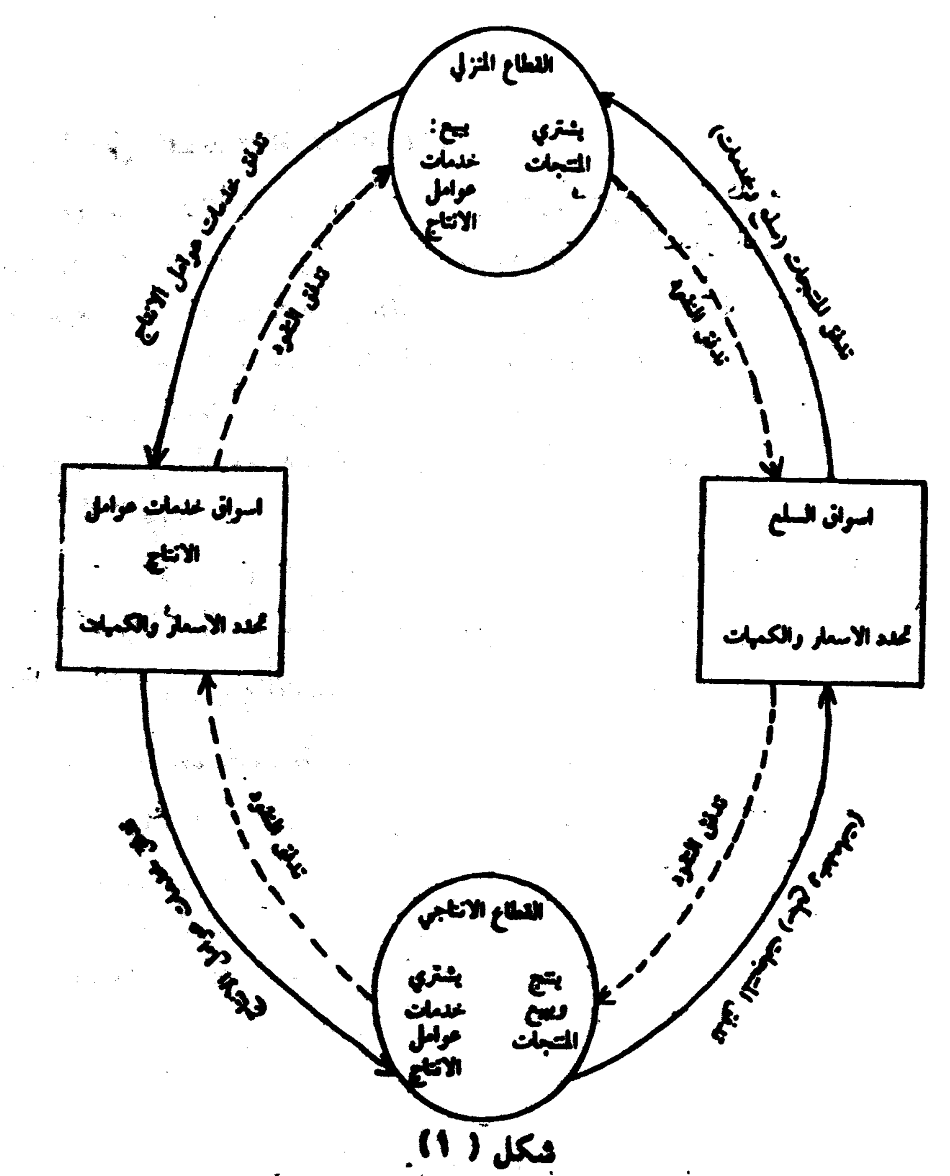
التدفقات الحقيقية: «Real Flows»

وهي عبارة عن تدفقات خدمات عوامل الانتاج التي يقوم القطاع المنزلي بتوظيفها ووضعها تحت تصرف الوحدات الانتاجية التي تقوم باستخدامها كوسائل أو مدخلات لانتاج السلع والخدمات، وكذلك تدفقات السلع والخدمات من القطاع الانتاجي الى القطاع المنزلي الذي يستخدمها في إشباع إحتياجاته.

التدفقات النقدية: «Money Flows»

تتم المعاملات من بيع وشراء في إقتصاد السوق مقابل النقود، فيقوم القطاع الإنتاجي بدفع النقود للقطاع العائلي مقابل استخدام خدمات عوامل الانتاج التي أتاحها القطاع المنزلي، كما أن القطاع المنزلي بدوره يقوم بدفع النقود الى قطاع الانتاج مقابل حصوله على السلع والخدمات.

ويلاحظ أن أسعار وكميات السلع والخدمات تحدد من خلال الأسواق السلعية، كما أن أسعار وكميات خدمات عوامل الانتاج تحدد من خلال أسواق خدمات عوامل الانتاج، كما يلاحظ ان التدفقات الحقيقية والنقدية تكون في اتجاهات عكسية بين القطاعين المنزلي والانتاجي. ويوضح الشكل التالي التفاعل بين القطاع الانتاجي والمنزلي الذي يولد التدفقات الحقيقية والنقدية.



شكل (١)

التفاعل بين القطاع المنزلي والقطاع الانتاجي

(التدفقات الحقيقية تمثل بالخطوط المستمرة)
(والتدفقات النقدية تمثل بالخطوط المتقطعة)

تدفق الدخل «The Flow Of Income»

هو ذلك التدفق الذي يتولد من النشاط الاقتصادي بين كل من القطاع المنزلي والقطاع الانتاجي، على الشكل السابق يلاحظ أن التدفق الدائري للنقود (الخطوط المتقطعة) التي تتجه من القطاع الانتاجي الى القطاع المنزلي وتمثل مدفوعات لخدمات عوامل الانتاج المستخدمة، تولد دخلاً بالنسبة للقطاع المنزلي، كما أن التدفق الدائري للنقود التي تتجه من القطاع المنزلي الى القطاع الانتاجي مقابل الحصول على السلع والخدمات المشتراة، تولد دخلاً بالنسبة للقطاع الانتاجي.

ولما كان مفهوم الدخل من المفاهيم الأساسية بالنسبة للاقتصاد التجميعي أو الكلي فسوف نتناول دراسة تدفق الدخل بشيء من التفصيل.

تدفق الدخل (النموذج الأساسي):

إذا بدأنا باقتصاد مبسط يتصف بالافتراضات التالية:

١ ـ يقوم القطاع المنزلي المحلي بانفاق كل ما يحصل عليه من دخل من قطاع الانتاج، ويستخدمه في شراء السلع والخدمات التي قامت الوحدات الانتاجية المحلية بانتاجها، مثل هذه المشتريات تسمى (استهلاكاً «Consumption»)، وفي مثل هذه الحالة يوصف الاقتصاد بانه (إقتصاد مغلق) بمعنى انه لا يوجد بينه وبين العالم الخارجي أي معاملات تجارية (لا توجد تجارة خارجية).

٢ ـ تقوم الوحدات الانتاجية المحلية بانتاج حجم مساوي تماما لمبيعاتها، ولذلك لا يوجد اي تغير في المخزون الذي تحتفظ به هذه الوحدات[1].

---

(١) تحتفظ الوحدات الانتاجية بأرصدة من السلع التامة الصنع أو النهائية، وذلك لمقابلة الزيادة غير المتوقعة في الطلب على منتجاتها دون انتظار ظهور الانتاج الجديد أو لعجزها عن تصريف جزء من الانتاج الجاري. مثل هذه الأرصدة تسمى: مخزون السلعي. وتوجد علاقة بسيطة بين الانتاج والمبيعات والتغير في المخزون السلعي.. فإذا زاد معدل الانتاج الجاري عن معدل المبيعات=

٣ - تقوم الوحدات الانتاجية المحلية، بدفع كل ما تحصل عليه من نقود مقابل مبيعاتها من السلع والخدمات الى القطاع المنزلي، في صورة أجور وريع وفوائد وأرباح، وذلك مقابل استخدام خدمات عوامل الانتاج التي قدمها القطاع المنزلي.

٤ - لا يوجد استثمار تقوم به الوحدات الانتاجية وكذلك لا يوجد اهلاك لأصولها الرأسمالية .

في مثل هذا الاقتصاد المبسط تساوى المدفوعات الكلية للقطاع المنزلي مقابل السلع والخدمات المشتراة مع قيمة الانتاج الحالي الذي تقوم به الوحدات الانتاجية، ولأن القطاع المنزلي يقوم بانفاق كل ما حصل عليه من دخل فإن دخول الوحدات الانتاجية تكون مساوية تماماً لدخول القطاع المنزلي.

أي أن كل ما يدفع للقطاع المنزلي يعود مرة أخرى بكاملة الى الوحدات الانتاجية عندما يقوم القطاع المنزلي بانفاق الدخل. ولأن الانتاج يتساوى مع المبيعات الحالية (لعدم وجود تغير في المخزون) فكل النقود التي تأتي للوحدات الانتاجية تدفع مرة اخرى الى القطاع المنزلي في صورة أجور وفوائد وايجارات وأرباح.

ومن الواضح أن مثل هذا التدفق لتيار الدخل بمجرد ان يبدأ يستمر عند نفس المستوى الى ما لا نهاية طالما لا يوجد أي سبب يجعله يتغير وعندئذ يقال أن هناك توازن «Equilibrium» في تيار الدخل.

---

* يتراكم المخزون من السلع غير المباعة. اما إذا كان معدل الانتاج أقل من معدل المبيعات يتناقص المخزون نتيجة السحب من المخزون السلعي المتراكم من فترات سابقة. ولا يتعرض المخزون السلعي للتغير إذا كان معدل الانتاج مساوي تماماً لمعدل المبيعات. وسوف نعتبر التغيرات في المخزون بمثابة استثمار كما اتضح من قبل.

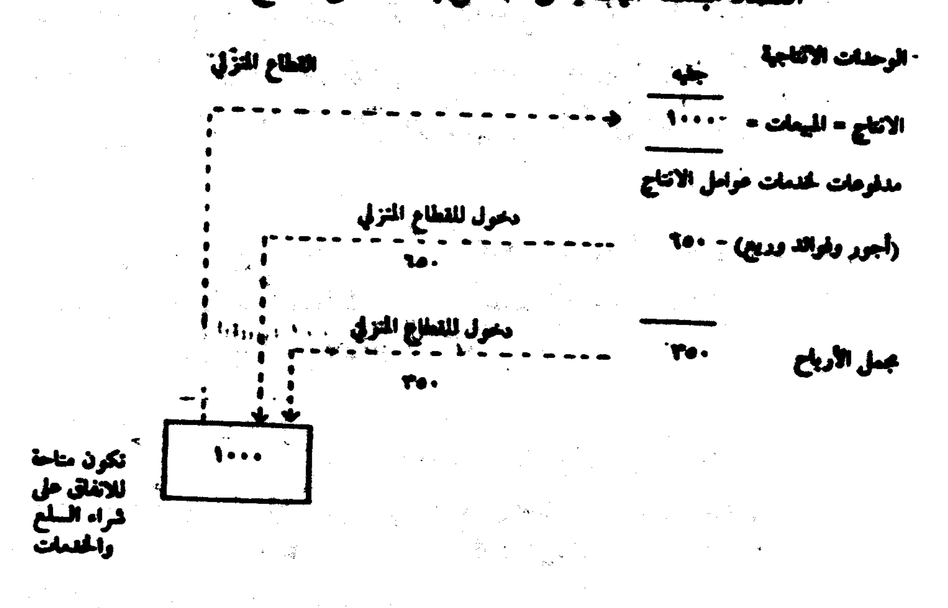
ويمكن توضيح هيكل التدفق الدائري للدخل في حالة التوازن هذه في صورة مثال رقمي. فإذا افترضنا ان الانتاج الجاري للوحدات الانتاجية يساوي مبيعاتها ويقدر بـ (١٠٠٠ جنيه) كل اسبوع، وتقوم الوحدات الانتاجية بدفع مدفوعات لخدمات عوامل الانتاج المؤجرة قدرها (٦٥٠ جنيه) في صورة أجور وريع وفوائد، فإن هناك أرباح اجمالية قدرها (٣٥٠ جنيه) توزع على الملاك من القطاع المنزلي.

وهكذا فإن دخول القطاع المنزلي (٦٥٠ جنيه + ٣٥٠ جنيه = ١٠٠٠ جنيه) كل اسبوع، ولأن القطاع المنزلي يقوم بانفاق هذا الدخل بأكمله على السلع والخدمات فسيعود مرة اخرى الى القطاع الانتاجي، وهكذا يستمر التدفق الدائري للدخل بين القطاع المنزلي والقطاع الانتاجي في حالة توازن عند مستوى ١٠٠٠ جنيه.

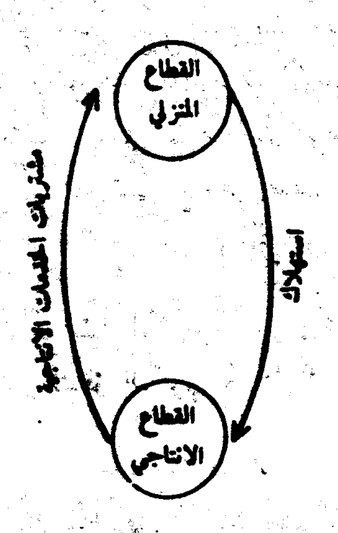
ويمكن وضع المثال السابق في صورة جدول على النحو التالي: -

جدول (١)

اقتصاد مبسط حيث ينفق الدخل بأكمله على السلع والخدمات



ويمكن توضيح التدفق الدائري للدخل في مثل هذا الاقتصاد المبسط بالشكل التوضيحي (٢)



شكل (٢)
التدفق الدائري للدخل في اقتصاد مبسط

التسربات والاضافات:

افترضنا في الحالة السابقة (النموذج الأساسي) بعض الافتراضات المبسطة للغاية، وترتب عليها ان التدفق الدائري للدخل بين القطاع المنزلي والقطاع الانتاجي يكون عند مستوى ثابت، فلا يتسرب منه (لا ينقص) أو يضاف اليه (يزيد).

ولكي نقترب من الصورة الأكثر واقعية للاقتصاد سنقوم بإدخال بعض التعقيدات على النموذج الأساسي فنسمح بوجود بعض التسربات والاضافات ثم نحاول توضيح أثر كل منها على عملية التدفق الدائري للدخل وذلك لتوضيح العناصر الضرورية لتحديد المستوى التوازني للتدفق الدائري لتيار الدخل.

التسربات : «Withdrawals»

تُعرف التسربات بأنها خروج أي جزء من تيار الدخل ولا يعود مرة أخرى إلى التدفق الدائري لتيار الدخل. على سبيل المثال إذا حصل القطاع المنزلي على دخل، ولم ينفقه بالكامل على السلع والخدمات، فالجزء غير المنفق من الدخل لن يعود الى القطاع الانتاجي ويمثل تسرب. وبالمثل إذا حصلت الوحدات الانتاجية على دخل من بيع السلع والخدمات، ولم تنفق جزء من هذا الدخل في شراء خدماتُ عوامل الانتاج، مثل هذا الجزء لا يعود الى القطاع المنزلي ويمثل تسرب.

ويمكن القول بوجه عام، انه مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها، تؤدي التسربات الى ضعف أو تناقص تيار التدفق الدائري للدخل[1].

الاضافات: «Injections»

تُعرف بأنها اي اضافة من خارج التدفق الدائري يتم انفاقها مرة أخرى، على سبيل المثال إذا حصلت الوحدات الانتاجية على قرض من البنوك، وأنفق في شراء خدمات عوامل الانتاج من القطاع المنزلي، عندئذ سيزيد الدخل في الحال.

وبوجه عام، فإنه مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها، فإن أي اضافات تؤدي الى زيادة أو تقوية تيار التدفق الدائري للدخل.

الادخار والاستثمار كأمثلة لمصادر التسربات والاضافات:

غالباً ما يتم الخلط بين الادخار والاستثمار، وبما لأن الاستثمار يمول في غالبيته من النقود التي تم ادخارها بواسطة الافراد أو المنشآت. ومن الضروري

(١) فاذا قرر القطاع المنزلي زيادة مدخراته، ومن ثم يقل الجزء من الدخل الذي يمكن استخدامه في الانفاق لشراء السلع الاستهلاكية من الوحدات الانتاجية وهذا يؤدي الى انخفاض الدخل بالوحدات الانتاجية ومن ثم تقل المدفوعات أو الدخول التي تقوم بدفعها لخدمات عوامل الانتاج ويقل تيار الدخل.

التفرقة بين الادخار والاستثمار لان متخذ القرار بالإدخار يختلف عن متخذ القرار بالإستثمار فضلاً عن ان دوافع ومؤثرات كل منهما تكون مختلفة.

الادخار: «Saving»

يعرف الادخار بانه ذلك الجزء غير المنفق من الدخل على الاستهلاك، ويقوم القطاع المنزلي بالادخار لأسباب مختلفة، ربما للإحتياط للطوارىء في المستقبل وتركيم بعض الأرصدة النقدية لتعليم الأبناء أو ربما لتوقع التقاعد والحصول على دخل أقل في المستقبل، أو لمواجهة حدوث انخفاض مفاجىء في الدخل الجاري.

وقد يقوم القطاع المنزلي أيضاً بادخار سالب «Dissave»، وذلك عندما ينفق على الاستهلاك الجاري مقدار أكبر من الدخل الجاري، عن طريق استخدام جزء من المدخرات السابقة أو الاقتراض من الغير.

ويمثل الادخار بواسطة القطاع المنزلي تسرب من تيار الدخل لأن القطاع المنزلي ينفق أقل من الدخل الكلي الذي حصل عليه من قطاع الانتاج[1].

وقد تقوم المنشآت أو الوحدات الانتاجية أيضاً بالادخار، وذلك في حالة عدم توزيعها لكل الأرباح التي حققتها على الملاك[2].

---

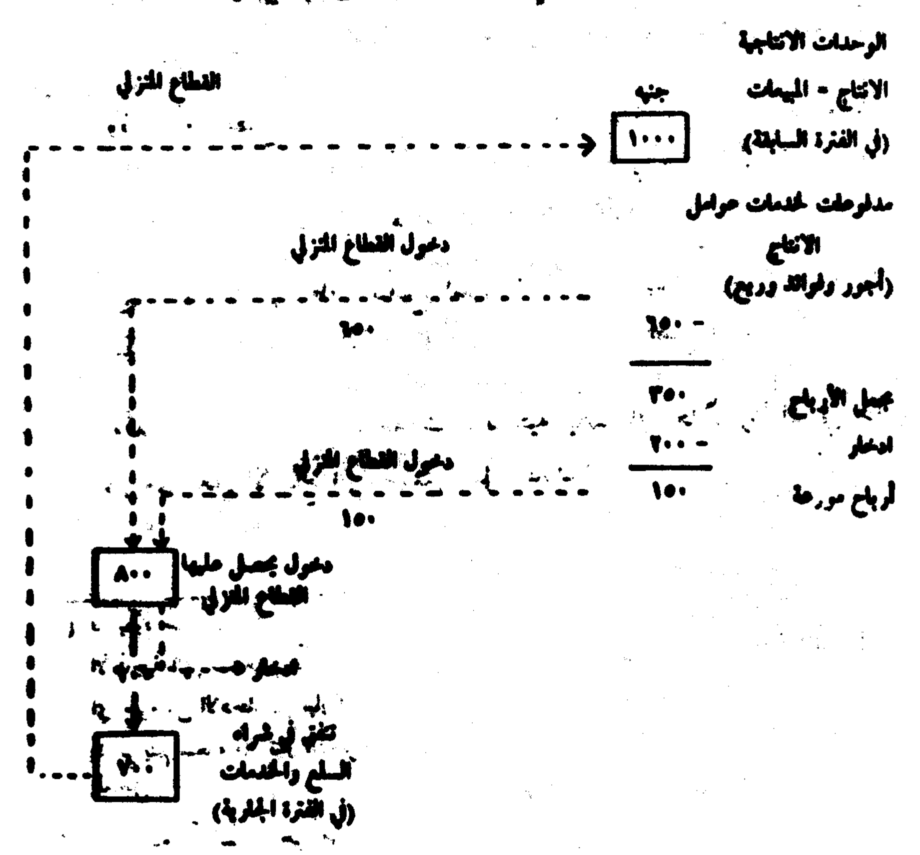
(١) قد يعود جزء من الادخار الى القطاع الانتاجي، اذا ما قام القطاع المنزلي باقراض الوحدات الانتاجية التي تستخدم هذه الأموال في بناء طاقات انتاجية جديدة (استثمار)، ولكن قد لا يعود أي جزء من الادخار الى تيار الدخل عندما يقوم القطاع المنزلي باكتنازه وسوف نفترض ان كل ما يدخر يتم سحبه من تيار الدخل ويمثل تسربات تؤدي الى اضعاف التدفق الدائري أو تناقص تيار الدخل.

(٢) قد تستخدم المنشآت جزء من الأرباح غير الموزعة في بناء طاقات انتاجية جديدة (استثمار)، ولكن قد لا يعود أي جزء منها الى تيار الدخل إذا احتفظت بها الوحدات الانتاجية، وسوف نفترض أيضاً أن ما تدخره المنشآت يسحب من تيار الدخل ويمثل تسربات.

وفيما يلي نوضح أثر الادخار بواسطة القطاع المنزلي والقطاع الانتاجي على تيار الدخل.

جدول (٢)

التدفق الدائري للدخل في حالة وجود الادخار بواسطة القطاع المنزلي والقطاع الانتاجي



افترضنا في هذا المثال، ان الوحدات الانتاجية تقوم بادخار قدره ٢٠٠ جنيه كما يقوم القطاع المنزلي بادخار قدره ١٠٠ جنيه، وبالتالي فإن مجموع التسربات من تيار الدخل يقدر بـ ٣٠٠ جنيه. ومن ثم يتاح للقطاع المنزلي ٧٠٠

جنيه فقط لشراء السلع والخدمات في الفترة الجارية وهذا أقل من من قيمة الانتاج في الفترة السابقة وبالتالي لا بد ان ينخفض تيار الانتاج والدخل في الفترة القادمة.

الاستثمار[1] «Investment»

يقصد بالاستثمار، الاضافة الى رصيد رأس المال أو الطاقة الانتاجية في المجتمع من خلال عملية انتاج السلع الرأسمالية أو الاستثمارية مثل التجهيزات، الآلات، المباني، والمخزون. ومثل هذه السلع لا تستخدم في الاستهلاك الجاري وانما يتم استخدامها في زيادة الانتاج في المستقبل.

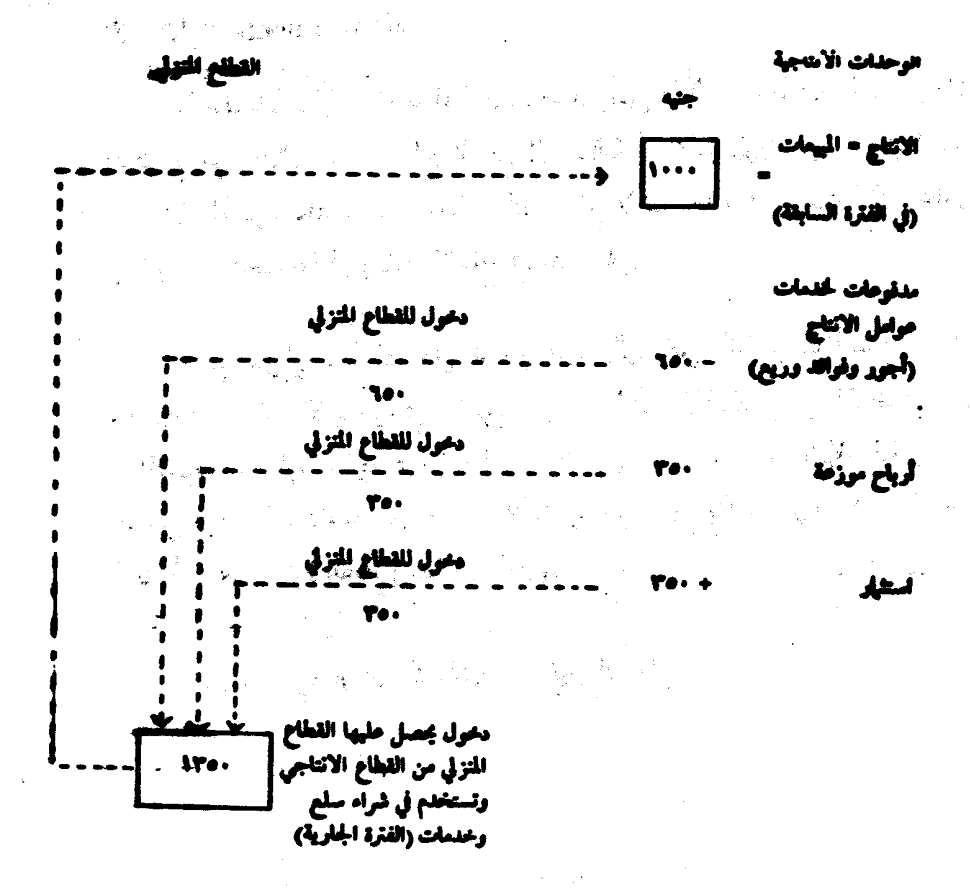
ويتم تمويل الانفاق على السلع الرأسمالية من المدخرات السابقة التي تحققت للوحدات الانتاجية في الماضي، أو عن طريق الاقتراض من القطاع المنزلي أو المؤسسات المالية وبوجه عام يعامل الاستثمار أياً كان مصدره، كإضافة إلى تيار الدخل لأنه يخلق دخول للوحدات الانتاجية التي تقوم بالاستثمار، وهذه الدخول لم تنشأ نتيجة انفاق القطاع المنزلي المحلي.

وفيما يلي نوضح أثر الاستثمار على تيار الدخل:

(1) للاستثمار معاني عديدة في اللغة منها، تثمير الأموال وذلك بوضعها في مشروع معين أو شراء بعض الأوراق المالية، وهذا هو المعنى الشائع للاستثمار لدى العامة. اما التعريف المذكور عاليه فهو ما نعنيه بالإستثمار من الناحية الاقتصادية.

جدول (٣)

التدفق الدائري للدخل في حالة وجود استثمار بواسطة القطاع الانتاجي

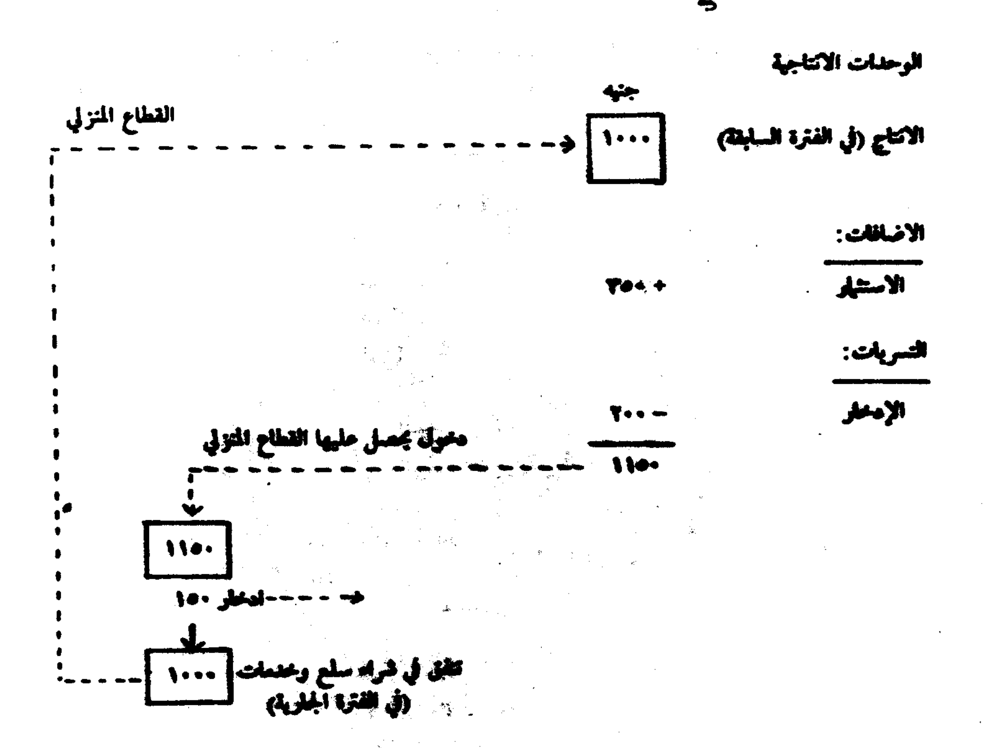


في هذا المثال، افترضنا ان هنالك استثمار قدره ٣٥٠ جنيه بواسطة القطاع الانتاجي، ومن ثم يتاح للقطاع المنزلي دخل ينفق على السلع والخدمات في الفترة الجارية قدره ١٣٥٠ جنيه وهذا أكبر من قيمة الانتاج في الفترة السابقة وبالتالي سيزيد الدخل والانتاج في الفترة القادمة.

أثر الادخار والاستثمار على تيار الدخل:

سنوضح فيما يلي أثر كلاً من الادخار والاستثمار على تيار التدفق الدائري للدخل:

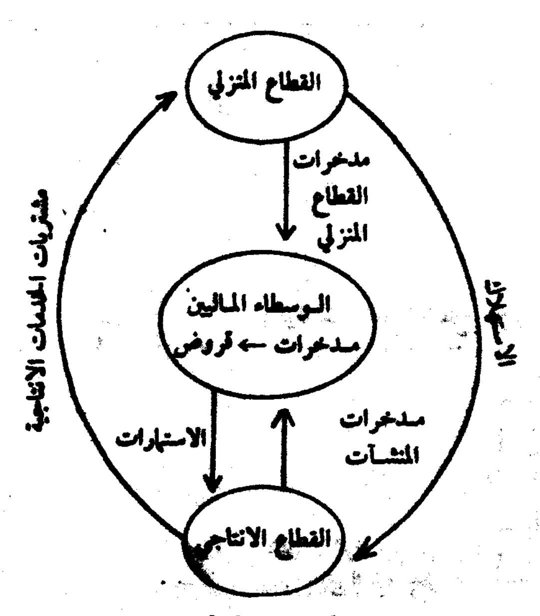
جدول (٤)
الأثر المشترك لكل من الادخار والاستثمار على تيار التدفق الدائري للدخل



في هذا المثال إفترضنا ان الإدخار (التسربات) (٣٥٠) جنيه قد تم تعويضها باستثمار (اضافات) بنفس القدر (٣٥٠) جنيه. وبالتالي بقيت الدخول المتاحة للقطاع المنزلي لشراء السلع والخدمات ثابتة ومن ثم لم يتغير تيار الدخل والانتاج (١٠٠٠ جنيه) ويكون في حالة توازن عند هذا المستوى، طالما أن التسربات (الادخار) = الاضافات (الاستثمار).

لتوضيح التدفق الدائري للدخل بين القطاع المنزلي والقطاع الانتاجي، في حالة وجود إدخار واستثمار، نفترض أن البنوك (كأحد أشكال الوسطاء الماليين) تعمل بمثابة قنوات للادخار والاستثمار، فتقوم بتجميع المدخرات (سواء كانت خاصة بالقطاع المنزلي أو الانتاجي) ثم تقوم بإقراضها لمن يرغب في الاستثمار.

ويوضح الشكل (٣) هيكل التدفق الدائري للدخل في هذه الحالة.



شكل (٣)
هيكل التدفق الدائري للدخل في اقتصاد مبسط حيث يوجد ادخار واستثمار

٥ - ٢: ادخال التجارة الخارجية:

إفترضنا حتى الآن عدم وجود معاملات بين الاقتصاد والعالم

الخارجي (اقتصاد مغلق).دعنا الآن نسقط مثل هذا الافتراض ونسمح بوجود التجارة الخارجية، حيث يقوم القطاع المنزلي بإنفاق جزء من دخله على السلع والخدمات التي أنتجتها منشآت أجنبية (الواردات)، كما يقوم القطاع الإنتاجي ببيع جزء من انتاجه إلى العالم الخارجي (الصادرات).

الواردات:

تمثل الواردات تسرباً من تيار التدفق الدائري للدخل المحلي، فعندما يقوم القطاع المنزلي بإنفاق جزء من الدخول على السلع المستوردة،بدلاً من السلع المحلية فإن الدخول المتولدة سيحصل عليها الأجانب. فعلى سبيل المثال إذا قرر أفراد القطاع المنزلي في أمريكا تخفيض المشتريات من السيارات الشيفروليه الأمريكية الصنع،وزيادة المشتريات من السيارات الألمانية (فولكس فاجن). فهذا يعني أن نسبة أقل من الدخول التي يكتسبها المستهلكين الأمريكيين ستذهب إلى شركة جنرال موتورز الامريكية بينما تتسرب نسبة أكبر من الدخول من التدفق الدائري في الاقتصاد الأمريكي للخارج.

وسوف يترتب على ذلك أن شركة جنرال موتورز ستكسب دخولاً أقل ومن ثم توظف عوامل انتاج أقل، ولذلك تنخفض دخول أفراد القطاع المنزلي في الاقتصاد الأمريكي.

وسوف نفترض أن الواردات مثلها مثل الادخار تعتبر تسربات من تيار الدخل.

الصادرات:

إن واردات دولة ما هي صادرات دولة أخرى. ففي المثال السابق، الزيادة في واردات الولايات المتحدة من السيارات الألمانية (فولكس فاجن) تعني في نفس الوقت زيادة الصادرات الألمانية من هذه السيارات...

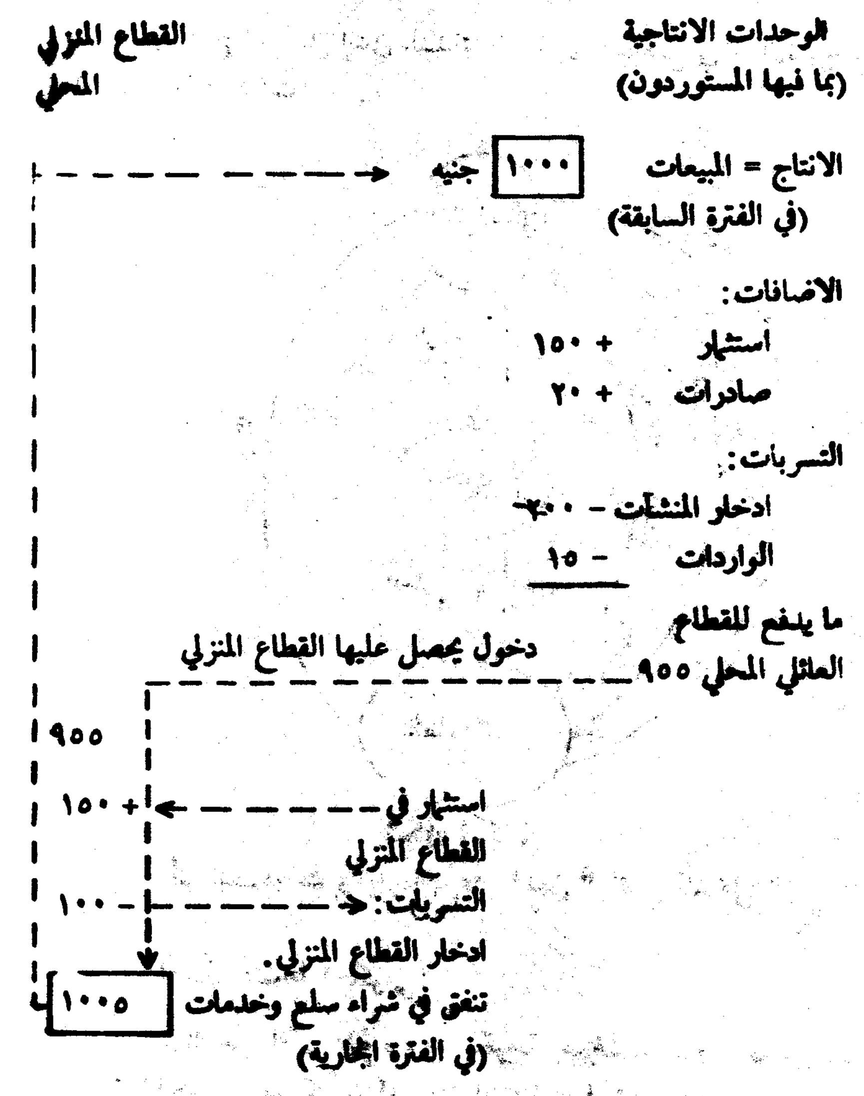
وتعني الزيادة في الصادرات،أن الشركات المنتجة للسيارات ستحصل

على زيادة في الدخل، ونتيجة للزيادة في عوامل الانتاج المطلوبة لانتاج المزيد من السيارات الألمانية (فولكس فاجن)، تزيد دخول أفراد القطاع المنزلي في المانيا. ويلاحظ أن الزيادة في التدفق الدائري للدخل في المانيا لم تنشأ نتيجة زيادة مشتريات أو انفاق أفراد القطاع المنزلي في المانيا (ولكن نتيجة تغير هيكل الإنفاق لأفراد القطاع المنزلي في الولايات المتحدة، ومن ثم تمثل اضافات إلى تيار الدخل في المانيا.

وسوف نعتبر كل الصادرات بمثابة إضافات إلى تيار الدخل،ويوضح الجدول التالي (٥) التدفق الدائري للدخل في حالة زيادة الاضافات (الاستثمار + الصادرات) عن التسربات (الادخار + الواردات).

جدول (٥)

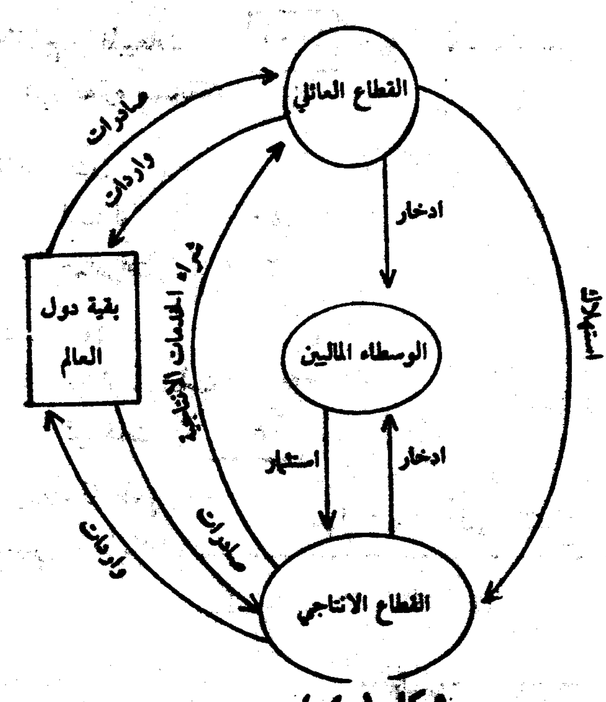
التدفق الدائري للدخل في حالة وجود استثمار وادخار وصادرات وواردات



يلاحظ من جدول (٥) أن الاضافات الكلية (الاستثمار +

الصادرات) = ٣٢٠ جنيه والتسربات الكلية (الواردات + الادخار) = ٣١٥ وبالتالي فإن هناك زيادة صافية في تيار التدفق الدائري قدرها ٥، وحيث أن ما يتاح للقطاع المنزلي المحلي لشراء السلع والخدمات المحلية يزيد عن الانتاج الجاري. فإن الدخل والانتاج سيرتفع.

ويوضح الشكل التالي التدفق الدائري للدخل في حالة وجود الواردات والصادرات:



شكل (٤)
أثر الصادرات والواردات على التدفق الدائري للدخل

٥ - ٣: ادخال النشاط الحكومي:

افترضنا حتى الآن عدم وجود حكومة،وسوف نسمح الآن بوجود النشاط الحكومي. وسيكون لهذا النشاط آثار على تيار التدفق الدائري

للدخـل من خـلال فـرض الضرائب (تسربـات) أو من خـلال الانفـاق الحكومي (اضافات).

الضرائب: Taxes

تمثل الضرائب،تسربات من تيـار التدفق الـدائري للدخـل ومثلها في ذلـك مثل الادخـار والواردات. وعنـدمـا تفـرض الضرائب عـلى المنشـآت الانتـاجية فـإن جزءاً من الـدخـل الـذي حصلت عليـه المنشـآت لن يتـاح للقطاع المنزلي.

أمـا إذا فُرضت الضرائب عـلى القطاع المنـزلي، فإن جـزءاً من دخل الـذي حصل عليـه القطاع المنـزلي لن يكون متـاحاً ليعـود مـرة أخـرى إلى المنشآت.

وسوف نفترض أن كل الضرائب تمثل تسربات من تيار الدخل.

الإنفاق الحكومي: Government Expenditure

يُمثل الإنفاق الحكـومي اضافـة إلى تيار الـدخل، حيث يـولد دخـولاً للمنشـآت لا تكون نتيجـة لإنفاق القـطاع المنزلي، كـما تخلق دخولاً لأفـراد القطاع المنزلي لم تنشأ نتيجة الأنشطة الانتاجية للمنشآت.

فإذا قامت الحكومة على سبيل المثال بالاقـتراض من البنوك،ثم القيـام بالإنفاق على مشتريات السلع والخدمـات من المنشآت،فسيـترتب على ذلـك ارتفـاع دخول هـذه المنشآت ومن ثم دخـول أفـراد القـطاع المنـزلي الـذين يعملون بها.

ومن الواضح أن هذا الانفاق يمثل إضافة إلى تيار التـدفق الدائـري. وقد تقوم الحكومة بالانفاق على شراء الخدمات الانتاجية من القطاع العائلي أو قد تقوم الحكومة ببعض المدفوعات التحويلية[1] (مثل تقديم الاعانات أو

---

(١) بالرغم من أن المـدفوعـات التحويليـة تمثل مصـدراً للاضـافة إلى تيـار التدفق الـدائري للدخل لأن المتلقين لهذه المدفـوعات يستطيعوا استخـدامها في شراء السلع والخـدمات =

المعاشات) وسوف نفترض أن كل أنواع الانفاق الحكومي تمثل اضافة إلى تيار الدخل.

ويوضح الجدول التالي (٦) أثر اضافة النشاط الحكومي للنموذج السابق، ليصبح النموذج مكتملاً:

جدول (٦)

التدفق الدائري للدخل في حالة النموذج الكامل

المنشآت الانتاجية — القطاع المنزلي

الانتاج = المبيعات [١٠٠٠] جنيه
(في الفترة السابقة)

الاضافات:
استثمار + ١٥٠
الصادرات + ٣٠
إنفاق حكومي + ٣٥

التسربات:
ادخار المنشآت - ٢٠٠
ضرائب المنشآت - ٢٠
الواردات - ١٥
٩٧٠

ما يدفع للقطاع المنزلي المحلي

دخول يحصل عليها القطاع المنزلي
٩٧٠

اضافات:
استثمار القطاع المنزلي ← ١٥٠
دخول من القطاع الحكومي ← ٩٠
١١٣٠

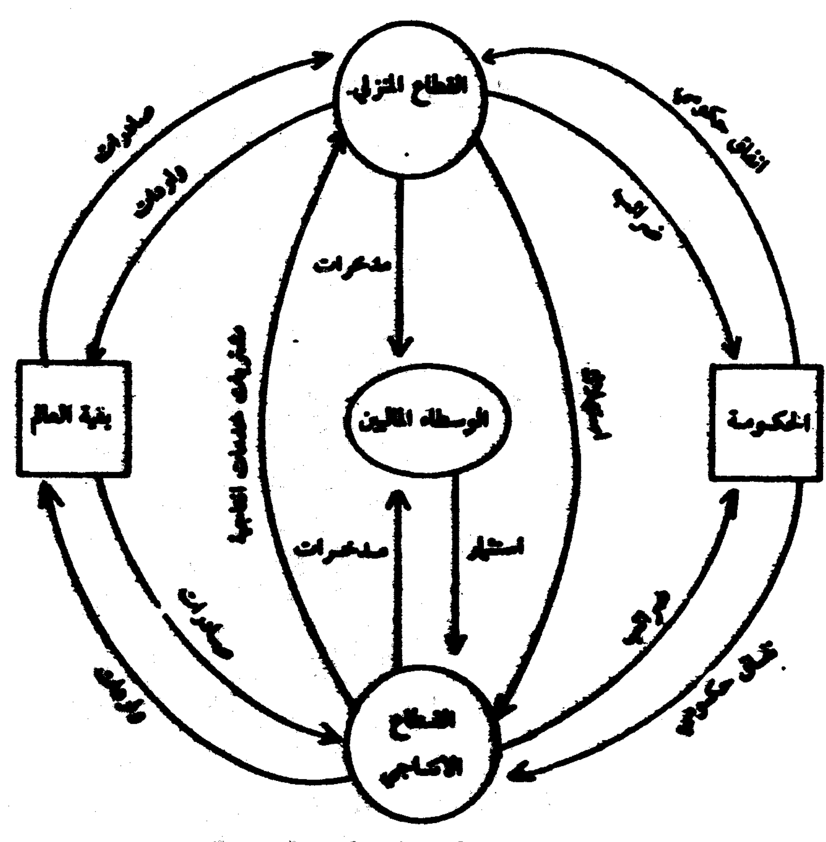
التسربات:
مدخرات القطاع المنزلي ← - ١٠٠
ضرائب على القطاع المنزلي ← - ٣٠
مشتريات السلع والخدمات [١٠٠٠]
(الفترة الجارية)

---

* المتجهة علياً، الا أن هذه المدفوعات في حد ذاتها لا تخلق أي انتاج ولذلك تستبعد عند حساب الانفاق على الانتاج الجاري.

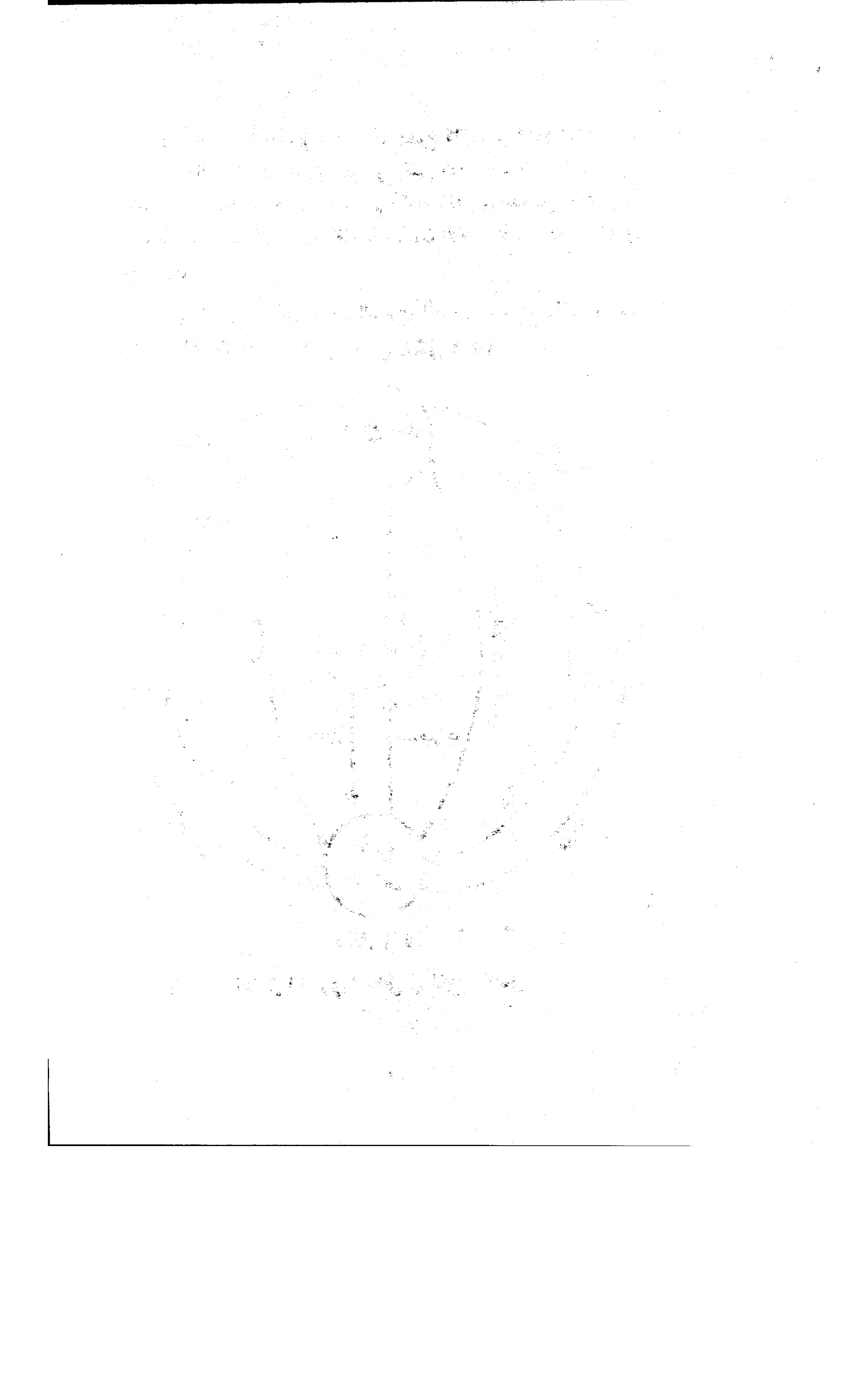
ويلاحظ من الجدول (٦) أن مجموع كل التسربات (المدخرات، الـواردات والضرائب) يساوي مجموع كل الاضافات (الاستثمار، الصادرات، الانفاق الحكومي) ومن ثم يكون مستوى الدخل والناتج في فترة معينة هو نفسه في الفترة القادمة ويكون الاقتصاد في هذه الحالة في وضع توازن.

ويمكن توضيح هيكل التدفق الدائري للدخل للنموذج المكتمل بعد اضافة النشاط الحكومي. كما هو مبين في شكل (٥) .



شكل (٥)

التدفق الدائري للدخل في نموذج مكتمل



الفصل السادس

تحديد المستوى التوازنى للدخل القومى وفكرة المضاعف

تعتبر دراسة القوى التى تحدد مستوى الدخل القومى والناتج القومى والتوظف أحد الأهداف الأساسية للتحليل الاقتصادى الكلى. ولن نتناول مشكلة تحديد الدخل والتوظف من منظور تاريخى ولكن سنقتصر على النظرية الحديثة والتى اعتمدت فى تطورها على كتابات وأفكار "جون ماينارد كينز" John Maynard Keynes وخاصة "النظرية العامة للتوظف والفائدة والنقود" والتى نشرها عام ١٩٣٦ وكان محور اهتمامها مشاكل الاقتصاد الذى يعانى من البطالة الحادة والمزمنة.

٦-١: الافتراضات الأساسية للتحليل:

لكى نركز على العوامل الرئيسية التى تحدد مستوى الدخل القومى فى الأجل القصير نضع الافتراضات المبسطة التالية:

١- ثبات الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومى:

نفترض ثبات حجم الإنتاج المقابل للعمالة الكاملة أو بمعنى آخر ثبات الناتج القومى المحتمل فى المجتمع عندما توظف كل الموارد المتاحة بشكل كامل فى ظل مستوى المعرفة الفنية أو التكنولوجيا السائدة.

ويتضمن هذا ثبات العرض الكلى للمدخلات فضلاً عن ثبات إنتاجية الوحدة من هذه المدخلات، وسيترتب على ذلك أن التغيرات فى مستوى الناتج الفعلى ستعتمد فقط على درجة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة.

٢- وجود موارد معطلة:

يتضمن هذا الإفتراض أن مستوى الناتج الفعلى يكون دون مستوى إنتاج العمالة الكاملة، ومن ثم يمكن زيادته بزيادة مستوى توظيف الموارد غير المستغلة.

وطالما أننا نفترض ثبات كميات الموارد المختلفة بما فيها قوة العمل فإن زيادة مستوى توظيف العمل لابد وأن يقابله إنخفاضا بنفس القدر فى معدل البطالة. أى أن الناتج القومى سيرتبط طرديا بمستوى التوظف وعكسيا بمعدل البطالة فى المجتمع.

٣- ثبات المستوى العام للأسعار:

يسمح هذا الإفتراض بأن نركز على أسباب التغيرات الحقيقية فى الدخل القومى. ففى ظل ثبات الأسعار يعكس أى تغير فى الدخل القومى تغيرات فى الكميات الحقيقية المنتجة. وبدون هذا الإفتراض فإن قيمة الناتج أو الدخل القومى بالأسعار الجارية تعكس تغيرات فى الأسعار السوقية و كميات المنتجة معاً، ومن ثم لايمكن الاعتماد عليها فى معرفة التغيرات الحقيقية فى الدخل القومى أو مكوناته قبل استبعاد التغيرات فى الأسعار.

٤- سياسة المخزون:

نفترض أن المنشآت تسعى دائماً إلي الاحتفاظ بمستوى معين مرغوب فيه من المخزون السلعى، فإذا زاد الإنتاج عن المبيعات يتراكم المخزون ولابد أن تعدل المنشآت من خططها الإنتاجية بحيث تخفض الإنتاج فى الفترات القادمة، أما فى حالة زيادة المبيعات عن الإنتاج سيتناقص المخزون ولابد من زيادة الإنتاج فى الفترات القادمة وذلك بهدف استعادة مستوى المخزون.

فى ضوء هذه الإفتراضات من الواضح أن المنشآت لكى تستغل طاقتها الإنتاجية لابد وأن تتوقع وجود طلب كافى لإستيعاب ما يتم إنتاجه السوق فى ظل وجود موارد معطلة واستعدادها لزيادة الإنتاج بدون زيادات فى الأسعار. أى أن الطلب الكلى المتوقع "An Expected Aggregate demand" للاقتصاد القومى هو الشرط الضرورى لإستغلال الطاقة الإنتاجية وزيادة الإنتاج فى ظل اقتصاديات السوق.

ويترتب على ذلك أن نظرية تحديد مستوى الدخل القومى فى الاقتصاد الحديث تصبح أساساً نظرية للطلب الكلى فى الأجل القصير. ولن نتمكن من فهم محددات مستوى الدخل أو التوظف وكيفية تغيره دون فهم كيفية تحديد الطلب الكلى على الإنتاج وتقلباته.

أما فى الأجل الطويل فإن المشكلة تصبح أكثر تعقيداً حيث تتغير الطاقة الإنتاجية إما نتيجة تغيرات كميات الموارد أو إنتاجيتها ولذا فإن نظرية تحديد مستوى الدخل لابد وأن توضح أولا التغيرات فى الطاقة الإنتاجية عبر الزمن فضلاً عن كيفية تغير الطلب الكلى ليتلائم مع هذه التغيرات[1].

٦-٢: تحديد المستوى التوازنى للدخل القومى:

يكون تيار الدخل القومى فى حالة توازن عندما يتكرر عند نفس المستوى فى كل فترة زمنية. وتمكن تحليل المستوى التوازنى للدخل بدلالة الطلب الكلى أو مكونات الطلب الكلى.

٦-٢-١: التوازن بدلالة الطلب الكلى:

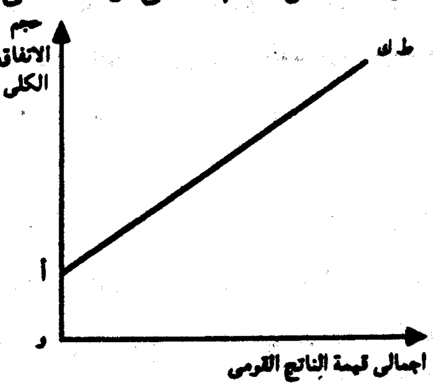
يُعرف الطلب بأنه جدول يوضح المبالغ التى تكون الوحدات الاتفاقية الرئيسية فى الاقتصاد القومى مستعدة لإنفاقها عند كل مستوى ممكن للدخل الحقيقى أو الناتج. ويوضح منحنى أو جدول الطلب الكلى العلاقة بين الدخل كتدفق انفاقى (يقاس على المحور الرأسى) والدخل كتدفق إنتاجى (يقاس على المحور الأفقى) ويفترض أن الطلب الكلى (ط ك) دالة متزايدة للدخل الحقيقى.

فكلما زاد حجم الناتج أو الدخل تزيد الوحدات الاتفاقية فى الاقتصاد القومى من انفاقها على السلع والخدمات المنتجة. وذلك كما يتضح من الشكل (١).

ويلاحظ أن منحنى الطلب الكلي يمثل ماهو أو مخطط "exante" عندما

(١) هذه المشكلة كانت محور إهتمام الاقتصاديين بعد كينز وتناولتها نظريات النمو الاقتصادى.

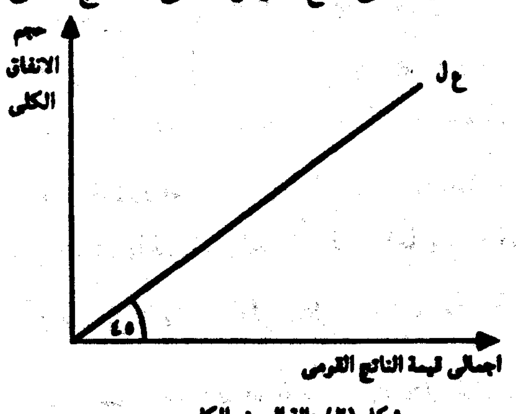
تسود ظروف معينة ولذلك سيختلف عن الطلب الفعلى أو الاحصائى.



شكل (١) دالة الطلب الكلى

ويتضح من الشكل (١) أن دالة الطلب الكلى تقطع المحور الرأسى ثم تزيد بمعدل ثابت مع الزيادة فى الناتج. وتفسير ذلك هو أنه عند مستوى دخل أو ناتج صفر يوجد قدر من الانفاق (و أ) فى الفترة القصيرة يكون مستقل عن الدخل، أى يمول من مصادر غير الدخل الجارى مثل السحب من المدخرات أو الإقتراض أما تفسير تزايد الطلب الكلى بمعدل ثابت فيرجع لإفتراض ثبات الميل الحدى للإنفاق(١) أى ثبات معدل التغير فى الإنفاق الكلى نتيجة التغير فى الدخل.

يتحدد المستوى التوازنى للدخل أو الناتج طبقا لطريقة الطلب الكلى عندما يتعادل الطلب الكلى (الانفاق الكلى) مع العرض الكلى (الناتج الكلى).



شكل (٢) دالة العرض الكلى

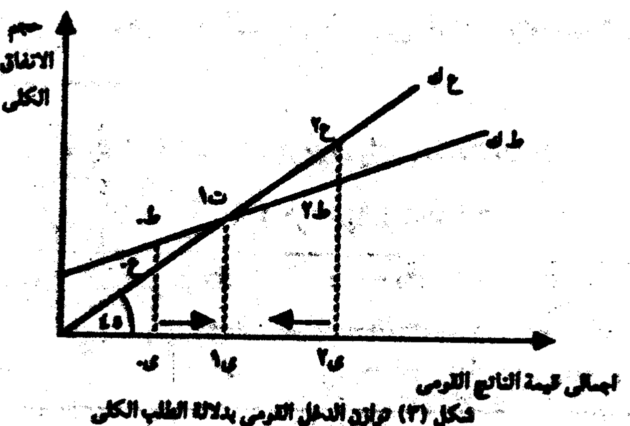
---

(١) يرجع ذلك إلى إفتراض ثبات الميل الحدى للاستهلاك كما سنوضح ذلك لاحقا.

ويمكن تمثيل العرض الكلى بخط ٤٥ْ مع المحورين (الخط ع ك) كما يتضح من الشكل (٢) ويبين الخط ع ك أن قيمة الناتج أو الدخل تتساوى مع الانفاق الكلى عند كل نقطة من نقاطه ويمثل خط ٤٥ْ خط إسترشادى للتوازن.

ويتحدد المستوى التوازنى للدخل القومى عند يتقاطع منحنى الطلب الكلى (ط ك) مع منحنى العرض الكلى (ع ك).

فعند الوصول إلى هذا المستوى من الدخل يمكن أن يستمر طالما لايوجد سبب أو قوة تؤدى إلى تغيره أو اختلاله ويمكن توضيح المستوى التوازنى بيانيا فى الشكل (٣).



شكل (٣) توازن الدخل القومى بدلالة الطلب الكلى

فعند النقطة ت١ يتحدد المستوى التوازنى للدخل القومى عند المستوى (ى١) ولكى نوضح لماذا يكون هذا المستوى بالتحديد هو المستوى التوازنى، دعنا نفترض أن العرض الكلى أكبر من الطلب الكلى فى فترة الدخل الجارية وبالنظر إلى الشكل (٣) نجد أن منحنى العرض الكلى ع ك يقع أعلى من منحنى الطلب الكلى ط ك.

وتكون قيمة الناتج عند المستوى (ى٢) مساوية للمسافة الرأسية ع٢ى٢ ولكن يكون مقدار الانفاق على هذا الناتج فى هذه الفترة هو ط٢ ى٢ فقط والذى يقل عن العرض الكلى بالمقدار ع٢ ط٢ وسيترتب على ذلك تراكم المخزون لعدم وجود

طلب كافى وإذا لم تتوقع المنشآت زيادة المبيعات فلا سبيل أمامها سوى محاولة تقليل الإنتاج فى الفترة القادمة، وإذا قامت معظم المنشآت بذلك فسوف يتجه مستوى الدخل والتوظف إلى التناقص فى الفترة القادمة ويستمر ذلك إلى أن تختفى الزيادة فى العرض عن الطلب فى الفترة الجارية وعندئذ يتعادل الطلب الكلى مع العرض الكلى عند النقطة ت١ ويستعاد المستوى التوازنى للدخل (ى١) وبنفس المنطق يمكن توضيح أن أى مستوى للدخل أقل من ى١ مثل ى. لن يكون توازنيا (حاول توضيح ذلك بنفسك).

مثال عددى:

يمكن توضيح تحديد المستوى التوازنى للدخل وتعديله نحو التوازن بمثال إفتراضى مبسط.

جدول (١) تحديد المستوى التوازنى للدخل بدلالة الطلب الكلى

(الأرقام بالبليون جنيه)

(١) مستوى الناتج القومى الإجمالى	(٢) الطلب الكلى	(٣) = (٢) - (١) فائض الطلب (+) عجز الطلب (-)	(٤) اتجاه التغير فى مستوى الدخل
٨٥٠	٩٥٠	+١٠٠	يتزايد
٩٠٠	٩٧٥	+٧٥	يتزايد
٩٥٠	١٠٠٠	+٥٠	يتزايد
١٠٥٠	١٠٥٠	صفر	يتوازن
١١٠٠	١٠٧٥	-٢٥	يتناقص
١١٥٠	١١٠٠	-٥٠	يتناقص

يتضح من الجدول (١) إنه عند أى مستوى الدخل أقل من ١٠٥ بليون جنيه يكون الطلب الكلى أكبر من الناتج حيث ترغب الوحدات الإتفاقية فى المجتمع فى

شراء كميات من السلع والخدمات تزيد على الكميات المنتجة منها (إجمالى الناتج القومى) وهذا يؤدى إلى إتجاه المخزون نحو التناقص ولابد من اتجاه مستوى الدخل إلى التزايد فى الفترات القادمة.

وعند أى مستوى أكبر من ١٠٥٠ بليون جنيه يوجد عجز فى الطلب الكلى عن الناتج الكلى ويترتب على ذلك تزايد المخزون واتجاه الدخل فى المستقبل إلى التناقص. يتحقق المستوى التوازنى للناتج أو الدخل القومى فقط عند مستوى ١٠٥٠ بليون جنيه حيث يتساوى الطلب الكلى مع العرض الكلى ومن ثم لايوجد أى دافع لتغير هذا المستوى فى الفترات القادمة.

٦-٢-٢: توازن الدخل القومى بدلالة مكونات الطلب الكلى:

يتكون الطلب الكلى من مجموع الإنفاقات على سلع الاستهلاك وسلع الاستثمار بالإضافة إلى الانفاق الحكومى وصافى الصادرات.

ويكون تحديد المستوى التوازنى للدخل القومى بدلالة هذه المكونات أكثر فائدة ووضوحاً فى بعض الحالات لإظهار أثر التغيرات الحادثة فى بعض هذه المكونات مثل الانفاق الحكومى أو الاستثمار أو صافى الصادرات.

ويسمى هذا الأسلوب بنموذج المضاعف "The Multiplier model" والسبب وراء هذه الأسم كما سنرى بالتفصيل لاحقاً أن تغير الانفاق الاستثمارى بوحدة واحدة يؤدى إلى تغير الدخل أو الناتج بأكثر من وحدة أى يحدث تغير مضاعف فى مستوى الدخل أو الناتج.

وللتبسيط سنفترض فى البداية اقتصاد مغلق (لايوجد تجارة خارجية) كما نفترض عدم وجود نشاط حكومى. ومن ثم تتكون الوحدات الانفاقية الرئيسية فى الاقتصاد القومى من القطاع المنزلى الذى يقوم بشراء سلع وخدمات الاستهلاك بالإضافة إلى قطاع الأعمال أو المؤسسات التى يقوم بالانفاق على شراء سلع الاستثمار.

وسنقوم أولا بتوضيح هذه المكونات وكيف ترتبط معا لتحديد المستوى التوازنى

للدخل فى الأجل القصير ثم تتناول فكرة المضاعف.

(أ) دالة الاستهلاك الكلى:

يعتبر الاستهلاك أكبر مكونات الطلب الكلى حيث بلغت نسبة ما أنفق على سلع وخدمات الاستهلاك على مدى العقد الماضى حوالى $\frac{٢}{٣}$ الانفاق الكلى فى الولايات المتحدة. ويفترض كينز أن الدخل الجارى المتاح هو المحدد الأساسى للإنفاق الاستهلاكى سواء بالنسبة للفرد أو الاقتصاد القومى ككل[١].

وتعبر دالة الاستهلاك الكلى عن العلاقة بين الدخل الكلى والاستهلاك الكلى فى المجتمع وتبين المبالغ التى يتم انفاقها على السلع والخدمات الاستهلاكية عند مستويات الدخل المختلفة.

بافتراض أن الانفاق الاستهلاكى (س) دالة طردية خطية فى الدخل (ى) فيمكن التعبير عن دالة الاستهلاك جبريا فى الأجل القصير على التالى:

$$س = \bar{س} + ب\ ى$$

$$حيث\ \bar{س} > ٠ ،\ ١ > ب > ٠$$

ويمثل المقدار $\bar{س}$ الحد الثابت فى دالة الاستهلاك وهو عبارة عن الجزء المقطوع من المحور الرأسى ويبين كمية الاستهلاك عندما يكون مستوى الدخل صفر (الاستهلاك يكون مستقلا عن الدخل فى هذا الجزء) أى يمول من مصادر أخرى غير الدخل مثل السحب من المدخرات السابقة (الادخار السالب).

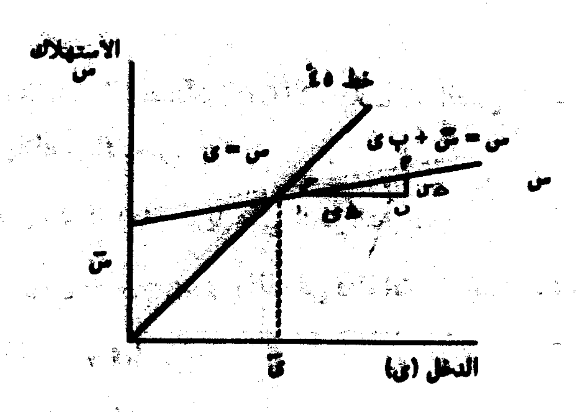
أما ب فهى ميل الدالة وتبين معدل تغير الانفاق الاستهلاكى (Δ س) بالنسبة للدخل (Δ ى) ويُعرف ذلك اقتصاديا بالميل الحدى للاستهلاك ($\frac{\Delta س}{\Delta ى}$) والإفتراض الأساسى لدالة الاستهلاك السالفة الذكر هو أن مستوى الاستهلاك يزيد بزيادة الدخل ولكن بمعدل أقل. فإذا افترضنا أن الميل الحدى للاستهلاك (ب=٠,٨)

---

(١) هذا لاينفى بالطبع وجود محددات أخرى تؤثر فى مستوى الاستهلاك ولكن يفترض كينز ثباتها أو استقرارها فى الأجل القصير مما يجعلها قليلة الأهمية.

فمعنى ذلك أن زيادة الدخل بمقدار جنيه واحد سيؤدى إلى زيادة الاستهلاك بمقدار ٨,٠ جنيه.

يلاحظ أن الميل الحدى للاستهلاك يكون أكبر من الصفر وأقل من الواحد الصحيح وهذا يعنى أن الزيادة فى الدخل لاتنفق بكاملها على الاستهلاك وإنما يتجه جزء منها إلى الادخار.



شكل (٤) دالة الاستهلاك الكلي

ويلاحظ عند رسم دالة الاستهلاك أن مستوى الاستهلاك سيكون أكبر من الدخل عند المستويات المنخفضة بينما يقل عند المستويات المرتفعة ولتوضيح ذلك نقوم أولاً برسم خط ٤٥ْ (وتقيس الدخل على المحور الأفقى والاستهلاك على المحور الرأسى) وتعكس كل نقطة على خط ٤٥ْ أن الدخل يساوى الاستهلاك. ويوضح الشكل (٤) إنه عند تقاطع دالة الاستهلاك مع خط ٤٥ْ يتساوى الدخل مع الاستهلاك ويكون الادخار مساويا للصفر. وتسمى هذه النقطة بنقطة التعادل (عند مستوى الدخل ىَ) وعند المستويات الأقل من (ىَ) تقع دالة الاستهلاك أعلى من خط ٤٥ْ ويكون الاستهلاك أكبر من الدخل وهذا يعنى قيام الأفراد بالسحب من المدخرات السابق لتمويل انفاقهم الاستهلاكى وهذا مايُعرف بالادخار السالب، وعند مستويات الدخل الأعلى من ى تقع دالة الاستهلاك أسفل خط ٤٥ْ

ويكون الاستهلاك أقل من الدخل ويتحقق ادخار موجب.

يلاحظ أن ميل الدالة هندسيا عند أى نقطة سيكون مقدار ثابت ويمثل الميل الحدى للاستهلاك (فالميل بين النقطتين أ، جـ على سبيل المثال أى ميل الخط أ جـ = $\frac{\Delta س}{\Delta ى}$)

(ب) دالة الادخار:

يُعرف الادخار (خ) بأنه ذلك الجزء من الدخل غير المنفق على الاستهلاك أى:

خ ≡ ى – س

وتعتبر دالة الادخار الوجه الآخر لدالة الاستهلاك لأن الدخل المتاح يتم التصرف فيه إما بالاستهلاك أو الادخار.

ويمكن اشتقاق دالة الادخار جبريا على النحو التالى:

بالتعويض عن س = سَ – ب ى وذلك فى دالة الادخار السابقة نجد أن:

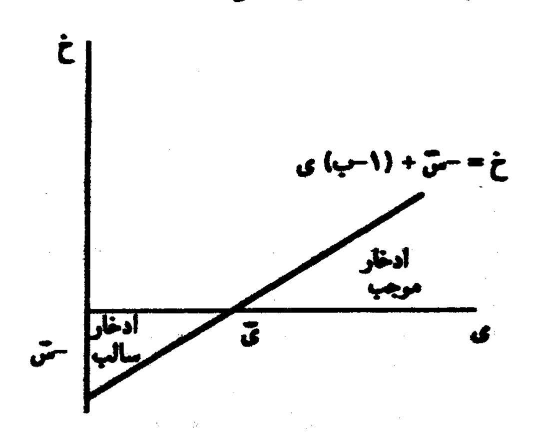
خ = ى – (سَ + ب ى)

خ = –سَ + (١ –ب) ى

وهذه الدالة تكون خطية حيث (١–ب) ميل الدالة يكون مقدار ثابت وأكبر من الصفر ويمثل الميل الحدى للادخار أى معدل التغير فى الادخار (Δ خ) بالنسبة للتغير فى الدخل (Δ ى) أى $\frac{\Delta خ}{\Delta ى}$ وهذا يعنى أن الادخار دالة متزايدة فى الدخل المتاح.

ويلاحظ أن الحد الثابت فى دالة الادخار (– س) يمثل الجزء المقطوع من المحور الرأسى ويعبر عن الادخار السالب عند مستوى دخل يساوى الصفر وعند المستويات المنخفضة من الدخل يكون الادخار سالب لأن الاستهلاك يزيد على الدخل ويكون الادخار موجباً عند المستويات المرتفعة من الدخل حيث لاينفق الدخل بكامله على الاستهلاك.

ويمكن استنتاج دالة الادخار من العلاقة بين خط الدخل ودالة الاستهلاك (شكل ٤) حيث يقاس الادخار بالمسافات الرأسية للفرق بين خط ٤٥° ودالة الاستهلاك عند مستويات الدخل المختلفة. فعند نقطة التعادل (عند مستوى الدخل ىَ) يتساوى الدخل مع الاستهلاك ويكون الادخار صفراً (لايوجد ادخار موجب أو سالب) وعند أى مستوى دخل أعلى من (ىَ) يكون الادخار موجب والعكس فعند أى مستوى دخل أقل من (ىَ) يكون الادخار سالب وعند مستوى الدخل صفر يكون الادخار السالب مساويا للمقدار - سَ



شكل (٥) دالة الادخار

جـ- الاستثمار المخطط والطلب الكلى:

يُعرف "الاستثمار" كما أوضحنا من قبل بأنه يمثل الإضافة إلى رصيد المجتمع من السلع الرأسمالية المادية مثل التجهيزات - الهياكل الإنتاجية والمخزون.

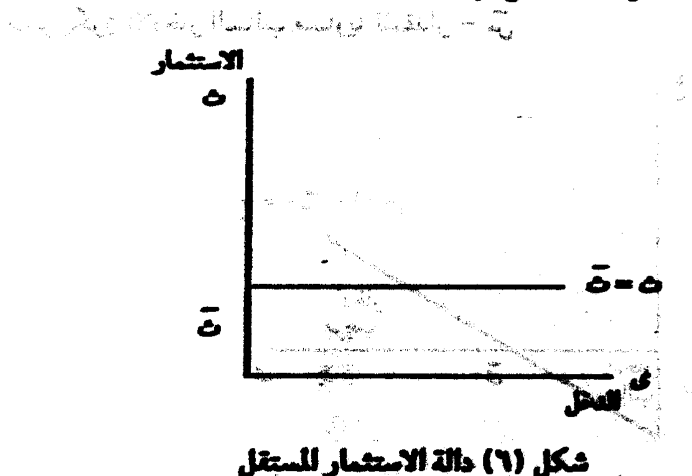
ويقوم الانفاق الاستثمارى بدور هام فى الاقتصاد الكلى حيث التغيرات الحادة فى الاستثمار يمكن أن تؤثر بشكل ملموس على الطلب الكلى ومن ثم على مستوى الناتج والتوظف فى الأجل القصير.

يضاف إلى ذلك أن الانفاق الاستثمارى ومايترتب عليه من إضافة إلى رصيد رأس المال فى المجتمع سيؤثر على الطاقة الإنتاجية ومن ثم النمو الاقتصادى فى الأجل الطويل.

وسنفترض للتبسيط أن الانفاق الاستثماري المخطط أو المقصود يكون مستقلا عن الدخل [1] ويكون مقدار ثابت يحدد من خارج النموذج بمعنى أنه يؤثر في تيار الدخل أو الناتج ولا يتأثر به. وستمثل دالة الاستثمار في هذه الحالة بخط مستقيم موازي للمحور الأفقي الذي يمثل الناتج أو الدخل.

ويمكن كتابة دالة الاستثمار على النحو التالي:

ث = ثَ   حيث ث مقدار ثابت



شكل (٦) دالة الاستثمار المستقل

٦-٢-٢: تحديد المستوى التوازني للدخل القومي بدلالة مكونات الطلب الكلي:

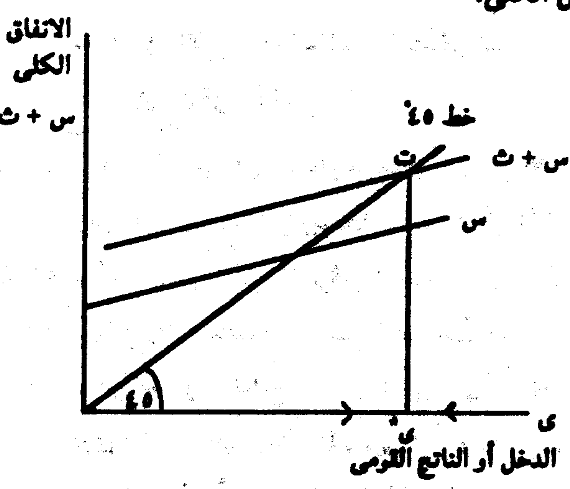
سنوضح فيما يلي كيفية تحديد المستوى التوازني للدخل في ظل الافتراضات السابقة وذلك من خلال طريقة الاستهلاك والاستثمار كمكونات للطلب الكلي ثم من خلال التساوي بين الادخار والاستثمار.

---

(١) يعتمد الاستثمار على العديد من العوامل مثل العوائد والتكاليف والتوقعات الخاصة برجال الأعمال فضلا عن متغيرات السياسة النقدية (وأهمها سعر الفائدة) ومتغيرات السياسة المالية (وأهمها سياسة الضرائب).

أ- طريقة تساوى الدخل مع الاستهلاك والاستثمار

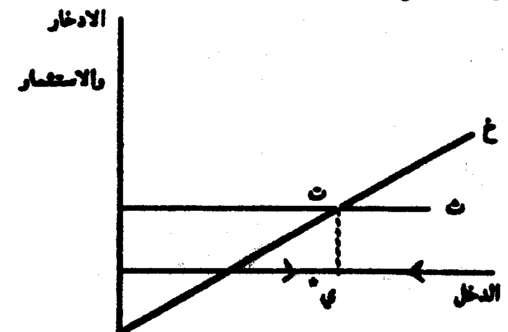
يتحقق التوازن فى الدخل القومى طبقا لهذه الطريقة عندما يتساوى الطلب الكلى (الاستهلاك + الاستثمار) (س + ث) مع الدخل الكلى (خط ٤٥ْ) فكما يتضح من الشكل (٧) إن دالة الطلب الكلى (س + ث) تتقاطع مع خط ٤٥ْ عند المستوى ى* عند النقطة ت حيث يتعادل الانفاق الكلى المخطط (على الاستهلاك والاستثمار) مع الدخل الكلى.



شكل (٧) طريقة تساوى الدخل مع الاستهلاك والاستثمار

ويلاحظ أن الابتعاد عن المستوى ى* سيؤدى فى النهاية إلى العودة إليه مرة أخرى كما أوضحنا من قبل.

ب- طريقة تساوى الادخار والاستثمار:



شكل (٨) طريقة تساوى الادخار مع الاستثمار

يتضح من الشكل (٨) أنه عندما تتقاطع دالة الادخار مع الاستثمار يتحقق التوازن في الدخل عند المستوى (ي*) حيث يتعادل الادخار المخطط أو المرغوب فيه مع الاستثمار المخطط فعند المستوى ي* يرغب قطاع الأعمال في أن تكون استثماراته هي المسافة الرأسية ت ي* كما يرغب القطاع العائلي في ادخار نفس القدر من المدخرات.

ويلاحظ أن التساوى بين الادخار والاستثمار لايتحقق تلقائيا ولكن يحدث من خلال التغيرات في مستوى الدخل والإنتاج.

فأى نقطة على يمين ي* تعنى أن الادخار سيكون أكبر من الاستثمار حيث تقع دالة الادخار أعلى من دالة الاستثمار وستجد المنشآت أن المخزون أخذ يتراكم لديها لأن القطاع العائلي يدخر بأكثر مما ترغب المنشآت في استثماره ولن تستمر المنشآت في ذلك الوضع وإنما ستعدل في النهاية من خططها الإنتاجية في الفترة القادمة بحيث ينخفض مستوى الناتج حتى يصل إلى ي* ويحدث عكس ذلك تماما عند أي مستوى للدخل على يسار المستوى ي* ومن البديهى أن المستوى التوازنى للدخل ي* يكون واحداً باستخدام طريقة تعادل الاستهلاك والاستثمار مع الدخل أو طريقة تساوى الادخار مع الاستثمار.

مثال عددى:

يوضح جدول (٢) كيفية تحديد المستوى التوازنى للدخل

والأرقام بالبليون جنيه

(١) مستويات الناتج القومى الإجمالى	(٢) الاستهلاك المخطط	(٣) الادخار المخطط (٣)=(١) - (٢)	(٤) الاستثمار المخطط	(٥) مستوى الناتج القومى الاجمالى (٥) = (١)		(٦) الانفاق الكلى المخطط على الاستهلاك والاستثمار (٦) = (٢) + (٤)	(٧) إتجاه تغير الدخل
٢٧٠٠	٢٨٠٠	-١٠٠	٢٠٠	٢٧٠٠	>	٣٠٠٠	يتزايد ↓
٣٠٠٠	٣٠٠٠	صفر	٢٠٠	٣٠٠٠	>	٣٢٠٠	
٣٣٠٠	٣٢٠٠	١٠٠	٢٠٠	٣٣٠٠	>	٣٤٠٠	
٣٦٠٠	٣٤٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٣٦٠٠	=	٣٦٠٠	يتوازن
٣٩٠٠	٣٦٠٠	٣٠٠	٢٠٠	٣٩٠٠	<	٣٨٠٠	↑ يتناقص
٤٢٠٠	٣٨٠٠	٤٠٠	٢٠٠	٤٢٠٠	<	٤٠٠٠	

يلاحظ أن العمودين (١)، (٢) أرقام افتراضية تمثل دالة الاستهلاك الكلى بافتراض ثبات الميل الحدى للاستهلاك ($\frac{٢}{٣}$).

العمود (٤) يوضح أن الاستثمار المخطط متغير مستقل عن الدخل عن الدخل ويكون مستواه ثابت عند ٢٠٠ أما العمود (٣) فيمثل دالة الادخار عند مستويات الناتج المختلفة فى العمود (١) بافتراض ثبات الميل الحدى للادخار ($\frac{١}{٣}$).

العمود (٥) هو نفسه تكرار العمود (١)

العمود (٦) يظهر الطلب الكلى عند مستويات الناتج القومى الاجمالى فى العمود (١) ويتحقق التوازن عند مستوى دخل (٣٦٠٠) حيث يتساوى الطلب الكلى المخطط على الاستهلاك والاستثمار مع الدخل الكلي، وكذلك يتساوى

الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط عند نفس المستوى من الدخل.

يلاحظ أن أى مستوى آخر للدخل بخلاف (٣٦٠٠) لن يكون توازنيا كما يتضح من العمود (٧) (حاول تفسير ذلك بنفسك عند مستويات الدخل الأكبر والأقل من ٣٦٠٠).

٦-٣: فكرة المضاعف:

يعتبر مفهوم المضاعف "Multiplier" أحد المفاهيم الرئيسية التى يرتكز عليها الاقتصاد الكلى. ولتوضيح فكرة المضاعف دعنا نفترض حدوث زيادة فى الانفاق الاستثمارى ودعنا نتسائل عن أثر ذلك على المستوى التوازنى للدخل والتوظف. رأينا آنفاً كيف أن التفاعل بين الاستهلاك والاستثمار كمكونات للطلب الكلى يحدد مستوى الدخل القومى. وطبقا لنموذج المضاعف الكينزى فإن تغير الاستثمار (بالزيادة أو النقص) ستؤدى إلى تغير مستوى الدخل والتوظف فى نفس الاتجاه وهذا بالطبع ليس غريباً فالاستثمار أحد مكونات إجمالى الناتج القومى وعندما تزداد قيم أحد الأجزاء لابد من توقع زيادة الكل. ولكن الذى قد يبدو مستغرباً هو أن الزيادة فى الاستثمار، ستؤدى إلى زيادة مضاعفة فى مستوى الدخل حيث يزيد بمقدار أكبر من الزيادة المبدئية فى الاستثمار وهذا الأثر المضاعف للاستثمار على الدخل هو مايعرف "بالمضاعف" وتشير كلمة المضاعف إلى القيمة العددية للمعامل الذى يبين حجم الزيادة فى مستوى الدخل أو الناتج الناشئ من زيادة الاستثمار بوحدة واحدة.

فإذا افترضنا على سبيل المثال أن زيادة الاستثمار بمقدار ١٠٠ بليون جنيه قد ترتب عليها زيادة فى الناتج بمقدار ٣٠٠ بليون جنيه، عندئذ تكون قيمة المضاعف (٣) أما إذا افترضنا أن الزيادة فى الناتج قدرها ٤٠٠ بليون عندئذ قد تكون قيمة المضاعف (٤).

أى أن "المضاعف" هو العدد الذى يجب أن يُضاعف به مقدار التغير فى

الاستثمار لتحديد مقدار التغير الناشئ فى الدخل الناتج ويلاحظ أن القيمة العددية للمضاعف تكون أكبر من الواحد صحيح والمنطق وراء ذلك يمكن توضيحه على النحو التالى:

افترض حدوث انفاق استثمارى مبدئى قدره ١٠٠٠ جنيه فى ظل وجود موارد معطلة، وليكن بهدف بناء وحدة سكنية جديدة، سيترتب على ذلك زيادة دخول الأفراد المشتغلين فى النشاط الاستثمارى بمقدار ١٠٠٠ جنيه ومن ثم يزيد مستوى الدخل الكلى بنفس القدر ولكن هنا ليس نهاية المطاف حيث يقوم مستلمى الدخول بانفاق جزء منها يتحدد بميلهم الحدى للاستهلاك ولنفترض أنه ($\frac{٢}{٣}$) على سلع وخدمات الاستهلاك أى ينفقوا ١٠٠٠ × $\frac{٢}{٣}$ = ٦٦٦$\frac{٢}{٣}$ وستزيد بالتالى دخول منتجى السلع الاستهلاكية بمقدار ٦٦٦ جنيه وسيقومون بدورهم بانفاق جزء منها حسب الميل الحدي للاستهلاك ولنفترض أنه ($\frac{٢}{٣}$) أيضا عندئذ يكون المبلغ المنفق $\frac{٢}{٣}$ × ٦٦٦$\frac{٢}{٣}$ = ٤٤٤$\frac{٤}{٩}$ وهكذا تستمر سلسلة الانفاق حيث تزيد الدخول ثم يزيد الاستهلاك ولكن بمعدلات متناقصة فى كل مرة. وستكون مجموع الزيادات فى الدخل عبارة عن الزيادة المبدئية فى الانفاق الاستثمارى (١٠٠٠) + الزيادات المحفوزة فى الاستهلاك (٢٠٠٠)، ويمكن توضيح سلسلة الانفاقات المحفوزة بالزيادة المبدئية فى الاستثمار بمسلسلة هندسية هى:

$$1000 + (\frac{2}{3} \times 1000) + (\frac{2}{3})^2 \times 1000 + (\frac{2}{3})^3 \times 1000 + \dots\dots$$

$$\Delta \text{ى} = 1000 \left(1 + (\frac{2}{3}) + (\frac{2}{3})^2 + (\frac{2}{3})^3 + \dots\dots\right)$$

$$\Delta \text{ى} = 1000 \left(\frac{1}{1-\frac{2}{3}}\right) = 3000$$

أى أن التغير فى الدخل (Δ ى) = التغير فى الاستثمار (Δ ث) × المضاعف (ك) ويلاحظ أن قيمة المضاعف = $\left(\frac{1}{1-\frac{2}{3}}\right) = 3$ أى:

$$\text{ك} \equiv \frac{1}{1-\text{م ح س}} \quad \text{(حيث م ح س الميل الحدى للاستهلاك } \frac{\Delta \text{س}}{\Delta \text{ى}}\text{)}$$

أو ك ≡ $\frac{1}{م ح خ}$ (حيث م ح خ الميل الحدى للادخار $\frac{\Delta خ}{\Delta ى}$)

يلاحظ أن م ح س + م ح خ = ١ لأن الدخل (ى) يتم التصرف فيه بالاستهلاك (س) أو الادخار (خ)

أى أن: ى = س + خ

∴ Δ ى = Δ س + Δ خ وبالقسمة على Δ ى نجد أن :

$$١ = \frac{\Delta س}{\Delta ى} + \frac{\Delta خ}{\Delta ى}$$

٦-٣-١: إشتقاق المضاعف جبرياً:

يتحقق التوازن في مستوى الدخل عندما يتساوى الدخل الكلى (ى) مع الطلب الكلى بمكوناته (س + ث)

ى = س + ث (١)

بافتراض حدوث زيادة فى الدخل بمقدار Δ ى فإن:

Δ ى = Δ س + Δ ث (٢)

∵ الاستهلاك دالة خطية فى الدخل (الدخل المتاح = الدخل الكلى لعدم وجود حكومة)

Δ س = ب Δ ى حيث ب الميل الحدى للاستهلاك (٣)

بالتعويض من (٣) فى (٢) نحصل على :

Δ ى = ب Δ ى + Δ ث

Δ ى − ب Δ ى = Δ ث

Δ ى (١ − ب) = Δ ث

∴ $\frac{\Delta ى}{\Delta ث} = \frac{١}{١ - ب}$ حيث ب الميل الحدى للاستهلاك

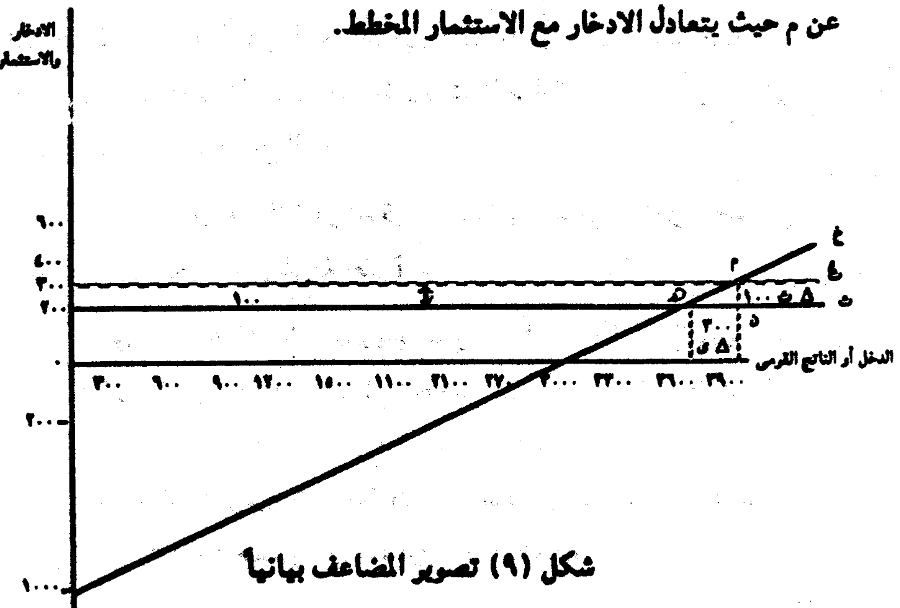
يلاحظ أن قيمة المضاعف تكون أكبر من الصفر وأقل من مالانهاية طالما نفترض أن الميل الحدى للاستهلاك (ب) أكبر من الصفر وأقل من الواحد.

ومن الواضح أن قيمة المضاعف تزداد وكلما زاد الميل الحدى للاستهلاك أو انخفض الميل الحدى للادخار والعكس صحيح.

ففى المثال السابق إذا زاد الميل الحدى للاستهلاك إلى ($\frac{٣}{٤}$) بدلا من ($\frac{٢}{٣}$) وانخفض الميل الحدى للادخار من ($\frac{١}{٣}$) إلى ($\frac{١}{٤}$) تزداد قيمة المضاعف من (٣) إلى (٤).

٦-٣-٢: تصوير المضاعف بيانياً:

لنعتبر المثال الوارد بالجدول السابق (٢) والذى يوضح كيفية تحديد المستوى التوازنى للدخل عندما يكون الحدي للادخار ($\frac{١}{٣}$) والميل الحدى للاستهلاك $\frac{٢}{٣}$ يتحقق التوازن عندما يتعادل الادخار المخطط مع الاستثمار المخطط عند مستوى (٢٠٠) ويكون المستوى التوازنى للدخل (٣٦٠٠) كما هو موضح بالشكل عند النقطة هـ لنفترض الآن زيادة الاستثمار من ٢٠٠ إلى ٣٠٠ أى تنتقل دالة الاستثمار رأسيا بمقدار ١٠٠ وترتفع من ث إلى ثَ وتصبح نقطة التوازن الجديدة عن م حيث يتعادل الادخار مع الاستثمار المخطط.



شكل (٩) تصوير المضاعف بيانياً

ويزيد المستوى التوازنى للدخل من ٣٦٠٠ إلى ٣٩٠٠ أى أن زيادة قدرها ١٠٠ فى الاستثمار أدت إلى زيادة مستوى الدخل بمقدار ٣٠٠ أى ثلاثة أمثال وبالتالى يكون المضاعف مساويا (٣).

يلاحظ أن المضاعف يمكن حسابه من Δ م ن هـ

∴ $\frac{\Delta ى}{\Delta ث}$ = $\frac{ن هـ}{م ن}$ = $\frac{٣٠٠}{١٠٠}$ = ٣ ومن الواضح أن ميل دالة الادخار = $\frac{١٠٠}{٣٠٠}$ = $\frac{١}{٣}$
أى أن المضاعف ما هو إلا مقلوب ميل دالة الادخار أو الميل الحدى للادخار. ومن الواضح أن مقدار التغير فى الدخل يتوقف على عاملين الأول مقدار التغير فى الانفاق الاستثمارى والثانى الميل الحدى للادخار ويكون مقدار التغير فى المستوى التوازنى للدخل أكبر كلما زاد مقدار التغير فى الانفاق الاستثمارى وكلما قل الميل الحدى للادخار (أصبحت دالة الادخار أقل انحداراً).

٦-٣-٣: ملاحظات ختامية على المضاعف:

(أ) بالرغم أن كينز عند تحليله لفكرة المضاعف أهتم بالعلاقة بين التغيرات فى الانفاق الاستثمارى والتغيرات فى الدخل، إلا أن القارئ يجب أن يتنبه إلى أن أثر المضاعف لايقتصر فقط على التغيرات فى الاستثمار وإنما هو معامل يربط بين أى تغير فى الانفاقات المستقلة فى المكونات المختلفة لدالة الطلب الكلى ومايترتب عليها من تغيرات فى الدخل.

وكما سنرى لاحقا أن تغير الانفاق الحكومى كمتغير مستقل سيؤدى أيضا إلى تغير مضاعف فى الدخل بنفس طريقة تغير الاستثمار.

(ب) تفترض طريقة عمل المضاعف وجود موارد معطلة أو طاقات إنتاجية غير مستغلة وبالتالى فإن زيادة الطلب الكلى تنعكس فى شكل زيادات حقيقية فى الناتج أو الدخل أكثر منها فى شكل زيادات فى الأسعار ويترتب على ذلك أنه كلما اقترب الاقتصاد القومى من مرحلة التوظف الكامل ستنعكس زيادة الطلب الكلى فى شكل ارتفاعات مستمرة فى المستوى العام للأسعار.

ويترتب على ذلك أنه بالرغم من الفائدة العملية الكبيرة لفكرة المضاعف فى أوقات الكساد أو هبوط مستوى النشاط الاقتصادى فإنها لاتصلح فى فترات التوظف الكامل عندما يزيد الناتج القومى الحقيقى عن الناتج المحتمل وتكون كل الطاقات الإنتاجية مستغلة بالكامل وتكون كل قوة العمل موظفة عندئذ لايستطيع الاقتصاد زيادة الإنتاج إستجابة لزيادة الطلب الكلى.

(جـ) يفترض تحليل كينز للمضاعف وجود مرونة فى الجهاز الإنتاجى بمعنى أن الناتج القومى يستجيب للتغيرات فى الطلب الكلى وحيث تتاح للدول المتقدمة عادة القاعدة الصناعية وتوافر الكفاءات والمهارات الإدارية والتنظيمية فضلا عن الإمكانيات الرأسمالية للتوسع الإنتاجى فإن المضاعف يعمل بصورة طيبة وفى المقابل فإن غياب هذه الظروف فى الدول المتخلفة يؤدى إلى ضآلة مرونة الناتج القومى ومن المتوقع أن يترتب على زيادة الطلب الكلى إرتفاعات أكبر الأسعار.

الفصل السابع

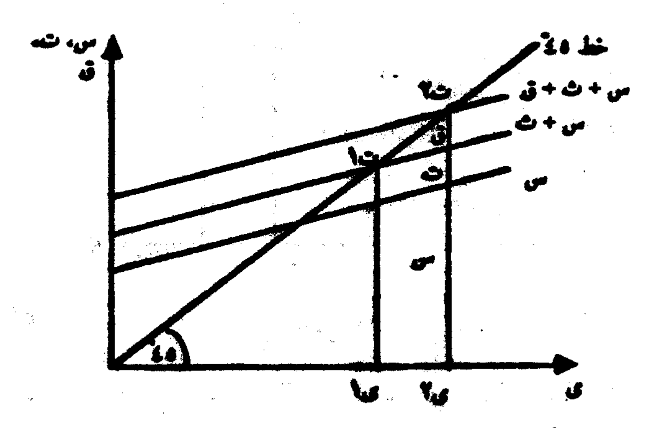
السياسة المالية فى ظل نموذج المضاعف

سنبحث فيما يلي أثر السياسة المالية على الاقتصاد القومى من خلال نموذج المضاعف المبسط الذى عرضنا له سابقا وذلك بعد استكماله ليأخذ فى الاعتبار أثر ادخال القطاع الحكومى على تحديد المستوى التوازنى للدخل والناتج. ويمكن تحليل أثر السياسة المالية عن طريق تحليل أثر الإنفاق الحكومى (ق) والضرائب (ض).

٧-١: أثر الانفاق الحكومى:

إذا افترضنا وجود انفاق حكومى قدره (ق) عند مستوى ثابت فإن الطلب الكلى سيتكون من ثلاثة مكونات هى الاستهلاك (س) والاستثمار (ث) بالإضافة إلي الانفاق الحكومى (ق).

وتكون معادلة إجمالى الناتج القومى (ى) = س + ث + ق ويمكن توضيح كيفية تحديد المستوى التوازنى للدخل بيانياً بالشكل (١).



شكل (١) تحديد المستوى التوازنى للدخل

فى حالة وجود انفاق حكومى

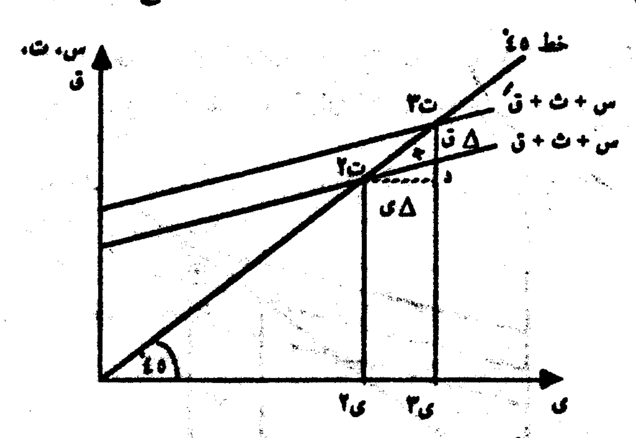
عند النقطة (ت١) يتحدد المستوى التوازني للدخل عند المستوى (ى١) فى

حالة عدم وجود حكومة. بإضافة (ق) والذى يقاس بالمسافة الرأسية بين الخط (س + ث)، (س + ث + ق) يتحقق التوازن عند النقطة ث٢ عند المستوى (ى٢) حيث يتقاطع الطلب الكلى (فى ظل وجود إنفاق حكومى) مع خط ٤٥ْ ويلاحظ أن مستوى الدخل (ى٢) أكبر من المستوى (ى١).

٧-١-١: مضاعف الانفاق الحكومى:

نفترض الآن حدوث زيادة معينة فى الانفاق الحكومى ولتكن بمقدار Δ ق عندئذ تنتقل دالة الطلب الكلى إلى الوضع س + ث + ق والسؤال ما هو تأثير ذلك على المستوى التوازنى للدخل؟

تنتقل نقطة التوازن من (ت٢) إلى (ت٣) حيث يتعادل الطلب الكلى (س + ث + ق) مع خط ٤٥ْ عند مستوى الدخل ى٣ كما هو موضح بالشكل (٢).



شكل (٢) أثر زيادة الانفاق على المستوى التوازني للدخل

ومن الواضح أن مقدار الزيادة فى الدخل Δ ى أى (ى٣ - ى٢) تكون أكبر من مقدار الزيادة فى الانفاق (Δ ق) فبالنظر إلى Δ ت٣ د ت٢ نجد أن دت٢ = دت٣

وحيث أن د ت٢ = Δ ي، د ت٣ > Δ ق لأن Δ ق = جـ ت٣ فقط أى أن زيادة معينة في الانفاق قدرها (Δ ق) أدت إلى زيادة أكبر فى مستوى الدخل (Δ ى).

ويُعرف مضاعف الانفاق الحكومى government Expenditure Multiplier بأنه الزيادة الناشئة فى الناتج من زيادة الانفاق الحكومى بوحدة نقدية واحدة ويمكن استنتاج مضاعف الانفاق الحكومى جبريا على النحو التالى:

∵ ى = س + ث + ق

س = س̄ + ب ى ، ث = ث̄ ، ق = ق̄

ى = س̄ + ب ى + ث̄ + ق̄

ى - ب ى = س̄ + ث̄ + ق̄

ى (١- ب) = س + ث̄ + ق̄

$$\Delta ى = \frac{\Delta \bar{س}}{١ - ب} = \frac{\Delta \bar{ث}}{١ - ب} = \frac{\Delta \bar{ق}}{١ - ب}$$

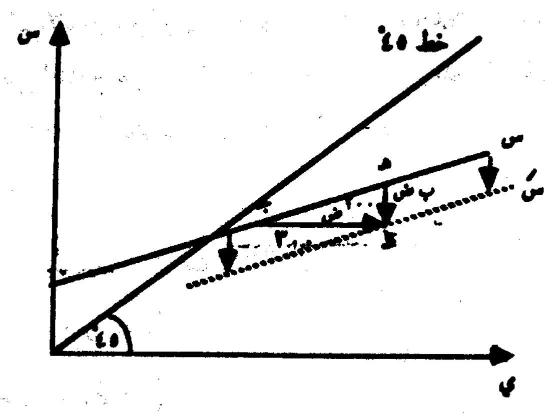
أى أن التغيرات فى الانفاق الحكومى أو الاستثمار أو الانفاق المستقل فى الاستهلاك تعطى نفس التأثير على مستوى الدخل ولها نفس المضاعف الذى يساوى $\frac{١}{١ - ب}$ أى $\frac{١}{١ - \text{الميل الحدى للاستهلاك}}$ فإذا افترضنا أن الميل الحدى للاستهلاك $\frac{٢}{٣}$ فإن مضاعف الانفاق الحكومى يساوى $\frac{١}{١ - \frac{٢}{٣}}$ = ٣ ومن ثم فإن الزيادة فى الانفاق اللحكومى بوحدة واحدة تؤدى إلى زيادة مستوى الدخل والناتج بمقدار ٣ وحدات.

٧-٢: أثر الضرائب:

نفترض للتبسيط أن مقدار الضرائب يكون مقدار ثابت (ض) (Lump - sum taxes) وستؤثر الضريبة على دالة الاستهلاك حيث يصبح الاستهلاك دالة للدخل المتاح الذى يمكن التصرف فيه (ى م) والذى سيختلف عن الدخل القومى أو الناتج القومى بمقدار الضرائب (ض).

حيث: ى م = ى - ض

ويمكن أن نوضح بيانيا أثر فرض الضريبة الثابتة على دالة الاستهلاك ولهكن مقدارها ٣٠٠ فى الشكل (٣) حيث دالة الاستهلاك قبل الضريبة هى (س)، بعد الضريبة هى س̄.



شكل (٣) أثر فرض الضرائب الثابتة على دالة الاستهلاك

ويلاحظ أن دالة الاستهلاك إما أن تنتقل إلي جهة اليمين بمقدار الضريبة من جـ إلى د لأن تحقيق مستوى معين من الاستهلاك يتطلب دخل قومى أكبر بمقدار الضريبة (٣٠٠).

أو قد تنتقل دالة الاستهلاك رأسيا إلى أسفل بمقدار الضريبة مضروبة فى الميل الحدى للاستهلاك. حيث ينخفض الاستهلاك عند كل مستوى من مستويات الدخل بمقدار انخفاض الدخل (الضريبة × الميل الحدي للاستهلاك).

فإذا فرضت ضريبة ثابتة قدرها ٣٠٠ فإذا كان الميل اللحدى للاستهلاك $\frac{٢}{٣}$ فإن الدالة تنتقل رأسيا بمقدار ٣٠٠ × $\frac{٢}{٣}$ = ٢٠٠

وطالما أن الاستهلاك أحد مكونات الطلب الكلى فإن وجود الضرائب سيؤدى إلى انتقال دالة الطلب الكلى لأسفل فى حالة زيادة الضرائب ويترتب على ذلك انخفاض المستوى التوازنى للدخل والناتج القومى.

٧-٢-١: مضاعف الضرائب: يقيس أثر التغير فى الدخل الناشئ من تغير الضرائب بوحدة واحدة. ويمكن استنتاجه على النحو التالى:

ى = س + ثَ + قَ

س = سَ + ب (ى - ض) حيث ض حصيلة الضرائب الثابتة

ی = سَ + ب (ی - ض) ثَ + قَ

ی - ب (ی - ض) = سَ + ثَ + قَ

ی - ب ی = سَ - ب ض + ثَ + قَ

ی (١-ب) = - ب ض + سَ + ثَ + قَ

$$\frac{\Delta\,\text{ی}}{\Delta\,\text{ض}} = \frac{-\text{ب}}{\text{١} - \text{ب}}$$

أی أن مضاعف الضرائب = $\dfrac{-\ \text{الميل الحدي للاستهلاك}}{\text{١} -\ \text{الميل الحدی للاستهلاك}}$

وبافتراض أن الميل الحدی للاستهلاك $\frac{\text{٢}}{\text{٣}}$ فإن مضاعف الضرائب

$$\frac{\Delta\,\text{ی}}{\Delta\,\text{ض}} = \frac{-\frac{\text{٢}}{\text{٣}}}{\text{١} - \frac{\text{٢}}{\text{٣}}} = -\frac{\text{٢}}{\text{٣}} \times \frac{\text{٣}}{\text{١}} = \text{٢-}$$

أی أن تغير الضرائب بمقدار وحدة واحدة يؤدی إلى تغير عكسی فی الدخل بمقدار وحدتين.

ويلاحظ أن مضاعف الضرائب أصغر فی قيمته من مضاعف الانفاق الحكومی السابق الإشارة إليه والسبب فی ذلك هو أن زيادة الانفاق الحكومی بوحدة واحدة ينعكس مباشرة على الدخل أو الناتج أما تخفيض الضرائب بما قيمته واحدة لن تؤدی إلي زيادة الاستهلاك إلا بجزأ من الوحدة يتحدد كما رأينا بالميل الحدی للاستهلاك والباقی يذهب إلى الادخار.

أسئلة وتطبيقات

على

موضوعات القسم الأول

" الاقتصاد الكلى "

أسئلة الفصل الأول والثانى والثالث

اسئلة الاختيار المتعدد :

(١) يمكن تعريف الاقتصاد بأنه :

أ) العلم الذى يدرس سلوك الافراد والمؤسسات فى الانتاج والاستهلاك والتبادل

ب) العلم الذى يدرس السلوك البشرى فى محاولة اشباع الاحتياجات المتعددة

جـ) العلم الذى يدرس كيفية تخصيص الموارد النادرة بين استخداماتها المختلفة لانتاج السلع والخدمات

د) كل ماسبق

هـ) لا شيىء مماسبق

(٢) أى من الاتى يدخل ضمن دراسة الاقتصاد الكلى:

أ) دراسة محددات النمو الاقتصادى

ب) دراسة شروط التخصيص الامثل للموارد

جـ) دراسة كيفية تحديد اجر العامل

د) دراسة سلوك المستهلكين فى المجتمع ككل

هـ) دراسة سلوك المؤسسات فى المجتمع ككل

(٣) يتكون المنهج العلمى العلمى فى الاقتصاد من :

أ) الملاحظة

ب) التحليل الاقتصادى

جـ) التحليل الاحصائى

د) اختبار العلاقات الاقتصادية

هـ) كل ماسبق

(٤) أى من الاتى يدخل ضمن دراسة الاقتصاد الواقعى
أ) كم يجب ان تنفق الحكومة علي الدفاع والنواحى العسكرية
ب) هل يجب ان تساعد الحكومة الفقراء ومحدودى الدخل فى المجتمع ؟
ج) هل من الافضل تقليل عجز الميزانية من خلال زيـــــادة الضرائب او تقليل الانفاق الحكومى ؟
د) ماهو اثر زيادة الضرائب على السجائر على عدد المدخنين فى المجتمع ؟
هـ) لاشئ مما سبـــق ؟

(٥) ان السبب الرئيسى للمشكلة الاقتصادية فى المجتمع هـــو
أ) فقر اغلب سكان الدول الناميـــة
ب) اختفاء لكثير من السلع والخدمات من الاسواق
ج) عدم وجود استخدامات بديلة للموارد
د) كل ماسبـــق
هـ) عدم كفاية السلع والخدمات المنتجة لاشباع جميع الاحتياجات فى المجتمع

(٦) يعرف الاقتصاديون تكلفة الفرصة البديلة على أنها :
أ) سعر الوحدة المنتجة مقيما بوحدات نقديـــة
ب) سعر الوحدة المنتجة مقيما بسعر التكلفة النقدية
ج) عدد الفرص المختلفة المتاحة لانفاق الدخل
د) مقياس لما يجب ان تتنازل عنه من سلعة فى مقابـــل الحصول على كمية معينة من سلعة أخـــرى
هـ) لاشيى مما سبق .

(٧) الموضوعات الخاصة بالعمالة والتضخم ومستوى الناتج تدرس تحت موضوع

أ) نظرية الانتاج

ب) جهاز الثمن

ح) الندرة والاختيار

د) الاقتصاد الكلى

هـ) تخصيص الموارد فى المجتمع

(٨) اذا كان منحنى امكانية الانتاج فى المجتمع محدبا تجاه نقطة الاصل فان تكلفة الفرصة البديلة تكون :

أ) متزايدة

ب) متناقصة

ج) متناقصة فى الاتجاه الى اسفل ومتزايدة فى الاتجاه لاعلى

د) ثابتة

هـ) لاشيء مما سبق

(٩) العلاقة بين مستوى الناتج والتوظف والبطالة هى :

أ) يزداد مستوى الناتج كلما زاد مستوى التوظف وانخفض مستوى البطالة

ب) طردية بين الناتج والتوظف والبطالة

ج) (أ) صحيحة بافتراض عدم نمو قوة العمل وانتاجية العمل

د) عكسية بين الناتج والبطالة والتوظف

هـ) لاشيء مما سبق

(٩) يمكن للحكومة الحد من حالة الركود الاقتصادى فى المجتمع باتباع السياسات التاليـــة :

أ) زيادة مستوى الضرائب وتخفيض مستوى الانفاق الحكومى

ب) زيادة العرض النقدى وتخفيض مستوى سعر الفائدة

ج) زيادة مستوى الانفاق الحكومى وتخفيض الضرائب

د) تقليل كل من العرض النقدى ومستوى الانفاق الحكومى

هـ) (ب ،جـ) صحيحتـــان

أسئلة الصواب والخطأ مع التبريـــر :

(١) ( ) التوظيف الكامل للموارد المتاحة بالمجتمـع سيضمن علاج المشكلة الاقتصاديـة

(٢) ( ) يتوقف شكل منحنى امكانيات الانتاج فى المجتمـع على ظروف تكلفة الفرصة البديلـة

(٣) ( ) ليس من الصعب فى الواقع العملى الارتفاع بمستوى الانتاج والتوظف والحد من البطالة وتحقيـــق الاستقرار فى مستوى الاسعار

(٤) ( ) تكون فجوة الناتج سالبة فى فترات الركـــود الاقتصادى بينما تكون موجبة فى فترات الركود

(٥) ( ) ان تحقيق استقرار الاسعار يعد احد الاهـــداف الاساسية للاقتصاد الكلـى

(٦) ( ) ليس للاقتصادى اى دور يذكر بالنسبة لسياســة اقتصادية معينة تقترحهـا الحكومـة

(٧) ( ) لايختلف مستوى الناتج الفعلى عن مستوى النـاتـج المحتمل فى المجتمع فى أى فترة زمنيـة .

(٨) ( ) ان المستوى العام للاسعار ليس مهما فى حد ذاته وانما فى التغيرات التى تحدث فى مستوى الرفاهية اثناء تغيرة

(٩) ( ) من الممكن استخدام منحنى امكانيات الانتاج فى المجتمع فى توضيح مشكلتى الندرة والاختيار

(١٠) ( ) يتميز الاقتصاد الكلى عن الاقتصاد الجزئى بأن مشاكل التجميع تكون اكثر صعوبة

اسئلة نظرية :

(١) ما المقصود بمشكلة الندرة وهل تختلف عن مشكلة الفقر من وجهة نظر الاقتصاديين ؟

(٢) هل يختلف اسلوب علاج المشكلة الاقتصادية باختلاف شكل التنظيم الاقتصادى للمجتمع ؟

(٣) عرف المقصود بمنحنى امكانية الانتاج فى المجتمع- ولماذا يختلف شكله ؟

(٤) عرف المقصود بالاقتصاد الواقعى والاقتصاد المثالى ؟

(٥) ما المقصود بتكلفة الفرصة البديلة - وكيف توضحها باستخدام منحنى امكانيات الانتاج فى المجتمع ؟

(٦) لماذا يكون الاهتمام بتغيرات الناتج فى الفترة القصيرة والفترة الطويلة فى المجتمع ؟

(٧) لماذا يسعى الاقتصاد الكلى الى تحقيق استقرار فى المستوى العام للاسعار ؟

(٨) هل يوجد تعارض بين زيادة الانفاق الحكومى من ناحية وزيادة سعر الفائدة من ناحية اخرى ؟

(٩) ماهى الاسئلة الرئيسية التى يمكن للاقتصادى ان يطرحها عند تقييم سياسة اقتصادية معينة ؟

(١٠) ماهى العلاقة بين مستوى الناتج ومستوى التوظف والبطالة فى المجتمع ؟

أسئلة الفصل الرابع والخامس والسادس

اسئلة الاختيار المتعدد :

(١) اى مما يلى لايمثل جزءا من اجمالى الناتج القومى ؟
أ) السلع الراسمالية
ب) الاضافات الى المخزون
ج) السلع الاستهلاكية المباعة للحكومة والعالم الخارجى
د) المدفوعات التحويلية
هـ) لاشيء مما سبق .

(٢) اى مما يلى لايمكن استخدامه لحساب قيمة اجمالى الناتج أو الدخل القومى .
أ) السلع والخدمات النهائية
ب) مجموع القيم المضافة
ج) ماتحصل عليه خدمات عوامل الانتاج من عوائد
د) قيمة جميع المعاملات النقدية فى الاقتصاد القومى
هـ) لاشيء مماسبق

(٣) القيمة المضافة هى
أ) قيمة مشتريات موسسة معينة من الموسسات الاخرى
ب) الارباح التى يحققها قطاع معين
ح) الايراد الكلى للمبيعات ـ تكاليف الانتاج
د) الايراد الكلى للمبيعات
هـ) لاشيء مماسبق

(٤) الفرق بين الناتج القومى الاجمالى والناتج القومى الصافى هو :

أ) ان الاول ، يشتمل على السلع والخدمات الوسيطة

ب) ان الثانى يقل عن الاول بمقدار الاهلاك الراسمالى

ج) ان الاول يقل عن الثانى بمقدار الاهلاك الراسمالى

د) ان الاول يعتبر مقياس اكثر دقة لقياس معدل النشاط الاقتصادى

هـ) لاشيء مما سبق .

(٥) العلاقة بين الدخل القومى و الدخل المحلى فى فترة زمنية معينة لمجتمع ما هى :

أ) يزيد الدخل القومى عن الدخل المحلى اذا زادت دخول المواطنين فى الخارج عن مايستحق للاجانب فى الداخل

ب) يزيد الدخل المحلى عن الدخل القومى اذا زادت دخول المواطنين فى الخارج عن مايستحق للاجانب فى الداخل

ج) يتساوى بالضرورة الدخل القومى مع الدخل المحلى فى المجتمع .

د) يزيد الدخل القومى دائما عن الدخل المحلى

هـ) لاشيء مما سبق .

(٦) يتكون الانفاق القومى من المكونات التالية

أ) الانفاق الاستهلاكى الشخصى

ب) الانفاق الاستثمارى الاجمالى

ج) الانفاق الحكومى

د) صافى الصادرات

هـ) كل ماسبق

(٧) يكون تيار الدخل فى حالة توازن فى ظل اقتصاد مفتـــوح عندمـــا

أ) تتساوى قيمة الصادرات مع قيمة الواردات

ب) يتساوى الادخار مع الاستثمار

ج) تتساوى الاضافات مع التسربات

د) تتحقق العماله الكاملة للموارد المتاحة فى المجتمع

هـ) لاشيىء مماسبـــق

(٨) تمثل الصادرات والاستثمار على التوالى

أ) احد الاضافات واحد التسربـــات

ب) احد التسربات واحد الاضافـــات

ج) كلاهمـــا اضافيـــات

د) كلاهمـــا تسربيـــات

هـ) لاشيىء مماسبـــق

(٩) يتحقق توازن الدخل القومى بيانيا فى اقتصاد مبسط عندما

أ) تقطع دالة الاستهلاك خط ٤٥°

ب) تقطع دالة الطلب الكلى خط ٤٥°

ج) تقطع دالة الاستثمار دالة الادخار

د) (ب ،ج) صحيحتـــان

هـ) لاشيىء مماسبـــق

(١٠) يعرف الميل المتوسط للاستهلاك بانه
أ) التغير فى الدخل مقسوما على التغير فى الاستهلاك
ب) التغير فى الاستهلاك مقسوما على التغير فى الدخل
ح) الدخل مقسوما على الاستهلاك
د) الاستهلاك مقسوما على الدخل
هـ) لاشيء مما سبق.

(١١) يعرف الميل الحد للاستهلاك بانه
أ) التغيرفى الدخل مقسوما على التغير فى الاستهلاك
ب) التغير فى الاستهلاك مقسوما على التغير فى الدخل
ح) الدخل مقسوما على الاستهلاك
د) الاستهلاك مقسوما على الدخل
هـ) لاشيء مماسبق

(١٢) اذا كان الميل الحدى للاستهلاك اكبر من الصفر وأقل من الواحد الصحيح من المتوقع ان يأخذ المضاعف القيمة التالية :
أ) صفر
ب) اكبر من الصفر واقل من الواحد
ح) الواحد الصحيح
د) اكبر من الواحد واقل من مالانهاية
هـ) لاشيء مماسبق

(١٣) اذا زادا لاستثمار بمقدار (١٠) وكانت قيمة الميل الحدى للاستهلاك هو يزيد الدخل بمقدار

أ) ٥٠

ب) ٥

ج) ٢٠٠

د) ٢٥

هـ) لاشيىء مماسبـق

(١٤) يتحقق المستوى التوازنى للدخل القومى فى ظل اقتصاد مكون من قطاعين اذا :

أ) تساوى الادخار المحقق مع الاستثمار المحقق

ب) تساوى الادخار المخطط مع الاستثمار المخطط

ج) زاد الاستثمار المخطط عن الادخار المخطط

د) اذا زاد الاستثمار المحقق عن الادخار المحقق

هـ) لاشيىء مماسبـــق

(١٥) العلاقة بين الميل الحدى للاستهلاك والميل الحدى للادخـار هـــى :

أ) مجموع كلاهما يساوى الواحد الصحيـــح

ب) الميل الحدى للاستهلاك = الميل الحدى للادخار

ج) الميل الحدى للاستهلاك = ١ + الميل الحدى للادخار

د) الميل الحدى للادخار = $\frac{١}{١ - \text{الميل الحدى للاستهلاك}}$

هـ) لاشيــىء مما ســـق

(١٦) تزداد القيمة العددية للمضاعف كلمـــــا

أ) زاد الميل الحدى للاستهلاك وزاد الميل الحدى للادخار

ب) قل الميل الحدى للاستهلاك وقل الميل الحدى للادخار

ج) زاد الميل الحدى للاستهلاك وقل الميل الحدى للادخار

د) زاد الميل الحدى للادخار وقل الميل الحدى للاستهلاك

هـ) لاشيىء مماسبــق

(١٧) اذا كانت دالة الاستهلاك خطية على الصورة :

س = ٢٥ + ٨ ر ى

أ) يتساوى الميل الحدى للاستهلاك مع الميل الحدى للادخار

ب) يكون الميل الحدى للاستهلاك ثابتا عند ٨ر

ج) يكون الميل الحدى للاستهلاك متناقصـــــا

د) يتناقص الميل المتوسط للاستهلاك مع زيادة الدخـل

هـ) (ب) ،(د) صحيحـــــان

(١٨) اذا كانت دالة الاستهلاك خطية على الصورة :

س = ١٠٠ + ٧ و ى فان دالة الادخار المرتبطة بهاهى :

أ) خ = ــ ١٠٠ + ٣ وى

ب) خ = + ١٠٠ ــ ٣ و ى

ج) خ = ــ ١٠٠ ــ ٣ و ى

د) خ = + ١٠٠ + ٣ و ى

هـ) لاشيىء مماسبــق

(١٩) اذا كان منحنى الطلب الكلى يقع اعلى منحنى العرض الكلى فـــان :

أ) يكون هناك اتجاه لانخفاض مستوى الدخــل

ب) يكون هناك اتجاه لزيادة مستوى الدخــل

ح) العرض الكلى يزيد عن الطلب الكلـــى

د) سيتراكم المخزون لعدم وجود طلب كافــى

هـ) لاشيىء مماسبـــق

(٢٠) يتحدد مستوى التعادل للدخل القومى عندمـــا :

أ) تتقاطع دالة الاستثمار مع دالة الادخــار

ب) تتقاطع دالة الاستهلاك مع خط ٤٥°

ج) تتقاطع دالة الادخار مع المحور الافقى

د) (ب ، ج) صحيحتـــان

هـ) لاشيىء مماسبـــق

أسئلة الصواب والخطأ مع التبريـــر :

(١) ( ) تتزايد القيمة العددية للمضاعف كلما زاد انحدار او ميل دالة الادخـــار

(٢) ( ) تستبعد المدفوعات الحكومية التحويلية عند حساب كل من الدخل القومى والدخل الشخصى

(٣) ( ) ان تساوى الصادرات مع الواردات يعتبر شرطـــا ضروريا وكافيا لتحقيق التوازن فى مستوى الدخـل فى ظل اقتصاد مفتـوح.

(٤) ( ) تقاس فجوة الناتج بالفرق بين الناتج الاسمى والناتج الحقيقـى

( ) (٥) ان مجموع الميل المتوسط للاستهلاك والميل الحدى للاستهلاك يساوى الواحد الصحيح

( ) (٦) يختلف الناتج القومى الاجمالى عن الناتج المحلى الصافى بمقدار الاهلاك الراسمالى فقط ٠

( ) (٧) يعرف الدخل الشخصى بانه الدخل الذى يمكن التصرف فيه بالانفاق على الاستهلاك او الادخار

( ) (٨) يزداد المستوى التوازنى للدخل القومى اذا زاد الانفاق الحكومى والاستثمار والصادرات وانخفضت الضرائب والواردات

( ) (٩) ان مقياس الناتج القومى بالاسعار الجارية يعتبر مقياس أفضل لمعرفة مستوى الاداء الاقتصادى والرفاهية فى المجتمع

( ) (١٠) لاتهتم حسابات الدخل القومى بوقت الفراغ ومن ثم لاتصلح كمقياس للرفاهية الاقتصادية

( ) (١١) المضاعف هو النسبة بين مقدار التغير فى الدخل الى التغير فى الاضافات التى سببت هذا التغير فى الدخل

( ) (١٢) من الممكن تفسير اى تغيرات فى الاستهلاك بشكل كامل بالتغيرات فى الدخل

( ) (١٣) يتساوى صافى الدخل القومى مع الدخل المتاح

( ) (١٤) لايختلف الدخل الشخصى عن الدخل القومى

( ) (١٥) الدخل القومى هو مايستحق وليس مايدفع فعلا لاصحاب خدمات عناصر الانتاج

( ) (١٦) يتطابق الدخل القومى والناتج القومى والانفاق القومى

(١٧) ( ) يقوم الانفاق الاستثمارى بدور هام فى الاقتصاد الكلى

(١٨) ( ) يمكن حساب المضاعف جبريا على أساس مقلوب الميل الحدى للادخار

(١٩) ( ) اذا زاد الميل الحدى للاستهلاك من ($\frac{٢}{٣}$) الى ($\frac{٤}{٣}$) تزداد القيمة العددية للمضاعف من (٣) الى (٤) مع ثبات العوامل الاخرى •

(٢٠) ( ) من المحتمل أن لايعمل المضاعف بصورة طيبة فى ظل ظروف الدول النامية

اسئلة التمارين :

(١) بافتراض ان اقتصاد ماينتج سلعة واحدة فقط ولتكن (القمح). فاذا اعطيت البيانات التالية :-

السنة	(١) ثمن الوحدة من القمح (بالجنية)	(٢) حجم انتاج القمح (بالمليون أردب
٩٠	٤	٢٠
٩١	٥	٢٤
٩٢	٦	٢٢

اجب عما يأتى :

(أ) احسب اجمالى الناتج القومى الاسمى (بالمليون جنيه) فى السنوات المختلفة •

(ب) احسب اجمالى الناتج القومى الحقيقى (باسعار ٩٠) فى السنوات المختلفة

(جـ) اى من المقياسين افضل لمعرفة مستوى الاداء الاقتصادى فى المجتمع ـ ولماذا ؟

(٢) بافتراض أن سلعة الخبز وهى سلعة نهائية يمر تصنيعهـــا بثلاثة مراحل (زراعة القمح) ثم مرحلة الطحن (تحويـــل القمح الى دقيق) ثم مرحلة تصنيع الخبز(المخابز)
فاذا اعطيت البيانات التالية عن القيمة الاجمالية للانتاج وكذلك مستلزمات الانتاج الوسيط بالمراحل المختلفة :
قيمة القمح ٣٠٠٠ بافتراض عدم وجود مستلزمات وسيطة
قيمة الدقيق ٦٠٠٠ بافتراض شراء المطاحن لقمح قيمته ٣٠٠٠
قيمة الخبز ١٠٠٠٠ بافتراض شراء المخابز لدقيق قيمة ٦٠٠٠

اجب عما يأتـــى :

(أ) احسب الناتج القومى طبقا لطريقة المنتج النهائى

(ب) احسب الناتج القومى طبقا لطريقة القيمة المضافة

(جـ) ماذا يحدث اذا قدر الناتج القومى على اساس مجموع قيم انتاج القمح والدقيق والخبز - وبماذا تسمـــى هذه المشكلة - وكيف يمكن التغلب عليها ؟

(د) اذا علمت ان القيمة المضافة توزع كعوائد مقابـــل استخدام خدمات عوامل الانتاج فى شكل اجور وفوائـد وريع وارباح - كيف تبرهن على تطابق الناتـــج القومى مع الدخل القومى مع الانفاق القومى.

(٣) اذا اعطيت البيانات التالية عن مستوى الانتاج القومـــى الاجمالى والاستهلاك المخطط وكذلك الاستثمار فى احدى الدول فى سنة معينة والارقام بالمليون جنيه

مستويات الناتج القومى الاجمالى	الاستهلاك المخطط	الاستثمار المخطط
٢٧٠٠٠	٢٨٠٠٠	٢٠٠٠
٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٢٠٠٠
٣٣٠٠٠	٣٢٠٠٠	٢٠٠٠
٣٦٠٠٠	٣٤٠٠٠	٢٠٠٠
٣٩٠٠٠	٣٦٠٠٠	٢٠٠٠
٤٢٠٠٠	٣٨٠٠٠	٢٠٠٠

أحب عما يأتى :

(أ) أحسب المستوى التوازنى للدخل القومى بطريقة تساوى الطلب الكلى والعرض الكلى

(ب) احسب المستوى التوازنى للدخل القومى بطريقة تعادل الادخار والاستثمار

(ج) ماذا يسمى مستوى الدخل عندما يتساوى الدخل مع الاستهلاك المخطط (عند ٣٠٠٠٠) وكم يبلغ حجم الادخار المخطط عندئذ .

(د) هل يمكنك حساب الميل الحدى للادخار والاستهلاك عند مستويات الدخل المختلفة .

(هـ) هل يمكنك حساب الميل المتوسط للاستهلاك والادخار عند مستويات الدخل المختلفة .

(و) هل يمكنك اشتقاق دالة الاستهلاك فى صورة جبرية ؟

(ز) هل يمكنك اشتقاق دالة الادخار فى صورة جبرية ؟

(ح) وضح اجابتك بالرسوم البيانية فى (١)،(٢)

(ط) ماهو اتجاه التغير فى الدخل عند مستويات الدخل الاقل من ٣٦٠٠٠ وكذلك عند المستويات الاكبر من ٣٦٠٠٠ - وبماذا تفسر ذلك ؟

(ك) هل يعتمد مستوى الاستثمار فى هذا المثال على الدخل وبماذا يوصف الاستثمار فى هذه الحالة؟ وضح بيانيا؟

٤ - اذا علمت دالة الاستهلاك الكلى هى :

س = ٥٠ + ٨ و ى

حيث س مستوى الاستهلاك الكلى ،ى مستوى الدخل

أحب عما يأتى :

أ) كم يبلغ مستوى الاستهلاك عندما يكون مستوى الدخل ١٠٠؟

ب) عند أى مستوى للدخل يتساوى الدخل مع الاستهلاك ؟ وماهو الميل المتوسط للاستهلاك عند هذا المستوى ؟

ح) هل تعتقد ان الميل الحدى للاستهلاك يتزايد ام يتناقص مع زيادة الدخل ؟

د) ماذا يحدث للميل المتوسط للاستهلاك مع زيادة مستوى الدخل ؟

هـ) ماهى دالة الادخار المرتبطة بدالة الاستهلاك المذكورة؟

و) وضح بيانيا الشكل الذى تأخذه كل من دالة الاستهلاك والادخار التى حصلت عليهما؟

ص - اذا علمت ان دالة الاستهلاك الكلى هى

س = ١٠٠ + ٠,٨ ى

فاذا كان مستوى الاستثمار ثابت عند ث = ٥٠

أجب عما يلى :

أ) ماهو المستوى التوازنى للدخل فى هذه الحالة ؟

ب) ماهو مستوى الاستهلاك والادخار عند ذلك المستوى التوازنى ؟

ح) اذا زاد مستوى الاستثمار الى (١٠٠) ماهو تأثير ذلك على المستوى التوازنى للدخل ؟

د) ماهو حجم مضاعف الاستثمار فى هذه الحالة

هـ) ارسم شكلا توضيحيا لاجابتك فى (أ) ،(ح) ؟

(٦) اذا اعطيت البيانات التالية عن الناتج القومى والطلب الكلى فى احد المجتمعات فى سنة معينة

مستوى الناتج القومى الاجمالى	الطلب الكلى
١٧٠٠	١٩٠٠
١٨٠٠	١٩٥٠
١٩٠٠	٢٠٠٠
٢١٠٠	٢١٠٠
٢٢٠٠	٢١٥٠
٢٣٠٠	٢٢٠٠

اجب عما يلى :

أ) حدد المستوى التوازنى للدخل القومى ؟

ب) احسب فائض الطلب (+) وعجز الطلب (-) عند كل مستوى من مستويات الناتج ؟

ج) ارسم شكلا بيانيا توضح فيه تحديد المستوى التوازنى للدخل القومى ؟

(٧) اذا اعطيت البيانات التالية عن الناتج القومى الاجمالى والاستهلاك المخطط والارقام بالبليون جنيه

مستويات الناتج القومى الاجمالى	الاستهلاك المخطط
٢٧٠	٢٨٠
٣٠٠	٣٠٠
٣٣٠	٣٢٠
٣٦٠	٣٤٠
٣٩٠	٣٦٠
٤٢٠	٣٨٠

اجب عما يلى :

أ) اذا علمت ان مستوى الاستثمار المخطط ثابت عند (٢٠) أحسب المستوى التوزانى للدخل القومى ؟

ب) احسب الميل الحدى والميل المتوسط للاستهلاك عند التوازن؟

ح) اذا زاد الاستثمار الى (٤٠) ماهو تأثير ذلك على المستوى التوازنى للدخل ؟

د) ماهو مقدار المضاعف فى الحالة السابقة ؟

هـ) ارسم دالتى الاستهلاك والادخار من واقع البيانات المعطاة فى الجدول

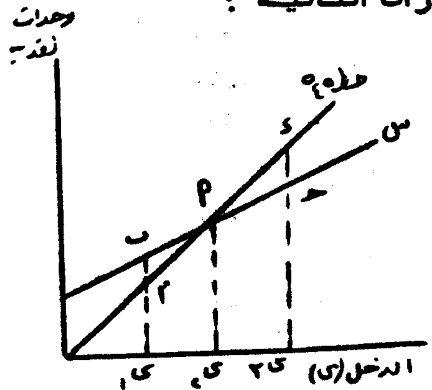
(٨) اذا علمت ان الميل الحدى للادخار هو ($\frac{١}{٣}$) فاذا نقص الاستثمار بمقدار (٣٠)

أجب عمايلى :

أ) ماهو تأثير ذلك على المستوى التوازنى للدخل القومى ؟

ب) اذا انخفض الميل الحدى للادخار الى ($\frac{١}{٤}$) ماهوتأثير ذلك على اجابتك فى (أ) .

(٩) ادرس الشكل التالى ثم أكمل العبارات التالية :



أ) حجم التعادل للدخل

اذا كانت دالة الاستهلاك هى (س) هو........ لان ....

ويكون الميل المتوسط للاستهلاك عند هذا الحجم مساويا ....

ب) اذا كان حجم الدخل (ى ٢) يكون الميل المتوسط للاستهلاك مساويا للنسبة..... وهى ..... ميل الخط ....

وقيمته ..... الوحدة

(ح) الميل المتوسط للاستهلاك عند حجم الدخل ى$_1$ يساوى النسبة وقيمته ...... الوحدة

(د) حجم المدخرات عند حجم الدخل (ى$_1$) يساوى .... وعند الحجم ى$_2$ .... اما عند مستوى الدخل ى$_3$ ....

(هـ) الميل الحدى للاستهلاك للدالة الموضحة بالشكل يساوى ميل ..... وهو يمثل النسبة بين .... الى .... ويكون فى هذه الحالة...... بينما الميل المتوسط للاستهلاك ......

(١٠) اكمل الجدول التالى بما تراه مناسبا لتحديد قيمة الميل المتوسط والميل الحدى لكل من الاستهلاك والادخار ثم ارسم دالتى الاستهلاك والادخار بيانيا

الدخل	الانفاق الاستهلاكى
٥١٠	٥١١
٥٢٠	٥٢٠
٥٣٠	٥٢٨
٥٤٠	٥٣٥
٥٥٠	٥٤١
٥٦٠	٥٤٦
٥٧٠	٥٥٠
٥٨٠	٥٥٣

أسئلة الفصل السابع

اسئلة الاختيار المتعدد :

(١) اذا افترضنا وجود انفاق حكومى قدرة (ق) ،وانفاق استهلاكى (س) وانفاق استثمارى (ث) فان المستوى التوازنى للدخل سيتحدد عندما :

أ) تتقاطع دالة الاستهلاك الكلى مع خط ٤٥°

ب) تتقاطع دالة الطلب الكلى مع خط ٤٥°

جـ) يتساوى كل من الانفاق الاستهلاكى والاستثمارى والحكومى

د) يكون مضاعف الانفاق الحكومى مساويا للوحده

هـ) لاشيىء مماسبق .

(٢) اذا صاحب زيادة الانفاق الحكومى نقص الاستثمار بنفس المقدار فان المستوى التوازنى للدخل لابد وأن :

أ) يظل ثابت عند نفس المستوى

ب) يزداد ولكن بمعدل أقل

جـ) يزداد بنفس القدر

د) ينخفض

هـ) لاشيى مماسبق

(٣) التغيرات فى الانفاق الحكومى او الاستثمار او الانفاق المستقل فى الاستهلاك :

أ) تعطى نفس التأثير على مستوى الدخل التوازنى

ب) لها نفس المضاعف

جـ) تعطى تأثيرات مختلفة على المستوى التوازنى

د) (أ ،ب) صحيحتان

هـ) لاشيى مماسبق

(٤) يترتب على فرض ضريبة بمقدار ثابت على الدخل مايلى:

أ) تنتقل دالة الاستهلاك الى جهة اليمين بمقدار الضريبة

ب) تنتقل دالة الاستهلاك راسيا الى اسفل بمقدار الضريبة مضروبة فى الميل الحدى للاستهلاك

ج) تنتقل دالة الاستهلاك الى اعلى بمقدار الضريبة

د) (أ ،ب) صحيحتـــان

هـ) لاشيىء مماسبـــق .

(٥) مضاعف الضرائب الثابتة يكـــون :

أ) اكبر فى قيمته من مضاعف الانفاق الحكومى

ب) اصغر فى قيمته من مضاعف الانفاق الحكومى

حـ) مساوى فى قيمته لمضاعف الانفاق الحكومى

د) ذو اشارة موجبـة

هـ) لاشيى مماسبـق

(٦) تظهر الفجوة الانكماشية عندمـا :

أ) يتحقق التوازن للدخل عند مستوى يقل عن العمالة الكاملة

ب) ،، ،، ،، ،، ،، يزيد ،، ،، ،،

ج) يلزم تخفيض الطلب الكلى لتحقيق مستوى دخل العمالــة الكاملـه

د) (أ ،حـ) صحيحتـان

هـ) لاشيىء مماسبـق

(٧) تظهر الفجوة التضخمية عندما:

أ) يتحقق التوازن للدخل عند مستوى يقل عن العمالة الكاملة

ب) يتحقق التوازن للدخل عند مستوى يزيد عن العمالة الكاملة

ج) يلزم تخفيض الطلب الكلي لتحقيق مستوى دخل العمالة الكاملة

د) (أ ،ج) صحيحتان

هـ) لاشيء مماسبق

(٨) اذا رمزنا للضرائب بالرمز (ض) والانفاق الحكومي (ق)فان:

أ) عجز الميزانية يتحقق عندما ق > ض

ب) فائض الميزانية يتحقق ق < ض

ج) عجز الميزانية ماهو الا فائض سالب

د) كل ماسبق

هـ) لاشيء مماسبق

(٩) اذا كان الميل الحدي للاستهلاك $\frac{3}{4}$ وزاد الانفاق الحكومي والضرائب معابمقدار ١٠ مليون جنيه فان المستوى التوازني للدخل:

أ) سينخفض بمقدار ١٠ مليون

ب) يزداد بمقدار ١٠ مليون

ج) يزيد بمقدار ٤٠ مليون

د) لايتأثر

هـ) لاشيء مماسبق

(١٠) يمكن علاج فجوة انكماشية عن طريـق:

أ) زيادة الانفاق الحكومى وزيادة الضرائب

ب) زيادة الانفاق الحكومى او تخفيض الضرائب

جـ) تخفيض الانفاق الحكومى وتخفيض الضرائب

د) استحداث فائض الميزانيـة

هـ) لاشيء مماسبـق

(١١) فى ظل مبدأ الميزانية المتوازنة يترتب على زيـــادة الانفاق بنفس مقدار زيادة الضرائب مايلى:

أ) عدم زيادة مستوى الدخل او الناتج

ب) زيادة مستوى الدخل بنفس مقدار الزيادة فى الانفاق

ج) ان يتساوى مضاعف الانفاق الحكومى مع مضاعف الضرائب

د) (أ ،ج) صحيحتـــان

هـ) لاشيـء مماسبـق

(١٢) من عوامل الاستقرار التلقائية فى الاقتصاديات الراسمالية نجد مايلى :

أ) نظام الضرائب التصاعديـة

ب) المدفوعات التحويلية الحكوميـة

ج) سياسات الدعم الزراعيـــة

د) كل مـاسبـــق

هـ) لاشيء مما سبـــق

(١٣) من اهم ادوات السياسة المالية المقصودة لتحقيق الاستقرار نجد مايلى :

أ) مشروعات التوظيف العامة

ب) تغيير معدلات الضرائب

ج) برامج الاشغال العامة

د) كل ماسبق

هـ) لاشيئ مماسبق

(١٤) من اهم الاثار التى تترتب على العجز المالى نجد مايلى:

أ) يتأثر الاستثمار الخاص سلبيا

ب) حدوث التضخم فى ظل ظروف معينة

ج) حدوث اثار عكسية على ساعات للعمل والناتج عند استخدام الضرائب الجارية فى التمويل

د) نقص صافى فى حجم السلع والخدمات المتاحة للافراد بسبب الدين الخارجى

هـ) كل ماسبق

(١٥) اى من السياسات التالية يكون اكثر فعالية لتخفيض معدل التضخم.

أ) زيادة حصيلة الضرائب بمبلغ معين

ب) تخفيض الانفاق الحكومى بنفس المبلغ

ج) زيادة الضرائب والانفاق الحكومى معا بنفس المبلغ

د) تخفيض الضرائب والانفاق الحكومى معا بنفس المبلغ

هـ) تخفيض حجم الضرائب فقط بنفس المبلغ

(١٦) اى من السياسات التالية يكون اكثر فعالية لعلاج الركود الاقتصادى:

أ) زيادة حصيلة الضرائب بمبلغ معين

ب) زيادة الانفاق الحكومى بنفس المبلغ

ح) زيادة الضرائب والانفاق الحكومى معا بنفس المبلغ

د) تخفيض الضرائب والانفاق الحكومى معا بنفس المبلغ

هـ) تخفيض حجم الضرائب فقط بنفس المبلغ

(١٧) وجود عجز فى ميزانية الدولة له نفس الأثر على الدخل القومى مثل :

أ) نقص الاستثمار   ب) نقص الاستهلاك

ج) نقص الادخار   د) زيادة الادخار

هـ) لاشيىء مما سبق

(١٨) وجود فائض فى ميزانية الدولة نفس الاثر على الدخل القومى مثل :

أ) زيادة فى الاستثمار

ب) زيادة فى الاستهلاك

ج) زيادة فى الادخار

د) نقص فى الادخار

هـ) لاشيىء مما سبق

(١٩) بافتراض اقتصاد ما يبدأ من وضع يتوازن عنده الميزانية وأن الميل الحدى للادخار (٢ر) سيؤدى نقص الانفاق الحكومى بمقدار (٢٠) والضرائب بمقدار (١٠) الى:

أ) زيادة الدخل القومى بمقدار (٦٠)

ب) نقص الدخل القومى بمقدار (٦٠)

جـ) عدم تأثر مستوى الدخل القومى

د) نقص مستوى الدخل التوازنى بمقدار (٢٠)

هـ) لاشيء مماسبق

(٢٠) اذا زادت احدى الحكومات من نفقاتها الدفاعية بمقدار (١٠٠) بليون وكان الميل الحدى للاستهلاك ($\frac{٢}{٣}$) فيسترتب على هذا مع بقاء العوامل الاخرى على حالها مايلى:

أ) انتقال دالة الطلب الكلى الى أعلى بنفس المقدار

ب) زيادة المستوى التوازنى للدخل بمقدار (٣٠٠) بليون

جـ) يكون مضاعف الانفاق الحكومى مساويا (٣)

د) كل ماسبق

هـ) لاشيء مماسبق .

اسئلة الصواب والخطأ مع التبرير :

(١) ( ) اذا صاحب نقص الانفاق الحكومى زيادة فى الاستثمار الخاص بنفس القدر ،فانه مع بقاء الاشياء الاخرى على حالها سيزيد مستوى الدخل القومى بنفس القدر.

(٢) ( ) يمكن ازالة الفجوة الانكماشية اما عن طريق زيادة الانفاق الحكومى او زيادة الحصيلة الضريبية

(٣) (   ) إذا انخفضت الضرائب بمقدار (١٠٠ مليون) وكان الميل الحدي للادخار (ع) سيزيد الحجم التوازني للدخل بمقدار (١٠٠ مليون)

(٤) (   ) أن اتباع سياسة الميزانية المتوازنة يؤدي تلقائيا الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي

(٥) (   ) أن زيادة الحصيلة الضريبية بمبلغ معين يعتبر سياسة مالية أكثر فعالية لتخفيض التضخم بالمقارنة مع تخفيض الانفاق الحكومي بنفس المبلغ

(٦) (   ) اذا كان الميل الحدي للاستهلاك $\frac{3}{4}$ وزاد كل من الانفاق الحكومي والضرائب معا بمقدار (٢٠ مليون) فان المستوى التوازني للدخل سيرتفع بمقدار (٨٠ مليون)

(٧) (   ) اذا كان الميل الحدي للادخار (ع) وفرضت ضرائب ثابتة على الدخل بمقدار (٢٠ مليون) عند جميع مستويات الدخل سينخفض حجم الانفاق الاستهلاكي عند كل مستوى من مستويات الدخل بمقدار (١٢ مليون)

(٨) (   ) يتساوى مضاعف الميزانية المتوازنة مع الوحدة

(٩) (   ) وجود عجز في ميزانية الدولة يعني اتباعها سياسة مالية انكماشية

(١٠) (   ) تتزايد ميل دالة الطلب الكلي كلما زاد الانفاق الحكومي مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة

(١١) (   ) اذا اتبعت احدى الحكومات سياسة احداث عجز في ميزانيتها بينما تسود ظروف التوظف الكامل فسيترتب على هذا زيادة التضخم

(١٢) (   ) يزيد المستوى التوازني للدخل القومي بنفس مقدار الزيادة في الانفاق الحكومي سواء في حالة اتباع سياسة الميزانية المتوازنة او غير المتوازنة

( ) (١٣) فرض ضريبة بمقدار ثابت على الدخل سيجعل الاستهلاك دالة للدخل المتاح الذى يختلف عن الدخل القومى

( ) (١٤) اذا كان مضاعف الضرائب (- ٢) فهذا يعنى ان تغير الضرائب بمقدار وحدة واحدة يؤدى الى تغير طردى فى مستوى الدخل بمقدار وحدتين

( ) (١٥) يكون مضاعف الانفاق الحكومى اكبر من مضاعف الضرائب الثابتة

( ) (١٦) تبين الفجوة الانكماشية القدر الذى يجب ان ينخفض به الطلب الكلى لضمان تحقيق مستوى دخل العمالة الكاملة

( ) (١٧) لايختلف اثر تمويل العجز فى الميزانية من خلال الاقتراض من العامه (الافراد او المؤسسات) أو من البنك المركزى

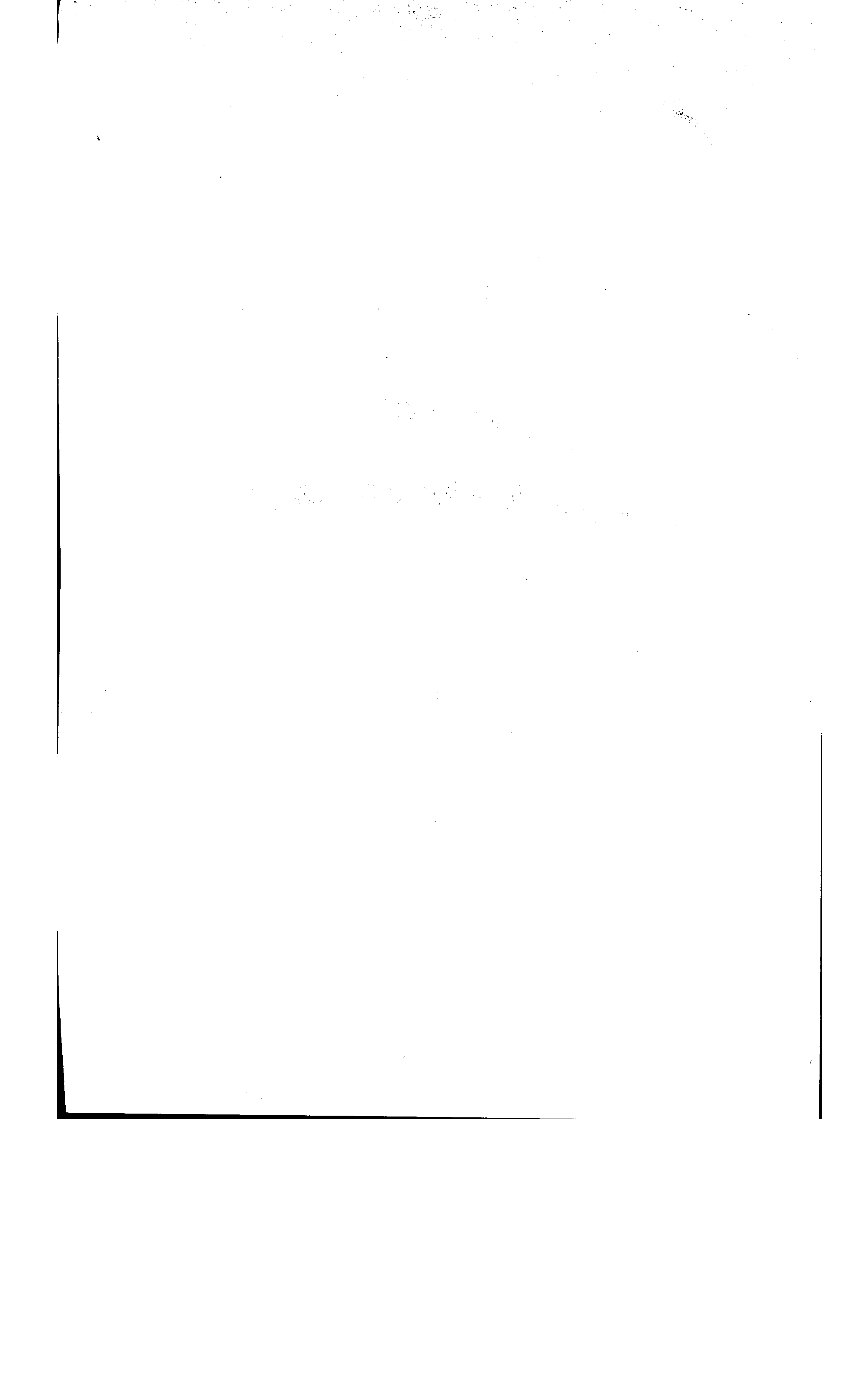
( ) (١٨) يمكن تحقيق ازالة فجوة انكماشية من خلال تخفيض عجز فى الميزانية حيث يكون مقدار العجز أقل فى حالة زيادة الانفاق عنه فى حالة تخفيض الضرائب

( ) (١٩) لايختلف مفهوم العجز الهيكلى للميزانية عن مفهوم العجز الدورى .

( ) (٢٠) يؤدى تزايد الدين العام بالضرورة الى تحمل أعباء اكبر باستمرار فضلا عن انتقال العبء الى الاجيال القادمه .

القسم الثانى

موضوعات الاقتصاد الجزئى



الفصل الثامن

طلب السوق ومرونته

سنركز في بداية دراسة الطلب، ليس على المستهلك الفرد، ولكن على طلب كل المستهلكين فمن الطبيعي أن ما يطلبه كل المستهلكين سيكون تجميع لما يطلبه كل مستهلك على حدة، فضلاً عن سهولة إيجاد تفسير أفضل لسلوك المجموعات الكبيرة بالمقارنة مع السلوك الفردي..

٨ ـ ١ ـ محددات الطلب:

يقصد الاقتصاديون بالطلب على سلعة معينة، الكميات التي يرغب المستهلكون في شرائها من هذه السلعة، بحيث يكونوا قادرين فعلاً على شرائها، وذلك عند كل ثمن من الأثمان خلال فترة زمنية معينة.

ويذكر الاقتصاديون المحددات التالية، كأهم العوامل المؤثرة من الطلب على سلعة معينة.

١ ـ الأذواق أو التفضيلات:

يتمشى الطلب مع أذواق أو تفضيلات أفراد المجتمع، فزيادة التفضيل لسلع معينة قد يؤدي إلى زيادة الطلب على هذه السلع، بينما نقص التفضيل على سلع أخرى، يؤدي إلى نقص الطلب عليها.

وبالرغم من أن الأذواق ترتبط أساساً، بالاحتياجات البيولوجية والسيكولوجية للإنسان، أكثر من ارتباطها بالعوامل الاقتصادية، إلا أن بعض العوامل الاقتصادية قد تؤثر في هذه الأذواق، وخاصة الحملات

الإعلانية، والتي لا يكون هدفها فقط، التعريف بالمنتجات ومدى ملائمتها للاحتياجات المختلفة، ولكن أيضاً محاولة التأثير في هذه الأذواق.

وأيا كان السبب في تغيير الأذواق، فإن الطلب على بعض السلع، يزيد بينما يقل على سلع أخرى نتيجة التغير في الأذواق.

٢ ـ الحجم الكلي للسكان:

يعتمد الطلب على الحجم الكلي للسكان في المجتمع، فكلما زاد حجم السكان،تزداد الحاجة إلى السلع المختلفة،ومن ثم تزداد الكميات المطلوبة طالما يمتلك هؤلاء القوة الشرائية اللازمة.

وعندما يزيد حجم السكان في سن العمل، دون زيادة البطالة في المجتمع، من المحتمل زيادة الناتج الكلي والدخل الكلي المكتسب، ومن ثم يزيد الطلب على معظم السلع.

٣ ـ متوسط الدخل الفردي:

يتوقف الطلب على الدخل الفردي في المتوسط، وبصفة عامة، فكلما زاد متوسط الدخل الفردي، كلما زادت الكمية التي يطلبها من سلعة معينة. ومع زيادة متوسط الدخول في المجتمع، لا يزيد الطلب على السلع المختلفة بنفس النسبة،فيلاحظ بالنسبة للطبقات الفقيرة، أن معظم الدخل ينفق على السلع الضرورية أو الأساسية: الغذاء، الكساء، المسكن، ومع زيادة الدخل في هذه الطبقات،ستقوم بشراء كميات أكبر من هذه السلع الضرورية، بالإضافة إلى زيادة الأنفاق على بنود أخرى غير ضرورية ويلاحظ أن الزيادة في الدخل، بالنسبة للمجتمع ككل، ستؤدي إلى تناقص الأهمية النسبية للغذاء والسلع غير المعمرة الأخرى، وارتفاع أهمية السلع المعمرة والخدمات في نمط الإستهلاك في المجتمع[1].

---

(١) تعرف هذه العلاقة، بقانون إنجل وسوف نتناولها بمزيد من التفصيل لاحقاً عند الحديث عن مرونة الطلب الدخلية.

٤ ـ توزيع الدخل في المجتمع:

يعتمد الطلب، على كيفية توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، فإذا كان هناك تفاوت كبير في التوزيع «بحيث تحصل الأقلية على الجزء الأكبر من الدخل في المجتمع، فمن المتوقع في هذه الحالة، أن يكون شكل الطلب أو النمط الاستهلاكي مختلفاً تماماً عنه في حالة توزيع الدخل بطريقة أكثر عدالة، حيث يكون متوسط الدخل الفردي واحداً.

٥ ـ ثمن السلعة:

يتأثر الطلب على السلعة، بثمن السلعة، فكلما ارتفع الثمن، كلما انخفضت الكمية المطلوبة منها. والعكس صحيح. فالسلع والخدمات تشبع رغبات أو حاجات معينة، وطالما تكون الدخول النقدية محدودة، ويوجد بدائل لإشباع هذه الحاجات، فإن ارتفاع ثمن السلعة، سيدفع بعض الأفراد إلى إحلال البدائل من السلع والخدمات الأخرى الأرخص نسبياً. فارتفاع أجور تأدية الخدمات المنزلية في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، قد أدى إلى إستعانة ربات البيوت بالأجهزة الكهربائية التي تساعد في تأدية هذه الخدمات وقد ترتب على ذلك نقص واضح في الطلب على من يقوموا بتأدية هذه الخدمات.

٦ ـ أثمان السلع الأخرى:

يعتمد الطلب على سلعة معينة، على أثمان العديد من السلع الأخرى، ويفرق الاقتصاديون بين السلع البديلة. «Substitutes» والسلع المكمله «Complements» عند وصف العلاقة بين سلعتين. وتُعرف السلع البديلة، بأنها السلع التي تحل محل بعضها البعض في الاستهلاك، مثل الشاي والبن، والقمح والذرة، ومع إنخفاض ثمن السلعة البديلة، من المتوقع أن ينقص الطلب على السلعة الأخرى الأصلية[1].

---

(١) ففي الغرب الأمريكي والنرويج على سبيل المثال، حيث تكون الأخشاب متوفرة ورخيصة =

أما السلع المكملة، فهي السلع التي تستخدم معاً «go to gether» فيزيد أو يقل الاستهلاك من السلعتين معاً، ومن المتوقع أن يؤدي انخفاض ثمن إحداهما إلى زيادة الطلب على السلعة الأخرى. فانخفاض أثمان السيارات، على سبيل المثال، تؤدي إلى زيادة الطلب على البنزين. وتفسير ذلك هو أن نقص ثمن السيارات بالنسبة للسلع الأخرى يؤدي إلى زيادة الطلب عليها ومن ثم على البنزين[1].

٨ ـ ٢: دالة الطلب:

تمثل دالة الطلب على سلعة معينة، العلاقة الدالية أو السببية، بين الكمية المطلوبة من السلعة (سط) (كمتغير تابع) وكل العوامل المؤثرة فيها (المتغيرات المستقلة) وعلى سبيل التكرار فإن الكمية المطلوبة ستعتمد على الأذواق (ق)، السكان (ك)، الدخل (ل)، توزيع الدخل (ت) ثمن السلعة (ث١)، وأثمان السلع الأخرى البديلة أو المكمله. (ث٢، ث٣، . . ثر).

حيث ر تمثل عدد السلع. ويمكن كتابة دالة الطلب للتبسيط على النحو التالي:

سط١ = د (ث١، ل، ث٢، ث٣. . . ثر، و، ك، ت) وعادة ما يلجأ الاقتصاديون، عند دراسة أثر كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، إلى إفتراض مؤداة ثبات العوامل الأخرى أو بقاؤها على حالها «Çeteris Paribus»

= ٥ تستخدم بدلاً من الطوب كمادة أساسية للبناء. ويحدث العكس في شرق امريكا وبريطانيا حيث يكون الطوب أرخص نسبيا، ومن ثم يستخدم بدلاً من الأخشاب.

(١) وربما يكون السؤال هنا، هل ارتفاع ثمن البنزين يمكن لا يؤدي إلى نقص مبيعات السيارات؟ من المحتمل أن يقل الطلب على السيارات الكبيرة بينما يزيد على السيارات الصغيرة والتي تكون اقتصادية في استخدامها للبنزين. ففي فرنسا على سبيل المثال حيث تكلفة البنزين تكون مرتفعة، نجد معظم السيارات المنتجة صغيرة الحجم.

وفيما يلي نناقش أثر كل عامل من العوامل المستقلة على الكمية المطلوبة من السلعة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة

٨ - ٢ - ١: العلاقة بين الكمية المطلوبة من السلعة وثمنها: (منحنى الطلب)

دعنا نفترض، أن كافة العوامل في دالة الطلب التي يمكن أن تؤثر على الكمية المطلوبة تظل ثابتة، فيما عدا ثمن السلعة نفسها، من المتوقع بصفة عامة، أن تزيد الكمية المطلوبة مع إنخفاض الثمن، وتقل مع إرتفاع الثمن، مع إفتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها.

وتفسير ذلك، إنه مع إنخفاض ثمن السلعة، تصبح السلعة أرخص نسبياً من السلع الأخرى البديلة لها ومن ثم تزيد الكمية المطلوبة منها. والعكس صحيح.ويطلق الاقتصاديون، على العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة من السلع وثمنها، قانون الطلب.

ويمكن تصوير هذه العلاقة جدولياً (جدول الطلب) أو بيانياً (منحنى الطلب).

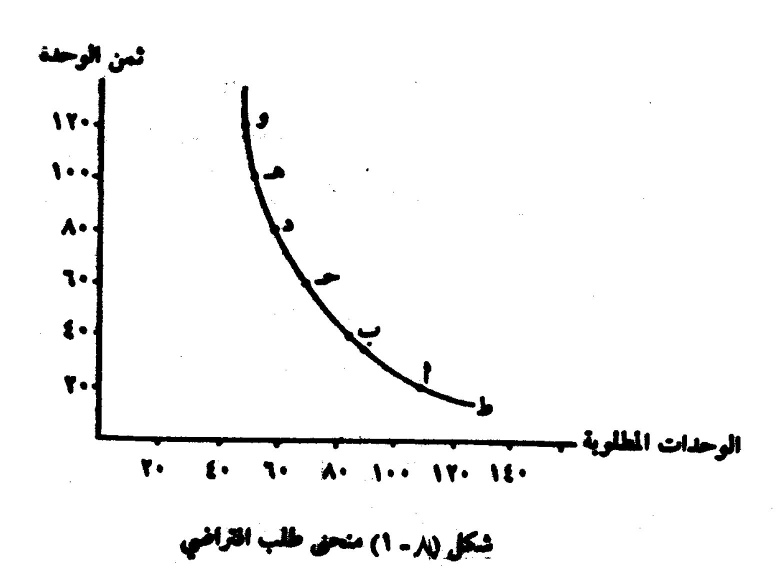
ويوضح جدول الطلب (٨-١) الكميات المطلوبة من السلع عند الأثمان المختلفة في السوق خلال فترة زمنية معنة.

جدول (٨- ١) جدول إفتراضي للطلب

	الثمن لكل طن من السلعة (وحدات نقدية)	الكمية المطلوبة من السلعة (بالألف طن كل شهر)
أ	٢٠	١١٠,٠
ب	٤٠	٩٠,٠
حـ	٦٠	٧٧,٥
ء	٨٠	٦٧,٠
هـ	١٠٠	٦٢,٥
و	١٢٠	٦٠,٠

وعند تمثيل بيانات الجدول الأفتراضي (٨ - ١) بيانياً، يمكن الحصول على منحنى الطلب «The demand curve». فإذا رصدنا الأثمان على المحور الرأسي، والكميات على المحور الأفقي، نحصل على منحنى الطلب كما هو موضح في شكل (٨ - ١).

ويلاحظ أن منحنى الطلب يوضح الكميات المطلوبة عند كل ثمن، وينحدر من أعلى إلى أسفل ويتجه من اليسار إلى اليمين بسبب العلاقة العكسية بين الكيمة المطلوبة من السلعة وثمنها مع بقاء العوامل الأخرى على حالها.



شكل (٨ - ١) منحنى طلب افتراضي

وتمثل كل نقطة على منحنى الطلب (ط)، مجموعة وحيدة للثمن والكمية.

فالنقطة حـ على سبيل المثال، توضح أنه إذا كان الثمن ٦٠ وحدة نقدية، ستكون الكمية المطلوبة ٧٧٥٠٠ طن في الشهر، بينما تبين النقطة د أنه إذا كان الثمن ٨٠ وحدة نقدية للطن ستكون الكمية المطلوبة ٦٧٥٠٠ طن في الشهر، ويُطلق على الانتقال من نقطة لأخرى على منحنى الطلب،

بأنه يمثل التغير في الكمية المطلوبة الناشيء من تغير ثمن السلعة فقط، كما لو كانت الكمية المطلوبة دالة للثمن فقط فتتمدد الكمية المطلوبة عند انخفاض الثمن، وتنكمش الكمية المطلوبة عند ارتفاع الثمن.

٨ - ٢ - ٢: تغير الطلب (انتقال منحنى الطلب):

يقصد بتغيير الطلب، التغير في الكمية المطلوبة عند كل ثمن من الأثمان، فيزيد الطلب عندما ينتقل منحنى الطلب بأكمله إلى أعلى وتزيد الكميات المطلوبة عند كل ثمن من الأثمان، كما ينقص الطلب عندما ينتقل منحنى الطلب بأكمله إلى أسفل، وتقل الكميات المطلوبة عند كل ثمن من الأثمان.

ويرجع التغير في الطلب ليس إلى تغير ثمن السلعة ولكن إلى تغير العوامل الأخرى في دالة الطلب مثل الدخل أو أثمان السلع الأخرى أو الأذواق. . .

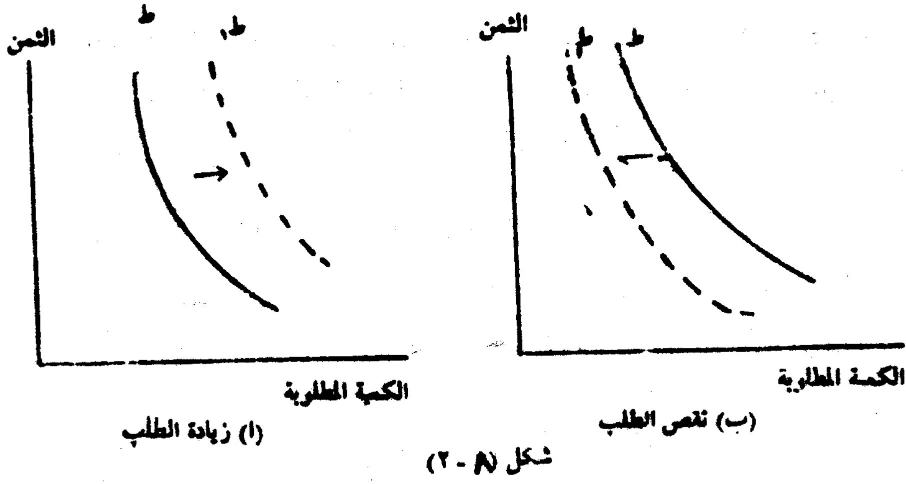
أ ـ أثر تغير الدخل على منحنى الطلب:

تؤدي الزيادة في الدخل، مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، إلى زيادة الكمية المطلوبة من السلعة في معظم الحالات[1]، فمع زيادة الدخول النقدية للمستهلكين، تزيد الكمية المطلوبة من السلعة عند كل ثمن من الأثمان، وينتقل منحنى الطلب بأكمله إلى أعلى (زيادة الطلب).

والعكس في حالة انخفاض الدخول النقدية، سينتقل منحنى الطلب إلى أسفل (نقص الطلب) كما هو موضح بالشكل (٨ - ٢).

---

(١) في بعض الحالات الاستثنائية تقل الكمية المطلوبة من السلعة مع زيادة الدخل وهي حالة السلع الرديئة، وسيأتي الحديث عنها لاحقاً.



شكل (٨ - ٢)

ب ـ أثر تغير أثمان السلع الأخرى على منحنى الطلب:

يتوقف أثر التغير في أثمان السلع الأخرى على منحنى الطلب، على ما إذا كانت السلعة التي تغير ثمنها تعتبر بديلة أو مكملة للسلعة الأصلية.

فعندما يرتفع أثمان السيارات، مع ثبات العوامل الأخرى، يقل الطلب على البنزين. أي أن ارتفاع ثمن سلعة مكملة (السيارات)، سيؤدي إلى انتقال منحنى الطلب بأكمله (على البنزين) جهة اليسار والعكس صحيح.

وعندما يرتفع أثمان خدمة المواصلات العامة، قد يميل الأفراد إلى زيادة استخدامهم لسياراتهم الخاصة ومن ثم زيادة الطلب على البنزين، أي أنه ارتفاع ثمن سلعة بديلة، يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب على السلعة الأصلية إلى جهة اليمين (زيادة الطلب).

حـ ـ أثر التغير في الأذواق:

يؤدي تغير الأذواق في صالح سلعة معينة، مع ثبات العوامل الأخرى إلى زيادة الطلب على السلعة وانتقال منحنى الطلب جهة اليمين، بينما يؤدي التحول في الأذواق عن سلعة أخرى إلى نقص الطلب وانتقال منحنى الطلب عليها جهة اليسار.

د ـ أثر التغير في السكان:

يؤدي زيادة السكان (مع افتراض بقاء متوسط الدخل الفردي ثابتاً)، إلى زيادة الكمية المطلوبة من السلعة عند كل ثمن من الأثمان، ومن ثم يزيد الطلب وينتقل منحنى الطلب بأكمله جهة اليمين، ويحدث العكس في حالة نقص السكان.

هـ ـ أثر التغير في توزيع الدخل:

قد يترتب على التغير في توزيع الدخل في المجتمع، تغير في الدخل الفردي، فالبعض قد تزيد دخولهم الفردية نتيجة إعادة التوزيع، وهؤلاء يزيد طلبهم على السلع التي يفضلونها.

وينتقل منحنى طلبهم الأصلي إلى أعلى جهة اليمين، بينما البعض الآخر التي انخفضت دخولهم الفردية، سيقل طلبهم على السلع التي يفضلونها، وينتقل منحنى الطلب إلى جهة اليسار.

٨ - ٣: طلب السوق:

يمكن أن يُعرف طلب السوق لسلعة معينة، بأنه التجميع الأفقي لطلبات كل المستهلكين الأفراد لهذه السلعة. أي أن الكمية المطلوبة في السوق عند كل ثمن من الأثمان هي عبارة عن مجموع الكميات التي يطلبها كل المستهلكين الأفراد من هذه السلعة عند هذا الثمن. وعلى ذلك نستطيع إشتقاق جدول أو منحى طلب السوق على السلعة إذا عرفنا جداول أو منحنيات طلب المستهلكين الأفراد.

فإذا إفترضنا ثلاثة مستهلكين فقط في السوق لسلعة معينة (ا، ب، جـ)، يمكن توضيح طلب السوق جدولياً وبيانياً على النحو التالي:

جدول (٨ - ٢) طلب المستهلكين الأفراد وطلب السوق

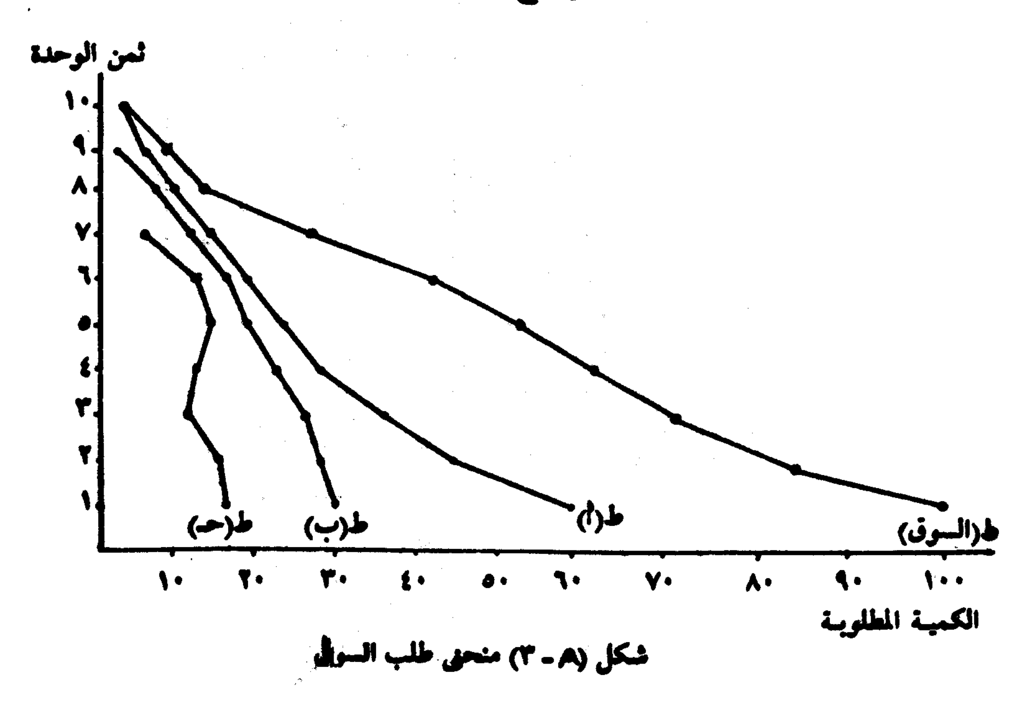
الثمن	الكمية التي يطلبها (أ)	الكمية التي يطلبها (ب)	الكمية التي يطلبها (حـ)	الكمية المطلوبة في السوق (أ + ب + حـ)
١٠	٢	٠	٠	٢
٩	٥	١	٠	٦
٨	٨	٥	٠	١٣
٧	١٢	١٠	٥	٢٧
٦	١٦	١٤	١٢	٤٢
٥	٢١	١٨	١٤	٥٣
٤	٢٧	٢٢	١٢	٦١
٣	٣٥	٢٥	١١	٧١
٢	٤٥	٢٧	١٤	٨٦
١	٦٠	٢٩	١٦	١٠٥

ويلاحظ وجود علاقة عكسية بين سعر السلعة والكمية التي يطلبها المستهلك أ والمستهلك ب، وقد افترضنا أن طلب المستهلك حـ على السلعة يقل بانخفاض الثمن في مدى معين، فعند إنخفاض الثمن من ٥ إلى ٤ ثم إلى ٣ نقص طلب المستهلك حـ من ١٤ إلى ١٢ إلى ١١ وحدة، وفي هذا المدى يقال أن السلعة من نوع جيفن[1] Giffen's paradox أي يقل الطلب بانخفاض الثمن في مدى معين.

(١) ترجع هذا التسمية إلى الاقتصادي البريطاني روبرت جيفن Robert Giffen حيث لاحظ في القرن ١٩ في إيرلندا، أنه عندما يرتفع ثمن البطاطس يقوم أفراد الطبقات الفقيرة باستهلاك كميات أكبر منها. وقد فسر هذا التناقض بأن هذه الطبقات تنفق نسبة كبيرة من دخولهم على سلطة البطاطس. فعندما يرتفع ثمن البطاطس تنخفض الدخول الحقيقية ويشعر أفراد هذه الطبقات بأنهم أصبحوا أكثر فقراً عن ذي قبل من ثم تقل مشترياتهم من السلع الغذائية الأكثر رفاهية ولذلك تزيد المشتريات من البطاطس، وهكذا تكون العلاقة بين الثمن والكمية المطلوبة علاقة طردية في سلعة جيفن.

ويعكس جدول السوق أيضاً العلاقة العكسية بين سعر السلعة وإجمالي الكمية المطلوبة من السلعة في السوق.

ويوضح الشكل (٨ - ٣) تمثيل الجدول السابق بيانياً. ويلاحظ أن منحنى طلب السوق ينحدر من أعلى لأسفل ويتجه من اليسار إلى اليمين، أي يخضع لقانون الطلب على الرغم من أننا افترضنا أن منحنى طلب المستهلك حـ يبين أن السلعة من نوع جيفن.



شكل (٨ - ٣) منحنى طلب السوق

وإذا تصورنا حالة أكثر واقعية لسوق بها عدد كبير من المستهلكين الأفراد.

يمكن أن نقوم بعملية تجميع طلبات المستهلكين الافراد، وللتبسيط سنفترض أن طلب كل منهم يكون متماثل عند كل الأثمان.

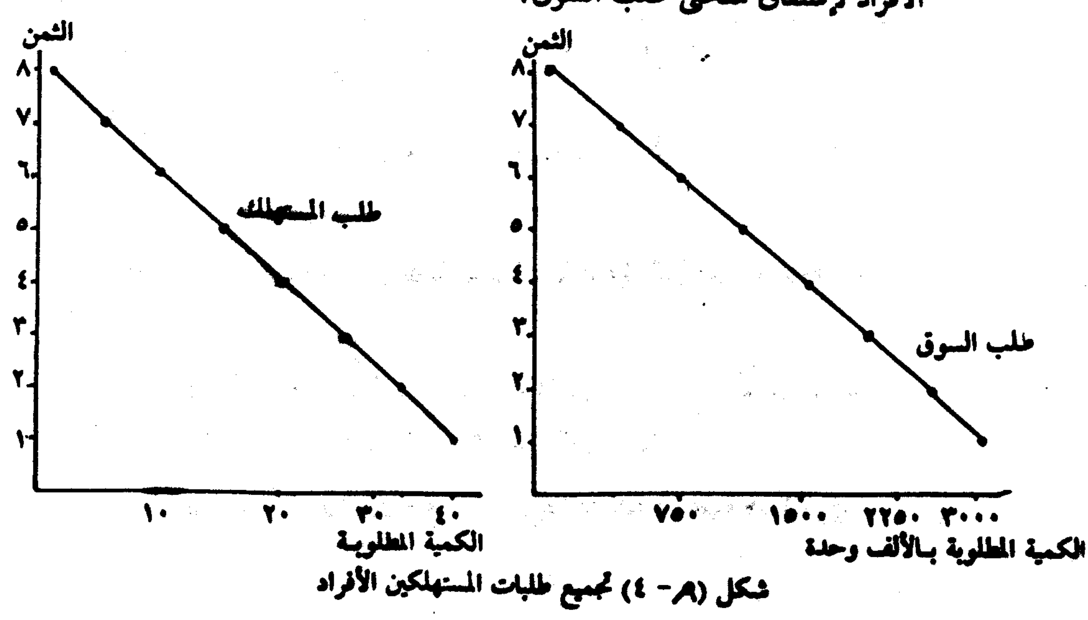
فإذا كان عدد المستهلكين ٧٥٠٠٠ مستهلك لسلعة معينة في السوق.

ويوضح الجدول التالي (٨ - ٣) الكمية التي يطلبها المستهلك عند الأثمان المختلفة وكذلك مجموعة الكميات المطلوبة في السوق.

جدول (٨ - ٣) الطلب الفردي والسوقي في سوق كبيرة

الثمن	الكمية التي يطلبها المستهلك الفرد	الكمية المطلوبة في السوق بالألف وحدة
٨	٣	٢٢٥
٧	٨	٦٠٠
٦	١٣	٩٧٥
٥	١٨	١٣٥٠
٤	٢٣	١٧٢٥
٣	٢٨	٢١٠٠
٢	٣٣	٢٤٧٥
١	٣٨	٢٨٥٠

ويصور الشكل البياني (٨ - ٤) كيفية تجميع طلبات المستهلكين الأفراد لإشتقاق منحنى طلب السوق.



شكل (٨ - ٤) تجميع طلبات المستهلكين الأفراد

٨ - ٤ : مرونات الطلب Elasticities of Demand :

مفهوم المرونة:

يستخدم الاقتصاديون مفهوم المرونة بصفة عامة لتوضيح كيف تؤثر التغيرات في متغير معين وليكن (أ) على متغير آخر (ب).

وتعرف مرونة المتغير (ب) بالنسبة للمتغير (أ) ولنرمز لها بالرمز (م ب. أ) بأنها نسبة التغير في (ب) الذي يحدث نتيجة تغير بنسبة ١٪ في (أ) ويمكن كتابتها بصورة دقيقة على النحو التالي:

$$م_{ب.أ} = \frac{\text{نسبة التغير في (ب)}}{\text{نسبة التغير في (أ)}} = \frac{\Delta ب}{ب} \div \frac{\Delta أ}{أ} \quad (١)$$

حيث Δ تشير إلى «التغير في».

ويتميز هذا المقياس باستقلاله عن الوحدات التي تستخدم في قياس المتغيرات.

ويمكن التمييز بين مرونات الطلب السعرية، والتبادلية، والدخلية.

أولاً: مرونة الطلب السعرية Price Elasticity of demand :

رأينا أن الكمية المطلوبة من سلعة معينة تعتمد على سعرها. وتعرف مرونة الطلب السعرية بأنها مقياس للتغير أو الاستجابة النسبية في الكمية المطلوبة من السلعة للتغيرات في سعرها وتقاس بقسمة التغير النسبي في الكمية المطلوبة على التغير النسبي في السعر.

$$م_{ك.ث} = - \frac{\Delta ك}{ك} \div \frac{\Delta ث}{ث} = - \frac{\Delta ك}{\Delta ث} \cdot \frac{ث}{ك} \quad (٢)$$

حيث $م_{ك.ث}$ مرونة الطلب السعرية، Δ ك التغير في الكمية المطلوبة،

Δ ث التغير في ثمن السلعة. ويلاحظ أننا وضعنا الاشارة السالبة في مقياس المرونة لكي يكون قيمة أو معامل المرونة موجباً (وإلا فإن القيمة ستكون سالبة لأن Δ ك، Δ ث يرتبطان عكسياً).

ويلاحظ أن مقياس مرونة الطلب في المعادلة (٢) يصلح فقط لايجاد معامل المرونة عندما تكون التغيرات طفيفة في الكمية المطلوبة والثمن.

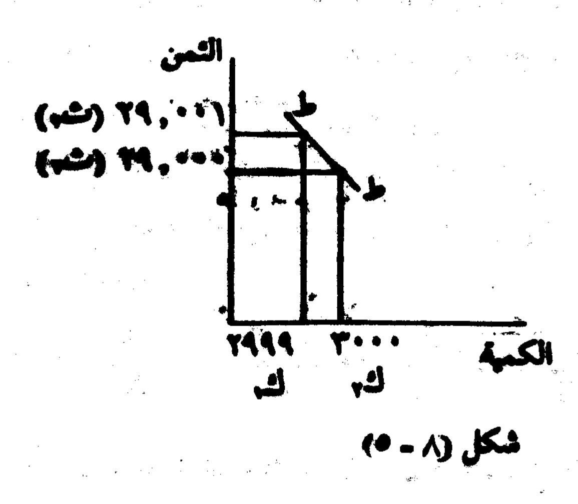
وسوف نوضح ذلك بالمثالين التاليين:

مثال (١) نفترض المعلومات التالية:

الثمن بالجنيه	الكمية المطلوبة
٢٩,٠٠١ (ث١)	٢٩٩٩ (ك١)
٢٩,٠٠٠ (ث٢)	٣٠٠٠ (ك٢)

من الواضح أن Δ ث = - ٠,٠٠١ جنيه، Δ ك = +١

ولقياس مرونة الطلب السعرية كما في المعادلة (٢)، هل نستخدم ث١، ك١؟ أم ث٢، ك٢؟ في مثل هذه الحالة انظر شكل (٨ - ٥)



شكل (٨ - ٥)

في مثل هذه الحالة، حيث التغيرات طفيفة لن يختلف المقياس بدرجة ملموسة.

$$م_{ك١،ث١} = - \frac{\Delta ك}{\Delta ث} \cdot \frac{ث_١}{ك_١} = - \frac{+١}{-٠,٠٠١} \times \frac{٢٩,٠٠١}{٢٩٩٩} = +٩,٦٧٠٢$$

$$م_{ك٢،ث٢} = - \frac{\Delta ك}{\Delta ث} \cdot \frac{ث_٢}{ك_٢} = - \frac{+١}{-٠,٠٠١} \times \frac{٢٩,٠٠٠}{٣٠٠٠} = +٩,٦٦٦٦$$

والفرق بين المقياسين ضئيل جداً ويعادل ٠٠٣٦ و، وهكذا يكون مقياس المرونة مناسباً في مثل هذه الحالات.

وفي العديد من الحالات، تكون التغيرات في الكمية والثمن كبيرة، وسيختلف معامل المرونة بدرجة كبيرة وفقاً للطريقة السابقة.

مثال (٢): نفترض المعلومات الآتية:

الثمن بالجنيه	الكمية المطلوبة
,٦ ($ث_١$)	٤٠٠٠٠٠ ($ك_١$)
,٥ ($ث_٢$)	٨٠٠٠٠٠ ($ك_٢$)

يلاحظ ان Δ ث = − ,١، Δ ك = + ٤٠٠٠٠٠

بحساب معامل المرونة السعرية للطلب باستخدام $ث_١$، $ك_١$ نجد أن:

$$م_{ك١،ث١} = - \frac{\Delta ك}{\Delta ث} \cdot \frac{ث_١}{ك_١} = - \frac{٤٠٠٠٠٠}{-,١} \times \frac{,٦}{٤٠٠٠٠٠} = +٦$$

وعند استخدام $ث_٢$، $ك_٢$ نجد أن معامل المرونة يصبح:

$$م_{ك٢،ث٢} = - \frac{\Delta ك}{\Delta ث} \cdot \frac{ث_٢}{ك_٢} = - \frac{٤٠٠٠٠٠}{-,١} \times \frac{,٥}{٨٠٠٠٠٠} = +٢,٥$$

وللتغلب على هذه المشكلة يمكن استخدام متوسط للكميات ومتوسط للأسعار ويصبح مقياس المرونة:

$$\text{م}_{\text{ك،ث}} = -\frac{\Delta \text{ك}}{\Delta \text{ث}} \times \frac{\frac{(\text{ث}_1 + \text{ث}_2)}{2}}{\frac{(\text{ك}_1 + \text{ك}_2)}{2}} = -\frac{\Delta \text{ك}}{\Delta \text{ث}} \cdot \frac{(\text{ث}_1 + \text{ث}_2)}{(\text{ك}_1 + \text{ك}_2)} \quad (3)$$

ولن يختلف معامل المرونة باستخدام هذا المقياس المتوسط[1].

قيم أو معاملات مرونة الطلب السعرية:

يقال أن الطلب مرن بالنسبة للسعر «Elastic»، إذا كانت قيمة المرونة > الواحد الصحيح، ويعني أن تغير ثمن السلعة بنسبة معينة سيؤدي إلى تغير بنسبة أكبر في الكمية المطلوبة، ومن ثم فإن التغيرات الطفيفة في الثمن تؤدي الى تغيرات كبيرة أو ملموسة في الكمية المطلوبة.

وعندما تساوي المرونة الواحد الصحيح، يقال ان الطلب متكافىء المرونة «Unit Elestic»، ويعني أن التغيرات في الثمن والكمية المطلوبة تكون بنفس النسبة وأخيراً يقال ان الطلب قليل المرونة «inelastic» عندما تساوي المرونة < الواحد الصحيح، حيث يؤدي تغير ثمن السلعة بنسبة معينة الى تغير في الكمية المطلوبة بنسبة أقل.

---

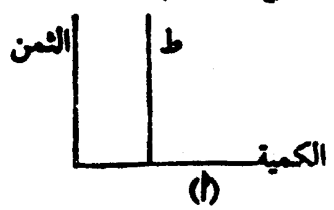
(١) حاول بنفسك التأكد من أن قيمة المرونة السعرية للطلب لن تختلف باستخدام الكميات والأثمان الأصلية (ك_1، ث_1) أو باستخدام الكميات والأثمان الجديدة (ك_2، ث_2) إذا استخدمنا المعادلة (٣).

ويمكن تلخيص ذلك في الجدول التالي:

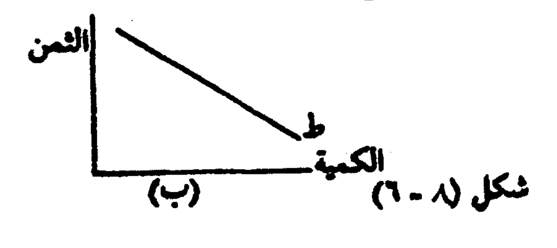
جدول (٨ - ٤)

قيمة مك.ت عند نقطة معينة على منحنى الطلب	الاصطلاح المستخدم للمنحنى عند هذه النقطة
مك.ت > ١	مرن
مك.ت = ١	متكافىء المرونة
مك.ت < ١	قليل المرونة

ومن الممكن تصنيف السلع وفقاً لمرونة الطلب السعرية، فالكمية المطلوبة على سبيل المثال من الخدمات الطبية تكون قليلة أو عديمة المرونة (قدرت بحوالي ٢,٠) وربما يكون منحنى طلب السوق خطاً رأسياً حيث لا تستجيب الكمية المطلوبة للتغيرات في الثمن. كما يتضح من الشكل (٨ - ٦أ).



بينما يكون لتغيرات الثمن أثر كبير على الكمية المطلوبة من سلعة مثل الحلوى، وبالتالي يكون منحنى الطلب مرناً (قليل الانحدار) كما يتضح من الشكل (٨ - ٦ ب) ويوجد العديد من الدراسات الإحصائية التي حاولت تقدير القيمة العددية لمرونة الطلب السعرية للسلع المختلفة.



شكل (٨ - ٦)

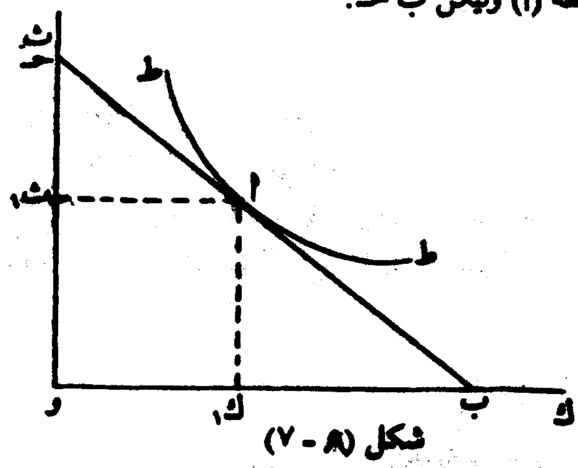
ويوضح الجدول التالي بعض هذه التقديرات.

جدول (٨ - ٥)

السلعة	معامل المرونة السعرية
الذرة	,٧٧
القطن	,٥١
القمح	,٠٣
البطاطس	,٦٩
اللحم البقري	,٥٠
الزبدة	,٧٠
اللبن	,٣١
الأثاث	٢,٠٤
النقل الجوي	١,١٠

قياس المرونة السعرية هندسياً عند نقطة معينة:

دعنا نفترض منحنى الطلب ط ط، واننا نريد قياس المرونة السعرية عند نقطة معينة ولتكن (أ) (حيث الثمن ث١ والكمية المطلوبة ك١) نقوم برسم مماس لمنحنى الطلب عند نقطة (أ) وليكن ب حـ.



شكل (٨ - ٧)

ويعنى المماس هندسياً، أن ميله يساوي ميل منحنى الطلب ط ط عند النقطة (أ).

وحيث أن ميل المماس عبارة عن التغير في الثمن (Δث) مقسوماً على التغير في الكمية (Δك) فإن مقلوب الميل يساوي $\frac{\Delta \text{ك}}{\Delta \text{ث}}$ عندماتكون التغيرات في الثمن طفيفة عند نقطة أ على منحنى الطلب.

ولما كان ميل المماس هو - $\frac{\text{حـ ث}_1}{\text{و ك}_1}$

أي أن: - $\frac{\Delta \text{ك}}{\Delta \text{ث}} = \frac{\text{و ك}_1}{\text{حـ ث}_1}$

ومن تعريف مرونة الطلب عند نقطة (أ) نجد أن:

$$\text{م}_{\text{ك}_1،\text{ث}_1} = - \frac{\Delta \text{ك}}{\Delta \text{ث}} \cdot \frac{\text{ث}_1}{\text{ك}_1} = \frac{\text{و ك}_1}{\text{حـ ث}_1} \cdot \frac{\text{و ث}_1}{\text{و ك}_1} = \frac{\text{و ث}_1}{\text{حـ ث}_1} \quad (٤)$$

ومن تشابه المثلثين ك١ أ ب، ث١ حـ أ نجد أن:

$$\frac{\text{أ ك}_1}{\text{حـ ث}_1} = \frac{\text{ب أ}}{\text{أ حـ}} \quad \text{أو} \quad \frac{\text{و ث}_1}{\text{حـ ث}_1} = \frac{\text{ب أ}}{\text{أ حـ}}$$

أي أن المرونة عند أ = $\frac{\text{و ث}_1}{\text{حـ ث}_1} = \frac{\text{ب أ}}{\text{أ حـ}}$ (٥)

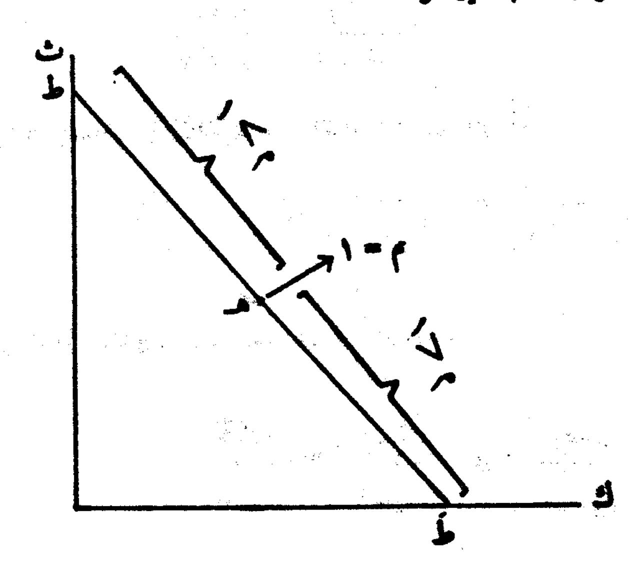
ومن المعادلة (٥) من السهل أن نحدد درجة المرونة على منحنى الطلب الخطي.

على أساس المقدار $\frac{\text{ب أ}}{\text{أ حـ}}$. ففي الشكل (٥ - ٨) ط طَ منحنى طلب خط مستقيم.

فعند منتصف الخط المستقيم تكون المرونة مساوية للوحدة (نقطة هـ على سبيل المثال) ويكون الطلب متكافىء المرونة عند هذه النقطة.

أي نقطة أخرى على يسار هـ تكون المرونـة > الواحـد ويسمى الطلب في هذا الجزء بالطلب المرن.

أي نقطة على يمين النقطة هـ تكون قيمة المرونة عندها أقل من الواحد ويسمى الطلب في هذا الجزء بالطلب غير المرن.



شكل (٥ - ٨)

ويلاحظ أن المرونة تزداد قيمتها عند الأسعار الأعلى وتنخفض عند الأسعار الأقل، أي أن المرونة تتناقص كلما تحركنا على منحنى الطلب الخطي إلى أسفل.

علاقة مرونة الطلب السعرية والانفاق الكلي:

يمكن استخدام فكرة مرونة الطلب السعرية في بيان كيفية تغير الانفاق الكلي من جانب المستهلكين على سلعة معينة إستجابة لتغير ثمنها.

والانفاق الكلي على السلعة ببساطة هو حاصل ضرب ثمن السلعة (ث) في الكمية المشتراة منها (ك) أي: ث×ك

ويلخص الجدول التالي (٨- ٦) العلاقة بين تغيرات ثمن السلعة وتغيرات الانفاق الكلي.

جدول (٨- ٦)

اذا كان الطلب:	تغير الانفاق في حالة زيادة الثمن	تغير الانفاق في حالة انخفاض الثمن
مرن (م > ١)	ينخفض	يرتفع
متكافىء المرونة (م = ١)	لن يتغير	لن يتغير
قليل المرونة (م < ١)	يرتفع	ينخفض

العوامل المؤثرة في المرونة السعرية للطلب:

إن معرفة درجة مرونة الطلب للسلع المختلفة، يفيد في اتباع السياسات الحكومية المختلفة في أسواق هذه السلع.

فإذا افترضنا أن الحكومة تريد أن تدعم دخول مزارعي القمح على سبيل المثال، وترغب في تحديد حد أدنى لسعر القمح بزيد على ثمن التوازن في السوق.

فإذا كان الطلب على القمح مرناً بالنسبة للثمن، بمعنى أن زيادة الثمن بنسبة معينة ستؤدي الى انخفاض في الكميات المشتراة بنسبة أكبر ومن ثم

سينخفض الانفاق الكلي للمستهلكين على سلعة القمح ولن تنجح سياسة الحكومة التي تهدف الى زيادة دخول مزارعي القمح ما لم تتدخل الحكومة بالشراء.

وأهم العوامل التي تجعل الطلب مرناً أو قليل المرونة هي:

١ ـ مدى ضرورة السلعة:

فكلما كانت السلعة ضرورية بالنسبة للمستهلك، فإننا نتوقع أن ارتفاع الثمن بنسبة كبيرة لن يؤدي الى تخفيض الكميات المطلوبة منها بنسبة ملموسة (القمح على سبيل المثال) بل قد لا تتغير على الاطلاق إذا كان لا يستطيع الاستغناء عنها (الدواء) على سبيل المثال ويقال ان الطلب غير مرن في الحالة الأولى وعديم المرونة في الحالة الثانية، اما اذا كانت السلعة كمالية حيث يستطيع المستهلك الاستغناء عنها فيميل الطلب عليها الى أن يكون مرناً، مثل الحلوى أو التفاح.

٢ ـ مدى اتاحة البدائل المختلفة للسلعة:

فكلما زاد عدد البدائل التي يمكن ان تحل محل سلعة معينة، كلما زادت درجة مرونة الطلب على هذه السلعة، وكان الطلب عليها مرناً مثل الصوف حيث يمكن أن يحل محل القطن والألياف الصناعية.

وكلما قل أو انعدم عدد البدائل للسلعة كلما كان الطلب عليها قليل المرونة، مثل القمح والملح على سبيل المثال.

٣ ـ عدد الاستخدامات التي يمكن ان تستخدم فيها السلعة:

فكلما زاد عدد الاستخدامات الممكنة للسلعة، كلما توقعنا زيادة درجة رونة الطلب السعرية للسلعة، فالصوف على سبيل المثال يمكن استخدامه في انتاج الملابس، السجاد، التنجيد، الزينة، ولذلك سيتميز بمرونة طلب سعرية

أكبر بالمقارنة مع سلعة لها استخدام واحد أو عدد أقل من الاستخدامات مثل الزبدة على سبيل المثال.

٤ ـ درجة تكامل السلعة مع السلع الأخرى:

فكلما زادت درجة تكامل السلعة مع السلع الأخرى، كلما كان الطلب قليل المرونة والعكس صحيح. فالبنزين على سبيل المثال يرتبط استعماله بالسيارات ومن ثم لا تنخفض الكميات المطلوبة منه بدرجة كبيرة عند ارتفاع ثمنه.

وفي بعض الأحيان قد يضطر المستهلك الى استخدام سلع متكاملة معاً بنسب معينة ثابتة لا يستطيع تغييرها وإلا سيتأثر الاشباع الذي يحصل عليه من هذه السلع معاً وهنا يكون الطلب غير مرن.

ثانياً: مرونة الطلب التبادلية (مرونة التقاطع):

Price Cross - Elasticity of Demand

تعرف المرونة التبادلية أو مرونة التقاطع بانها تقيس الاستجابة النسبية في الكمية المطلوبة من سلعة معينة للتغير في ثمن سلعة أخرى مرتبطة بها ويمكن حسابها بقسمة التغير النسبي في الكمية المطلوبة من السلعة (س) على التغير النسبي في ثمن سلعة أخرى (ص).

ويمكن كتابة معامل المرونة التبادلية على النحو التالي:

$$\text{م}_{\text{س ص}} = \frac{\Delta \text{ك}_{\text{س}}}{\text{ك}_{\text{س}}} \div \frac{\Delta \text{ث}_{\text{ص}}}{\text{ث}_{\text{ص}}} \quad (٦)$$

ووفقاً لهذا المقياس في (٦) يمكن التمييز بين السلع البديلة والمكملة طبقاً لإشارة $\text{م}_{\text{س ص}}$ $<>$ صفر فإذا كان المعامل أكبر من الصفر (الاشارة موجبة) كانت السلعتين بديلتين وإذا كان المعامل أصغر من الصفر (الاشارة سالبة) كانت السلعتين س، ص مكملتين.

وقد قام العديد من الكتاب بحساب معاملات المرونة التبادلية للسلع المختلفة نذكر منهم هيرمان ولد «Herman Wold» وقد وجد على سبيل المثال أن المرونة التبادلية لسلعة اللحم البقري بالنسبة لثمن لحم الخنزير + ٢٨, والمرونة التبادلية للسمن الصناعي بالنسبة لثمن الزبدة + ٨١, .

ثالثاً: مرونة الطلب الدخلية:

«Income Elasticity of Demand»

يربط مفهوم مرونة الطلب الدخلية بين التغيرات في الدخل والكمية المطلوبة من السلعة. وتعرف بأنها الاستجابة النسبية للكمية المطلوبة من السلعة للتغيرات في الدخل. وتقاس بقسمة التغير النسبي في الكمية المطلوبة من السلعة على التغير النسبي في الدخل.

$$م_{ك،ل} = \frac{\Delta ك}{ك} + \frac{\Delta ل}{ل} \quad (٧)$$

حيث ل الدخل.

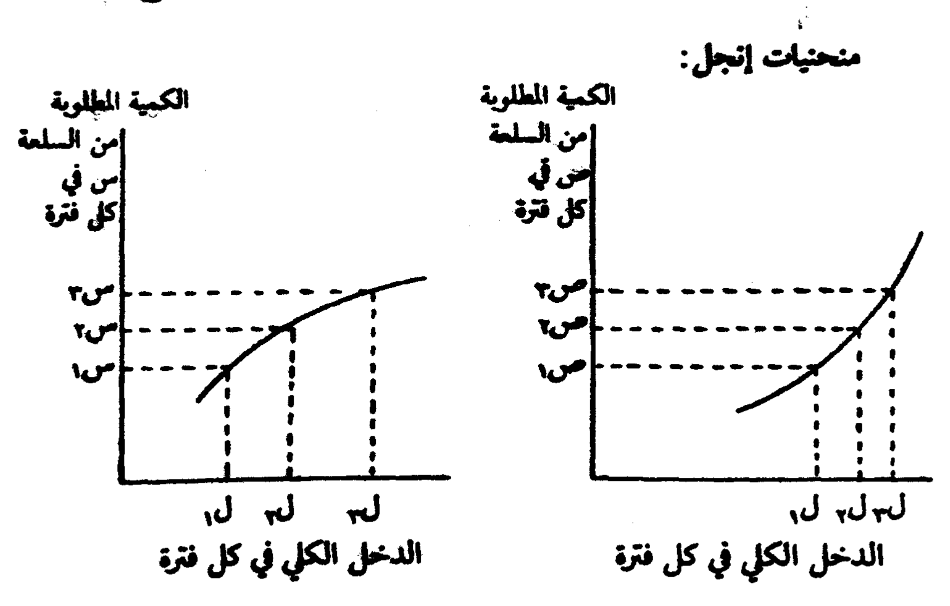
وطبقاً لمرونة الطلب الدخلية يمكن التمييز بين السلعة العادية «Normal good» وهي التي تزيد الكمية المطلوبة منها بزيادة الدخل، وتكون اشارة المرونة الدخلية موجبة. والسلعة الرديئة «Inferior good» وهي التي تنقص الكمية المطلوبة منها بزيادة الدخل، وتكون اشارة المرونة الدخلية سالبة.

وفي داخل السلع العادية، يمكن التميز بين السلع الضرورية والسلع الكمالية طبقاً للقيمة العددية لمرونة الطلب الدخلية (أكبر أو أقل من الواحد الصحيح) فالسلع التي تزيد فيها المرونة الدخلية عن الواحد الصحيح تكون سلع كمالية أو ترفيهية «Luxury goods» بمعنى أن مشتريات هذه السلع تزيد بنسبة أكبر من الزيادة في الدخل، على سبيل المثال اذا كانت مرونة الطلب الدخلية للسيارات تساوي ٢ فمعنى ذلك أن زيادة قدرها ١٠٪ في الدخل ستؤدي الى زيادة قدرها ٢٠٪ في المشتريات من السيارات.

ومن الناحية الأخرى، اذا كانت مرونة الطلب الدخلية أقل من الواحد الصحيح تكون السلعة ضرورية، مثل الغذاء. فإذا كانت مرونة الطلب الدخلية على الغذاء تساوي $\frac{1}{2}$ على سبيل المثال فهذا يتضمن ان زيادة قدرها ١٠٪ في الدخل ستؤدي الى زيادة قدرها ٥٪ فقط في مشتريات الغذاء.

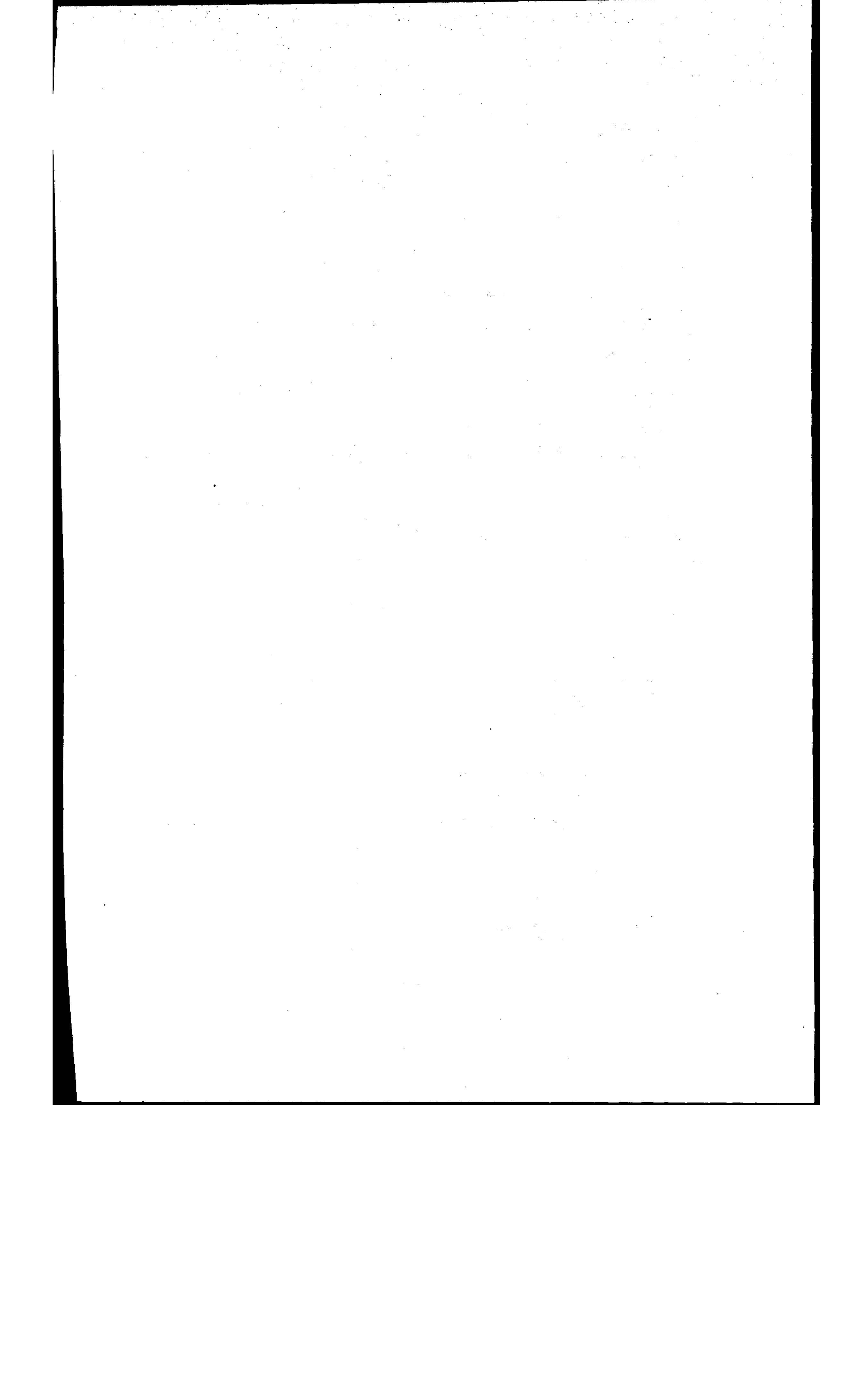
ويعتبر الاقتصادي والاحصائي الالماني، أرنست انجل «Ernst Engel» من أوائل الذين درسوا العلاقة بين الكمية المطلوبة والدخل في القرن التاسع عشر (١٨٢١ - ١٨٩٦) وقد وجد إنجل ان المرونة الدخلية للطلب على الغذاء منخفضة للغاية، وتقترب من الواحد الصحيح بالنسبة للملبس والمسكن بينما تزيد على الواحد الصحيح بالنسبة للسلع الترفيهية. وطبقاً لانجل فإن النسبة التي تنفق من الدخل على الغذاء بواسطة الأسرة أو الأمة تكون مؤشر جيد للرفاهة، فكلما زادت هذه النسبة كلما زادت درجة الفقر والعكس صحيح.

منحنيات إنجل:



شكل (٨ - ٩)
منحنيات انجل في حالة سلعة كمالية

شكل (٨ - ١٠)
منحنيات انجل في حالة سلعة ضرورية



الفصل التاسع

العرض ومرونته

٩ - ١ : محددات العرض:

يشير العرض من سلعة معينة إلى الكميات التي ترغب المنشآت في بيعها عند الأثمان المختلفة خلال فترة زمنية معينة.

ويلاحظ أن الكميات التي ترغب المنشآت في عرضها ليست بالضرورة هي الكميات التي قد تنجح في بيعها للسوق.

كما أن العرض من السلع يعتبر تيار Flow أو تدفق يجب أن يتحقق خلال فترة زمنية معينة.

ويهتم الاقتصادي بمعرفة العوامل المؤثرة في الرغبة في عرض سلعة معينة، وفيما يلي أهم محددات العرض:

١ - أهداف المنشآت:

قد يكون هدف المنشأة بيع أكبر كمية ممكنة من السلعة ربما لإكتساب مكانة أو أهمية أكبر في مجال الأعمال حتى ولو كان ذلك على حساب الأرباح المحققة وبالتالي تزيد الكمية المعروضه عن تلك التي تحقق تعظيم الأرباح.

وقد يكون الهدف، تقليل درجة المخاطر إلى أدنى حد ممكن، وفي هذه الحالة، ستزيد المنشأة من انتاج وعرض السلع التي تقل فيها درجة المخاطرة على حساب السلع الأخرى التي تزيد فيها هذه المخاطر.

٢ ـ مستوى التكنولوجيا أو المعارف الفنية:

تتوقف أنواع وكميات السلع، وكيفية انتاجها في المجتمع، على مستوى التكنولوجيا والمعارف الفنية السائدة في فترة زمنية معينة وما يتاح للمجتمع استخدامه منها. ولما كانت هذه المعارف في تغير وتطور مستمر فكذلك يكون انتاج وعرض السلع.

فباكتشاف طرق إنتاج أكثر كفاءة ستمكن المنشآت من الانتاج بتكاليف أقل ويكون لديها الحافز نحو زيادة العرض. يضاف إلى ذلك أن التقدم الفني أو التكنولوجي يأتي بسلع جديدة لم تكن معروفة من قبل وهكذا تزيد الكمية المعروضة من هذه المنتجات بينما تقل من منتجات أخرى.

٣ ـ أثمان السلعة نفسها وأثمان السلع الأخرى:

من المتوقع مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها، إنه كلما ارتفع ثمن السلعة ستزغب المنشآت في عرض كميات أكبر منها ويرجع ذلك إلى أن الهدف الأساسي لهذه المنشآت هو تعظيم الأرباح التي يمكن أن تتزايد بارتفاع أثمان السلعة المنتجة.

ففي مجال الزراعة على سبيل المثال، وجد أن ارتفاع أثمان القمح، قد أدت إلى زيادة عرضه، حيث تحول بعض المزارعين من انتاج الذرة وفول الصويا إلى القمح. وبالمثل فإن انخفاض أثمان الذرة قد أدت إلى زيادة وإن كانت ضئيلة في عرض القمح حيث تحول بعض مزارعين الذرة لانتاج القمح.

وبصفة عامة فإن تغير الكمية المعروضة من سلعة معينة يكون أكثر استجابة للتغير في ثمنها بالمقارنة مع تغير أثمان السلع الأخرى. والسبب في ذلك هو أن منتجي السلع التي انخفض ثمنها قد يمكنهم التحول إلى منتجات أخرى عديدة.

٤ - تكاليف عوامل الإنتاج.

من المتوقع أن يؤدي التغير في أثمان عوامل الانتاج إلى تغير العرض نتيجة تغير الربحية. فإرتفاع ثمن أحد عوامل الانتاج،فقد يؤدي إلى زيادة كبيرة في تكاليف انتاج السلع التي تعتمد عليه بدرجة أكبر من السلع الأخرى. فإرتفاع أثمان الأرض الزراعية مثلاً،يكون لها تأثير كبير على تكاليف انتاج القمح، وتأثير ضئيل على تكاليف انتاج السيارات. أي أن تغير أثمان عوامل الإنتاج ستؤدي إلى تغير الربحية النسبية لخطوط الانتاج المختلفة، ومن ثم سينتقل المنتجون من نشاط لآخر وهكذا يتغير عرض السلع المختلفة.

يضاف إلى ذلك، أن التغيرات في الأثمان النسبية لعوامل الانتاج، قد تؤدي إلى تغيرات في طرق الانتاج المستخدمة مما يؤثر بدوره على ظروف عرض السلع.

٩ - ٢ : دالة العرض: The supply Function

يتضح من المناقشة السابقة أن عرض سلعة معينة س١ يكون دالة في أهداف المنشآت (هـ)، مستوى التكنولوجيا (ت)، ثمن السلعة وأثمان السلع الأخرى ثر حيث ر = ١، ٢، . . . ن بافتراض وجود عدد ن من السلع. وأثمان خدمات عوامل الانتاج صم حيث م= ١، ٢ . . . ك حيث ك عدد عوامل الانتاج المشتركة في العملية الانتاجية للسلعة س١.

ويمكن أن نعبر عن العلاقة الدالية بين الكمية المعروضة والعوامل السابقة المحددة لها في صورة رمزية تُعرف بدالة العرض،ويمكن كتابتها على النحو التالي:

ع س١ = د (هـ، ت، ث١، ث٢، . . ثن، ص١، ص٢، صك).

ومن الممكن أن نبحث العلاقة بين العرض وكل عامل من العوامل المحددة له في الدالة وذلك بافتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها.

٩ - ٣: منحنى العرض: The supply curve

يبين منحنى العرض العلاقة بين الكمية المعروضة من السلعة وثمنها مع افتراض بقاء العوامل الأخرى في دالة العرض على حالها.

وربما يكون الافتراض الملائم في هذه الحالة، هو أن الكمية المنتجة والمعروضة من السلعة للبيع سوف تزيد أو تتمدد مع ارتفاع الثمن، وتقل أو تنكمش مع إنخفاض الثمن (أي أن الكمية المعروضة تتغير طردياً مع تغير ثمن السلعة). وتعرف هذه العلاقة بما يسمى بقانون العرض[1] «Supply law». وتفسير ذلك بديهياً، فارتفاع ثمن السلعة يؤدي إلى زيادة الأرباح التي يمكن الحصول عليها ومن ثم يزيد الحافز نحو انتاج وعرض المزيد من السلع. وقد لوحظ صحة هذه الافتراض في عدد كبير من الحالات ولذلك سوف نفترض أنه صحيح بصفة عامة.

ولتوضيح الافتراض السابق نستخدم مثالاً عددياً ونكون ما يسمي بجدول العرض «The supply schedule».

جدول (٩- ١)

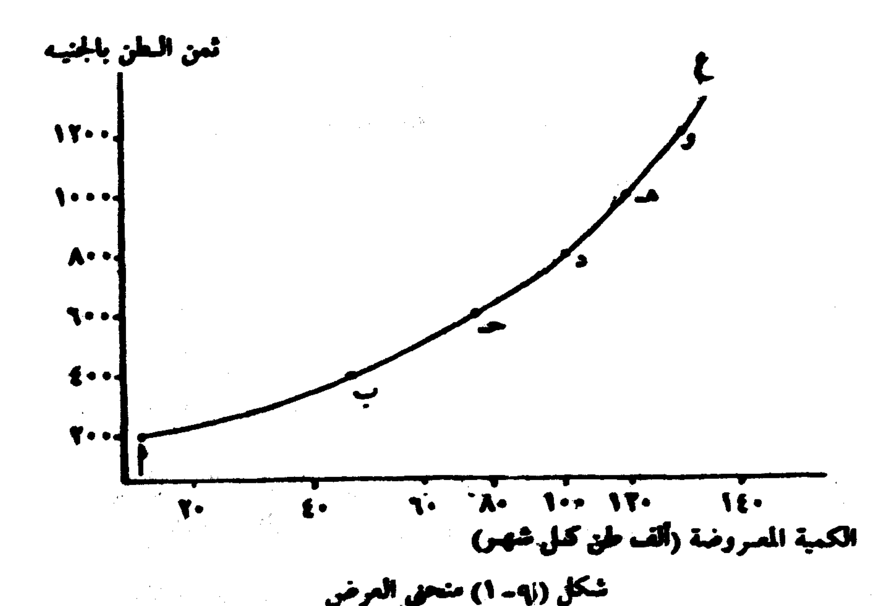
	ثمن الطن بالجنيه	الكمية المعروضة من البطاطس بالاف الأطنان كل شهر
أ	٢٠٠	٠
ب	٤٠٠	٤٦,٥
حـ	٦٠٠	٧٧,٥
ء	٨٠٠	١٠٠
هـ	١٠٠٠	١١٥
و	١٢٠٠	١٢٢,٥

---

(١) مثل هذه القوانين عبارة عن تعميات نظرية لم يثبت بالتجريب أو الاحتكام للواقع الاعتقاد بخطأها، ومن ثم ترقى إلى مرتبة القانون وإن كانت قوانين شرطية ترتبط بافتراضات معينة أهمها افتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها

ويظهر الجدول السابق (٩ - ١) الكميات التي يرغب المنتجون في بيعها عند الأثمان المختلفة.

ومن الممكن تمثيل جدول العرض بيانياً كما في شكل (٩ - ١) حيث نقيس الثمن على المحور الرأسي والكمية المعروضة على المحور الأفقي. وتبين كل نقطة على منحنى العرض (ع) الكمية المنتجة والمعروضة للبيع عند كل ثمن. فالنقطة د على سبيل المثال تبين أنه عند ثمن ٨٠٠ جنيه للطن ستعرض ١٠٠ (ألف طن) كل شهر. ويلاحظ أن منحنى العرض ينحدر من أسفل لأعلى جهة اليمين، أي يكون موجب الميل ويتضمن هذا أن الكمية المعروضة تزيد مع ارتفاع الثمن وتقل بانخفاض الثمن.



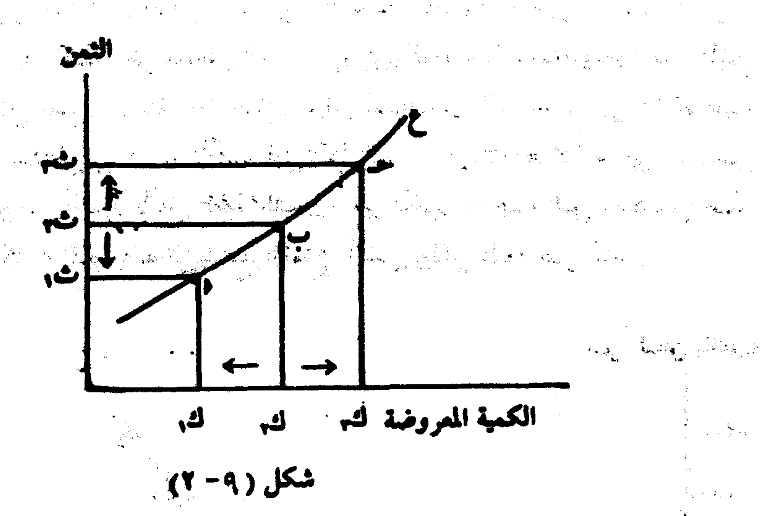
شكل (٩ - ١) منحنى العرض

٩ - ٤ : تغير الكمية المعروضة، تغير العرض:

يقصد بتغير الكمية المعروضة، ذلك التغير الذي ينشأ من تغير ثمن السلعة فقط مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها، ويمثل بيانياً بالانتقال على منحنى العرض نفسه.

فعندما يرتفع الثمن تتمدد الكمية المعروضة والعكس صحيح.

ففي شكل (٩- ٢) إذا كان الثمن ث٢ والكمية المعروضة ك٢ كما هو موضح بالنقطة ب.



شكل (٩- ٢)

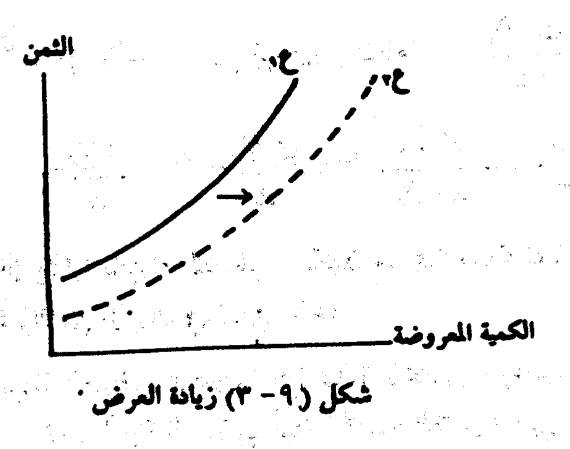
عندما يرتفع الثمن من ث٢ إلى ث٣ تتمدد الكمية المعروضة من ك٢ إلى ك٣ وننتقل على منحنى العرض من النقطة ب إلى النقطة حـ. وبالمثل عندما ينخفض الثمن من ث٢ إلى ث١ تتكمش الكمية المعروضة من ك٢ إلى ك١ وننتقل من النقطة ب إلى النقطة أ على نفس منحنى العرض.

يقصد بالتغير في العرض، ذلك التغير الذي ينشأ من تغير العوامل الأخرى المؤثرة في العرض مع ثبات ثمن السلعة نفسها.

ويمثل بيانياً بانتقال منحنى العرض بأكمله حيث تتغير الكمية المعروضة عند كل ثمن من الأثمان عن ذي قبل.

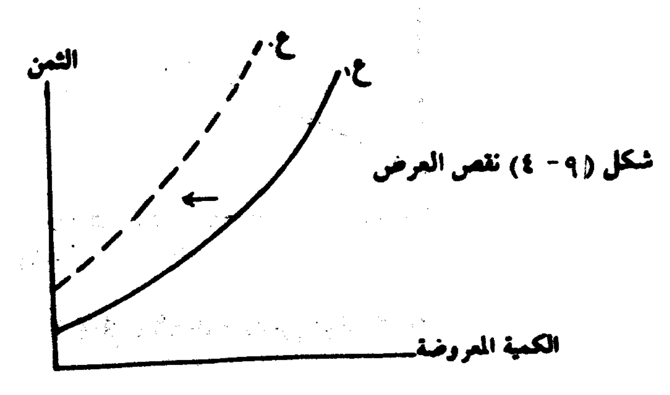
وقد يزيد العرض وتزيد الكمية المعروضة عند كل ثمن من الأثمان، وينتقل منحنى العرض بأكمله جهة اليمين. وأهم أسباب زيادة العرض هي:

تغير أهداف المشروع بحيث تزيد الكمية المنتجة أو المعروضة عن ذي قبل، تحسن في مستوى التكنولوجيا أو إنخفاض أثمان السلع الأخرى أو انخفاض أثمان خدمات عوامل الانتاج ففي شكل (٩ - ٣) ينتقل منحنى العرض من ع١ إلى ع٢ عند زيادة العرض.



شكل (٩ - ٣) زيادة العرض.

وقد يقل العرض وتقل الكمية المعروضة عند كل ثمن من الأثمان، وينتقل منحنى العرض بأكمله جهة اليسار من ع١ إلى ع. كما هو موضح في شكل (٩ - ٤) وأهم أسباب نقص العرض هي تغير أهداف المشروع بحيث تقل الكمية المنتجة والمعروضة من السلعة، ارتفاع أثمان السلع الأخرى، وارتفاع أثمان خدمات عوامل الانتاج التي يعتمد عليها انتاج السلعة.



شكل (٩ - ٤) نقص العرض

٩-٥ : مرونة العرض Elasticity of supply

تُظهر مرونة العرض السعرية مدى استجابة الكمية المعروضة من سلعة معينة للتغير في ثمنها مع ثبات العوامل الأخرى.

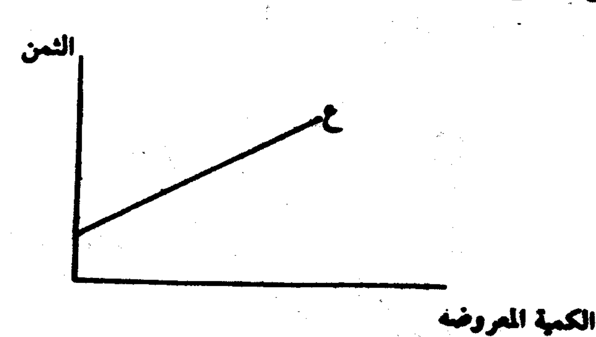
وتقاس مرونة العرض (م ع) بقسمة التغير النسبي في الكمية المعروضة $\frac{\Delta ك}{ك}$ على التغير النسبي في ثمن السلعة $\frac{\Delta ث}{ث}$

أي أن: $م_ع = \frac{\Delta ك}{ك} \div \frac{\Delta ث}{ث} = \frac{\Delta ك}{\Delta ث} . \frac{ث}{ك}$

ويلاحظ أن إشارة مرونة العرض ستكون موجبة طالما نفترض أن الكمية المعروضة والثمن يتغيران في نفس الاتجاه.

وتختلف مرونة العرض السعرية من سلعة لأخرى، وعموماً يمكن التمييز بين عدة درجات لمرونة العرض طبقاً للقيمة العددية التي يأخذها معامل المرونة (م ع).

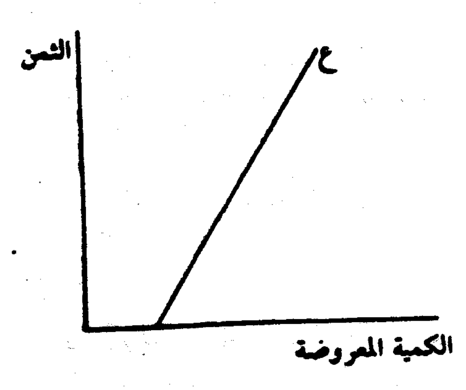
فإذا كانت نسبة التغير في الكمية المعروضة > نسبة التغير في الثمن يقال أن العرض مرنا أو المرونة أكبر من الواحد الصحيح. ويكون الجزء المرن من منحنى العرض كما هو موضح في شكل (٩ - ٥).



شكل (٩-٥) (منحنى عرض مرن)

أما إذا كانت نسبة التغير في الكمية المعروضة < نسبة التغير في الثمن فعندئذ يكون العرض قليل المرونة أو المرونة أقل من الواحد الصحيح.

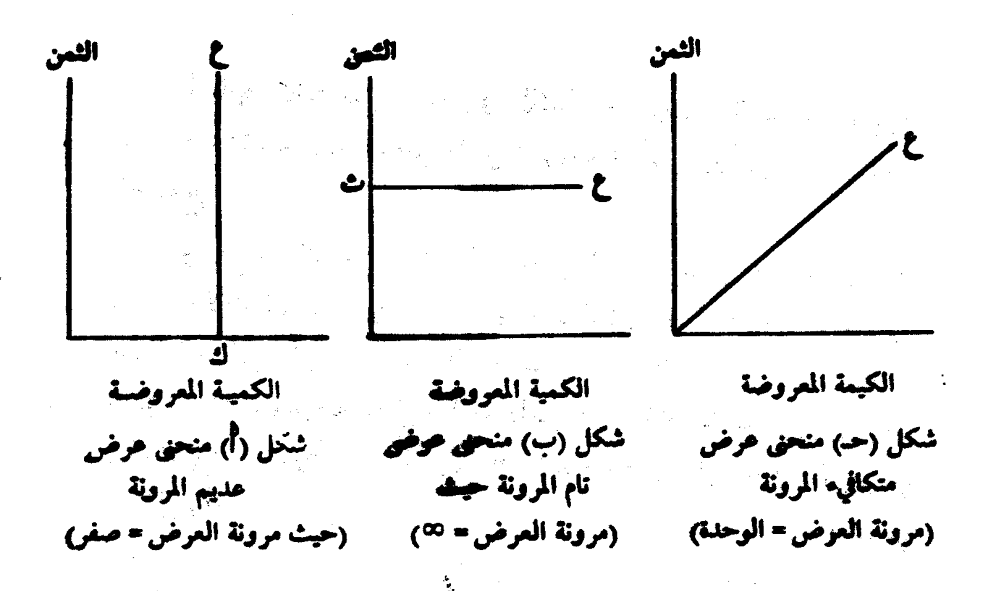
ويوضح شكل (٩ - ٦) الجزء غير المرن من منحنى العرض.وهناك ثلاث حالات لمرونة العرض السعرية حيث تكون قيمة المرونة ثابتة وهي حالة العرض عديم المرونة، التام المرونة، المتكافىء المرونة ففي حالة العرض عديم المرونة تظل الكمية المعروضة ثابتة ولا تتغير بتغير الثمن ويكون منحنى العرض عبارة عن خط رأسي عمودي على المحور الأفقي في الشكل (أ).



شكل (٩٠- ٦) منحنى عرض قليل المرونة

أما في حالة العرض التام أو اللانهائي المرونة في الشكل (ب) فإنه لا تعرض أي كمية عند الأثمان الأقل من الثمن السائد (ث) بينما زيادة ضئيلة في هذا الثمن تؤدي إلى زيادة العرض من الصفر إلى كميات لا نهائية، حيث يعرض المنتجون أي كميات مطلوبة عند هذا الثمن.

وأخيراً فإن أي منحنى عرض يأخذ شكل الخط المستقيم النابع من نقطة الأصل يبين أن مرونة العرض السعرية تساوي الوحدة وأن العرض يكون متكافىء المرونة حيث تتغير الكمية المعروضة بنفس نسبة تغير الثمن. كما هو موضح في الشكل (حـ).



شكل (أ) منحنى عرض عديم المرونة (حيث مرونة العرض = صفر)

شكل (ب) منحنى عرض تام المرونة حيث (مرونة العرض = ∞)

شكل (حـ) منحنى عرض متكافيء المرونة (مرونة العرض = الوحدة)

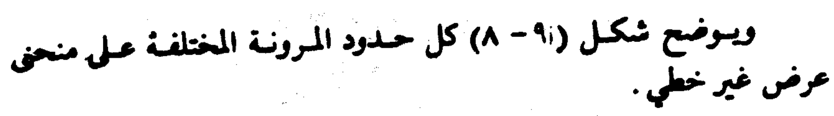
شكل (٩ - ٧) منحنيات العرض ذات المرونة الثابتة

٩ - ٦: قياس مرونة العرض عند نقطة معينة على منحنى العرض غير الخطي:

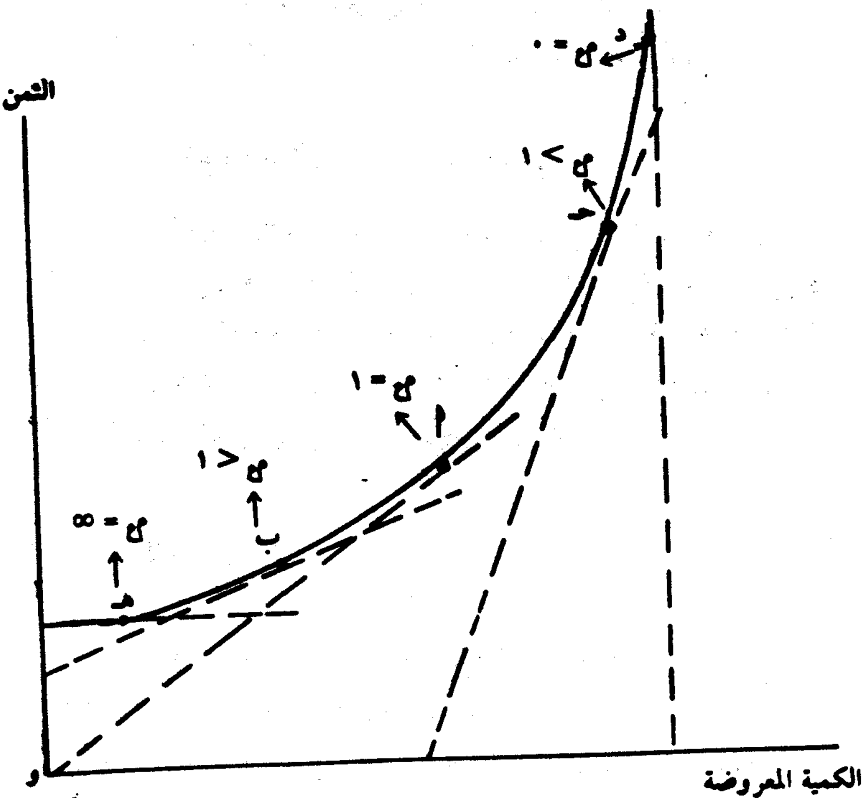
إذا كان منحنى العرض لا يأخذ شكل الخط المستقيم، يمكن الاستعانة بالحالات السابقة ذكرها في معرفة درجة مرونة العرض السعرية عند نقطة معينة على المنحنى وذلك برسم مماس عند النقطة المراد قياس المرونة عندها ثم مد هذا المماس جهة اليسار أنظر شكل (٩ - ٨).

فإذ مر المماس بنقطة الأصل يكون العرض متكافيء المرونة (النقطة أ) أما إذا قطع المحور الرأسي يكون العرض مرنا (النقطة ب).

وإذا قطع المحور الأفقي يكون العرض قليل المرونة (النقطة حـ) وأخيراً إذا كان المماس عمودي على المحور الأفقي يكون العرض عديم المرونة (النقطة د) أما إذا كان موازيا للمحور الأفقي فإن العرض يكون تام أو لا نهائي المرونة (النقطة هـ).



ويوضح شكل (٩ - ٨) كل حدود المرونة المختلفة على منحنى عرض غير خطي.



شكل (٩ - ٨) قياس مرونة العرض السعرية بيانياً

٩ ـ ٧: محددات مرونة العرض السعرية:

تتوقف مرونة العرض السعرية لسلعة معينة على أهم المحددات التالية:

١ ـ مدى سهولة انتقال الموارد:

فاستجابة الكمية المعروضة من السلعة للتغيرات في ثمنها تعتمد إلى

حد كبير على مدى السهولة التي تنتقل بها الموارد من أنشطة أخرى إلى انتاج السلعة المعنية في حالة ارتفاع ثمنها، أو سحب الموارد من انتاج هذه السلعة وإنتقالها إلى انتاج سلعة أخرى في حالة انخفاض الثمن فكلما زادت سهولة انتقال الموارد كلما زادت مرونة العرض السعرية والعكس صحيح.

٢ - مدى ارتفاع التكاليف نتيجة لزيادة الانتاج:

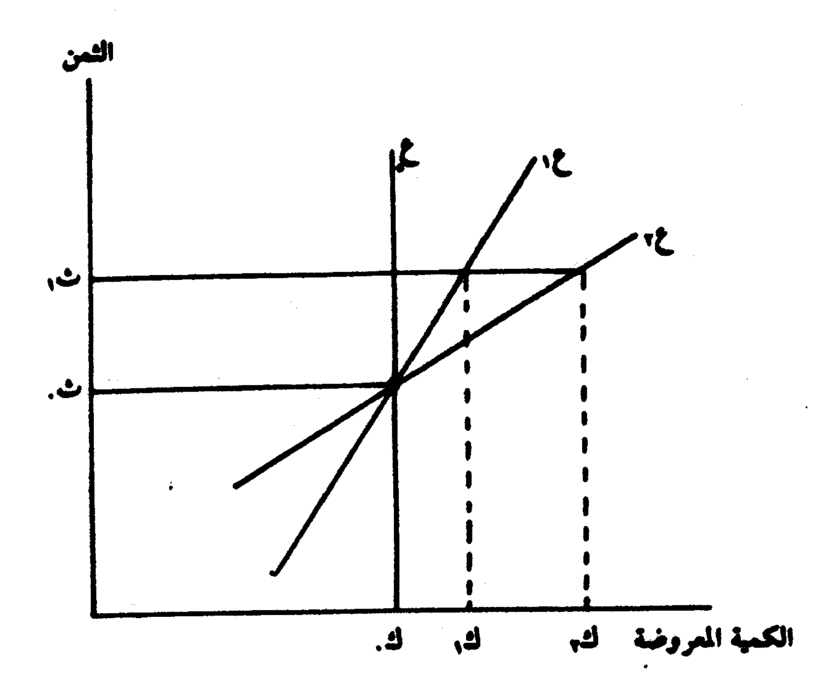
فكلما أمكن زيادة الانتاج دون زيادة كبيرة في التكلفه، كلما استجابت الكميات المعروضة من السلعة بدرجة أكبر للتغيرات في الثمن وكان العرض مرناً. أما إذا كان انتاج كميات إضافية ممكنا فقط بتكاليف مرتفعة، فإن زيادة كبيرة في ثمن السلعة تلزم لتشجيع المنتجين على زيادة الكمية المعروضة، ومن ثم يكون العرض قليل المرونة.

٣ - طول الفترة الزمنية:

يميز الاقتصاديون عادة بين الفترة القصيرة جداً وهي التي يكون العرض فيها ثابتاً، والفترة القصيرة حيث يكون العرض قليل المرونة، والفترة الطويلة حيث يكون العرض مرنا. وعموماً تميل مرونة العرض للزيادة كلما طالت الفترة الزمنية التي تمر على تغير الثمن وثباته عند المستوى الجديد.

إن طول الفترة الزمنية يؤدي إلى اطمئنان المنتجين وتحفيزهم على زيادة الانتاج والطاقة الانتاجية بل واحتمال دخول منتجين جدد للسوق.

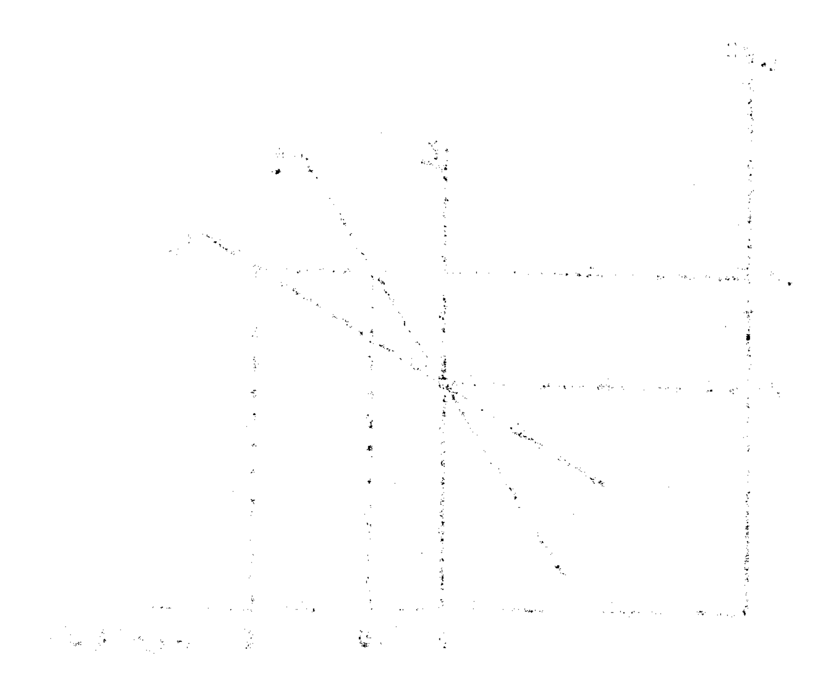
ويمكن توضيح ذلك بيانياً في الشكل (٩١ - ٩)



شكل (٩١ - ٩) أثر طول الفترة الزمنية على مرونة العرض السعرية

يلاحظ من الشكل (٩ - ٩) أن منحنى العرض ع. يكون عديم المرونة في الفترة القصيرة جداً، بينما المنحنى ع١ يكون قليل المرونة في الفترة القصيرة. وأخيراً المنحنى ع٢ يكون أكثر مرونة في الفترة الطويلة.

ومن الواضح أن ارتفاع الثمن من ث. إلى ث١ لم يؤثر على الكمية المعروضة في الفترة القصيرة جداً، بينما أدى إلى زيادة الكمية من ك. إلى ك١ فقط، في الفترة القصيرة ثم زيادتها بمعدل أكبر من ك. إلى ك٢ في الفترة الطويلة.



الفصل العاشر

توازن السوق التنافسية

عرضنا فيما سبق لمفهوم ومحددات كل من الطلب على السلع وعرضها والآن نتساءل عن كيفية تفاعل كلاً منهما فى السوق الحرة أو التنافسية لتحديد الأسعار والكميات .

المبحث الأول

تحديد السعر فى السوق التنافسية

(١٠-١-١) خصائص سوق المنافسة الكاملة :

كما سبق أن رأينا يتميز سوق المنافسة الكاملة بالخصائص التالية :

١ - وجود عدد كبير جداً من البائعين والمشترين فى السوق ، بحيث لا يستطيع بائع بمفرده أو مشترى بمفرده التأثير فى سعر السلع فى السوق بتغيير الكميات المباعة أو المشتراة ، حيث تمثل نسبة ضئيلة للغاية بالنسبة للسوق .

٢ - تجانس وحدات السلعة المنتجة ، أى أن كافة المنشآت تنتج سلعاً متماثلة تماماً بحيث لا تستطيع أى منشأة التحكم فى السعر الذى تبيع به السلعة .

٣ - حرية الإنتقال الكاملة لعوامل الإنتاج والسلع من مكان لآخر داخل السوق ويتضمن هذا أيضاً حرية دخول وخروج المنشأة من وإلى السوق .

٤ - حرية الأسواق ، أى عدم وجود قوى خارجية تعمل على التحكم أو السيطرة على مجريات الأمور فى السوق . على سبيل المثال لا يوجد تدخل حكومى قد يتمثل فى تحديد إنتاج سلع معينة أو التدخل فى الأسعار .

٥ - العلم الكامل بظروف وأحوال السوق من جانب المستهلكين والمنتجين وأصحاب عوامل الإنتاج من حيث الأسعار وتكاليف الإنتاج وأسعار عناصر الإنتاج .

ويترتب على هذه الشروط أو الخصائص أن يسود السوق سعر واحد فقط للسلعة لا تستطيع المنشأة التأثير فيه وإنما تحاول تحديد الكمية التى تبيعها بهذا السعر بحيث تحقق أقصى ربح ، كما لا يستطيع المستهلك بمفرده أن يؤثر فى السعر السائد فى السوق .

والسؤال هو كيف يتحدد هذا السعر ؟

(١٠-١-٢) تحديد سعر السوق عن طريق الطلب والعرض :

يتحدد سعر السلعة فى ظل الظروف السابقة بتفاعل كل من الطلب والعرض فى السوق . دعنا نفترض أن جدول طلب السوق على السلعة وجدول عرض السوق كما هو موضح فى جدول (١٠-١) :

جدول (١٠-١)

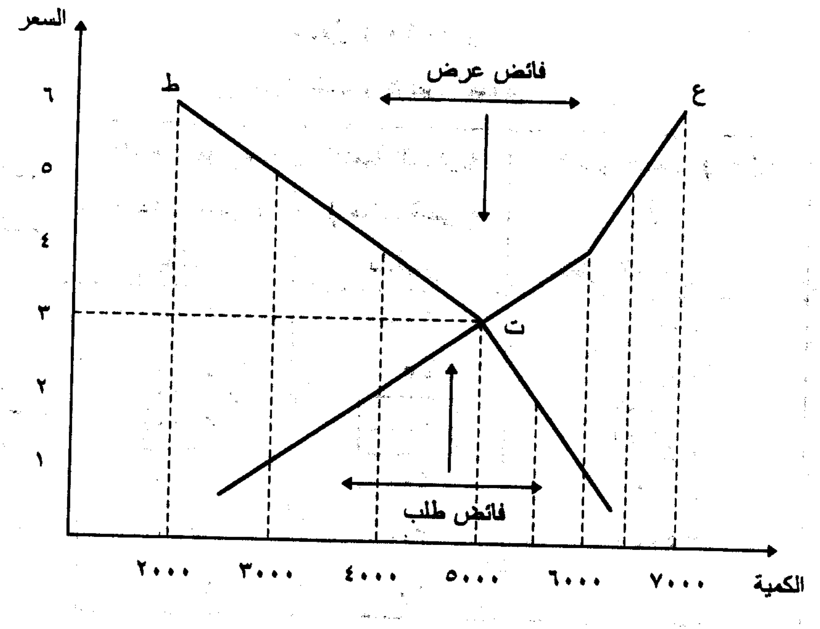
جدول طلب وعرض السوق

السعر بالجنيه	الكمية المعروضة (خلال شهر) بالكيلو	الكمية المطلوبة (خلال شهر) بالكيلو	فائض الطلب (+) أو فائض العرض (-)
١	٣٠٠٠	٦٠٠٠	٣٠٠٠ +
٢	٤٠٠٠	٥٥٠٠	١٥٠٠ +
٣	٥٠٠٠	٥٠٠٠	صفر
٤	٦٠٠٠	٤٠٠٠	٢٠٠٠ -
٥	٦٥٠٠	٣٠٠٠	٣٥٠٠ -
٦	٧٠٠٠	٢٠٠٠	٥٠٠٠ -

يلاحظ من الجدول أن هناك سعراً واحداً هو (٣) جنيه للكيلو تتساوى عنده الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة من السلعة عند (٥٠٠٠) كيلو .

أما عند الأسعار الأقل فتزيد الكمية المطلوبة عن الكمية المعروضة مما يعنى أن هناك عجز فى السلعة أو فائض فى الطلب (الكمية المطلوبة > الكمية المعروضة) . وبالمثل عند الأسعار التى تزيد على هذا السعر تزيد الكمية المعروضة عن الكمية المطلوبة مما يؤدى إلى وجود فائض فى العرض (الكمية المعروضة > الكمية المطلوبة) .

ويمكن تصوير كيفية تحديد سعر السوق بيانياً كما فى شكل (١٠-١) .



شكل (١٠-١)

المنحنى ط يمثل طلب السوق ، ويبين أن الكميات المطلوبة فى السوق تتناسب عكسياً مع سعر الوحدة منها ، فيطلب المستهلكون شراء كميات أكبر عند الأسعار الأقل والعكس . ولذلك ينحدر منحنى الطلب من أعلى لأسفل ويتجه من اليسار إلى اليمين (سالب الميل) .

المنحنى ع يمثل عرض السوق ، ويبين أن الكميات التى يرغب البائعون فى عرضها تتناسب طردياً مع سعر الوحدة منها ، فيرغبوا فى عرض كميات أكبر عند الأثمان الأعلى والعكس . ولذلك ينحدر منحنى العرض من أسفل لأعلى متجهاً ناحية اليمين (موجب الميل) النقطة (ت) تمثل وضع التوازن فى السوق .

ويطلق على السعر الذى يتساوى عنده الكميات المطلوبة مع الكميات المعروضة سعر التوازن . وهو السعر الوحيد الذى يحقق التوازن بين رغبات

البائعين والمشترين ، حيث يرغب البائعون في عرض نفس الكميات التي يرغب المشترون في شرائها . (كمية التوازن) وبالتالي لا يوجد فائض طلب أو فائض عرض عند وضع التوازن .

ويوصف وضع التوازن بأنه مستقر إذا كان الإبتعاد عن التوازن يخلق قوة ضاغطة تؤدى إلى العودة إليه مرة أخرى .

والشكل المفترض لمنحنيات الطلب والعرض يضمن تحقيق مثل هذا التوازن المستقر (ميل منحنى الطلب سالب بينما ميل منحنى العرض موجب) فيلاحظ عند أى سعر أعلى من سعر التوازن وجود فائض عرض حيث تزيد الكمية المعروضة عن الكمية المطلوبة ويزداد فائض العرض كلما زاد السعر عن سعر التوازن ويؤدى فائض العرض في ظل ظروف المنافسة الكاملة إلى التنافس بين البائعين مما يؤدى إلى إنخفاض السعر حتى نصل إلى سعر التوازن .

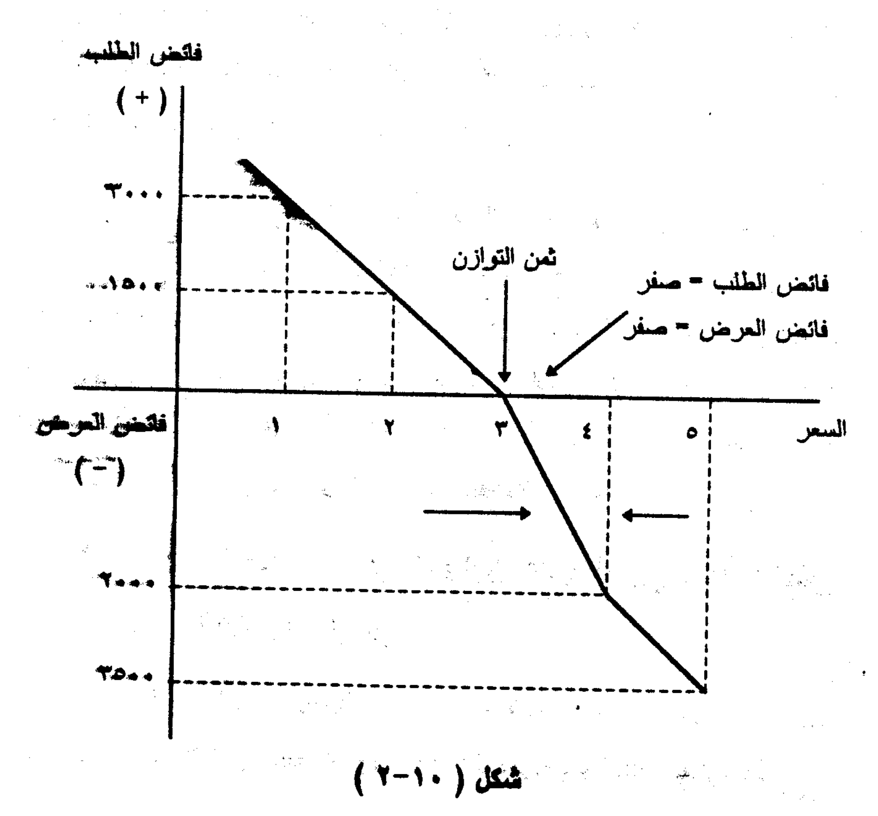
وبالمثل فإن أى سعر أقل من سعر التوازن يعني وجود فائض طلب حيث تزيد الكمية المطلوبة على الكمية المعروضة ويزداد هذا الفائض كلما إنخفض السعر عن سعر التوازن ، ويفترض أن المنافسة بين المشترين سوف تؤدى إلى إرتفاع السعر حتى نصل مرة أخرى إلى سعر التوازن . أما عند التوازن فلا يوجد فائض طلب أو فائض عرض وبالتالي يستقر سعر السوق عند هذا المستوى حيث لا توجد قوى تعمل على خفضه أو رفعه .

(١٠-١-٣) تصوير سعر التوازن عن طريق دالة فائض الطلب والعرض :

يلاحظ من الجدول السابق أنه لا يوجد فائض طلب أو فائض عرض عند سعر التوازن (٣) حيث تتساوى الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة .

وعندما يكون هناك فائض طلب (الكمية المطلوبة > الكمية المعروضة) تكون الأسعار أقل من سعر التوازن .

إذا مثلنا فائض الطلب (+) وفائض العرض (-) على المحور الرأسي ومثلنا السعر على المحور الأفقي نحصل على الشكل البياني (١٠-٢) ومنه يلاحظ أن عند السعر (٣) يكون فائض الطلب أو العرض مساوياً للصفر ، عند الأسعار الأقل يوجد فائض طلب (+) يدفع الأسعار نحو الإرتفاع حتى نصل إلى التوازن . وعند الأسعار الأعلى من التوازن يوجد فائض عرض (-) يدفع بالأسعار نحو الإنخفاض حتى نصل إلى سعر التوازن . وبالتالي يكون هذا التوازن توازن مستقر .



شكل (١٠-٢)

(١٠-١-٤) تصوير سعر التوازن جبرياً :

نفترض أنه لدينا سوقاً معينة وأنه أمكن تمثيل طلب السوق وعرض السوق بدالتى الطلب والعرض ، ولإيجاد القيم التوازنية للسعر والكمية تحل المعادلتين معاً آنياً :

دعنا نفترض للتبسيط أن دوال الطلب والعرض تكون خطية أى تمثل بيانياً بخطوط مستقيمة ، فإذا مثلنا دالة طلب السوق بالمعادلة :

ك ط = أ - ب ث   (١)

حيث ك ط الكمية المطلوبة من السلعة ، ث سعر الوحدة منها

(أ ، ب) ثوابت موجبة   (أ ، ب > صفر)

وتبين دالة الطلب أن الكمية المطلوبة دالة متناقصة فى السعر أى أن الكمية المطلوبة تتزايد كلما إنخفض السعر والعكس .

ويلاحظ أن (أ) تمثل الجزء الثابت من معادلة الخط المستقيم (الجزء المقطوع من المحور الرأسى) ، أما (ب) فتمثل الميل ، ويلاحظ أنه سالب . أما دالة العرض فتمثل بالمعادلة :

ك ع = - حـ + د ث   (٢)

حيث ك ع تمثل الكمية المعروضة من السلعة ، ث تمثل سعر الوحدة أما (حـ ، د) فهى ثوابت موجبة (حـ ، د > صفر) . ويمثل حـ الجزء المقطوع من المحور الرأسى والإشارة السالبة التى تسبقه تبين أنه

لن يكون هناك كمية معروضة فى السوق ما لم يزيد السعر عن مستوى معين يكون كافياً لكى يعرض المنتجون عنده سلعتهم .

أما (د) فتمثل ميل دالة العرض ويلاحظ أنه موجب حيث تكون الكمية المعروضة دالة متزايدة فى السعر .

لإيجاد سعر وكمية التوازن نجد أن المعادلتين (١) ، (٢) غير كافيتين حيث أنهما تشتملا على ثلاثة مجاهيل هى : $ك_ط$ ، $ك_ع$ ، ث ولإيجاد قيم هذه المتغيرات الثلاثة يلزمنا معادلة ثالثة ، والمعادلة الثالثة هى التى تصف شروط التوازن وهى :

$$ك_ط = ك_ع \qquad (٣)$$

يلاحظ أن حل معادلات الطلب والعرض جبرياً لإيجاد قيمة المتغيرات هى ما يطلق عليه الإقتصاديون نقطة التوازن التى سبق توضيحها بنقطة تقاطع منحنى الطلب مع منحنى العرض بيانياً .

ويطلق على المعادلتين (١ ، ٢) بأنهما معادلات " سلوكية " تصف مسلك الطلب والعرض بالنسبة للسعر ، أما المعادلة (٣) فهى معادلة " تعريفية " حيث تعرف شروط التوازن .

(١٠-١-٥) مثال توضيحى :

بإفتراض أن دالة طلب السوق على سلعة معينة تمثل بالمعادلة :

$$ك_ط = ٢٠ - ٢ ث \qquad (١)'$$

حيث $ك_ط$ الكميات المطلوبة من السلعة ، ث ثمن الوحدة منها ، فإذا كانت دالة عرض السوق لهذه السلعة تمثل بالمعادلة :

ك ع = − ٤ + ٢ ث (٢)/

حيث ك ع تمثل الكمية المعروضة من السلعة .

المطلوب تحديد سعر وكمية التوازن فى هذه السوق جبرياً وبيانياً .

يتحقق التوازن فى السوق عندما ك ط = ك ع أى عند السعر الذى يتساوى عنده الكمية المطلوبة مع المعروضة .

بمساواة المعادلة (١)/ ، (٢)/ نجد أن :

٢٠ − ٢ ث = − ٤ + ٢ ث

٤ ث = ٢٤ ∴ ث = ٦

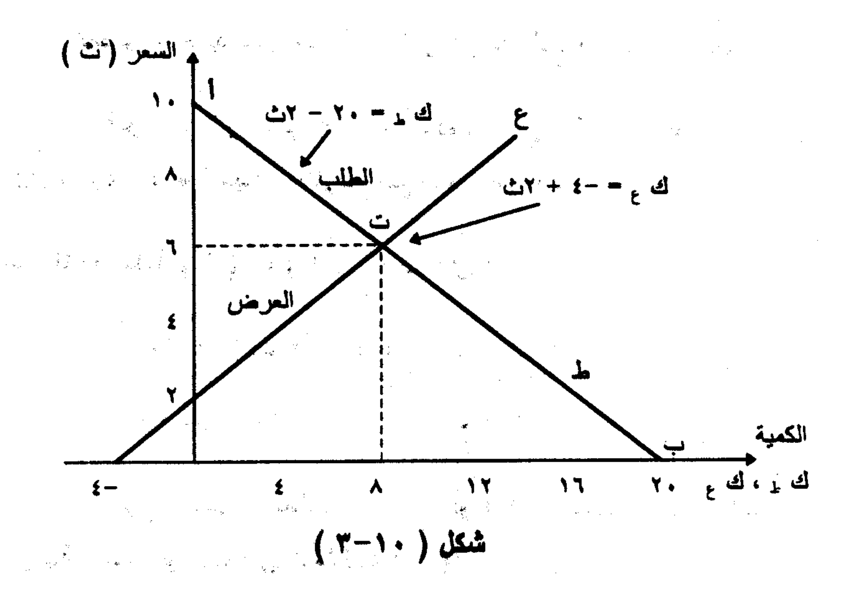
بالتعويض فى المعادلة (١)/ أو (٢)/ يمكن إيجاد الكمية التوازنية . فإذا عوضنا فى المعادلة (١)/ نجد أن :

ك ط = ٢٠ − ٢ (٦) = ٨

أى أن سعر التوازن = ٦ ، كمية التوازن = ٨

يمكن تصوير التوازن بيانياً ، فإذا مثلنا السعر (ث) على المحور الرأسى والكميات على المحور الأفقى ، كما هو موضح بالشكل (١٠-٣) ، ولتمثيل دالة الطلب نحدد الجزء المقطوع من المحور الرأسى بوضع ك ط = صفر ، ويكون الجزء المقطوع = ١٠ عند نقطة (أ) ولتحديد الجزء المقطوع من المحور الأفقى نضع ث = صفر ويكون الجزء المقطوع = ٢٠ عند نقطة (ب) ، بتوصيل النقطتين أ ، ب نحصل على دالة الطلب الممثلة بالخط (ط) .

وبالمثل يمكن تمثيل دالة العرض بالخط المستقيم (ع) ويلاحظ أن نقطة تقاطع منحنى الطلب مع منحنى العرض (ت) تحدد سعر وكمية التوازن عند ٦ ، ٨ .



شكل (١٠-٣)

المبحث الثانى
تغيرات سعر السوق

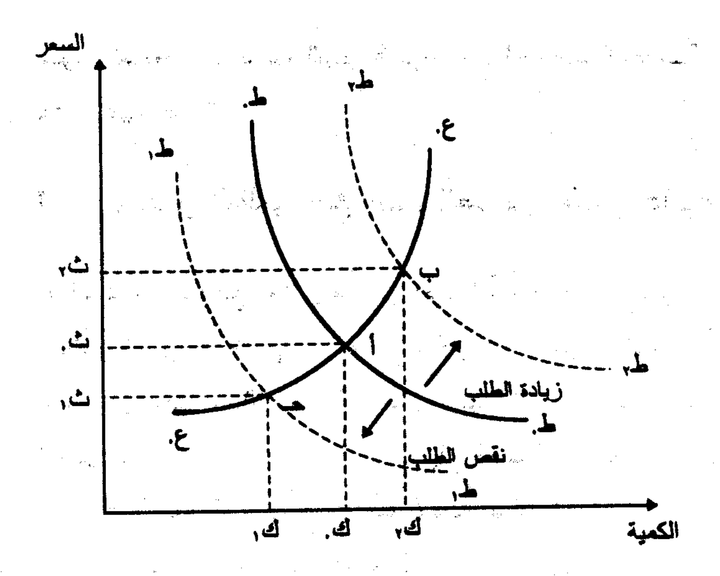
رأينا أن تحديد سعر التوازن وكمية التوازن فى السوق يتم بتفاعل كل من الطلب والعرض ، ولن يتغير التوازن طالما لم تتغير محددات الطلب أو العرض .

ويسبب تغير أو إختلال التوازن ، التغير فى عامل أو أكثر من العوامل التى إفترضنا ثباتها عند الحديث عن الطلب والعرض (العوامل التى تؤدى إلى إنتقال منحنى الطلب بأكمله أو إنتقال منحنى العرض بأكمله) .

وسوف نستعين بالرسوم البيانية لتوضيح الحالات المحتملة التى يمكن أن يتغير فيها التوازن .

(١٠-٢-١) تغير الطلب مع بقاء العرض على حاله :

دعنا نبدأ من وضع توازن معين عند (أ) حيث منحنى الطلب ط. ط. ، منحنى العرض ع. ع. وسعر التوازن ث. وكمية التوازن ك. . إذا إفترضنا تغير بعض أو كل العوامل التى تسبب زيادة الطلب (زيادة الدخل النقدى - إرتفاع أسعار السلع البديلة - إنخفاض أسعار السلع المكملة - زيادة تفضيل المستهلك) مع ثبات العرض سيترتب على ذلك إنتقال منحنى الطلب بأكمله إلى أعلى إلى الوضع ط٢ ط٢ ، ومع ثبات ظروف العرض (ع. ع.) ينتقل وضع التوازن من أ إلى ب حيث يزيد سعر التوازن إلى ث٢ وتزيد كمية التوازن إلى ك٢ ، والسبب فى ذلك أنه عندما زاد الطلب مع ثبات العرض يظهر فائض طلب عند سعر التوازن المبدئى (ث١) أى تزيد الكمية المطلوبة على الكمية المعروضة ويدفع هذا بالسعر نحو الإرتفاع حتى نصل إلى سعر توازن أعلى عند (ث٢) ، وكمية توازن أعلى (ك٢) كما هو مبين عند النقطة (ب) فى الشكل (١٠-٤) . أى أن زيادة الطلب تؤدى إلى إرتفاع سعر التوازن وزيادة كمية التوازن .



شكل (١٠-٤)

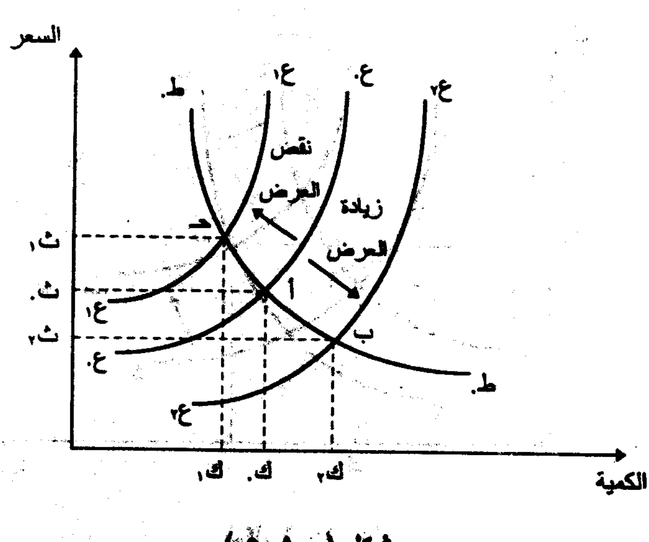
ويمكن أن نتصور أيضاً تغير ظروف الطلب بحيث يقل أو ينقص الطلب وينتقل منحنى الطلب إلى الوضع ط١ ط١ (ربما بسبب إنخفاض الدخل النقدى ، إنخفاض أسعار السلع البديلة ، إرتفاع أسعار السلع المكملة ، نقص تفضيل المستهلك للسلعة) .

ومع ثبات العرض (ع. ع.) يظهر فائض عرض عند سعر التوازن الأصلى (ث.) يؤدى إلى التنافس بين البائعين مما يدفع بالسعر نحو الإنخفاض حتى نصل إلى سعر توازن أقل (ث١) وكذلك كمية توازن أقل (ك١) كما هو مبين عند النقطة (حـ) فى الشكل (١٠-٤) أى أن نقص الطلب يؤدى إلى إنخفاض سعر التوازن وكمية التوازن .

(١٠-٢-٢) تغير العرض مع بقاء الطلب على حاله :

إذا بدأنا من وضع توازن معين عند (أ) كما هو مبين في شكل (١٠-٥) حيث سعر التوازن (ث.) وكمية التوازن (ك.) .

إذا إفترضنا زيادة العرض من ع. ع. إلى ع٢ ع٢ (نتيجة لإنخفاض أسعار عوامل الإنتاج أو إنخفاض أسعار السلع الأخرى أو تقدم مستوى المعرفة الفنية أو تغير أهداف المنشأة) . زيادة العرض مع بقاء الطلب ثابتاً يؤدى إلى وجود فائض عرض عند سعر التوازن المبدئى (ث.) كما يؤدى إلى التنافس بين البائعين وبالتالى تخفيض السعر حتى نصل إلى سعر توازنى أقل (ث٢) وكمية توازنية أكبر (ك٢) ، وذلك كما هو موضح بنقطة التوازن الجديدة عند (ب) فى شكل (١٠-٥) أى أن زيادة العرض مع ثبات الطلب تؤدى إلى إنخفاض سعر التوازن وزيادة كمية التوازن .



شكل (١٠-٥)

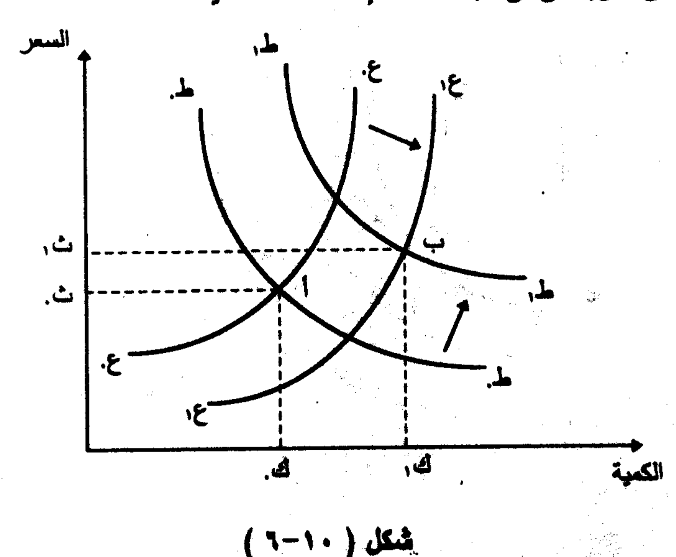
وبالمثل يمكن تصور حدوث نقص العرض (ينتقل منحنى العرض من ع. ع. إلى ع١ ع١ جهة اليسار) ويترتب على ذلك ظهور فائض طلب عند سعر التوازن المبدئي (ث.) مما يؤدى إلى التنافس بين المشترين مما يدفع بالسعر إلى أعلى حتى نصل إلى سعر توازني أعلى (ث١) وكمية توازنية أقل (ك١) ، وذلك كما هو موضح بنقطة التوازن الجديدة عند (حـ) في شكل (١٠-٥) .

أى أن نقص العرض مع ثبات الطلب يؤدى إلى إرتفاع سعر التوازن ونقص كمية التوازن .

(١٠-٢-٣) تغير ظروف الطلب والعرض معاً :

١ - زيادة كلا من الطلب والعرض :

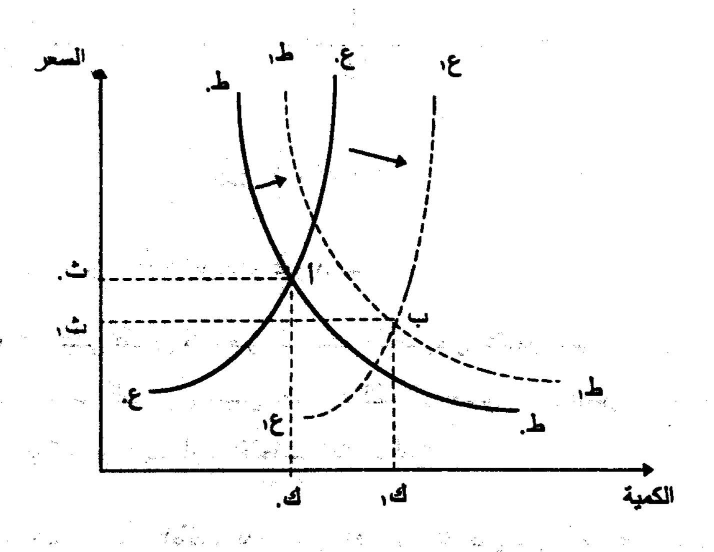
يترتب على زيادة كل من الطلب والعرض معاً زيادة كمية التوازن بينما سعر التوازن يتوقف على مقدار كل من الزيادة في الطلب والعرض . ويمكن أن نجد أحد الإحتمالات التالية :



شكل (١٠-٦)

(أ) إذا زاد الطلب بمقدار أكبر من زيادة العرض ينتقل الطلب إلى ط، ط، بينما سينتقل العرض إلى ع، ع، ، يتحقق التوازن الجديد عند نقطة (ب) حيث تزيد كمية التوازن إلى ك، بينما يرتفع سعر التوازن إلى ث، . كما هو موضح في الشكل (١٠-٦) .

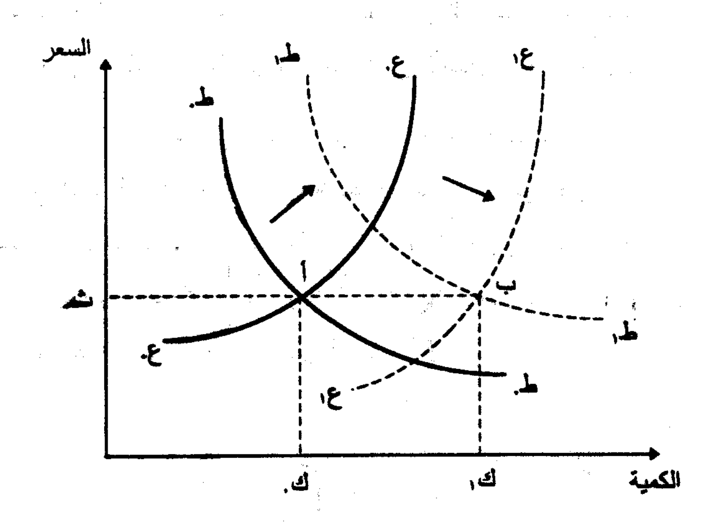
(ب) إذا كانت الزيادة في العرض أكبر من مقدار الزيادة في الطلب كما يتضح في الشكل (١٠-٧) سينتقل منحنى العرض إلى ع، ع، بينما ينتقل الطلب إلى ط، ط، ، وينتقل التوازن الجديد إلى نقطة (ب) حيث تزيد كمية التوازن إلى ك، بينما يقل سعر التوازن إلى ث، كما هو موضح في شكل (١٠-٧) .



شكل (١٠-٧)

(جـ) إذا كان مقدار الزيادة في الطلب مساوى لمقدار الزيادة في العرض كما يتضح من الشكل (١٠-٨) ينتقل الطلب إلى ط، ط، بينما ينتقل العرض بنفس المقدار إلى ع، ع، وتنتقل نقطة التوازن

الجديدة إلى ب حيث يظل سعر التوازن ثابتاً عند ث. بينما تزيد كمية التوازن إلى ك١ .

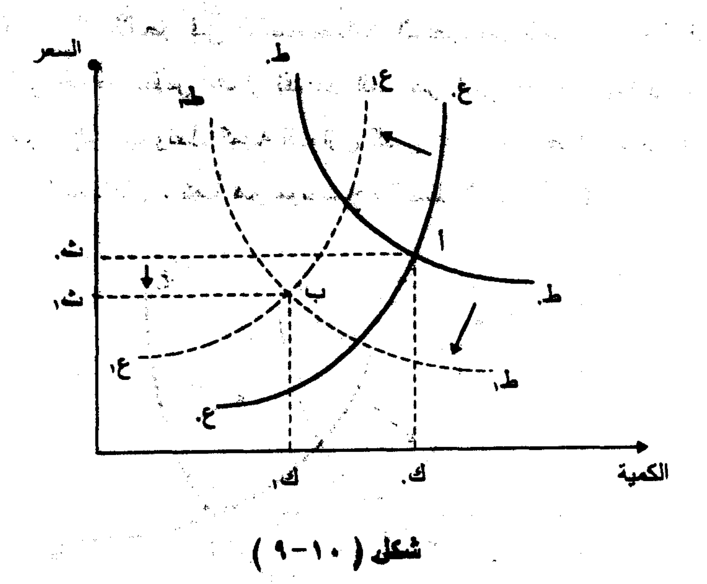


شكل (١٠-٨)

٢ - نقص كل من الطلب والعرض معاً :

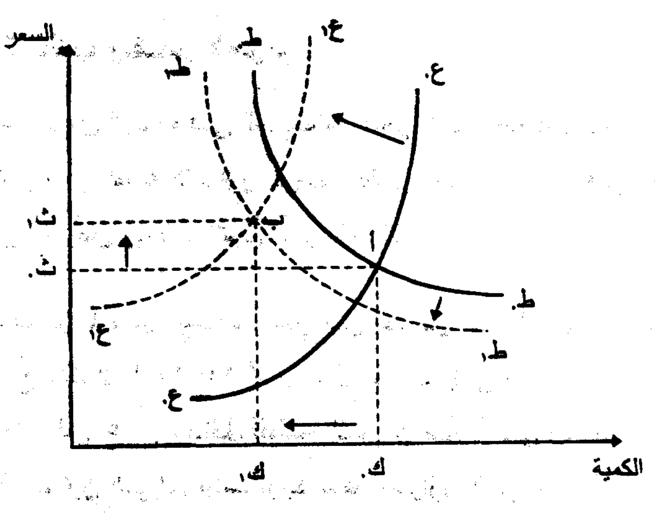
يترتب على نقص كل من الطلب والعرض نقص كمية التوازن بينما يتوقف سعر التوازن على مقدار النقص في كل من الطلب والعرض . ويمكن أن نجد أحد الإحتمالات التالية :

(أ) إذا كان النقص في الطلب أكبر من مقدار النقص في العرض يقل الطلب إلى ط١ ط١ بينما يقل العرض إلى ع١ ع١ وتنتقل نقطة التوازن إلى ب حيث تقل كمية التوازن إلى ك١ ويقل سعر التوازن إلى ث١ كما هو موضح بالشكل (١٠-٩) .



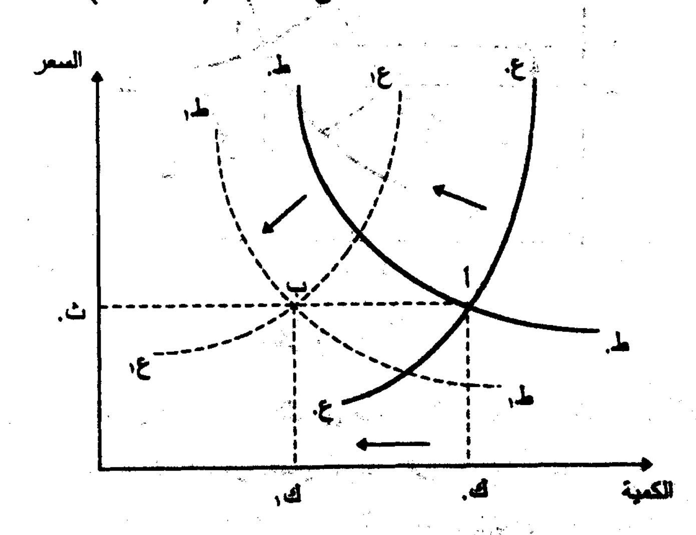
شكل (١٠-٩)

(ب) إذا كان النقص فى الطلب أقل من مقدار النقص فى العرض سيقل الطلب إلى ط، ط١ بمقدار أقل من نقص العرض إلى ع١ ع، وينتقل التـوازن الجديـد إلى (ب) حيث تقل كمية التوازن إلى ك١ بينما يزيد سعر التوازن الجديد إلى ث١ كما هو موضح بالشكل (١٠-١٠) .



شكل (١٠-١٠)

(حـ) إذا كان النقص فى الطلب يساوى النقص فى العرض ، يقل الطلب إلى ط، ط، بنفس مقدار نقص العرض إلى ع، ع، وينتقل التوازن من أ إلى ب وتقل كمية التوازن إلى ك، بينما يظل سعر التوازن ثابتاً عند ث. . كما هو موضح بالشكل (١٠-١١) .

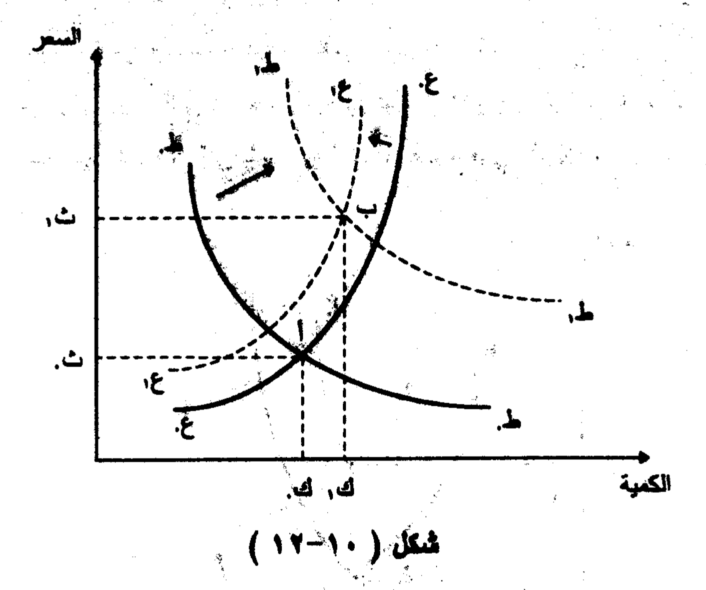


شكل (١٠-١١)

٣ - زيادة الطلب ونقص العرض :

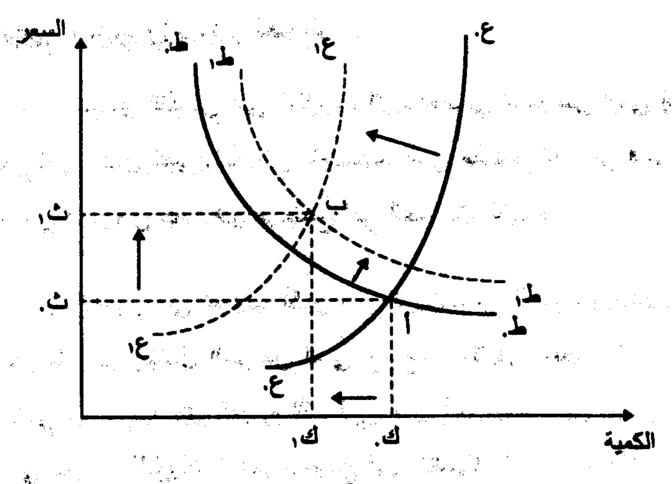
بينما تؤدى الزيادة فى الطلب والنقص فى العرض إلى إرتفاع ثمن التوازن فإن كمية التوازن تتوقف على مقدار الزيادة فى الطلب والنقص فى العرض ويمكن التمييز بين الحالات التالية :

(أ) إذا كانت الزيادة فى الطلب أكبر من النقص فى العرض كما هو موضح بالشكل (١٠-١٢) ، ينتقل الطلب إلى ط، ط، بينما ينتقل العرض إلى ع، ع، وتنتقل نقطة التوازن من أ إلى ب حيث تزيد كمية التوازن إلى ك، بينما يزيد سعر التوازن إلى ث، .



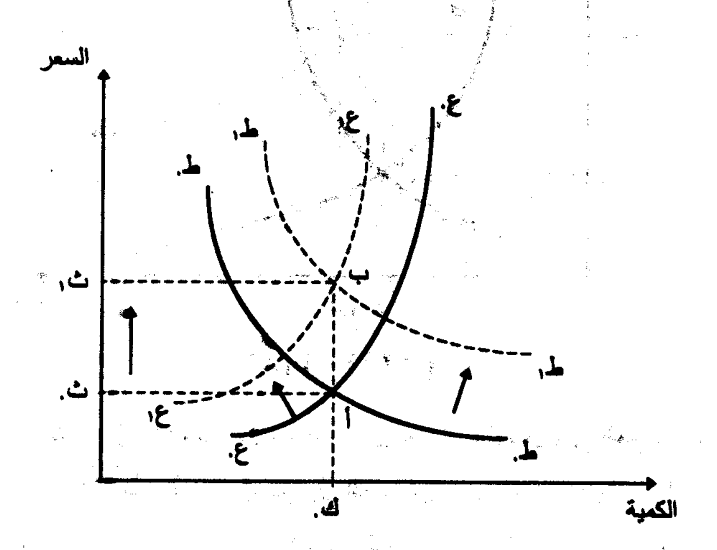
شكل (١٠-١٢)

(ب) إذا كانت الزيادة فى الطلب أقل من مقدار النقص فى العرض ينتقل الطلب إلى ط١ ط١ بينما ينتقل العرض إلى ع١ ع١ وينتقل التوازن من أ إلى ب حيث تقل كمية التوازن إلى ك١ بينما يزيد سعر التوازن إلى ث١ . كما هو موضح بالشكل (١٠-١٣) .



شكل (١٠-١٣)

(حـ) إذا كانت الزيادة فى الطلب تساوى مقدار النقص فى العرض ينتقل الطلب إلى ط١ ط١ بينما ينتقل العرض إلى ع١ ع١ وتنتقل نقطة التوازن من أ إلى ب حيث تظل كمية التوازن ثابتة عند ك. بينما يزيد سعر التوازن إلى ث١ . كما هو موضح فى الشكل (١٠-١٤) .

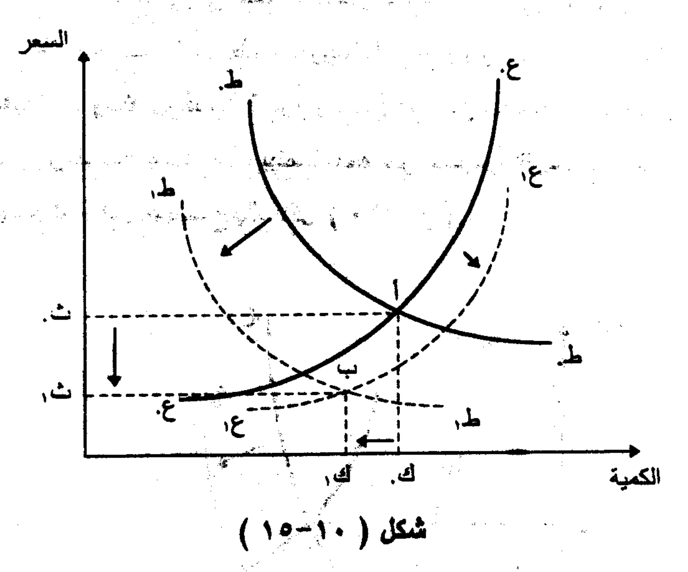


شكل (١٠-١٤)

٤ - نقص الطلب وزيادة العرض :

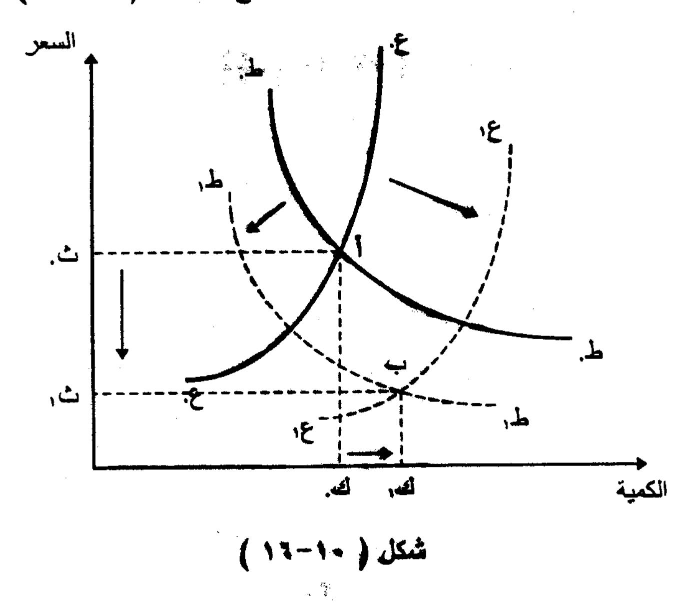
بينما يؤدى النقص فى الطلب والزيادة فى العرض إلى إنخفاض سعر التوازن ، فإن كمية التوازن تتوقف على مقدار النقص فى الطلب والزيادة فى العرض كما هو موضح فى الحالات التالية :

(أ) إذا كان النقص فى الطلب أكبر من الزيادة فى العرض ينتقل الطلب إلى ط١ ط١ وينتقل العرض إلى ع١ ع١ ، وتنتقل نقطة التوازن من أ إلى ب حيث تقل كمية التوازن إلى ك١ وينخفض سعر التوازن إلى ث١ . وذلك كما هو موضح فى الشكل (١٠-١٥) .



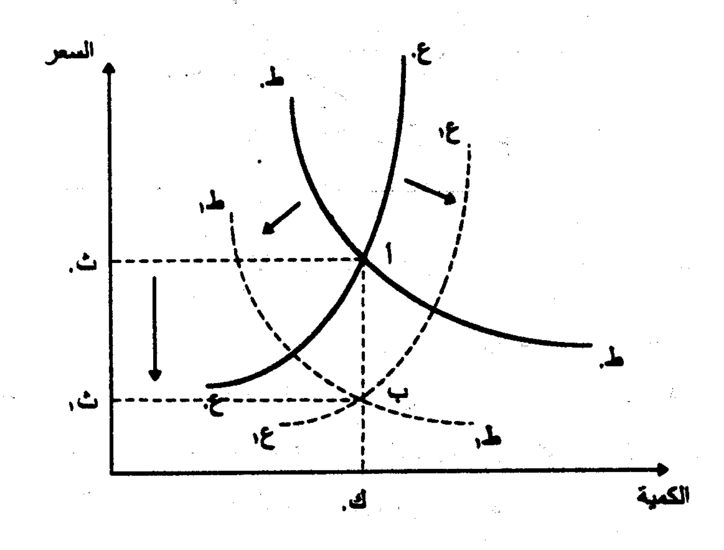
شكل (١٠-١٥)

(ب) إذا كان النقص فى الطلب أقل من مقدار الزيادة فى العرض ينتقل الطلب إلى ط١ ط١ وينتقل العرض إلى ع١ ع١ وتنتقل نقطة التوازن من أ إلى ب . حيث تزيد كمية التوازن إلى ك١ وينخفض سعر التوازن إلى ث١ ، وذلك كما هو موضح بالشكل (١٠-١٦) .



شكل (١٠-١٦)

(حـ) إذا كان النقص فى الطلب مساوياً لمقدار الزيادة فى العرض سينتقل الطلب إلى ط، ط، وينتقل العرض إلى ع، ع، بنفس المقدار ، وتنتقل نقطة التوازن من أ إلى ب حيث تظل كمية التوازن ثابتة عند ك. ، بينما ينخفض سعر التوازن إلى ث، ، وذلك كما هو موضح بالشكل (١٠-١٧) .



شكل (١٠-١٧)

الفصل الحادي عشر

الإنتاج

لكى نتفهم سلوك المنشآت نحتاج إلى معرفة الأهداف التى تسعى إلى تحقيقها والقيود التي تواجهها .

أهداف المنشآت : تعظيم الأرباح

تتعدد أهداف المنشآت الفردية كما تتعدد أهداف المنظمين القائمين على إدارتها ، فالبعض قد يسعى إلى الارتقاء بالجودة أو نوعية المنتج ، والآخر يسعى إلى زيادة النمو أو السيطرة على السوق ، كما يهدف البعض إلى كسب رضاء العاملين فى الوظيفة .

وقد تحاول المنشأة تحقيق كل هذه الأهداف ومع ذلك فهى ليست الهدف الأساسى ، وإنما هى وسائل لبلوغ هدف آخر أكثر أهمية وهو تحقيق المنشأة لأكبر أرباح ممكنة ، وهو ما يُعرف بتعظيم الربح " Profit Maximization " .

وسوف نفترض فى دراستنا للمنشأة الفردية أن الهدف الأساسى للإنتاج هو تعظيم الأرباح ، فالمنشأة التى تسعى إلى تحقيق هذا الهدف سيكون لها فرصة أكبر فى البقاء فى ظل البيئة التنافسية وسوف تصمد أمام محاولات المنشآت الأخرى أخذ مكانها فى السوق .

القيود التى تواجهها المنشآت :

تواجه المنشآت بنوعين من القيود التى تحد من الأرباح التى يمكن أن تحققها ، وهى : قيود السوق ، قيود التكنولوجيا .

قيود السوق : Market Constraint

تتمثل هذه القيود فى الظروف أو الشروط التى يمكن للمنشأة أن تشترى بها ما تحتاجه من مدخلات Inputs وما تبيعه من إنتاج Output ، فعلى جانب الإنتاج ستزداد كمية الطلب على السلع والخدمات عند الأسعار الأقل ، أما على جانب المدخلات فإن عرض هذه العناصر سيزداد عند الأسعار الأعلى . وسوف نفترض أن المنشأة الفردية صغيرة الحجم ولا تستطيع التأثير فى الأسعار التى تبيع بها منتجاتها أو الأسعار التى تدفعها فى شراء مدخلاتها الإنتاجية ، وسيحدد السوق هذه الأسعار وستمثل هذه الأسعار القيود السوقية أمام المنشأة .

قيود التكنولوجيا : Technology Constraints

تتمثل قيود التكنولوجيا فى الحدود التى يمكن للمنشأة إنتاجها من سلعة معينة باستخدام كمية معينة من المدخلات أو عناصر الإنتاج خلال فترة زمنية معينة . ولكى تعظم المنشأة من أرباحها يجب أن تختار طريقة الإنتاج الأكفأ من الناحية التكنولوجيا بحيث لا تحتاج إلى استخدام قدر أكبر من المدخلات عما هو ضرورى للحصول على مستوى معين من الإنتاج ، ومن ثم فإنها لن تبدد أو تسرف فى استخدام الموارد .

كما يجب على المنشأة أيضاً اختيار طريقة الإنتاج الأكثر كفاءة من الناحية الاقتصادية ، وهى الطريقة التى تنتج مستوى معين من الناتج بأقل تكلفة ممكنة .

وسوف تعتمد الاختيارات التكنولوجية المتاحة أمام المنشأة على طول الفترة الزمنية التى تخطط المنشأة خلالها وتقوم باتخاذ قراراتها . فالمنشأة التى تخطط لتغيير معدل الإنتاج غداً سيكون أمامها اختيارات أقل من تلك التى أمام المنشأة التى تخطط لتغيير معدل الإنتاج بعد ستة أشهر من الآن .

الفترة القصيرة والفترة الطويلة :

The Short Run and The Long Run

الفترة القصيرة هى تلك الفترة من الزمن التى يكون كمية أحد المدخلات على الأقل ثابتة ويمكن خلالها تغيير كميات المدخلات الأخرى . أما الفترة الطويلة فهى الفترة الزمنية التى تسمح بتغيير كميات كل المدخلات . وتسمى المدخلات التى يمكن تغيير كمياتها فى الفترة القصيرة بالمدخلات المتغيرة Variable Inputs ، أما المدخلات التى لا يمكن تغيير كمياتها فى الفترة القصيرة فتسمى بالمدخلات الثابتة Fixed Inputs .

ولا يوجد وقت محدد يمكن على أساسه تحديد طول الفترة القصيرة أو الطويلة ، ففى بعض الحالات قد تكون الفترة القصيرة شهر أو شهرين مثل ماكينات التصوير فيمكن تأجير أو شراء هذه الماكينات بسرعة ، وفى حالات أخرى ، مثل شركات توليد الكهرباء أو بناء الكبارى قد تمتد الفترة القصيرة إلى عدة سنوات .

قيد التكنولوجيا فى الأجل القصير :

Short-Run Technology Constraint

نفترض منشأة معينة لصناعة القمصان لديها كمية ثابتة من رأس المال (الآلات) ولتكن آلات الحياكة ، ولذا فإنه لتغيير كمية الإنتاج فى الفترة القصيرة يجب تغيير كمية العمل المستخدمة .

وهكذا فإن (آلات الحياكة) تمثل المدخل الثابت والعمل هو المدخل المتغير . وتستطيع هذه المنشأة فى الفترة الطويلة تغيير كل من الماكينات والعمل المستخدم .

إذا نظرنا إلى قيد التكنولوجيا فى الأجل القصير أمام هذه المنشأة نجد أنها تستطيع زيادة كمية الإنتاج عن طريق زيادة كمية العنصر المتغير (العمال) ، ويمكن توضيح أثر تغير كمية العنصر المتغير من خلال ثلاثة مفاهيم أساسية هى :

- الناتج الكلى Total Product .
- الناتج الحدى Marginal Product .
- الناتج المتوسط Average Product .

الناتج الكلى : Total Product (TP)

الناتج الكلى هو عبارة عن الكمية التى يمكن إنتاجها من منتج معين فى ظل استخدام كمية معينة من العنصر الثابت .

ويوضح منحنى الناتج الكلى أقصى إنتاج يمكن الحصول عليه فى ظل استخدام كمية معينة من (رأس المال) مع كميات متغيرة من عنصر

العمل (العنصر المتغير) . كما يمكن التعبير عن هذه العلاقة جدولياً إذا عرفنا كميات العمل اللازم استخدامها مع كمية ثابتة من رأس المال للحصول على كميات معينة من الإنتاج . وذلك كما يتضح من الجدول التالى جدول (١١-١) .

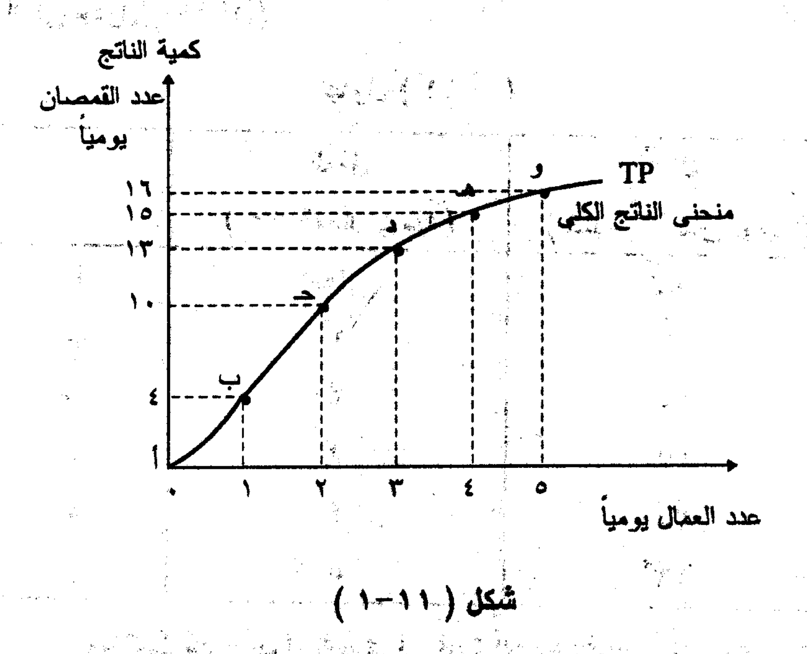
جدول (١١-١)

	العمل (عدد العمال يومياً)	الناتج (كمية القمصان يومياً)
أ	صفر	صفر
ب	١	٤
ﺣ	٢	١٠
د	٣	١٣
ﻫ	٤	١٥
و	٥	١٦

ويلاحظ من الجدول السابق أن كمية الإنتاج تكون صفر فى حالة عدم توظيف عمالة ، ومع زيادة كمية العمل الموظفة تزداد كمية الإنتاج من القمصان . ويمكن تمثيل هذا الجدول بيانياً بتمثيل النقاط المختلفة فى الجدول أ ، ب ، .. ، و شكل (١١-١) .

ويلاحظ أن منحنى الناتج الكلى يفصل بين الإنتاج الممكن attainable الذى يقع أسفل المنحنى والإنتاج غير الممكن unattainable والذى يقع خارج المنحنى . فالنقاط خارج المنحنى غير ممكنة بينما النقاط أسفل المنحنى ممكنة ولكنها تستخدم كميات عمل أكثر من اللازم لإنتاج

مستوى معين من الناتج والنقاط التى تقع على المنحنى هى التى تعتبر نقط ذات الكفاءة من الناحية التكنولوجية .



شكل (١-١١-١)

الناتج الحدى : Marginal Product (MP)

الناتج الحدى لعنصر معين هو عبارة عن الزيادة فى الناتج الكلى مقسومة على الزيادة فى كمية العنصر المستخدمة ، فى ظل ثبات كميات العناصر الأخرى .

على سبيل المثال فإن الناتج الحدى لعنصر العمل هو مقدار الزيادة فى الناتج الكلى مقسومة على الزيادة فى كمية العمل المستخدمة ، عندما تكون كمية الآلات (رأس المال) ثابتة .

أو بمعنى آخر فإن الناتج الحدى هو التغير فى الناتج الكلى الناشئ من زيادة كمية العمل المستخدمة بوحدة إضافية .

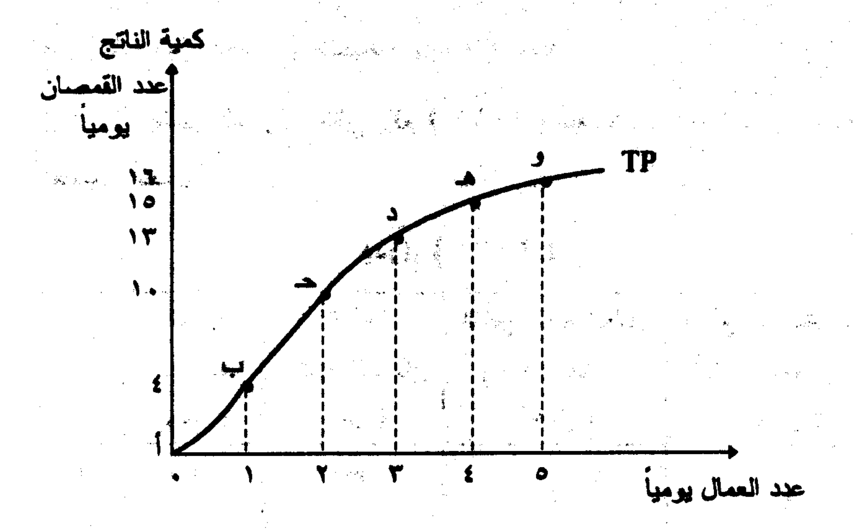
ويظهر الجدول التالى رقم (١١-٢) كيفية حساب الناتج الحدى لعنصر العمل .

جدول (١١-٢)

	العمل (عدد العمال يومياً)	الناتج (كمية القمصان يومياً)	الناتج الحدى للعامل (كمية القمصان للعامل)	الناتج المتوسط للعامل (كمية القمصان لكل عامل)
أ	صفر	صفر		
			٤	٤
ب	١	٤		
			٦	٥
حـ	٢	١٠		
			٣	٤,٣٣
د	٣	١٣		
			٢	٣,٧٥
هـ	٤	١٥		
			١	٣,٢٠
و	٥	١٦		

على سبيل المثال ، عندما يزداد عدد العمال من ٢ إلى ٣ يزداد الناتج الكلى من ١٠ إلى ١٣ ويكون التغير فى الناتج هو (٣) قمصان وهو يمثل الناتج الحدى عند زيادة العمل من ٢ إلى ٣ عمال .

ويمكن تمثيل منحنى الناتج الحدى بيانياً على النحو التالى شكل (١١-٢) . ويلاحظ أن منحنى الناتج الحدى يكون متزايداً فى البداية عندما يتزايد الناتج الكلى بمعدل متزايد ثم يتناقص عندما يكون الناتج الكلى متزايداً بمعدل متناقص .



منحنى الناتج الكلى

شكل (١١-٢)

ويقاس الناتج الحدى هندسياً بميل منحنى الناتج الكلى .

$$\text{الناتج الحدى للعمل} = \frac{\Delta\ \text{الناتج الكلى}}{\Delta\ \text{كمية العمل}}$$

الناتج المتوسط : Average Product (AP)

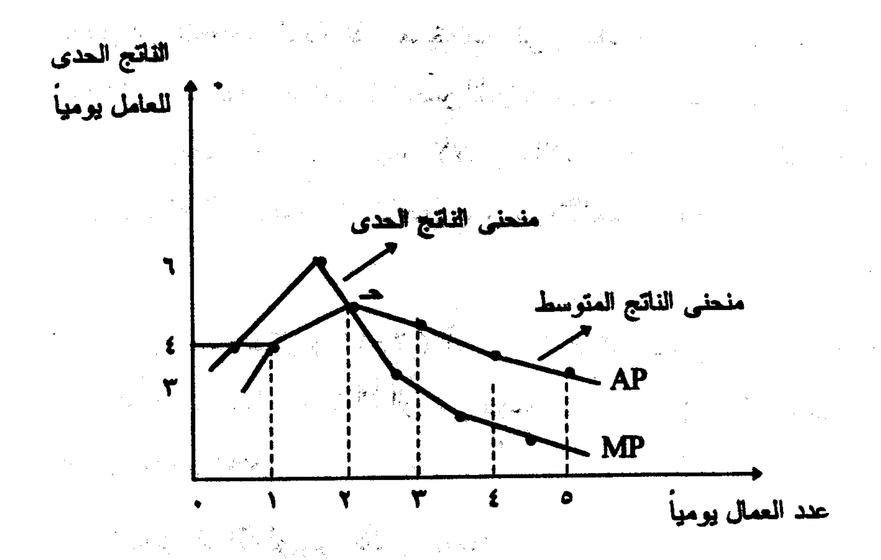
الناتج المتوسط لعنصر معين هو عبارة عن خارج قسمة الناتج الكلى على الكمية المستخدمة من هذا العنصر .

على سبيل المثال فإن :

$$\text{الناتج المتوسط لعنصر العمل} = \frac{\text{الناتج الكلى}}{\text{كمية العمل المستخدمة}}$$

فإذا كانت الكمية المستخدمة ([illegible]) من العمال يكون الناتج المتوسط هو (٥) قمصان لكل عامل كما يتضح من الجدول السابق جدول (١١-٢) .

ويمكن تمثيل الناتج المتوسط للعمل بيانياً كما هو فى شكل (١١-٣) . ويلاحظ أن الناتج المتوسط للعمل يتزايد ويصل إلى أقصاه عند النقطة (حـ) عند استخدام (٢) من العمال . وعندما يكون الناتج المتوسط متزايداً يكون أسفل منحنى الناتج الحدي . وبعد أن يصل الناتج المتوسط لأقصاه عند النقطة (حـ) يتقاطع مع الناتج الحدى ثم يتناقص وفى مرحلة تناقصه يكون أعلى من الناتج الحدى .



منحنى الناتج الحدى والناتج المتوسط للعمل

شكل (١١-٣)

قانون تناقص الغلة : Law of Diminishing Returns

ويسمى أيضاً بقانون تناقص الناتج الحدى أو قانون النسب المتغيرة ويفترض هذا القانون عدم تغير التكنولوجيا وبالتالى لا تتغير طرق الإنتاج ويقرر بأنه :

يترتب على إضافة وحدات متتالية من عنصر الإنتاج المتغير (وليكن العمل) إلى كمية ثابتة من العناصر الأخرى (وليكن رأس المال) - بعد حد معين تناقص الناتج الحدى للعنصر المتغير .

ويمكن تفسير هذا القانون بأن إضافة وحدات أكثر من المستخدم المتغير مثل العمل إلى كمية ثابتة من المدخلات الأخرى (رأس المال) يؤدى إلي انخفاض كمية هذه المدخلات التى يستخدمها العامل ، مما يترتب عليه زيادة درجة استخدام العناصر الثابتة ، ونظراً لزيادة العمال فربما ينتظرون بعض الوقت لاستخدام الآلات - الأمر الذى يؤدى فى النهاية إلى تزايد الناتج الكلى بمعدل متناقص ومن ثم يتناقص الناتج الحدى للعامل الإضافى .

ويوضح شكل (١١-٣) العلاقة بين الناتج الكلى والناتج الحدى والناتج المتوسط طبقاً للمثال الرقمى بجدول (١١-٢) وكلاهما يوضح قانون تناقص الغلة .

أثر التغير التكنولوجى على الإنتاج :

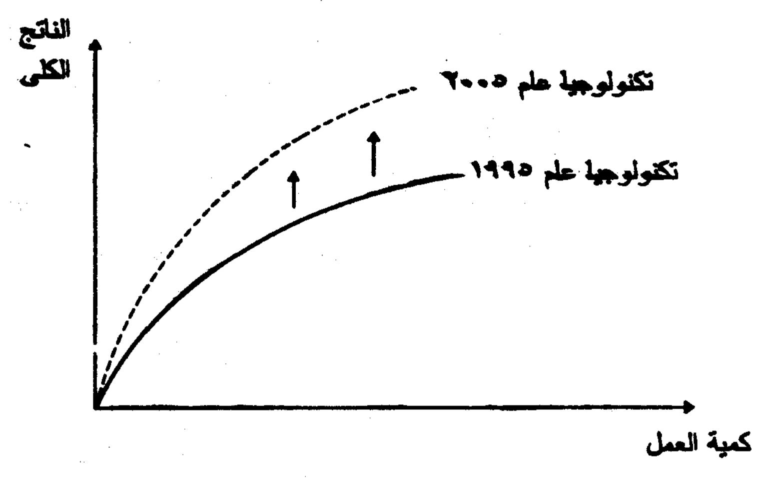
Technological Change

يشير التغير التكنولوجى إلى التحسينات فى عمليات إنتاج السلع والخدمات أو إدخال منتجات جديدة أو تحسين المنتجات القديمة .

فالتحسينات فى عمليات الإنتاج تحدث عندما تؤدى المعارف الفنيـة الجديـدة إلـى استخدام طـرق إنتاجـه أفضـل تسمح بإنتـاج حجم معيـن مـن النـاتج باستخدام نفس القدر مـن المدخـلات أو الحصـول علـى نفس حجم الإنتـاج ولكن باستخدام قدر أقل من المدخلات .

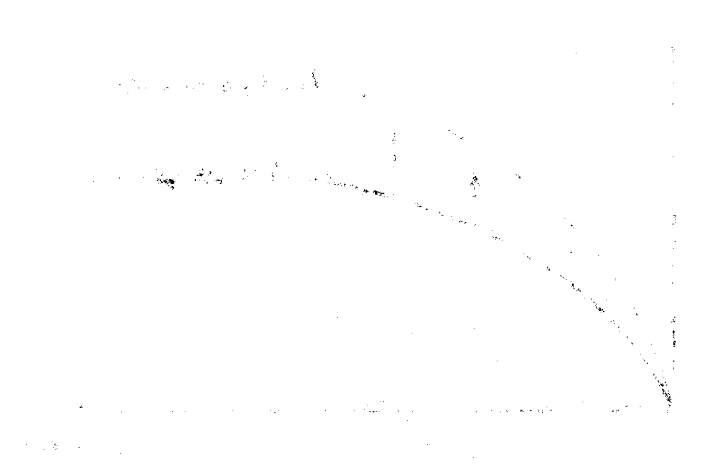
وسوف يترتب على التقدم التكنولوجـى فـى عمليـات الإنتـاج انتقـال دالة أو منحنى الناتج الكلى إلى أعلى .

ويمثل شكل (١١-٤) أن المنحنى الأسفل يعبر عن الناتج الممكن لصناعة معينة باستخدام التكنولوجيا السائدة عـام ١٩٩٥ . فـإذا حدث تقدم تكنولوجى وترتب عليـه تحسينات فـى طـرق الإنتـاج ستزداد الإنتاجيـة أو الإنتاج لكل وحدة من العمل وسنجد أن الناتج فى نفس الصناعة بعـد عشـر سنوات قد ازداد عند كل مستوى من المدخلات . ولذا ينتقـل منحنـى النـاتج الكلى إلى أعلى كما يتضح من الشكل (١١-٤) .



أثر التقدم التكنولوجى على الناتج الكلى

شكل (١١-٤)



الفصل الثانى عشر

التكاليف

مقدمة :

التكاليف هى عبارة عن المدفوعات التى تتحملها المنشآت مقابل استخدامها للمدخلات الإنتاجية فى عملية الإنتاج ، مثل المدفوعات مقابل (المواد الخام ، الطاقة ، العمال ، الآلات ، ...) .

وحيث يوجد الإنتاج لابد من وجود تكاليف للإنتاج . وطالما أن المنشآت تسعى إلى تعظيم الأرباح فإن المنشآت المربحة لابد وأن تراعى ذلك عند تحديد استراتيجية الإنتاج لأن أى زيادة غير ضرورية فى مدفوعات التكاليف لابد وأن تخفض أرباح المنشأة بنفس القدر .

ولا يقتصر أهمية التكاليف فى التأثير على مستوى الإنتاج فقط بل يمتد إلى التأثير فى الاختيار بين الاستراتيجيات البديلة للإنتاج ، مثل هل تختار المنشأة توظيف عامل جديد أو إعطاء أجر إضافى ؟ هل تقوم بافتتاح مصنع جديد أو تزيد من حجم المصنع القائم ؟

وعندما تختار المنشأة بين طرق الإنتاج تحاول اختيار الطريقة الأكثر كفاءة ، وهى الطريقة التى تنتج حجم معين من الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة .

التكاليف فى الأجل القصير : Short-Run Cost

لكى تنتج المنشأة حجماً أكبر من الإنتاج فى الأجل القصير لابد من زيادة كمية العمل المستخدمة . وعندما توظف المنشأة أعداد أكبر من

العمـال سـتزداد تكـاليف الإنتـاج . والسـؤال هـو كيـف تتغير التكـاليف فـى المنشأة مع تغير مستوى الإنتاج ؟ .

سنفترض أن المنشأة صغيرة الحجم ولا نستطيع التأثير فى الأسعار التى تدفعها مقابل استخدامها لمدخلاتها الإنتاجية ، ومن ثم فـإن أقـل تكلفـة ممكنة لكل مستوى من الإنتاج ستتحدد بقيد التكنولوجيا المستخدمة .

أنواع التكاليف :

التكاليف الكلية : Total Costs

التكلفة الكليـة هـى مجمـوع التكـاليف التـى تتحملهـا المنشـأة لإنتـاج مستوى معين وستشتمل على كل المدفوعات التى تحصـل عليهـا المدخـلات الإنتاجية المستخدمة في عمليـة الإنتـاج وتنقسـم التكلفـة الكليـة إلـى نوعيـن هما :

التكاليف الثابتة : Fixed Costs

التكاليف الثابتـة هـى تكلفـة اسـتخدام العنـاصر الثابتـة . وطالمـا أن الكمية المستخدمة من العنصر الثابت لا تتغير مع تغير الإنتاج فإن التكاليف الثابتة ستكون مستقلة عن مستوى الإنتاج وستقوم المنشـأة بدفعهـا عنـد أى مستوى للإنتاج . على سبيل المثال ، يمكن لشـركة جنرال موتـورز تغيـير حجم إنتاجها من السيارات دون تغيير ما تقوم بإنفاقه على الدعاية والإعلان عندئذ تكون تكلفة الإعلان ثابتة .

وبالمثل تكاليف إيجار المبنـى تعتـبر تكـاليف ثابتـة طالمـا لا يعتمـد على مستوى الإنتاج ، سنرمز للتكاليف الثابتة بالرمز (ت ث) .

التكاليف المتغيرة : Variable Costs

التكاليف المتغيرة هى تكاليف استخدام المدخلات المتغيرة وطالما أن تغيير كمية الإنتاج يستلزم تغيير كمية المدخلات المتغيرة فإن التكاليف المتغيرة ستعتمد على مستوى الإنتاج . فكلما زاد مستوى الإنتاج يزداد الكمية المستخدمة من المدخلات المتغيرة وتزداد التكاليف المتغيرة .

فإذا قررت شركة جنرال موتورز زيادة إنتاج السيارات فإنها ستحتاج إلى استخدام خطوط تجميع السيارات لفترات أطول ولابد من توظيف مزيد من العمال وستكون تكلفة العمل فى هذه الحالة تكاليف متغيرة سنرمز للتكاليف المتغيرة بالرمز (ت م) .

وتتكون التكاليف الكلية (ت ك) من شقين هما التكاليف الثابتة (ت ث) والتكاليف المتغيرة (ت م) .

أى أن :

ت ك = ت ث + ت م

مثال رقمى لحساب تكاليف المنشأة :

يوضح الجدول رقم (١٢-١) أنواع التكاليف لمنشأة ما (مصنع لإنتاج القمصان) حيث ماكينات الحياكة (العنصر الثابت) والعمال هو العنصر المتغير (مصنع لإنتاج القمصان) . تحدد التكنولوجيا القائمة حجم الإنتاج الكلى عند كل مستوى من العمال العمود (١) ، (٢) . ومن ثم لزيادة الإنتاج لابد من زيادة عدد العمال تفترض أن تأجير ماكينات الحياكة يتم على أساس ٢٥ جنيه فى اليوم ، مثل هذه التكلفة ، ستمثل التكلفة الثابتة عمود (٣) ، فإذا كان معدل أجر العامل فى اليوم ٢٥ جنيه وستكون

التكاليف المتغيرة (عدد العمال × معدل الأجر) أى الأجور الكلية عمود (٤) يمكن حساب التكلفة الكلية فى العمود (٥) بإضافة التكاليف الثابتة إلى التكاليف المتغيرة .

جدول (١٢-١)

حساب تكاليف المنشأة

كمية العمل (عدد العمال يومياً)	كمية الناتج (عدد القمصان يومياً)	التكاليف الثابتة ت ث (جنيهات يومياً)	التكاليف المتغيرة ت م	التكاليف الكلية ت ك	التكلفة الحدية ت ح (جنيهات يومياً)	تكلفة متوسط ثابتة ت م ث	تكلفة متوسطة متغيرة ت م م	تكلفة متوسط كلية ت م ك
٠	٠	٢٥	٠	٢٥		–	–	–
١	٤	٢٥	٢٥	٥٠	٦,٢٥	٦,٢٥	٦,٢٥	١٢,٥٠
٢	١٠	٢٥	٥٠	٧٥	٤,١٧	٢,٥	٥,٠	٧,٥٠
٣	١٣	٢٥	٧٥	١٠٠	٨,٣٣	١,٩٢	٥,٧٧	٧,٦٩
٤	١٥	٢٥	١٠٠	١٢٥	١٢,٥٠	١,٧٦	٦,٦٧	٨,٣٣
٥	١٦	٢٥	١٢٥	١٥٠	٢٥,٠	١,٥٦	٧,٨١	٩,٣٨

على سبيل المثال إذا تم استخدام ٣ عمال ستكون التكاليف المتغيرة (٣ × ٢٥ = ٧٥). سنحصل على التكاليف الكلية بإضافة التكاليف الثابتة (٢٥) إلى التكاليف المتغيرة وبالتالى تكون التكلفة الكلية عند استخدام ٣ عمال هى = ٧٥ + ٢٥ = ١٠٠ .

التكاليف الحدية : Marginal Cost

التكلفة الحدية هى عبارة عن الزيادة فى التكاليف الكلية مقسومة على الزيادة فى حجم الناتج . أو هى معدل تغير التكاليف الكلية الناشئ من

زيادة الناتج بوحدة إضافية . سنرمز إلي التكاليف الحدية بالرمز ت ح .
على سبيل المثال ، عندما تزايد الناتج الكلى من ١٠ إلى ١٣ قميص ، تزايدت التكاليف الكلية من ١٠٠ إلى ١٢٥ .

أى أن :

$$\text{التكلفة الحدية} = \left(\frac{١٢٥ - ١٠٠}{١٣ - ١٠} = \frac{٢٥}{٣} = ٨,٣٣ \right)$$

$$\text{ت ح} = \frac{\Delta \text{ ت ك}}{\Delta \text{ ك}}$$

حيث : Δ هى مقدار التغير ، ت ك هى التكاليف الكلية ، ك هو حجم الإنتاج .

يلاحظ أن التكلفة الحدية تتناقص عند توظيف العامل الثانى ثم تتزايد عند توظيف العامل الثالث ، الرابع ، الخامس .

ولابد أن تتزايد التكلفة الحدية فى النهاية لأن كل عامل إضافى ينتج كميات أقل فأقل أى يضيف كميات متناقصة إلى الناتج الكلى (قانون تناقص الغلة) ولذا فإن زيادة الإنتاج بوحدة إضافية يتطلب كل مرة استخدام عمل أكثر وبالتالى تزداد تكلفة الإنتاج الإضافى أى التكلفة الحدية .

التكاليف المتوسطة : Average Cost

التكاليف المتوسطة هى متوسط تكلفة الوحدة من الناتج . ويوجد ثلاثة أنواع من التكاليف المتوسطة :

* التكلفة المتوسطة الثابتة (ت م ث) .
* التكلفة المتوسطة المتغيرة (ت م م) .
* التكلفة المتوسطة الكلية (ت م ك) .

التكلفة المتوسطة الثابتة : (ت م ث) هى خارج قسمة التكاليف الثابتة (ت ث) على حجم الإنتاج (ك) .

$$\text{أى أن : ت م ث} = \frac{\text{ت ث}}{\text{ك}}$$

التكلفة المتوسطة المتغيرة : (ت م م) هى خارج قسمة التكاليف المتغيرة (ت م) على حجم الإنتاج (ك) .

$$\text{أى أن : ت م م} = \frac{\text{ت م}}{\text{ك}}$$

التكلفة المتوسطة الكلية : هى عبارة عن التكاليف الكلية مقسومة على حجم الإنتاج وتبين متوسط تكلفة الوحدة الواحدة من الناتج .

أى أن : ت م ك = ت م ث + ت م م

ويمكن الحصول على هذه العلاقة من مفاهيم التكاليف الكلية على النحو التالى :

ت ك = ت ث + ت م

بقسمة كل من الطرفين على حجم الإنتاج (ك) نحصل على :

ت م ك = ت م ث + ت م م

فعلى سبيل المثال إذا كان حجم الإنتاج (١٠ قمصان) تكون :

$$\text{ت م ث} = \frac{٢٥}{١٠} = ٢,٥ \text{ جنيه}$$

$$\text{وتكون :} \quad \text{ت م م} = \frac{٥٠}{١٠} = ٥ \text{ جنيه}$$

أى أن : ت م ك = ٢,٥ + ٥ = ٧,٥ جنيه

ويمكن الحصول على ت م ك بطريقة أخرى : بقسمة ت ك (٧٥ جنيه) على حجم الإنتاج ١٠ = ٧,٥ جنيه .

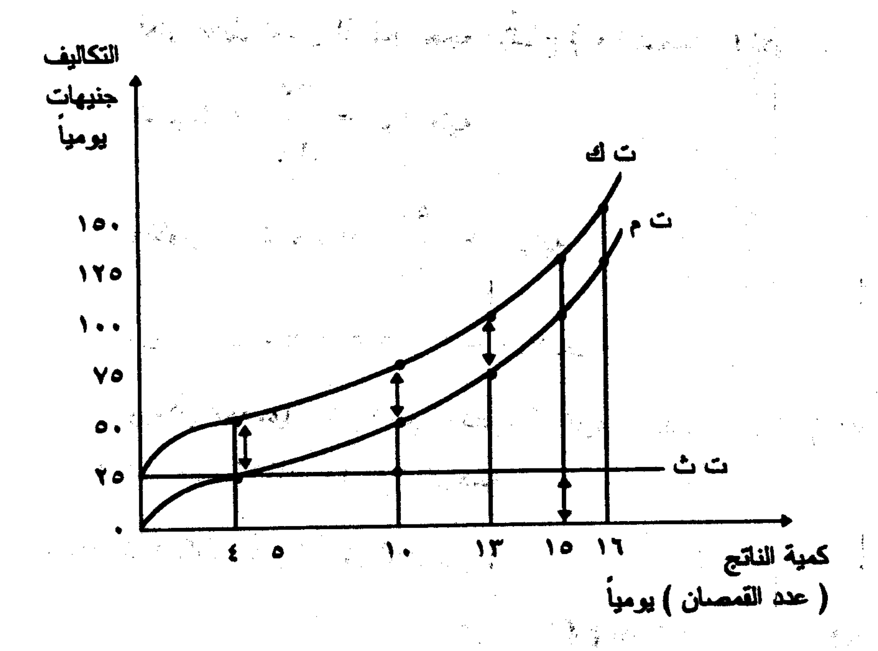
منحنيات التكلفة فى الأجل القصير :

Short-Run Cost Curves

يوضح الشكل رقم (١٢-١) منحنيات التكاليف الكلية التى تم احتسابها من الجدول (١٢-١) وهى عبارة عن منحنيات التكاليف الثابتة (ت ث) والتكاليف المتغيرة (ت م) .

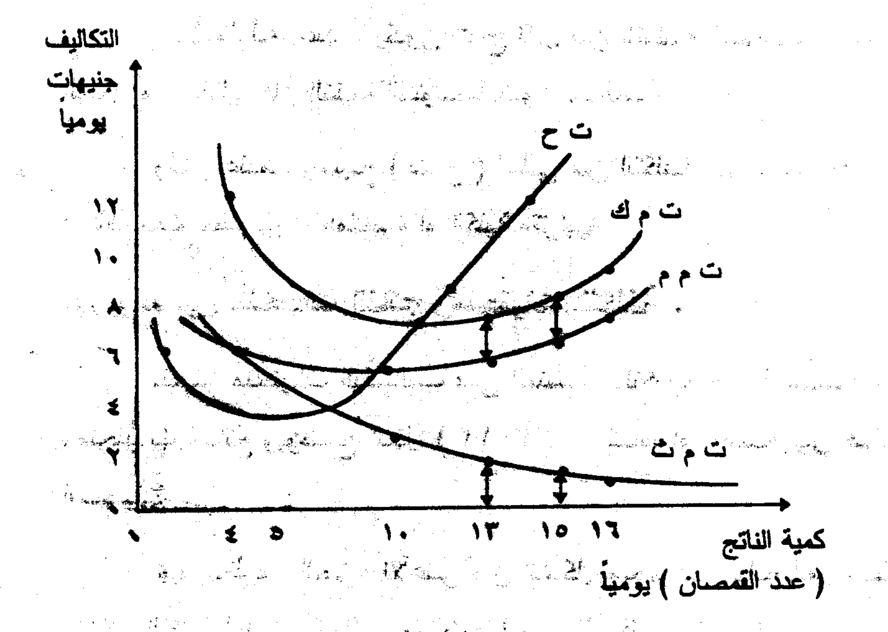
ويلاحظ أن التكاليف الثابتة تمثل بخط مستقيم موازى للمحور الأفقى (ت ث) لأنها مقدار ثابتة (٢٥) . أما منحنى التكاليف المتغيرة (ت م) ومنحنى التكاليف الكلية (ت ك) فيزداد كل منهما مع زيادة الناتج فى البداية بمعدل متناقص ثم بمعدل متزايد بعد ذلك . وقد حصلنا على منحنى ت ك من منحنى ت م بإضافة مقدار التكاليف الثابتة (ت ث = ٢٥) إلى التكاليف المتغيرة ولذا فإن المسافة الرأسية بين المنحنيين

تكون ثابتة عند أى مستوى من الإنتاج لأنهما عبارة عن مقدار التكاليف الثابتة .



شكل (١٢-١)

ويوضح الشكل (١٢-٢) منحنيات التكاليف المتوسطة بأنواعها الثلاثة والتكلفة الحدية . ويلاحظ أن منحنى ت م ث يتناقص دائماً مع الزيادة فى حجم الإنتاج حيث يتم توزيع أو قسمة نفس مقدار التكاليف الثابتة على وحدات أكبر من الإنتاج . فعند إنتاج ٤ قمصان على سبيل المثال كان ت م ث ٦,٢٥ جنيه وعندما زاد الإنتاج إلى ١٦ انخفض ت م ث إلى ١,٥٦ جنيه وهكذا .



منحنيات التكاليف المتوسطة والحدية

شكل (١٢-٢)

منحنيا ت م م ، ت م ك يأخذ كل منهما شكل حرف U حيث يتناقص كل منهما فى البداية ثم يتزايد بعد حد معين .

ويلاحظ أن المسافة الرأسية التى تفصل بين المنحنيين تتناقص مع زيادة مستوى الإنتاج بسبب تناقص ت م ث .

وأخيراً فإن منحنى ت ح (ت ح) يأخذ أيضاً شكل حرف U حيث يتناقص فى البداية ثم يتزايد . ويتقاطع منحنى ت ح مع كل من منحنى ت م م ، ت م ك فى أدنى نقطة لكل منهما .

ويلاحظ أنه عندما يكون ت ح أقل من التكلفة المتوسطة سواء المتغيرة أو الكلية فإن التكلفة المتوسطة تكون متناقصة .

ولكن عندما يصبح (ت ح) أعلى من التكلفة المتوسطة تكون التكلفة المتوسطة سواء المتغيرة أو الكلية متزايدة .

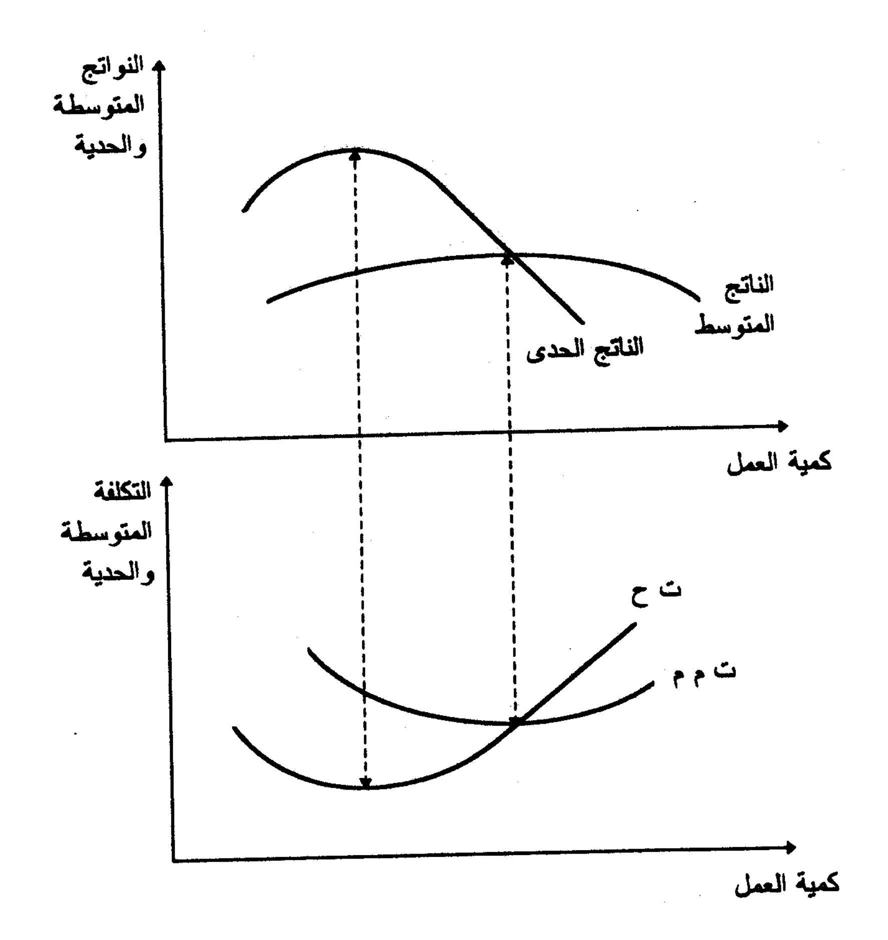
الارتباط بين منحنيات الناتج ومنحنيات التكلفة :

تتحدد منحنيات التكاليف فى المنشأة بالتكنولوجيا المستخدمة ومنحنيات الناتج ويوضح شكل (١٢-٣) الارتباط أو الصلة بين هذه المنحنيات .

حيث يظهر الجزء الأعلى من الشكل منحنيات الناتج المتوسط والناتج الحدى لعنصر العمل . ويوضح الجزء الأسفل من الشكل منحنيات ت م م ، ت ح .

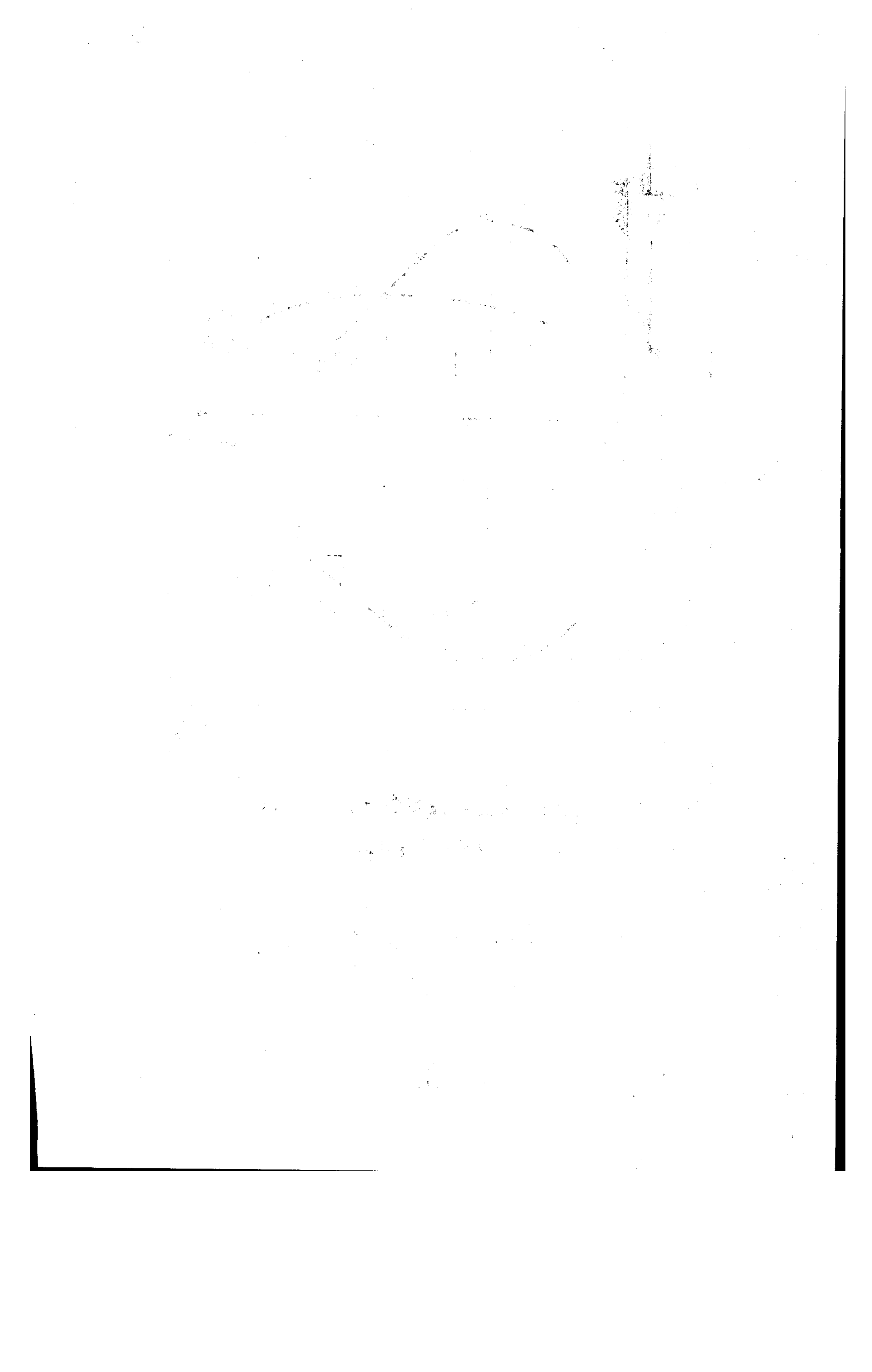
ويلاحظ أنه عندما يكون الناتج الحدى متزايداً والناتج المتوسط متزايداً تكون التكلفة الحدية متناقصة ومتوسط التكلفة المتغيرة متناقصاً . وعند نقطة أقصى ناتج حدى تكون عند نقطة أدنى تكلفة حدية . وعندما يتناقص الناتج الحدى تتزايد التكلفة الحدية .

فى الجزء الأوسط من الشكل يلاحظ تزايد الناتج المتوسط وتناقص ت م م ثم يصل الناتج المتوسط إلى أقصاه ويتعادل مع الناتج الحدى وعند ذلك تصل ت م م إلى أدناها وتتعادل مع التكلفة الحدية . وأخيراً يتناقص الناتج المتوسط وتتزايد ت م م .



ارتباط منحنيات التكاليف بمنحنيات الإنتاج

شكل (١٢-٣)



الفصل الثالث عشر

سلوك المؤسسة فى ظل أسواق المنافسة الكاملة

يتناول هذا الفصل كيفية اتخاذ قرارات العرض أو الإنتاج بواسطة المنشآت التى تعمل فى ظروف المنافسة الكاملة وسنفترض أن المنشأة المتنافسة تسعى إلى تعظيم الأرباح .

ويتطلب هدف تعظيم الأرباح أن تختار المنشأة المستوى الأمثل من الإنتاج كما تقوم بشراء الكميات المناسبة من المدخلات بأقل تكلفة ممكنة .

المنافسة الكاملة : Perfect Competition

المنافسة الكاملة هى حالة متطرفة من المنافسة ، وتنشأ المنافسة الكاملة عندما تتوافر الظروف أو الشروط التالية :

- وجود عدد كبير من المنشآت ، كل منها يبيع منتجات متماثلة أو متجانسة .
- وجود عدد كبير من المشترين .
- لا توجد قيود على الدخول إلى الصناعة .
- توافر المعلومات الكاملة لدى المشترين والمنشآت بخصوص أسعار المنتجات .

وتتضمن هذه الشروط – عدم قدرة المنشأة على التأثير فى الأسعار التى تبيع بها منتجاتها . وتكون المنشأة فى ظروف المنافسة الكاملة مجرد " قابل للسعر " Price taker .

والسبب فى ذلك أن نسبة إنتاج المنشأة ضئيلة جداً بالنسبة للناتج الكلي فى الصناعة فضلاً عن أن المستهلكين على علم تام بالأسعار فى المنشآت الأخرى .

ولذا فإن المنشأة المتنافسة سوف تواجه بمنحنى طلب تام أو لا نهائى المرونة ، حيث أن أى محاولة من جانب المنشأة برفع سعر البيع عن أسعار المنشآت الأخرى التى تنتج منتجات متماثلة ، سينخفض مبيعاتها إلى الصفر .

وعلى الرغم من أن المنافسة الكاملة لا تحدث بصفة مستمرة فى الواقع العملى فإن المنافسة في العديد من الصناعات تكون قوية وشرسة بحيث أن نموذج المنافسة الكاملة الذى نقوم بدراسته – يمكن أن يساعد فى التنبو بسلوك المنشآت فى هذه الصناعات (*) .

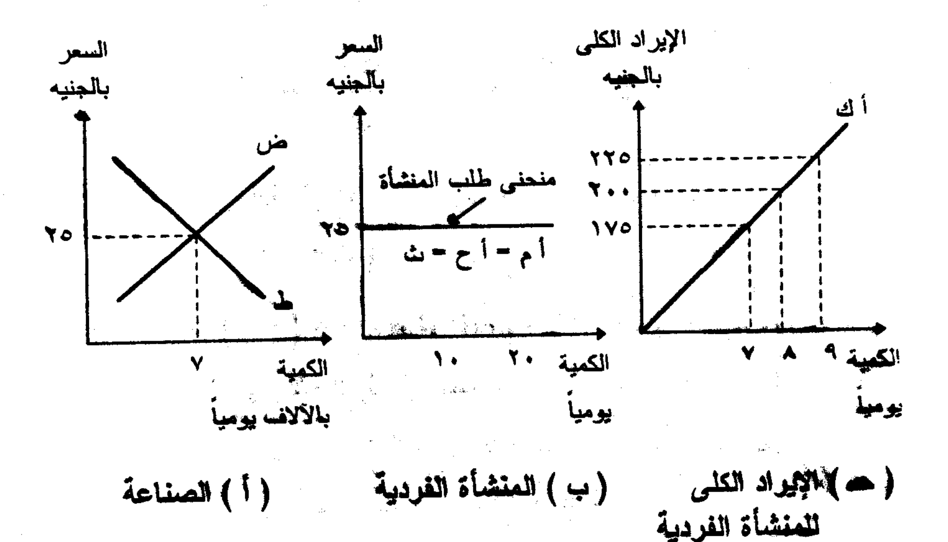
الطلب والسعر والإيراد من وجهة نظر المنشأة المتنافسة :

يتحدد السعر السوقى بتفاعل الطلب والعرض فى الصناعة ككل (صناعة القمصان) وذلك كما يتضح من الشكل (١٣-١-أ) حيث تحدد السعر عند ٢٥ جنيه وتحددت الكمية المباعة والمشتراة عند ٧ آلاف .

يتضح من الشكل (١٣-١- ب) أن المنشأة الفردية لابد وأن تبيع بنفس السعر السوقى (٢٥ جنيه) لأنها قابلة للسعر ويمكن أن تبيع كل

(*) ومن أمثلة الأسواق التى قد تسودها درجة عالية من المنافسة ، صناعة الأيس كريم ، الصناعات الورقية والبلاستيكية ، محلات التجزئة للبقالة ، خدمات التصوير ، خدمات الكى والتنظيف للملابس ، أسواق الصرف الأجنبى ، منتجات الأسماك ، .... .

إنتاجها عند هذا السعر ولذا يكون منحنى الطلب خط أفقـى مرونتـه تسـاوى ما لانهاية .



(أ) الصناعة (ب) المنشأة الفردية (حـ) الإيراد الكلى للمنشأة الفردية

الطلب والسعر والإيراد فى ظروف المنافسة الكاملة

شكل (١٣-١)

الإيراد المتوسط ، الإيراد الكلى ، الإيراد الحدى :

الإيراد الكلى (أ ك) Total Revenue : هو قيمـة مبيعـات المنشـأة ، وهو عبارة عن حاصل ضرب الكمية المباعة فى سعر بيـع الوحدة (أى السعر × الكمية) .

أ ك = ك × ث

حيث ك : عـدد الوحـدات المباعـة ، ث : سـعر بيـع الوحدة الواحدة .

الإيراد المتوسط (أ م) Average Revenue : هو خارج قسمة الإيراد الكلى (أ ك) على الكمية المباعة (ك) ، ويبين متوسط إيراد بيع الوحدة الواحدة .

$$أ م = \frac{أ ك}{ك} = \frac{ك \times ث}{ك} = ث$$

ولذا فإن الإيراد المتوسط يساوى سعر بيع الوحدة دائماً (أ م = ث) .

الإيراد الحدى (أ ح) Marginal Revenue : هو عبارة عن التغير فى الإيراد الكلى مقسوماً على التغير فى كمية المبيعات ، ويبين الإيراد الحدى مقدار التغير فى الإيراد الكلى الناشئ من زيادة المبيعات بوحدة إضافية .

$$أ ح = \frac{\Delta أ ك}{\Delta ك}$$

ويلاحظ ثبات سعر البيع فى ظل المنافسة الكاملة بالنسبة للمنشأة مهما تغيرت كمية مبيعاتها ، ولذا فإن التغير فى الإيراد الكلى نتيجة بيع وحدة إضافية سيعادل أيضاً السعر ، أى أن أ ح = ث .

ويمكن توضيح هذه المفاهيم للإيراد والعلاقة بينها بالمثال الرقمى الذى يوضحه الجدول التالى :

جدول (١٣-١)

إيرادات المنشأة المتنافسة

الكمية المباعة (ك) (عدد القمصان يومياً)	سعر بيع الوحدة بالجنيه (ث)	الإيراد الكلى أك = ك × ث (بالجنيهات)	الإيراد المتوسط $أم = \frac{أك}{ك}$ (جنيه لكل قميص)	الإيراد الحدى $أح = \frac{\Delta أك}{\Delta ك}$ (جنيه لكل قميص)
٧	٢٥	١٧٥	٢٥	
٨	٢٥	٢٠٠	٢٥	٢٥
٩	٢٥	٢٢٥	٢٥	٢٥

ويبين جدول (١٣-١) وكذلك الرسم البيانى فى شكل (١٣-١) ما يلى :

أن طلب المنشأة المتنافسة القابلة للثمن يكون لانهائى المرونــة عند السعر السوقى . كمــا أن الإيــراد المتوسط يسـاوى الإيـراد الحـدى يسـاوى الثمن ، ولذا فإن منحنى طلب المنشـأة الفرديـة يتطـابق مـع منحنـى الإيـراد الحدى والإيراد المتوسط . ويلاحظ أن الإيراد الكلى (شـكل ١٣-١-حــ) عبارة عن خط مستقيم ذو ميل ثابت بسبب ثبات سعر بيع الوحدة ، ومن ثـم فإنه يتزايد بمعدل ثابت .

قرارات المنشأة فى الأجل القصير :

الفترة القصيرة هى عبارة عن مدى من الزمن حيث يكـون للمنشـأة حجم معيـن لا تسـتطيع تغييره ، كمـا أن عـدد المنشـآت التـى تتكـون منهـا الصناعة يكـون ثابتـاً . ويمكـن أن تتغـير أشـياء كثيرة فـى الأجـل القصـير

وعلى المنشأة أن تستجيب لهذه التغيرات ، فالسعر الذى تبيع بـه المنشـأة إنتاجها قد يتغير فى السوق لأى سبب من الأسباب .

ولذا يجب أن تقرر المنشأة فى الأجل القصير ما يلى :

١ - هل تقوم المنشأة بالإنتاج ؟ أم تغلق أبوابها ؟

٢ - إذا قررت المنشـأة أن تنتـج ، فمـا هـى الكميـة التـى يجـب أن إنتاجها ؟

الإنتاج الذى يعظم الأرباح : Profit-Maximizing Output

تقوم المنشأة بتعظيم أرباحها فى ظـروف المنافسـة الكاملـة باختيـار مستوى معين من الإنتاج . وتوجد طريقتين لتحديد هذا المستوى ، إما عـن طريق دراسـة منحنيـات الإيـراد الكلـى والتكـاليف الكليـة للمنشـأة ، أو عـن طريق الأسلوب الحدى (أى استخدام قاعدة الإيراد الحدى والتكلفة الحدية) .

أولاً - مقارنة الإيراد الكلى بالتكاليف الكلية :

Total Revenue and Total Cost

يمكن حساب الأرباح الاقتصادية ، والتى تُعرف علـى أنهـا الفـرق بيـن الإيـراد الكلـى والتكـاليف الكليـة ، يمكـن حســاب هـذه الأربــاح عنـد مستويات الإنتاج المختلفة ، ثم اختيـار مستوى الإنتـاج الـذى تتحقـق عنـده أكبر أرباح اقتصادية ممكنة .

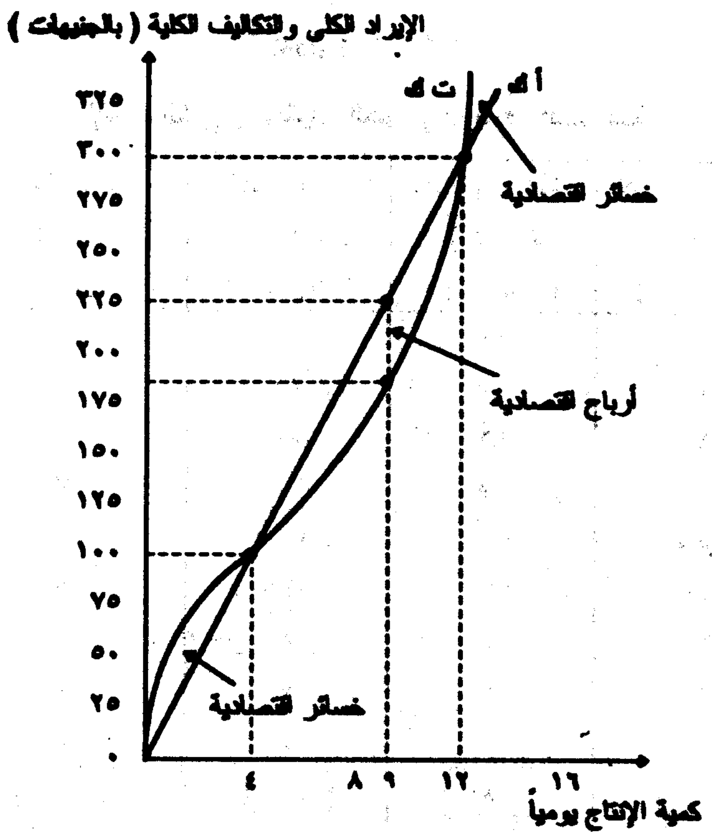
دعنا نفترض البيانـات التاليـة عن الإيـراد الكلـى والتكـاليف الكليـة للمنشأة المتنافسة .

جدول (١٣-٢)

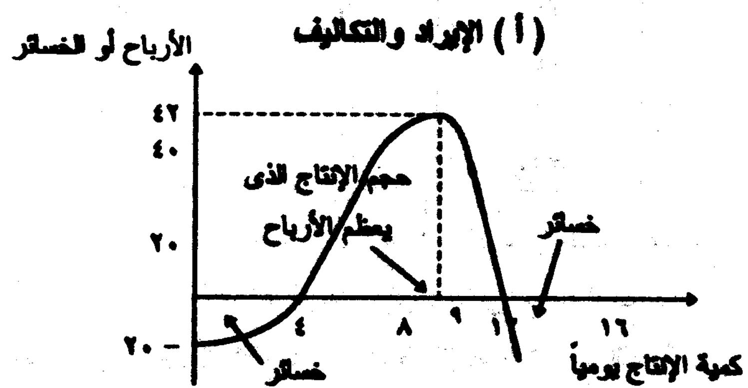
الإيراد الكلى والتكاليف الكلية والأرباح الاقتصادية

الكمية المنتجة (ك) (عدد القمصان يومياً)	الإيراد الكلى (أ ك) (بالجنيهات)	التكاليف الكلية (ت ك) (بالجنيهات)	الأرباح الاقتصادية (أ ك - ت ك) (بالجنيهات)
٠	٠	٢٢	- ٢٢
١	٢٥	٤٥	- ٢٠
٢	٥٠	٦٦	- ١٦
٣	٧٥	٨٥	- ١٠
٤	١٠٠	١٠٠	صفر
٥	١٢٥	١١٤	١١
٦	١٥٠	١٢٦	٢٤
٧	١٧٥	١٤١	٣٤
٨	٢٠٠	١٦٠	٤٠
٩	٢٢٥	١٨٣	٤٢
١٠	٢٥٠	٢١٠	٤٠
١١	٢٧٥	٢٤٥	٣٠
١٢	٣٠٠	٣٠٠	صفر
١٣	٣٢٥	٣٦٠	- ٣٥

يتضح من الجدول أن العمود الرابع يقيس مقدار الأرباح الاقتصادية على أساس الفرق بين الإيراد الكلى والتكاليف الكلية عند كل مستوى من مستويات الإنتاج ، وعندما تزيد التكاليف الكلية عن الإيراد الكلى تكون الأرباح سالبة (خسائر) ، وعندما تتعادل التكاليف الكلية مع الإيراد الكلى تكون الأرباح صفرية ، ولكن عندما يزيد الإيراد الكلى عن



(أ) الإيراد والتكاليف



(ب) منحنى الأرباح الاقتصادية والخسائر

شكل (١٣-٢)

التكاليف الكلية تكون الأرباح موجبة . ويتضح أن أكبر حجم من الأرباح يتحقق عند إنتاج (٩ وحدات) حيث يكون أ ك = ٢٢٥ ، ت ك = ١٨٣ ، ومقدار الأرباح هو ٤٢ ، وبالتالى فإن مستوى الإنتاج الذى يعظم الأرباح هو ٩ وحدات يومياً . ويمكن توضيح بيانات جدول (١٣-٢) بيانياً كما فى شكل رقم (١٣-٢) .

فى الجزء (أ) من الشكل يتضح أن الإيراد الكلى خط مستقيم ، كما أن منحنى التكاليف الكلية تأخذ الشكل المعتاد لها .

تقاس الأرباح بالمسافة الرأسية بين منحنى الإيراد الكلى والتكاليف الكلية ، ويصل مستوى الأرباح إلى أقصاه عند إنتاج ٩ وحدات . أما عند إنتاج ٤ وحدات أو ١٢ وحدة فإن الأرباح اليومية تنخفض إلى الصفر ، وتسمى هذه النقط بنقط التعادل Break even .

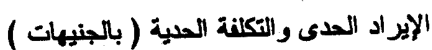
وعند مستوى الإنتاج الأقل من (٤) أو الأعلى من (١٢) تتحقق خسائر اقتصادية حيث تزيد التكاليف الكلية عن الإيراد الكلى .

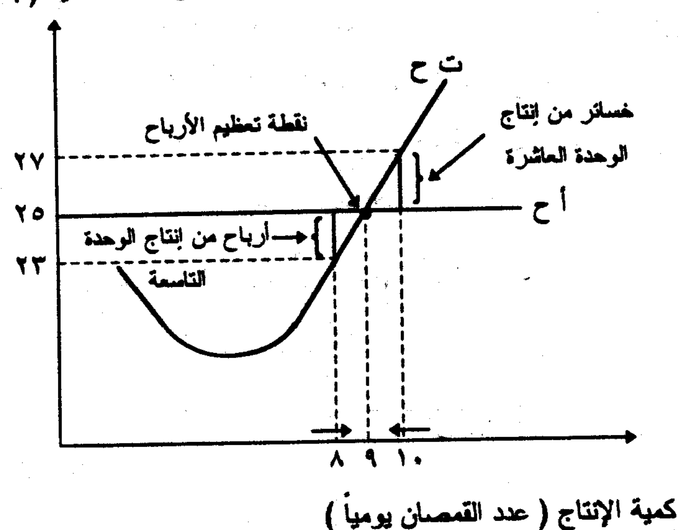
يبين الجزء الأسفل من الشكل (١٣-٢- ب) منحنى الأرباح حيث يصل إلى أقصاه عندما تكون الأرباح أكبر ما يمكن (٤٢) عند إنتاج (٩ وحدات) . ويتقاطع منحنى الأرباح مع المحور الأفقى عند نقط التعادل حيث تكون الأرباح صفرية (عند إنتاج ٤ ، ١٢) ويظهر منحنى الأرباح قيماً سالبة عند مستويات الإنتاج الأقل من ٤ والأكبر من ١٢ .

ثانياً – الأسلوب الحدى : Marginal Approach

طبقاً للأسلوب الحدى ، تقارن المنشأة بين إيرادها الحدى (أ ح) وتكلفتها الحدية (ت ح) لكى تختار حجم الإنتاج الذى يعظم الأرباح .

وحيث أن الإيراد الحدى ثابت فى ظروف المنافسة الكاملة والتكلفة الحدية تتزايد فى النهاية مع تزايد مستوى الإنتاج ، فإذا كان أ ح > ت ح عندئذ تزداد الأرباح لأن الزيادة فى الإيراد الناشئة من بيع الوحدة الإضافية تكون أكبر من الزيادة فى تكلفة إنتاج هذه الوحدة ولذا يجب أن تستمر المنشأة فى الإنتاج . أما إذا كان أ ح < ت ح فمعنى ذلك تناقص الأرباح ولذا يجب على المنشأة تقليل الإنتاج .





الناتج الذى يعظم الأرباح بطريقة تساوى الإيراد الحدى مع التكلفة الحدية

شكل (١٣-٣)

وتصل الأرباح إلى أقصاها عندما يتعادل أ ح مع ت ح . وذلك كما يتضح من شكل (١٣-٣) فعندما يزداد الإنتاج من ٨ إلى ٩ قمصان تكون أ ح = ٢٥ بينما ت ح = ٢٣ أى أن أ ح > ت ح وبالتالى تزداد

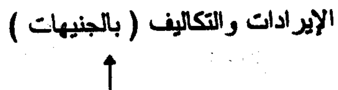
الأرباح . وإذا زاد الإنتاج من (٩) إلى (١٠) فالإيراد الحدى يظل ٢٥ بينما تزيد التكلفة الحدية إلى ٢٧ أى أن أ ح < ت ح . ومن ثم تقل الأرباح الاقتصادية . أى أن شرط تعظيم الأرباح هو تساوى الإيراد الحدى مع التكلفة الحدية .

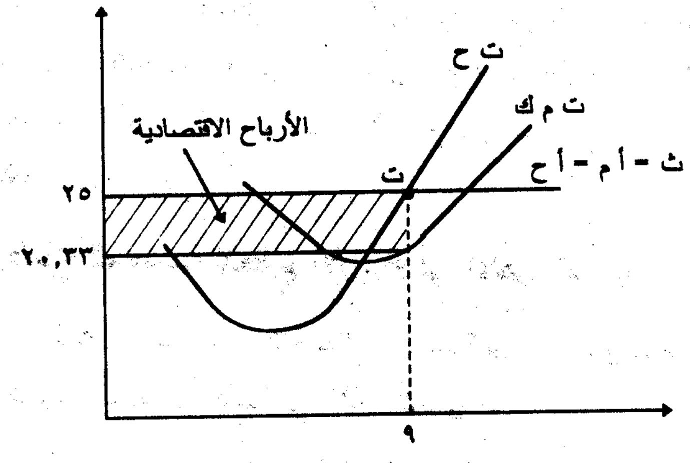
الأوضاع المحتملة لتعظيم الأرباح فى الأجل القصير :

يمكن التمييز بين ثلاثة حالات محتملة لتوازن المؤسسة التى تعمل فى ظروف المنافسة الكاملة فى الأجل القصير .

أ - حالة تحقيق أرباح اقتصادية : Economic Profit

عندما يزيد سعر بيع الوحدة (ث) عن متوسط التكلفة الكلية (ت م ك) يمكن للمنشأة تحقيق أرباح اقتصادية عندما تنتج ذلك المستوى الذى يتعادل عنده الإيراد الحدى (أ ح) مع التكلفة الحدية (ت ح) وعندئذ يتم تعظيم هذه الأرباح . فعند النقطة (ت) يتحقق شرط التوازن أ ح = ت ح ويكون حجم الإنتاج التوازنى ٩ وحدات ، عند هذا المستوى من الإنتاج تكون ت م ك (٢٠,٣٣) أقل من الثمن أو الإيراد الحدى (٢٥) وبالتالى يكون ربح الوحدة الواحدة (٢٥ - ٢٠,٣٣ = ٤,٦٧) ويكون مقدار الأرباح الكلية (٩ وحدات × ٤,٦٧ = ٤٢) وذلك كما يتضح من الشكل (١٣-٤) .





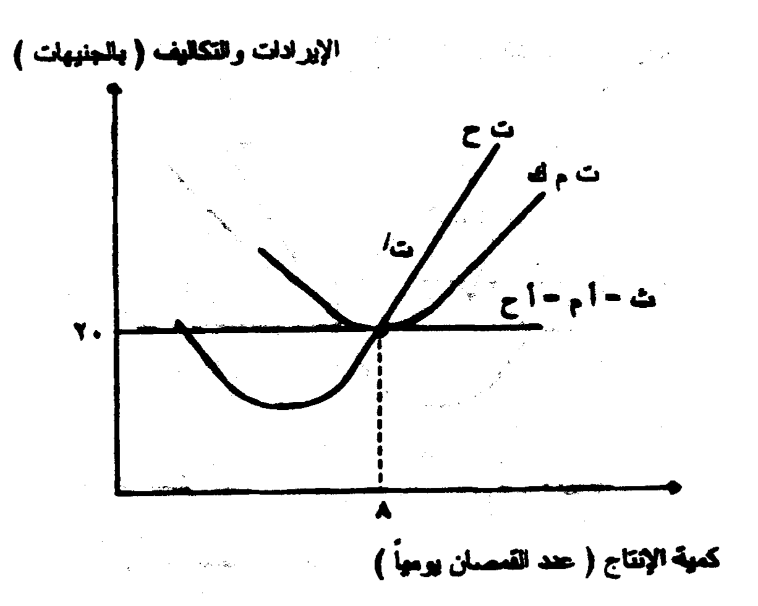
حالة تحقيق أرباح اقتصادية

شكل (١٣-٤)

ب - حالة تحقيق أرباح عادية : Normal Profit

وذلك عندما يتعادل ت م ك مع الثمن ، وتسمى هذه النقطة بنقطة التعادل وتحقق المؤسسة الأرباح العادية عند ذلك المستوى من الإنتاج ، كما يتضح من الشكل (١٣-٥) .

عند النقطة ت/ يتساوى أ ح مع ت ح ، كما يتساوى الثمن مع ت م ك عندما تكون أدناها (٢٠) ، ولذا تكون الأرباح الكلية مساوية للصفر حيث يتساوى الإيراد الكلى مع التكاليف الكلية .



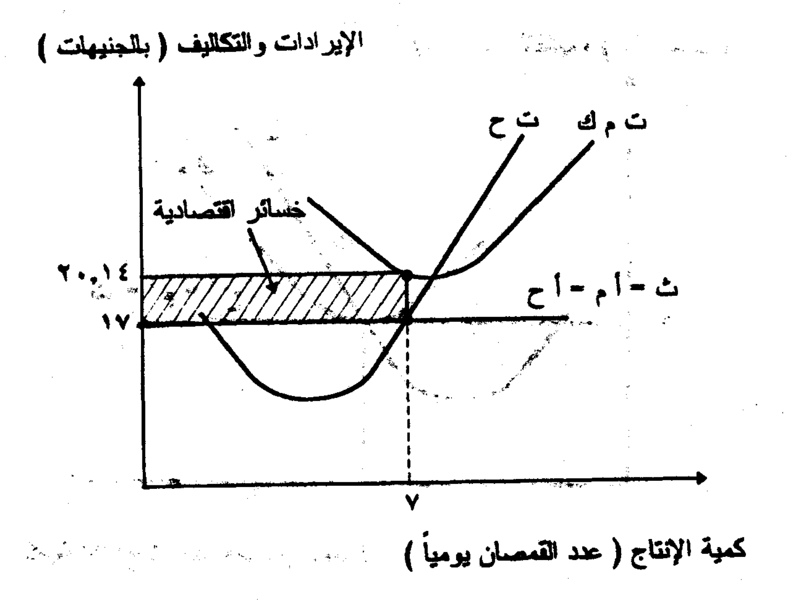
حالة تحقيق أرباح عادية

شكل (١٣-٥)

هـ - حالة تحقيق خسائر اقتصادية : Economic Loss

وذلك عندما يقل الثمن عن ت م ك ، فإذا افترضنا أن الثمن = ١٧ وأن ت م ك = ٢٠,١٤ يكون الإنتاج (الذى يؤدى إلى أقل خسائر ممكنة) هو ذلك المستوى الذى يتعادل عنده الثمن مع الإيراد الحدى مع التكلفة الحدية (عند ٧ وحدات) ، كما يتضح من الشكل (١٣-٦) .

ويكون مقدار الخسائر للوحدة الواحدة = ١٧ - ٢٠,١٤ = - ٣,١٤ وتكون الخسائر الكلية = ٧ × ٣,١٤ = ٢٢ عند إنتاج ٧ وحدات (يلاحظ أن هذه الخسائر تساوى مقدار التكاليف الثابتة) راجع جدول (١٣-٢) .



حالة تحقيق خسائر اقتصادية

شكل (١٣-٦)

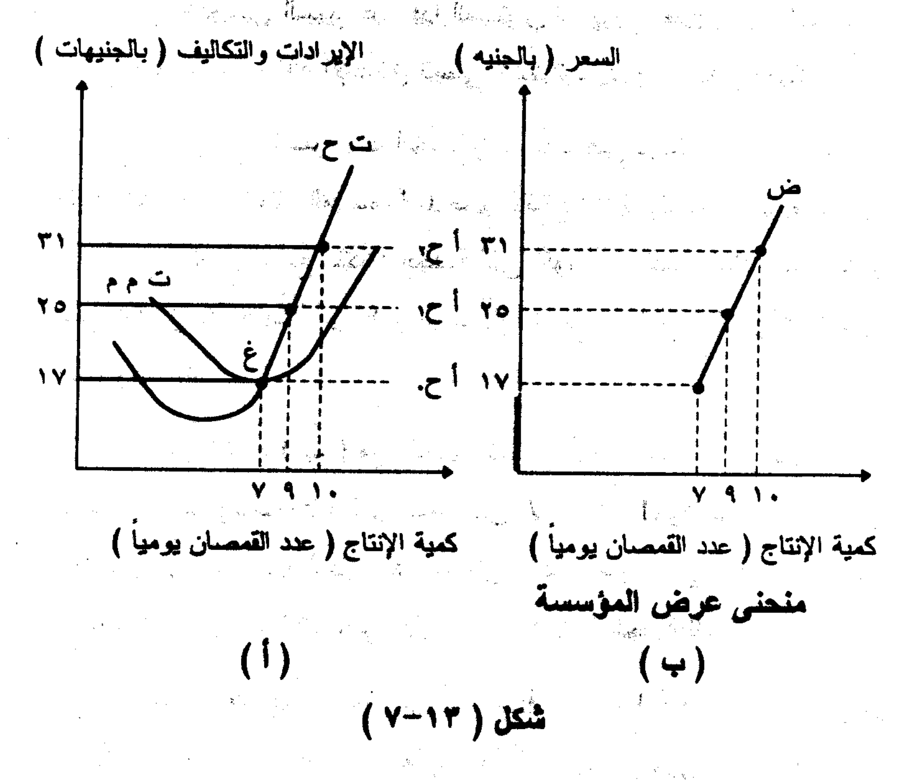
منحنى عرض المؤسسة فى الأجل القصير :

The Firm's Short-Run Supply Curve

يبين منحنى عرض المؤسسة التى تعمل فى ظروف المنافسة الكاملة فى الأجل القصير كيف يتغير حجم الإنتاج الذى يعظم الأرباح عندما تتغير الأسعار السوقية مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها .

ويوضح الشكل (١٣-٧) كيفية اشتقاق منحنى عرض المؤسسة الفردية على النحو التالى :





منحنى عرض المؤسسة

(أ) (ب)

شكل (١٣-٧)

فى الشكل (١٣-٧-أ) رسمنا أسعار مختلفة بالإضافة إلى منحنى التكلفة الحدية ومنحنى التكلفة المتوسطة المتغيرة للمنشأة (ت م م) . فى الأجل القصير لا تستطيع المؤسسة تجنب تحمل التكاليف الثابتة حتى وإن انخفض الإنتاج إلى الصفر ولذا فهى تعتبر أكبر خسارة يمكن أن تتحملها وعندما تقل الخسائر عن التكلفة الثابتة تستمر المنشأة فى الإنتاج .

أما إذا زادت الخسائر فإنه من الأفضل أن تتوقف ، فعند النقطة (غ) نجد أن السعر = ١٧ ويتساوى مع أدنى ت م م هنا تكون الخسائر مساوية للتكاليف الثابتة وتسمى هذه النقطة بنقطة الإغلاق ويكون الإنتاج عند ٧ وحدات .

إذا انخفض السعر عن هذا المستوى لن يكون هناك إنتاج ولابد أن تغلق مؤقتاً ، عند نقطة الإغلاق تغطى المنشأة تكاليفها المتغيرة فقط .

وكلما زاد السعر قلت الخسائر وبدأت فى تحقيق الأرباح ، ولذا يتزايد الإنتاج ، وتختار المنشأة دائماً حجم الإنتاج الذى يتساوى عنده الثمن ، أى الإيراد الحدى ، مع التكلفة الحدية التى تكون متزايدة . فعند زيادة الثمن إلى ٢٥ تزيد الكمية إلى ٩ وعندما يزداد الثمن إلى ٣١ تزداد الكمية المعروضة إلى ١٠ .

يبين الجزء (ب) من الشكل منحنى عرض المؤسسة ، حيث يبين الكميات المعروضة عند كل سعر من الأسعار . ويلاحظ أن منحنى العرض يكون موجب الميل عند الأسعار الأعلى من أدنى تكلفة متوسطة متغيرة ، وينطبق هذا المنحنى على منحنى التكلفة الحدية للمنشأة .

أما إذا انخفض السعر عن أدنى تكلفة متوسطة متغيرة (أقل من ١٧) لن يكون هناك عرض وتغلق المنشأة أبوابها وينطبق منحنى العرض فى هذه الحالة على المحور الرأسى . أما عند سعر الإغلاق (١٧) يكون سيان للمؤسسة أن تستمر أو تغلق لأن الخسائر تعادل التكاليف الثابتة .

الفصل الرابع عشر
سلوك المؤسسة فى ظل سوق الاحتكار

الاحتكار Monopoly يُعرف بأنه عبارة عن الصناعة التى تنتج سلعة أو خدمة ليس لها بدائل قريبة ، فضلاً عن وجود بائع أو مورد واحد يتمتع بالحماية نتيجة وجود عوائق أو موانع لدخول آخرين إلى السوق .

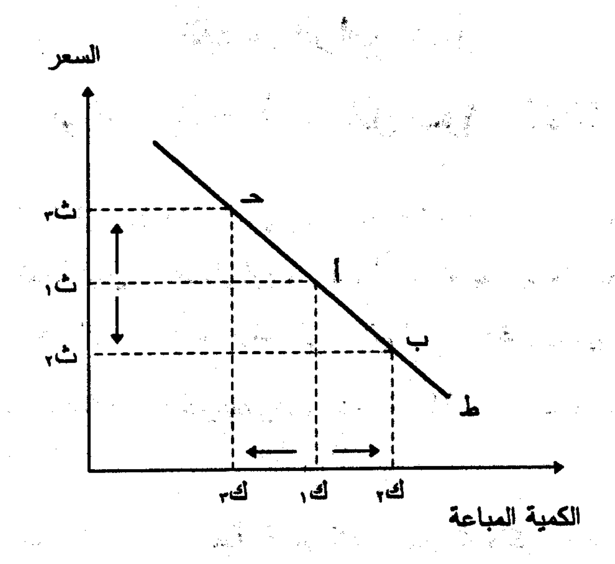
ومن أمثلة الاحتكار موردى خدمات التليفون ، الغاز ، الكهرباء ، المياه .

وسوف نوضح فى هذا الفصل كيف يختار المحتكر السعر والإنتاج .

الطلب والإيراد : Demand and Revenue

طالما أن هناك مؤسسة وحيدة فى حالة الاحتكار فإن منحنى الطلب الذى يواجه هذه المؤسسة سيكون متطابقاً مع منحنى طلب الصناعة طالما أن المؤسسة المحتكرة تبيع إنتاجها للسوق ككل .

وسينحدر منحنى الطلب الذى يواجه المحتكر من أعلى إلى أسفل ويتجه من اليسار إلى اليمين موضحاً أن الكمية المباعة تزداد كلما انخفض سعر بيع الوحدة وتقل كلما ارتفع السعر . كما يتضح من الشكل (١٤-١) . عند السعر $ث_١$ تكون الكمية المباعة $ك_١$ عند النقطة (أ) إذا انخفض السعر إلى $ث_٢$ تنتقل إلى (ب) وتزداد الكمية المباعة إلى $ك_٢$ ، أما إذا ارتفع السعر إلى $ث_٣$ تنتقل إلى (حـ) وتنخفض الكمية المباعة إلى $ك_٣$.



منحنى الطلب الذى يواجه المحتكر هو نفسه
منحنى طلب الصناعة أو السوق

شكل رقم (١٤-١)

إيرادات المحتكر :

يمكن التمييز بين عدة أنواع من الإيرادات وهى : الإيراد الكلى (أ ك) وهو عبارة عن حاصل ضرب السعر (ث) فى الكمية المباعة (ك) ، أى أن :

أ ك = ك × ث

الإيراد الحدى (أ ح) وهو عبارة عن التغير فى الإيراد الكلى (Δ أ ك) الناشئ من زيادة كمية المبيعات بوحدة إضافية (Δ ك) ، أى أن :

$$أ ح = \frac{\Delta أ ك}{\Delta ك}$$

ويمكن توضيح العلاقة بين الإيراد الكلى والإيراد الحدى للمحتكر من الجدول التالى :

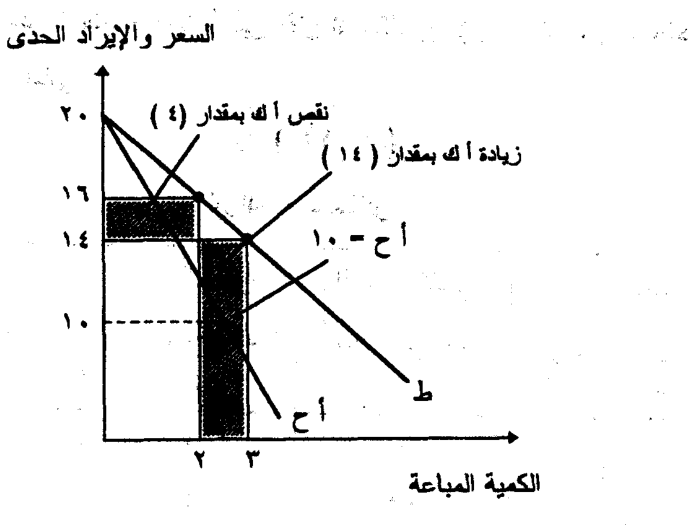
جدول (١٤-١)

إيرادات المحتكر

الثمن (ث)	الكمية المطلوبة أو المباعة (ك)	الإيراد الكلى أ ك = ك × ث	الإيراد الحدى $أ ح = \frac{\Delta أ ك}{\Delta ك}$
٢٠	٠	٠	
١٨	١	١٨	١٨
١٦	٢	٣٢	١٤
١٤	٣	٤٢	١٠
١٢	٤	٤٨	٦
١٠	٥	٥٠	٢
٨	٦	٤٨	- ٢
٦	٧	٤٢	- ٦
٤	٨	٣٢	- ١٠
٢	٩	١٨	- ١٤
صفر	١٠	صفر	- ١٨

ويمكن توضيح العلاقة بين الطلب والإيـراد الحدى للمحتكر بيانيـاً كما يبين شكل رقم (١٤-٢) يلاحظ أن منحنى الطلب وفقاً لأرقام الجدول

(١٤-١) يكون خط مستقيم سالب الميل ، بمعنى أنه لكى تزداد مبيعات المحتكر لابد من تخفيض السعر ، ويسرى هذا التخفيض على كل الكمية المباعة .



العلاقة بين الطلب والإيراد الحدى للمحتكر

شكل (١٤-٢)

ويلاحظ أن منحنى الإيراد الحدى للمحتكر يكون خط مستقيم سالب الميل ويقع أسفل منحنى طلب المحتكر . لماذا ؟ لأن الإيراد الحدى يتناقص مع زيادة الكمية المباعة . أى أن الإيراد الحدى للوحدة الإضافية يقل عن سعر بيع هذه الوحدة ، على سبيل المثال ، عند زيادة المبيعات من (٢) إلى (٣) لابد من تخفيض السعر من (١٦) إلى (١٤) ، ويكون الإيراد الحدى للوحدة الثالثة من المبيعات هى (١٠) لماذا ؟

إن بيع الوحدة الإضافية الثالثة ترتب عليه انخفاض السعر من (١٦) إلى (١٤) بمقدار (٢) وترتب على هذا شيئين : الأول ، زيادة

الإيراد الكلى بمقدار سعر بيع الوحدة الثالثة (١٤) . والثانى ، نقص الإيراد الكلى نتيجة بيع الوحدتين الأولى والثانية بسعر (١٤) ، أى يقل بمقدار (٢ × ٢ = ٤) .

وهكذا فإن التغير في الإيراد الكلى هو :

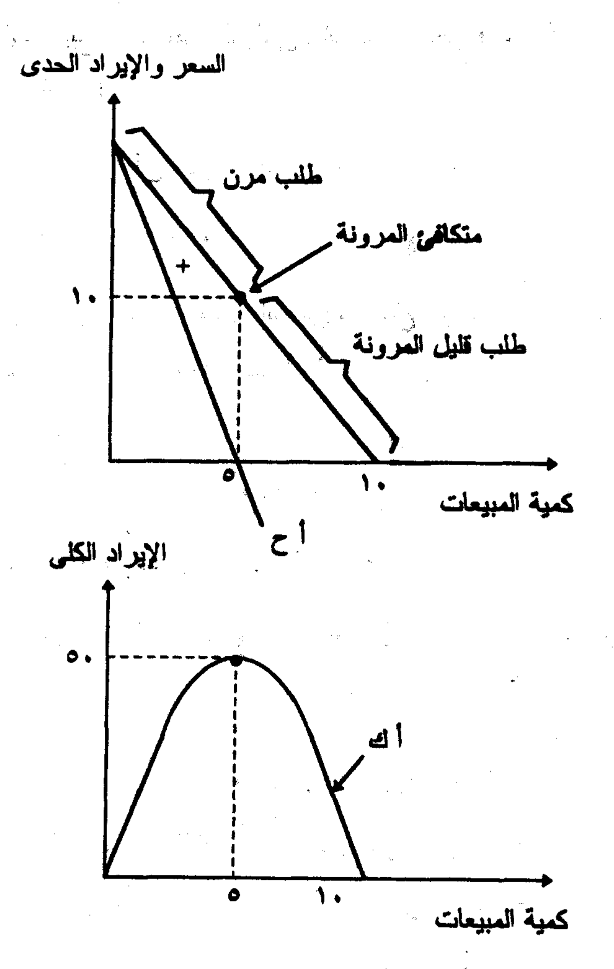
+ ١٤ - ٤ = ١٠

وبالتالى يكون الإيراد الحدى الناشئ من بيع الوحدة الثالثة (١٠) وهو أقل من السعر عند بيع ثلاثة وحدات (١٤) ، وذلك كما يتضح من الشكل (١٤-٢) .

وهكذا يكون الإيراد الحدى أقل من الثمن عند كل مستوى للمبيعات ، ولذلك يقع منحنى الإيراد الحدى أسفل منحنى الطلب .

العلاقة بين الإيراد الحدى والإيراد الكلى ومرونة الطلب السعرية :

يلاحظ تزايد الإيراد الكلى فى مدى المبيعات من الصفر إلى (٥) كلما انخفض الثمن ، ويكون الإيراد الحدى موجباً ومتناقصاً ، ويكون الطلب مرناً ، وعند زيادة المبيعات من ٥ إلى ١٠ وحدات يلاحظ تناقص الإيراد الكلى وبالتالى يكون الإيراد الحدى سالب ويكون الطلب قليل المرونة . يصل الإيراد الكلى إلى أقصاه عند حجم المبيعات (٥) حيث يصل إلى (٥٠) عندما يصل الإيراد الحدى إلى الصفر ويكون الطلب متكافئ المرونة .



العلاقة بين الإيراد الحدى والكلى ومرونة الطلب السعرية

شكل رقم (١٤-٣)

قرار الإنتاج والأسعار للمحتكر :

Price and Output Decision

إذا رغبنا فى تحديد مستوى الإنتاج والسعر الذى يعظم أرباح المحتكر نحتاج إلى دراسة سلوك التكاليف والإيرادات عندما يتغير حجم الناتج ويواجه المحتكر نفس القيود التى تواجهها المؤسسة التى تعمل فى ظروف المنافسة الكاملة والمتمثلة فى قيود التكنولوجيا والتكاليف .

ولكن يختلف المحتكر عن المؤسسة المتنافسة فى أنه ليس قابل للسعر وإنما يؤثر حجم إنتاجه على السعر الذى يحصل عليه من مبيعاته .

ويمكن تطبيق أسلوب مقارنة الإيراد الكلى بالتكاليف الكلية أو أسلوب تعادل الإيراد الحدى مع التكلفة الحدية لكى نحدد حجم الإنتاج الذى يعظم أرباح المحتكر ، كما يوضح الجدول التالى (١٤-٢) .

جدول (١٤-٢)

كيفية تحديد الإنتاج والأسعار للمحتكر

السعر (ث) بالجنيه	الكمية المباعة (ك)	الإيراد الكلى أ ك = ك × ث بالجنيهات	الإيراد الحدى أ ح = $\frac{\Delta \text{أ ك}}{\Delta \text{ك}}$ بالجنيهات	التكلفة الكلية (ت ك) بالجنيهات	التكلفة الحدية ت ح = $\frac{\Delta \text{ت ك}}{\Delta \text{ك}}$ بالجنيهات	الأرباح (أ ك - ت ك) بالجنيهات
٢٠	٠	٠		٢٠		- ٢٠
١٨	١	١٨	١٨	٢١	١	- ٣
١٦	٢	٣٢	١٤	٢٤	٣	٨
١٤	٣	٤٢	١٠	٣٠	٦	١٢
١٢	٤	٤٨	٦	٤٠	١٠	٨
١٠	٥	٥٠	٢	٥٥	١٥	- ٥

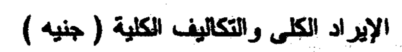
يلاحظ من الجدول (١٤-٢) أن الإيراد الكلى يتزايد مع زيادة كمية المبيعات ، كما تتزايد التكاليف الكلية . ويتضح من الجدول أن الأرباح الاقتصادية وهى الفرق بين أ ك ، ت ك تصل إلى أقصاها (١٢) عند مستوى المبيعات (٣) وعند سعر (١٤) . ويترتب على تقليل المبيعات إلى (٢) أو زيادتها إلى (٤) نقص الأرباح الاقتصادية إلى (٨) ، وبالتالى فإن الإنتاج الذى يعظم الأرباح بطريقة مقارنة الإيراد الكلى والتكاليف الكلية هو (٣) .

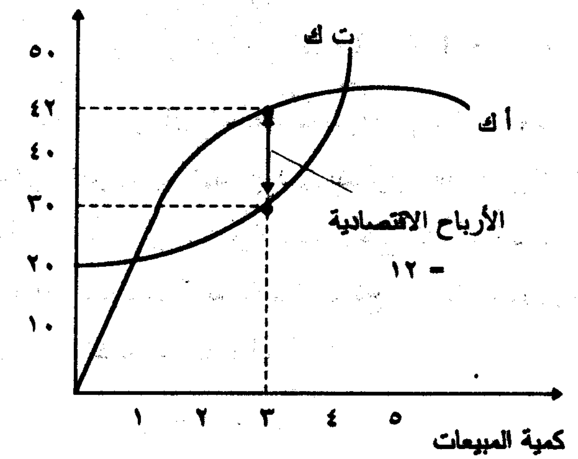
وإذا نظرنا إلى قاعدة الإيراد الحدى والتكلفة الحدية ، يلاحظ ما يلى : عند زيادة الإنتاج والمبيعات من (٢) إلى (٣) يكون الإيراد الحدى (١٠) والتكلفة الحدية (٦) ، أى أن الأرباح تزيد بمقدار (٤) . أما إذا زاد الإنتاج والمبيعات من (٣) إلى (٤) سيكون الإيراد الحدى (٦) ولكن تصبح التكاليف الحدية (١٠) ، وفى هذه الحالة تزيد التكلفة الحدية عن الإيراد الحدى بمقدار (٤) ، وبالتالى ستقل الأرباح بمقدار (٤) .

ولذا فإن مستوى الإنتاج والمبيعات (٣) هو الذى يعظم أرباح المحتكر . ويمكن تمثيل بيانات الجدول (١٤-٢) بيانياً كما فى الشكل (١٤-٤) .

يتضح من الجزء (أ) فى الشكل أن الأرباح الاقتصادية تقاس بالفرق أو المسافة الرأسية بين أ ك ، ت ك ، وتكون أقصاها عند إنتاج وبيع (٣ وحدات) ، ويبلغ حجم الأرباح الكلية (١٢) أى (٤٢ - ٣٠) .

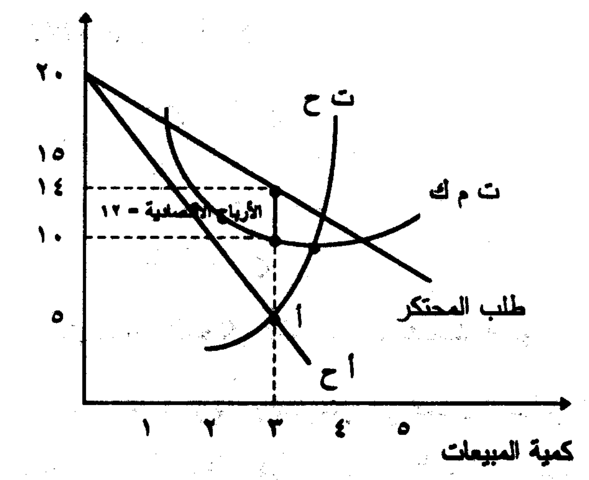
بالنظر إلى الجزء (ب) فى الشكل نجد أن المحتكر يعظم أرباحه عندما يختار مستوى الإنتاج الذى يتساوى عنده الإيراد الحدى مع التكلفة الحدية كما هو الحال بالنسبة للمؤسسة المتنافسة . عند نقطة (أ) يتقاطع منحنى





(أ) منحنيات الإيراد الكلى والتكاليف الكلية

الإيراد الكلى والتكاليف الكلية (جنيه)



(ب) منحنيات الطلب والإيراد الحدى والتكلفة الحدية

تحديد الإنتاج والأسعار للمحتكر

شكل (١٤-٤)

أ ح مع منحنى ت ح ويكون حجم المبيعات (٣) ، ويكـون سـعر البيـع (٤) من واقع منحنى الطلب ، فإذا كانت ت م ك = ١٠ فإن ربح الوحـدة = ١٤ - ١٠ = ٤ ، وتكون الأرباح الكلية (٤ × ٣ = ١٢) .

يلاحظ أن كل المؤسسات سواء فى ظل ظروف المنافسة الكاملة أو الاحتكار تختار حجم الإنتاج الذى يتساوى عنده الإيراد الحدى مـع التكلفـة الحدية ، وحيـث أن السعر يتساوى مع الإيراد الحدى فـى ظـل المنافسـة الكاملة فإن المؤسسـة المتنافسـة ستنتج عندمـا يتساوى السعر مـع الإيراد الحدى مع التكلفة الحدية ، أى أن :

ث = أ ح = ت ح .

أما بالنسبة للمحتكر فإن السعر يزيد على الإيراد الحدى ، ومـن ثـم فإن مستوى الإنتاج الذى يعظم أرباحـه سيتحقق عندمـا يزيـد السـعر أيضـاً على التكلفة الحدية ، أى أن :

أ ح = ت ح

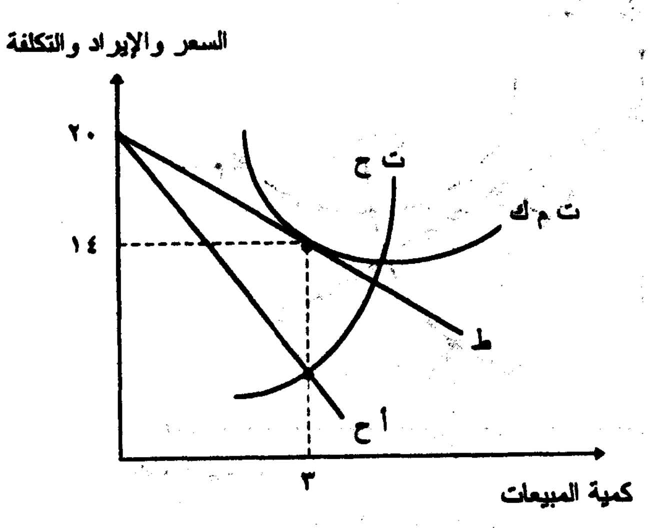
∵ ث > أ ح

∴ ث > ت ح

هل يحقق المحتكر دائماً أرباحاً اقتصادية موجبة ؟

ليس بالضرورة ، ولنفترض فى المثال السـابق أن التكـاليف الثابتـة قد زادت ، عندئـذ ستقل الأربـاح بنفس المقدار ، حيث لـن تتغير التكلفـة الحدية والإيراد الحدى .

فإذا زادت بمقدار ١٢ تصبح التكاليف الكلية ٤٢ وتنخفض الأرباح إلى الصفر حيث السعر يتساوى مع التكلفة المتوسطة الكلية ($\frac{٤٢}{٣}$ = ١٤) . وسيرتفع منحنى ت م ك حتى يلامس منحنى الطلب عند مستوى الإنتاج (٣) والذى يقابله سعر (١٤) كما هو موضح فى شكل (١٤-٥) .



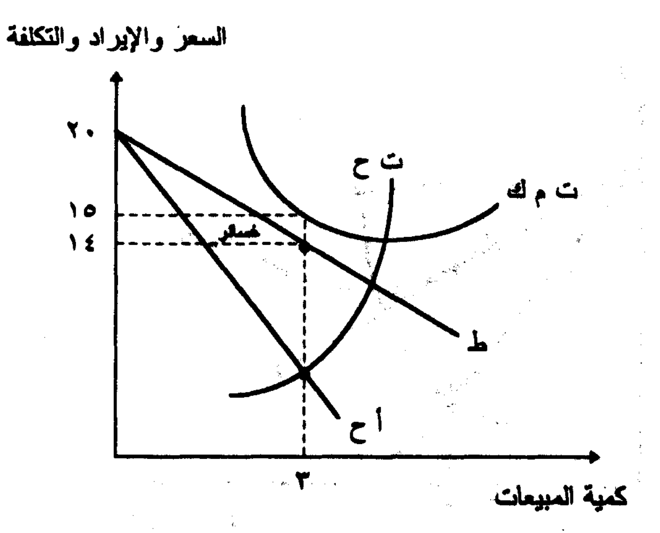
يحقق المحتكر أرباحاً صفرية

شكل (١٤-٥)

وقد تزداد التكاليف الثابتة بمقدار أكبر من ١٢ ، عندئذ ستصبح التكلفة المتوسطة الكلية أكبر من السعر وسيحقق المحتكر خسائر ، كما هو موضح فى شكل (١٤-٦) .

فإذا زادت التكاليف الثابتة بمقدار ١٥ ، تصبح التكاليف الكلية = ٤٥ والتكلفة المتوسطة الكلية = $\frac{٤٥}{٣}$ = ١٥ ، ويكون مقدار الخسائر الكلية (٣) . ولابد أن يغلق المحتكر المنشأة فى هذه الحالة .

ويلاحظ بصفة عامة أن الأرباح الاقتصادية التى تحققها الصناعة فى ظل ظروف المنافسة الكاملة لابد وأن تختفى بسبب حرية دخول منشآت جديدة إلى السوق ، ومن ثم زيادة العرض وانخفاض الأسعار .



يحقق المحتكر خسائر

شكل (١٤-٦)

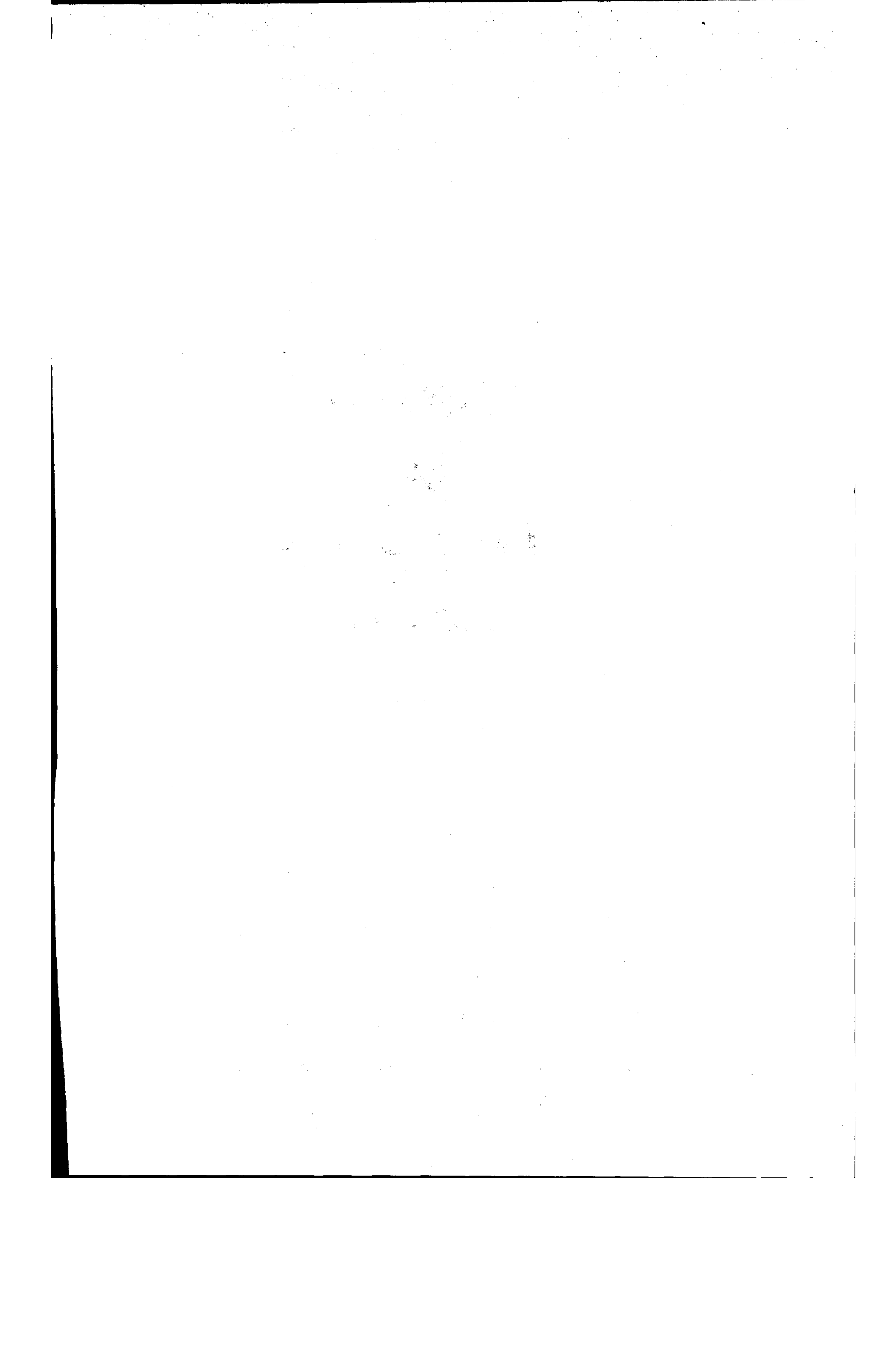
أما بالنسبة للمحتكر فهو يستطيع الاحتفاظ بالأرباح الاقتصادية بسبب وجود موانع للدخول ، وبالتالى يتمكن من الاحتفاظ بالأرباح بصفة مستمرة وأحياناً يكون حجم الأرباح ضخماً كما هو الحال فى تجارة الماس الدولية .

أسئلة وتطبيقات

على

موضوعات القسم الثانى

" الاقتصاد الجزئى "



أسئلة الفصل الثامن والتاسع

السؤال الأول : أسئلة الاختيار المتعدد :

١ - ارتفاع أسعار قطع غيار السيارات اليابانية يترتب عليه :

أ - نقص الطلب على السيارات اليابانية .

ب - زيادة عرض السيارات اليابانية .

حـ - انتقال منحنى عرض السيارات اليابانية إلى اليسار .

د - انتقال منحنى الطلب على السيارات اليابانية إلى اليمين .

هـ - لا شئ مما سبق .

٢ - يعنى افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة عند دراسة العلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة معينة وسعرها ما يلى :

أ - بقاء العوامل الأخرى وكذلك الثمن ثوابت .

ب - كل العوامل الأخرى تظل ثابتة ماعدا الثمن .

حـ - تتغير العوامل الأخرى مع بقاء الثمن ثابت .

د - لا شئ مما سبق .

٣ - يؤدى أحد العوامل الآتية إلى انتقال منحنى الطلب على سلعة إلى اليمين :

أ - ارتفاع سعر سلعة مكملة .

ب - ارتفاع سعر سلعة بديلة .

حـ - انخفاض تكاليف الإنتاج .

د - ارتفاع أسعار خدمات عوامل الإنتاج .

هـ - (ب) ، (حـ) صحيحتان .

٤ - إذا زاد الطلب على سلعة ما نتيجة لانخفاض سعر سلعة أخرى كانت السلعتان :

أ - بديلتان . ب - مكملتان .

حـ - مستقلتان . د - لا شئ مما سبق .

٥ - إذا نقص الطلب على سلعة ما نتيجة لانخفاض سعر سلعة أخرى كانت السلعتان :

أ - بديلتان . ب - مكملتان .

حـ - مستقلتان . د - لا شئ مما سبق .

٦ - عندما يرتفع سعر دفايات البوتاجاز ، فمع بقاء العوامل الأخرى على حالها ، من المتوقع أن :

أ - تزداد الكمية المطلوبة من دفايات البوتاجاز .

ب - يقل الطلب على الدفايات الكهربائية .

حـ - يقل الطلب على دفايات البوتاجاز .

د - يقل الطلب على اسطوانات البوتاجاز .

هـ - تقل الكمية المطلوبة من اسطوانات البوتاجاز .

٧ - إذا كان أثر الدخل الناتج عن انخفاض سعر سلعة ما يعمل فى عكس اتجاه أثر الإحلال ولكن أقل منه ، تكون السلعة :

أ - عادية . ب - جيفن .

حـ - دنيا . د - (ب) ، (حـ) صحيحتان .

٨ – إذا كان أثر الدخل الناتج عن ارتفاع سعر سلعة ما يعمل فى عكس اتجاه أثر الإحلال وأكبر منه تكون السلعة :

أ – عادية . ب – جيفن .

حـ – دنيا . د – (ب) ، (حـ) صحيحتان .

٩ – من المتوقع أن تؤدى حملة دعائية كبيرة لصالح سلعة معينة إلى :

أ – زيادة الكمية المطلوبة من هذه السلعة .

ب – زيادة الكمية المعروضة من هذه السلعة .

حـ – زيادة الطلب على هذه السلعة .

د – زيادة عرض هذه السلعة .

١٠ – من المحتمل أن ينتقل منحنى طلب المستهلكين على سلعة معينة إلى أعلى ناحية اليمين إذا :

أ – ارتفعت أسعار السلع البديلة وأسعار السلع المكملة .

ب – انخفضت أسعار السلع البديلة وأسعار السلع المكملة .

حـ – ارتفعت أسعار السلع البديلة أو انخفضت أسعار السلع المكملة .

د – انخفضت أسعار السلع البديلة أو ارتفعت أسعار السلع المكملة .

١١ – من المتوقع أن تؤدى الزيادة فى الدخول النقدية للمستهلكين على سلعة معينة إلى :

أ – زيادة الكمية المعروضة منها .

ب – زيادة الطلب عليها .

حـ – انتقال منحنى الطلب عليها إلى جهة اليمين .

د – انتقال منحنى الطلب عليها إلى جهة اليسار .

هـ – (ب) ، (حـ) صحيحتان .

١٢ - من المحتمل أن يؤدى ارتفاع أسعار اللحوم البيضاء (الدواجن) إلى :

أ - نقص الطلب على اللحوم البيضاء وزيادة الطلب على اللحوم الحمراء .

ب - نقص الكمية المطلوبة من اللحوم البيضاء وزيادة الطلب من اللحوم الحمراء .

حـ - نقص الكمية المطلوبة من اللحوم البيضاء وزيادة الكمية المطلوبة من اللحوم الحمراء .

د - نقص الطلب على اللحوم البيضاء وزيادة الكمية المطلوبة من اللحوم الحمراء .

هـ - كل ما سبق .

١٣ - ينص قانون الطلب على أن انخفاض ثمن سلعة معينة مع بقاء العوامل الأخرى على حالها يؤدى إلى :

أ - زيادة الطلب .

ب - نقص الطلب .

حـ - انحدار منحنى الطلب من أعلى إلى أسفل ومن اليسار إلى اليمين .

د - (ب) ، (حـ) صحيحتان .

هـ - لا شئ مما سبق .

١٤ - تقيس مرونة الطلب السعرية :

أ - التغير المطلق فى الكمية المطلوبة إلى التغير المطلق فى السعر .

ب - التغير المطلق في السعر إلى التغير المطلق في الكمية المطلوبة .

حـ - التغير النسبي في الكمية المطلوبة إلى التغير المطلق في السعر .

د - التغير النسبي في السعر إلى التغير المطلق في الكمية المطلوبة .

هـ - لا شئ مما سبق .

١٥ - يكون الطلب عديم المرونة إذا :

أ - أدى انخفاض السعر إلى نقص الكمية المطلوبة .

ب - أدى ارتفاع السعر إلى نقص الكمية المطلوبة .

حـ - أدى انخفاض السعر إلى زيادة الإيراد الكلي للبائعين .

د - لم يؤدي تغير السعر إلى أي تغير مقابل له في الكمية المطلوبة .

هـ - أدى انخفاض السعر بنسبة معينة إلى نقص الإيراد الكلي للبائعين بنسبة أقل .

١٦ - إذا كان الطلب على سلعة ما متكافئ المرونة فإن تغير سعرها بنسبة ما يؤدي إلى :

أ - تغير الكمية المطلوبة منها بنفس النسبة وفي نفس الاتجاه .

ب - تغير الإنفاق الكلي على السلعة بنفس النسبة .

حـ - تغير الكمية المطلوبة من سلعة بديلة لها بنفس النسبة وفي الاتجاه العكسي .

د - يظل الإنفاق الكلي ثابتاً ولا يتأثر بأي تغير في السعر .

هـ - لا شئ مما سبق .

١٧ - إذا كان منحنى الطلب على سلعة ما خطاً مستقيماً سالب الميل فإن مرونة طلبها السعرية :

أ - تتناقص كلما تحركنا لأعلى على المنحنى .

ب - تتناقص كلما تحركنا لأسفل على المنحنى .

حـ - ثابتة دائماً وتساوى الوحدة .

د - ثابتة وليس بالضرورة أن تساوى الوحدة .

هـ - لا شئ مما سبق .

١٨ - أى من الصفات التالية لا تناسب الطلب كبير المرونة :

أ - يتزايد الإنفاق الكلى بارتفاع السعر .

ب - القيمة المطلقة لمعامل المرونة أكبر من الوحدة .

حـ - يتناقص الإيراد الكلى بارتفاع السعر .

د - يزيد التغير النسبى فى الكمية عن التغير النسبى فى السعر .

هـ - كل ما سبق .

١٩ - إذا ترتب على ارتفاع سعر سلعة ما بنسبة ١٠ ٪ نقص الكمية المطلوبة منها بنسبة ٨,٧ ٪ فإن الإنفاق الكلى عليها :

أ - يزيد .　　　　ب - يقل .

حـ - يظل ثابتاً .　　　　د - لا شئ مما سبق .

٢٠ - إذا كانت مرونة الطلب السعرية على سلعة ما ، عند سعر معين تساوى الوحدة فى قيمتها المطلقة فإن ارتفاع سعرها بوحدة نقدية واحدة سيؤدى إلى :

أ - نقص الكمية المطلوبة منها بوحدة واحدة .

ب – نقص الكمية المطلوبة من سلعة مكملة لها بوحدة واحدة .

حـ – نقص الكمية المطلوبة من سلعة بديلة لها بوحدة واحدة .

د – زيادة الإنفاق الكلى على هذه السلعة .

هـ – لا شئ مما سبق .

٢١ – إذا أدى الانخفاض فى سعر إحدى السلع من ١٠٠ وحدة نقدية إلى ٩٠ وحدة نقدية إلى زيادة المبيعات الشهرية من ١٠٠٠ وحدة إلى ١٢٠٠ وحدة فتكون المرونة السعرية للطلب :

أ – ٠,٥ .　　　ب – ٢ .

حـ – ٠,٢٥ .　　　د – ١,٥ .

هـ – لا شئ مما سبق .

٢٢ – إذا انخفض سعر سلعة معينة وكان الطلب عليها قليل المرونة فإن الإنفاق الكلى :

أ – يزيد .　　　ب – يقـل .

حـ – يظل ثابتاً .

د – يزيد بنفس نسبة انخفاض السعر .

٢٣ – إذا كان منحنى طلب السوق على سلعة ما خطياً وسالب الميل فيمكن استنتاج أن :

أ – مرونته ثابتة .

ب – تتناقص مرونة الطلب السعرية بتزايد الكمية .

حـ – تتناقص مرونة الطلب السعرية بتزايد السعر .

د – لا يمثل سوق منافسة كاملة .

٢٤ - إذا كانت إشارة مرونة الطلب التبادلية موجبة فهذا يعنى أن السلعتين :

أ - بديلتان . ب - مكملتان .

حـ - مستقلتان . د - لا شئ مما سبق .

٢٥ - إذا كانت إشارة الطلب الدخلية موجبة فهذا يعنى أن السلعة :

أ - ضرورية . ب - كمالية .

حـ - دنيا . د - (أ ، ب) صحيحتان .

هـ - لا شئ مما سبق .

٢٦ - إذا ترتب على ارتفاع سلعة ما بنسبة ١٠ ٪ نقص الكمية المطلوبة بنسبة ١٧ ٪ كان الطلب على هذه السلعة :

أ - قليل المرونة . ب - كبير المرونة .

حـ - متكافئ المرونة . د - لا نهائى المرونة .

٢٧ - مرونة الطلب التقاطعية هى مقياس لدرجة استجابة التغيرات فى الطلب على سلعة ما عندما :

أ - يتغير الطلب على سلعة أخرى .

ب - يتغير عرض سلعة أخرى .

حـ - يتغير سعر سلعة أخرى .

د - تتغير أذواق المستهلكين بالنسبة لسلعة أخرى .

هـ - لا شئ مما سبق .

٢٨ - تزداد مرونة الطلب السعرية على سلعة معينة :

أ - كلما كانت مرتبطة بالعديد من السلع الأخرى فى الاستهلاك .

ب - كلما كانت تحتل نسبة محدودة فى ميزانية المستهلك .

حـ - كلما كانت أكثر أهمية فى الاستهلاك .

د - كلما زاد عدد البدائل القريبة للسلعة فى الاستهلاك .

هـ - لا شئ مما سبق .

٢٩ - إذا كان منحنى العرض من سلعة ما منحدراً من أسفل إلى أعلى ومتجهاً من اليسار إلى اليمين فهذا يعنى :

أ - تزايد الكمية المعروضة مع ارتفاع الثمن .

ب - تزايد الكمية المعروضة مع انخفاض الثمن .

حـ - زيادة العرض مع ارتفاع أسعار السلع الأخرى .

د - نقص العرض مع ارتفاع أسعار السلع الأخرى .

هـ - لا شئ مما سبق .

٣٠ - العوامل التالية لا تؤدى إلى زيادة عرض القمح :

أ - ارتفاع سعر القمح .

ب - إدخال تحسينات على وسائل زراعة القمح .

حـ - انخفاض أسعار المدخلات المستخدمة فى زراعة القمح .

د - انخفاض أسعار القطن .

هـ - لا شئ مما سبق .

٣١ - تتغير مرونة العرض السعرية مع ثمن السلعة فى حالة منحنى العرض غير الخطى .

أ - طردياً .   ب - عكسياً .

جـ - طردياً وتكون دائماً أكبر من الوحدة .

د - عكسياً وتكون دائماً أقل من الوحدة .

هـ - لا شئ مما سبق .

٣٢ - إذا ترتب على انخفاض سعر سلعة ما بنسبة ١ ٪ نقص الكمية المعروضة بنسبة ٢ ٪ كان العرض :

أ - مرناً . ب - غير مرن .

جـ - متكافئ المرونة . د - عديم المرونة .

هـ - لا نهائى المرونة .

٣٣ - إذا كان منحنى العرض يأخذ شكل الخط المستقيم ويبدأ من نقطة الأصل فإن المرونة السعرية :

أ - تتزايد كلما زاد الثمن .

ب - تتزايد كلما انخفض الثمن .

جـ - تنخفض كلما انخفض الثمن .

د - تكون ثابتة عند أى نقطة على المنحنى .

هـ - لا شئ مما سبق .

٣٤ - ينص قانون العرض على أن انخفاض سعر سلعة ما يؤدى إلى :

أ - زيادة الكمية المعروضة .

ب - نقص الكمية المعروضة .

جـ - زيادة العرض .

د - نقص العرض .

هـ - زيادة العرض والكمية المعروضة فى آن واحد .

٣٥ - تبين أى نقطة على منحنى عرض السوق :

أ - الكمية المعروضة .

ب - ثمن الوحدة .

حـ - النسبة بين الكمية المعروضة وثمن الوحدة .

د - الكمية المعروضة وثمن الوحدة .

هـ - لا شئ مما سبق .

٣٦ - انتقال منحنى العرض على سلعة ما إلى اليسار يرجع إلى :

أ - ارتفاع سعر السلعة نفسها .

ب - انخفاض أسعار خدمات عوامل الإنتاج المستخدمة فى إنتاج السلعة .

حـ - ارتفاع أسعار خدمات عوامل الإنتاج المستخدمة فى إنتاج السلعة .

د - إدخال تحسينات على وسائل إنتاج السلعة .

هـ - لا شئ مما سبق .

٣٧ - إذا ترتب على الزيادة فى سعر إحدى السلع بنسبة معينة زيادة الكمية المعروضة منها بنفس النسبة فلابد أن يكون منحنى العرض :

أ - خطاً مستقيماً موازياً للمحور الرأسى .

ب - خطاً مستقيماً موازياً للمحور الأفقى .

حـ - خطاً مستقيماً نابعاً من نقطة الأصل بزاوية ٤٥° .

د - خطاً مستقيماً نابعاً من نقطة الأصل بأى زاوية .

هـ - لا شئ مما سبق .

٣٨ – من المحتمل أن ينتقل منحنى عرض السوق من الشاى إلى جهة اليمين عندما :

أ – يزداد سعر البن .

ب – تزداد أجور العمال المشتغلين بزراعة الشاى .

حـ – انخفاض دخول المستهلكين للشاى .

د – كل ما سبق .

هـ – لا شيء مما سبق .

السؤال الثانى : أسئلة الصواب والخطأ مع التبرير :

١ – يكون منحنى طلب المستهلك الفرد دائماً سالب الميل .

٢ – يكون منحنى طلب السوق أشد انحداراً من منحنى طلب المستهلك الفرد .

٣ – يزداد الطلب على سلعة ما بارتفاع أسعار السلع المكملة لها .

٤ – إن الذى يحدد نوع السلعة إذا كانت سلعة عادية أو دنيا أو جيفن هو أثر الدخل .

٥ – كل سلعة جيفن هى سلعة دنيا .

٦ – لا تختلف السلعة الاقتصادية عن السلعة الحرة .

٧ – قد تكون مرونة الطلب السعرية ثابتة من نقطة إلى أخرى على منحنى الطلب أحياناً .

٨ – إذا كانت دالة الطلب على إحدى السلع هي :

س = ٢٠٠ – ٤ ث حيث س هى الكمية المطلوبة ، ث ثمن الوحدة من السلعة ، فإن الطلب على هذه السلعة يكون مرناً عند أى ثمن .

٩ – ترتبط مرونة الطلب السعرية عكسياً مع السعر على منحنى الطلب الخطى سالب الميل .

١٠ – تزداد وتنتشر ظاهرة الأوكازيونات بالنسبة للسلع الكمالية .

١١ – يزداد الإنفاق الكلى للمستهلك على سلعة معينة إذا ارتفعت أثمانها وكان الطلب عليها متكافئ المرونة .

١٢ – إذا ترتب على انخفاض سعر سلعة من ١٠ جنيهات إلى ٩ جنيهات زيادة المبيعات اليومية من ٢٠٠٠ وحدة إلى ٢١٠٠ وحدة فإن الطلب عليها يكون كبير المرونة .

١٣ – تزداد مرونة الطلب السعرية لسلعة ما كلما زاد عدد البدائل المتاحة لها .

١٤ – تقل مرونة الطلب السعرية فى الفترة الطويلة عنها فى الفترة القصيرة .

١٥ – إذا كانت مرونة الطلب التقاطعية سالبة فإن هذا يدل على أن السلعتين متبادلتان .

١٦ – من المحتمل أن يؤدى ارتفاع سعر البن إلى انتقال منحنى العرض من الشاى إلى اليمين فى ظل ثبات العوامل الأخرى .

١٧ – إذا ترتب على ارتفاع سعر سلعة ما بمقدار وحدة نقدية واحدة زيادة الكمية المعروضة بمقدار وحدة واحدة فإن مرونة العرض السعرية تساوى الوحدة .

١٨ – يميل العرض بصفة عامة إلى أن يكون أكثر مرونة فى الفترة الطويلة عنه فى الفترة القصيرة .

١٩ – تميل مرونة عرض التحاق الأشخاص بمهنة معينة إلى الزيادة فى الفترة الطويلة عنها فى الفترة القصيرة .

٢٠ - إذا ترتب على ارتفاع سعر سلعة معينة من ٤ جنيهات إلى ٦ جنيهات زيادة الكميات المعروضة من ١٠٠ وحدة إلى ١١٠ وحدة فإن العرض على هذه السلعة يكون مرناً .

أسئلة الفصل العاشر

السؤال الأول : أسئلة الإختيار المتعدد :

١ - ينص قانون الطلب على أن انخفاض سعر سلعة معينة سيؤدى مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة إلى :

أ - زيادة الطلب .

ب - زيادة أو تمدد الكمية المطلوبة .

حـ - نقص الطلب .

د - نقص الكمية المطلوبة .

هـ - لا شئ مما سبق .

٢ - عند تمثيل منحنى الطلب على سلعة معينة بيانياً فإننا :

أ - نفترض تغير كافة العوامل فى دالة الطلب .

ب - نفترض ثبات كافة العوامل التى تؤثر فى الكمية المطلوبة غير ثمن السلعة .

حـ - نفترض تغير الدخل والأذواق وأثمان السلع الأخرى بنفس نسبة تغير ثمن السلعة .

د - نفترض عدم أهمية العوامل الأخرى غير ثمن السلعة .

هـ - لا شئ مما سبق .

٣ - إذا ارتفعت أثمان السلع البديلة وانخفضت أثمان السلع المكملة فإن الطلب على السلعة الأصلية - مع بقاء العوامل الأخرى على حالها - قد :

أ - يزداد .

ب - يقـل .

حـ - لا يتغـير .

د - ينتقل إلـى أعلـى جهـة اليســار .

هـ - لا شئ مما سبق .

٤ - إذا زاد الطلب على السـلعة (س) عندما يرتفع ثمن السـلعة (ص) فـإن :

أ - السلعتين بديلتيـن .

ب - الســلعتين مكملتيـن .

حـ - السلعتين مستقلتين .

د - السلعة (س) عادية السلعة (ص) رديئة .

هـ - لا شئ مما سبق .

٥ - إذا ترتـب علـى ارتفـاع أسـعار تذاكـر المسـرح نقص الإيـرادات الكلية كـان معنـى ذلـك أن الطلب على خدمات المســرح :

أ - مـرن .

ب - غير مـرن .

حـ - متكافئ المرونة .

د - لانهائى المرونة .

هـ - عديم المرونة .

٦ - إذا كـانت اشـارة مرونـة الطلـب التبادليـة (التقـاطع) سـالبة كـان معنـى ذلـك أن :

أ - السلعتين بديلتين .

ب - السلعتين مكملتين .

حـ - السلعتين مستقلتين .

د - السلعتين رديئتين .

هـ - لا شئ مما سبق .

٧ - إذا كانت اشارة مرونة الطلب الدخلية سالبة كان معنى ذلك أن :

أ - السلعة عادية ولكن ضرورية .

ب - السلعة عادية ولكن كمالية .

حـ - السلعة رديئة .

د - لا شئ مما سبق .

٨ - إذا كان الطلب على سلعة ما مرناً فإن ارتفاع الثمن سيؤدى إلى :

أ - زيادة الإيراد الكلى .

ب - زيادة الكمية المطلوبة .

حـ - نقص الطلب على السلعة البديلة .

د - زيادة الطلب على السلع المكملة .

هـ - لا شئ مما سبق .

٩ - منحنى الطلب الذى يتميز بمرونة تساوى الوحدة عند كل نقاطه يكون :

أ - خط مستقيم سالب الميل .

ب - قطع زائد قائم .

حـ - خط أفقى موازى للمحور الأفقى .

د - خط رأسى عمودى على المحور الأفقى .

هـ - لا شئ مما سبق .

١٠ - إذا كـان منحنـى العرضمـن سـلعة مـا منحـدر مـن أسـفل إلــى أعلـى مـن اليمين إلـى اليسـار :

أ - تتزايد الكمية المعروضة بزيادة الثمـن .

ب - تتزايد الكمية المعروضة بانخفـاض الثمـن .

حـ - يزيد العرض عندما ترتفع أثمان السلع الأخرى .

د - يقل العرض عندما تنخفض أثمان السلع الأخرى .

هـ - لا شئ مما سبق .

١١ - أى مـن العوامـل التالية لا يؤدى إلـى زيـادة عـرض القمـح ؟

أ - زيـادة ثمـن القمـح .

ب - ادخـال تحسينات على وسـائل زراعـة القمـح .

حـ - انخفـاض أثمـان المدخـلات المستخدمة فـى زراعـة القمـح .

د - انخفـاض أثمـان القطـن .

هـ - لا شئ مما سبق .

١٢ - تتغير مرونـة العرض السعرية مـع ثمـن السـلعة :

أ - طرديـاً .

ب - عكسـياً .

حـ - فقط إذا كـان منحنـى العرض خطـاً رأسـياً .

د - فقط إذا كـان منحنـى العرض خطـاً أفقيـاً .

هـ - لا شئ مما سبق .

١٣ - إذا ترتب علـى انخفـاض ثمـن سـلعة مـا بنسـبة ١ ٪ انخفـاض الكمية المعروضة منها بنسبة ٢ ٪ كـان العـرض :

أ - مرنـاً .

ب - غير مرن .

حـ - متكافئ المرونة .

د - عديم المرونة .

هـ - لانهائى المرونة .

١٤ - إذا كان منحنى العرض لا يأخذ شكل الخط المستقيم فإن المرونة السعرية :

أ - تتزايد كلما زاد الثمن .

ب - تتزايد كلما انخفض الثمن .

حـ - تنخفض كلما انخفض الثمن .

د - تكون ثابتة عند أى نقطة على المنحنى .

هـ - لا شئ مما سبق .

١٥ - تتنبأ النظرية الاقتصادية بأن زيادة دخول المستهلكين سيؤدى فى ظل ثبات العوامل الأخرى إلى :

أ - زيادة ثمن التوازن وانخفاض كمية التوازن .

ب - زيادة كل من ثمن التوازن وكمية التوازن .

حـ - انتقال منحنى الطلب إلى أسفل .

د - زيادة ثمن التوازن مع عدم تحديد الأثر على كمية التوازن .

هـ - لا شئ مما سبق .

السؤال الثانى : أسئلة الصواب والخطأ مع التبرير :

١ - من المحتمل أن يودي ارتفاع ثمن الشاي إلى انتقال منحنى عرض البن ناحية اليمين مع ثبات العوامل الأخرى على حالها .

٢ – إذا ترتب على انخفاض ثمن سلعة ما بمقدار وحدة نقدية واحدة وترتب على ذلك زيادة الكمية المطلوبة بمقدار وحدة واحدة فإن مرونة الطلب السعرية تساوى الوحدة .

٣ – من المتوقع أن يتغير شكل الطلب على السلع والخدمات إذا أمكن إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع فى صالح الطبقات الفقيرة .

٤ – إذا كان منحنى الطلب على سلعة ما خطاً مستقيماً سالب الميل فإن مرونة الطلب السعرية تكون ثابتة عند كل نقاط المنحنى .

٥ – إذا ترتب على زيادة متوسط دخول الأفراد بنسبة ٥ ٪ زيادة فى الطلب على المواد الغذائية بنسبة ٢ ٪ كان معنى ذلك أن السلع الغذائية هى سلعة رديئة .

٦ – إذا كان الطلب عديم المرونة فإن الإنفاق الكلى للمستهلكين على سلعة ما سيظل ثابتاً بالرغم من ارتفاع ثمن السلعة .

٧ – يترتب على الزيادة فى كل من الطلب والعرض فى سوق سلعة ما زيادة كمية التوازن مع ثبات ثمن التوازن .

٨ – تقاس مرونة الطلب السعرية بميل منحنى الطلب .

٩ – يميل الطلب بصفة عامة إلى أن يكون أكثر مرونة فى الفترة الطويلة عنه فى الفترة القصيرة .

١٠ – يميل العرض بصفة عامة إلى أن يكون أكثر مرونة فى الفترة الطويلة عنه فى الفترة القصيرة .

١١ – إذا ترتب على انخفاض ثمن سلعة ما من ٦ جنيهات إلى ٤ جنيهات وزيادة المبيعات الأسبوعية من ١٠٠ وحدة إلى ١١٠ وحدة فإن الطلب على هذه السلعة يكون مرناً .

أسئلة الفصل الحادى عشر

السؤال الأول : أسئلة الإختيار المتعدد :

١ - يعبر الناتج الحدى لعامل الإنتاج المتغير عن :

أ - خارج قسمة الناتج الكلي على عدد الوحدات المستخدمة من عامل الإنتاج .

ب - متوسط إنتاج الوحدة من خدمات عامل الإنتاج المتغير .

حـ - حاصل ضرب متوسط إنتاج الوحدة من خدمات عامل الإنتاج المتغير فى الكمية المستخدمة منه .

د - معدل تغير الناتج الكلى بالنسبة للتغير فى الكمية المستخدمة من خدمات عامل الإنتاج المتغير .

هـ - لا شئ مما سبق .

٢ - ترجع ظاهرة تزايد وتناقص الغلة إلى :

أ - ثبات نسب مزج خدمات عوامل الإنتاج .

ب - مبدأ تقسيم العمل .

حـ - قانون تناقص المنفعة الحدية .

د - قانون انجل .

هـ - تغير نسب مزج خدمات عوامل الإنتاج .

٣ - تعبر دالة الإنتاج عن العلاقة بين :

أ - حجم الإنتاج وتكاليف الإنتاج .

ب - الكميات المستخدمة من خدمات عوامل الإنتاج وحجم الإنتاج .

حـ - الكميات المستخدمة من خدمات عوامل الإنتاج وتكاليف الإنتاج .

د - حجم الإنتاج وتكلفة الفرصة البديلة .

هـ - لا شئ مما سبق .

٤ - يتساوى الناتج الحدى مع الناتج المتوسط عندما :

أ - يصل الناتج الحدى إلى أقصاه .

ب - يصل الناتج الكلى إلى أقصاه .

حـ - يصل الناتج المتوسط إلى أقصاه .

د - يصل الناتج الحدى إلى الصفر .

هـ - لا شئ مما سبق .

٥ - يقصد بالإنتاج ما يلى :

أ - تحويل المادة الخام إلى سلعة مصنوعية .

ب - قيام الطبيب بعمل عملية جراحية ناجحة .

حـ - قيام التاجر بنقل السلعة من المنتج إلى المستهلك .

د - قيام ربة المنزل بصنع الطعام لأطفالها .

هـ - كل ما سبق .

٦ - من أهم مزايا التخصص وتقسيم العمل :

أ - زيادة مهارة العامل .

ب - زيادة آلية الإنتاج .

حـ - نمو الإنتاج الكبير .

د - كل ما سبق .

هـ - لا شئ مما سبق .

٧ - من أهم عيوب المبالغة فى التخصص وتقسيم العمل :

أ - زيادة إنتاجية العامل .

ب - انخفاض إنتاجية العامل .

حـ - حدوث فائض فى الإنتاج .

د - شعور العامل بالملل .

هـ - لا شئ مما سبق .

٨ - يعزى انخفاض إنتاجية العامل فى الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة إلى :

أ - انخفاض نصيب العامل من رأس المال العينى .

ب - انخفاض مستوى التعليم .

حـ - انخفاض المستوى الصحى .

د - انخفاض المستوى الغذائى .

هـ - كل ما سبق .

٩ - يشترط لانطباق قانون تناقص الغلة فى الأجل القصير :

أ - تغير كافة عوامل الإنتاج المستخدمة فى العملية الإنتاجية .

ب - ثبات المستوى الفنى .

حـ - ثبات نسب المزج بين خدمات عناصر الإنتاج .

د - تجانس وحدات الإنتاج .

هـ - لا شئ مما سبق .

١٠ - إذا صاحب زيادة استخدام عنصر إنتاجي معين تناقص فى ناتجه الحدى فى الفترة القصيرة كان معنى ذلك :

أ - أن الوحدات المستخدمة من هذا العنصر غير متجانسة .

ب - أن بقية عناصر الإنتاج الأخرى المشتركة فى العملية الإنتاجية ثابتة .

حـ - أن بقية عناصر الإنتاج الأخرى المشتركة معه فى العملية الإنتاجية متغيرة بنفس النسبة .

د - أن المستوى الفنى متغير .

هـ - لا شئ مما سبق .

١١ - يكون الناتج الكلى متزايد بمعدل متناقص عند مزج خدمات العنصر المتغير لخدمات العنصر الثابت عندما :

أ - يكون الناتج الحدي ذات قيمة سالبة .

ب - يكون الناتج الحدى فى حالة تزايد .

حـ - يكون الناتج الحدى فى حالة تناقص .

د - يكون الناتج الحدى مساوياً للصفر .

هـ - يكون الناتج المتوسط مساوياً للصفر .

١٢ - يصل الناتج الكلى إلى أقصاه فى الأجل القصير عندما :

أ - يكون الناتج الحدى مساوياً للصفر .

ب - يكون الناتج المتوسط مساوياً للصفر .

حـ - يكون الناتج المتوسط فى أقصاه .

د - لا شئ مما سبق .

١٣ - فى ظل ثبات نسب مزج خدمات عوامل الإنتاج يكون :

أ - الناتج الكلى ثابت .

ب - الناتج الكلى متزايد بمعدل متناقص .

حـ - الناتج الحدى مساوياً للناتج المتوسط لكل عامل إنتاجى ومتزايد بمعدل ثابت .

د - الناتج الحدى مساوياً للناتج المتوسط لكل عامل إنتاجى وثابت .

هـ - لا شئ مما سبق .

١٤ - دالة الإنتاج هي العلاقة بين :

أ - كمية الإنتاج والتكاليف .

ب - السعر والكمية المعروضة .

حـ - كمية الإنتاج وخدمات عوامل الإنتاج المستخدمة .

د - كل ما سبق .

١٥ - يكون بعض عناصر الإنتاج ثابتاً وبعضها متغيراً في :

أ - الفترة القصيرة جداً . ب - الفترة القصيرة .

حـ - الفترة الطويلة . د - كل ما سبق .

١٦ - القانون الذى يحكم دالة الإنتاج فى الأجل القصير هو :

أ - قانون تناقص الغلة .

ب - قانون غلة الحجم .

حـ - قانون الإحلال . د - لا شئ مما سبق .

١٧ - يتساوى الناتج الحدى مع الناتج الكلى عندما :

أ - يصل الناتج الحدى أقصاه .

ب - يصل الناتج الكلى أقصاه .

حـ - يصل الناتج المتوسط أقصاه .

د - لا شئ مما سبق .

١٨ - يعبر الناتج الحدى لعامل الإنتاج المتغير عن :

أ - خارج قسمة الناتج الكلى على عدد الوحدات المستخدمة من العنصر الإنتاجى المتغير .

ب - متوسط إنتاج العنصر الإنتاجى المتغير .

حـ - معدل تغير الناتج الكلى بالنسبة للتغير في الكمية المستخدمة من العنصر الإنتاجى المتغير .

د - لا شئ مما سبق .

١٩ - يقيس خارج قسمة الإنتاج الكلى على عدد وحدات عامل الإنتاج المتغير :

أ - الإنتاج الكلى .

ب - الناتج المتوسط .

حـ - الناتج الحدى .

د - الفرق بين الناتج المتوسط والحدى .

٢٠ - إذا صاحب زيادة استخدام عنصر إنتاجى معين تناقص في إنتاجيته الحدية في الفترة القصيرة كان معنى ذلك :

أ - أن الوحدات المستخدمة من هذا العنصر غير متجانسة .

ب - أن بقية عناصر الإنتاج الأخرى المشتركة معه في العملية الإنتاجية ثابتة .

حـ - أن بقية عناصر الإنتاج الأخرى المشتركة معه في العملية الإنتاجية متغيرة بنفس النسبة .

د - أن مستوى التكنولوجيا غير ثابت .

٢١ - ترجع ظاهرة تزايد وتناقص الغلة إلى :

أ - ثبات نسب مزج خدمات عوامل الإنتاج .

ب - مبدأ تقسيم العمل .

حـ - تغير نسب مزج خدمات عوامل الإنتاج .

د - عدم تجانس وحدات العنصر الإنتاجي المتغير .

٢٢ - طبقاً لقانون تناقص الناتج الحدى :

أ - تحدث زيادات متناقصة فى الناتج الكلى منذ البداية .

ب - يكون الناتج الحدى أقل من الناتج المتوسط دائماً .

حـ - يكون الناتج الحدى أقل من الناتج المتوسط مؤخراً .

د - يتناقص الناتج الحدى فى الحالات التى تحدث فيها زيادة بنفس النسبة فى كل المستخدمات الإنتاجية .

٢٣ - عندما يكون الناتج الكلى آخذاً فى التناقص :

أ - يكون الناتج المتوسط بالنسبة لعنصر العمل مساوياً للصفر .

ب - يكون الناتج الحدى بالنسبة لعنصر العمل مساوياً للصفر .

حـ - يكون الناتج المتوسط بالنسبة لعنصر العمل سالباً .

د - يكون الناتج الحدى بالنسبة لعنصر العمل سالباً .

٢٤ - عندما يكون الناتج المتوسط لعنصر العمل موجباً ولكنه متناقص ، فإن الناتج الحدى لعنصر العمل يجب أن يكون :

أ - متناقصاً .

ب - يساوى صفر .

حـ - سالباً .

د - لا شئ مما سبق .

السؤال الثانى : أسئلة الصواب والخطأ :

١ – يتساوى الناتج الحدى مع الناتج المتوسط عندما يصل الناتج الكلى أقصاه .

٢ – عندما يبدأ الناتج الكلى فى التناقص فإن الناتج المتوسط يصبح مقداراً سالباً .

٣ – يكون الناتج الحدى دائماً مقداراً موجباً .

٤ – يبلغ الناتج الكلى أقصاه عندما يصبح الناتج الحدى صفراً .

٥ – فى الأجل القصير تصبح جميع عناصر الإنتاج متغيرة .

٦ – إذا كان الناتج الحدى لعامل الإنتاج المتغير موجباً ومتناقصاً يكون الناتج الكلى متناقصاً .

٧ – تعبر دالة الإنتاج عن العلاقة بين حجم الإنتاج والكميات المستخدمة من عناصر الإنتاج .

السؤال الثالث : وضح بيانياً كل مما يلى مع كتابة البيانات كاملة على الرسم :

١ – العلاقة بين الناتج الحدى والناتج المتوسط لعنصر إنتاجى متغير فى الأجل القصير .

٢ – المراحل المختلفة التى يمر بها الإنتاج فى الفترة القصيرة بافتراض استخدام عنصر إنتاجى متغير واحد .

أسئلة الفصل الثانى عشر

السؤال الأول : أسئلة الاختيار المتعدد :

١ - التكلفة الحدية للإنتاج تمثل :

أ - التغير فى التكاليف الثابتة بالنسبة للتغير فى حجم الإنتاج .

ب - التغير فى التكاليف المتوسطة بالنسبة للتغير فى حجم الإنتاج .

حـ - التغير فى التكاليف المتغيرة بالنسبة للتغير فى حجم الإنتاج .

د - التغير فى التكاليف الكلية بالنسبة للتغير فى حجم الإنتاج .

٢ - إذا كانت ت ح متزايدة فيجب أن تكون :

أ - م ت م متناقصة فقط .

ب - م ت ث متزايدة .

حـ - م ت م متزايدة فقط .

د - م ت ك متزايدة فقط .

هـ - لا شئ مما سبق .

٣ - تكون العلاقة بين التكلفة المتوسطة والتكلفة الحدية فى الأجل القصير على النحو الآتى :

أ - التكلفة المتوسطة أكبر من التكلفة الحدية دائماً .

ب - التكلفة الحدية أكبر من التكلفة المتوسطة دائماً .

حـ - تتساوى التكلفة الحدية مع التكلفة المتوسطة عند أدنى نقطة للتكلفة الحدية .

د - التكلفة الحدية أقل من التكلفة المتوسطة فى مرحلة تناقص الأخيرة وتكون أكبر منها فى مرحلة تزايد التكلفة المتوسطة .

هـ - لا شئ مما سبق .

٤ - بعد أن تصل التكلفة الحدية فى الفترة القصيرة إلى حدها الأدنى تبدأ فى التزايد مع الزيادات الإضافية فى الإنتاج ويرجع هذا إلى :

أ - قانون الطلب . ب - قانون تناقص الغلة الحدية .

حـ - قانون تناقص المنفعة الحدية .

د - مبدأ تقسيم العمل .

هـ - لا شئ مما سبق .

٥ - إذا كانت ت ح فوق م ت م فإن :

أ - م ت م تكون آخذة فى الهبوط .

ب - م ت م تكون آخذة فى الارتفاع .

حـ - م ت ك تكون آخذة فى الهبوط .

د - م ت ك تكون آخذة فى الارتفاع .

هـ - لا شئ مما سبق .

٦ - يعبر متوسط التكاليف الثابتة للإنتاج عن :

أ - نصيب الوحدة المنتجة من التكاليف المتغيرة .

ب - نصيب الوحدة المنتجة من التكاليف الكلية .

حـ - نصيب الوحدة المنتجة من التكاليف الثابتة .

د - معدل تغير التكاليف الثابتة بالنسبة للتغير فى حجم الإنتاج .

هـ - لا شئ مما سبق .

٧ - عند حجم إنتاج ٥٠ وحدة ومتوسط التكاليف المتغيرة = ٢ وحدة نقدية والتكلفة الحدية = ٧ وحدات نقدية ، متوسط التكاليف الكلية = ٣ وحدات نقدية فعلى ذلك تكون التكاليف الثابتة :

أ - ٢ . ب - ١٠٠ . حـ - ٥٠ .
د - ١٥٠ . هـ - لا شئ مما سبق .

٨ - يمكن التفرقة بين الربح المحاسبى والربح الاقتصادى على النحو التالى :

أ - إذا كان الربح الاقتصادى مساوياً للصفر ، فإن هذا يعنى أن الربح المحاسبى يساوى صفراً بالضرورة .
ب - إذا كان الربح الاقتصادى فى نشاط معين أكبر من الصفر فإن هذا يعنى أن النشاط يجذب الموارد إليه من الأنشطة الأخرى ، هذا فى حين إذا كان الربح المحاسبى أكبر من الصفر فقد يصاحب ذلك خروج الموارد لأنشطة أخرى .
حـ - إذا كان الربح الاقتصادى أقل من الصفر ، فمن الممكن أن يكون الربح المحاسبى أكبر من الصفر .
د - كل من (ب) ، (حـ) .
هـ - لا شئ مما سبق .

٩ - من خصائص التكاليف فى الأجل القصير :

أ - تفوق التكاليف الكلية التكاليف المتغيرة بمقدار ثابت .
ب - التغير فى التكاليف الكلية > التغير فى التكاليف المتغيرة .
حـ - التكاليف الكلية = التكاليف المتغيرة × التكاليف الثابتة .

د - كل من (أ) ، (حـ) .

هـ - لا شئ مما سبق .

١٠ - إذا كان متوسط التكلفة الثابتة = ٢٠٠ جنيه فإن هذا يعنى أن :

أ - التكاليف الثابتة = ٣٠٠٠ جنيه عند حجم الإنتاج ١٥ وحدة .

ب - متوسط التكلفة المتغيرة = ٥٠٠ ، إذا كان متوسط التكلفة الكلية = ٣٠٠ .

حـ - أن التكاليف الكلية = ٨٠٠٠ ، إذا كان متوسط التكلفة المتغيرة = متوسط التكلفة الثابتة ، عند حجم الإنتاج ٢٠ وحدة .

د - كل من (أ) ، (حـ) .

١١ - بمقارنة متوسطات التكلفة بالتكلفة الحدية يتضح أن :

أ - متوسط التكلفة الكلية يتناقص فى مرحلة تناقص متوسط التكلفة المتغيرة فقط .

ب - تصل التكلفة الحدية إلى حدها الأدنى قبل أن يصل أى من متوسط التكلفة المتغيرة أو متوسط التكلفة الكلية إلى حده الأدنى .

حـ - يصل م ت ث إلى حده الأدنى عندما يصل متوسط التكلفة الكلية إلى حده الأدنى .

د - لا شئ مما سبق .

السؤال الثانى : أسئلة الصواب والخطأ مع التبرير :

١ - نظراً لأن التكاليف الثابتة مستقلة عن حجم الإنتاج لذا يأخذ منحنى متوسط التكاليف الثابتة خطاً موازياً لمحور الإنتاج .

٢ – على عكس التكاليف الثابتة تبدأ التكاليف المتغيرة من نقطة الأصل .

٣ – يمكن تفسير تزايد التكاليف الكلية بمعدل متزايد بعد مستوى معين من الإنتاج بقانون ثبات نسب مزج خدمات عناصر الإنتاج مع بعضها .

٤ – تتساوى التكلفة الحدية مع متوسط التكلفة الكلية عندما تصل الأولى إلى أدنى قيمة لها .

٥ – يتحدد حجم الطاقة المثلى للمشروع فى الأجل القصير عندما يكون متوسط التكاليف المتغيرة فى أدناه .

٦ – يتوقف المشروع عن الإنتاج فى الأجل القصير مادام يحقق خسائر .

٧ – لا يوجد اختلاف بين التكاليف وفقاً للمفهوم المحاسبى أو المفهوم الاقتصادى .

٨ – يكون الربح المحاسبى عادة أكبر من الربح الاقتصادى .

السؤال الثالث : وضح بيانياً مع كتابة البيانات كاملة على الرسم :

١ – سلوك منحنيات التكاليف الكلية والثابتة والمتغيرة فى الأجل القصير .

٢ – العلاقة بين متوسطات التكاليف الثابتة والمتغيرة والكلية والتكاليف الحدية فى الأجل القصير .

٣ – حجم الإنتاج الأمثل للمشروع فى الأجل القصير .

السؤال الرابع : قارن بين كل اثنين مما يلى مستخدماً الرسم البيانى فى التوضيح :

١ - الناتج الحدى والتكلفة الحدية .

٢ - متوسط التكلفة الثابتة ومتوسط التكلفة المتغيرة .

أسئلة الفصل الثالث عشر والرابع عشر

السؤال الأول : أسئلة الإختيـار المتعـدد :

١ - وضع التوازن لأى مشروع :

أ - ينطوى على تعظيم للربح أو تدنية للخسائر .

ب - يحقق عنده المشروع أكبر ربح ممكن أو أقل خسارة ممكنة .

حـ - يمكن تحديده بالإعتماد على منحنيات الإيراد الحدى والتكلفة الحدية .

د - يمكن تحديده بإستخدام الإيراد الحدى والتكلفة الحدية .

هـ - كل ما سبق .

٢ - عند نقطة التعادل للمشروع يكون :

أ - الإيراد الكلى أكبر من التكاليف الكلية .

ب - الإيراد الكلى = التكاليف الكلية .

حـ - الإيراد الكلى أقل من التكاليف الكلية .

د - يصل المشروع إلى وضع التوازن . هـ - لا شئ مما سبق .

٣ - يتحقق وضع التوازن للمشروع إذا :

أ - تساوى الإيراد الحدى مع التكاليف الحدية المتناقصة .

ب - تساوى الإيراد الحدى مع التكاليف الحدية المتزايدة .

حـ - تساوى الإيراد الحدى مع التكاليف الحدية عندما تصل إلى أدناها .

د - لا شئ مما سبق .

٤ - يحقق المنتج الذى يعمل فى ظروف المنافسة الكاملة أرباحاً غير عادية إذا :

أ - زادت متوسط تكاليفه الكلية عن الإيراد المتوسط عند التوازن .

ب - كانت التكاليف الكلية أقل من الإيراد المتوسط عند التوازن .

حـ - زاد الإيراد المتوسط عن متوسط التكلفة الكلية عند التوازن .

د - أ ، ب صحيحتان .

هـ - ب ، حـ صحيحتان .

٥ - **يتوقف المنتج المتنافس عن الإنتاج إذا :**

أ - زادت التكاليف المتوسطة المتغيرة عن الإيراد المتوسط عند التوازن .

ب - زادت متوسط التكلفة الكلية عن الإيراد المتوسط عند التوازن .

حـ - تساوى متوسط التكلفة الكلية مع الإيراد المتوسط عند التوازن .

د - لا شئ مما سبق .

هـ - كل ما سبق .

٦ - **يستمر المنتج الذى يعمل فى ظروف المنافسة الكاملة فى العمل إذا :**

أ - زادت متوسط التكلفة الكلية عن الإيراد المتوسط عند التوازن .

ب - تساوت متوسط التكلفة الكلية مع الإيراد المتوسط عند التوازن .

حـ - زاد الإيراد المتوسط عن متوسط التكلفة المتغيرة عند التوازن .

د - كل ما سبق .

هـ - لا شئ مما سبق .

٧ - **يستمر المنتج الذى يعمل فى ظروف المنافسة الكاملة رغم تحقيقه لخسائر إذا :**

أ - زاد الإيراد المتوسط عن متوسط تكاليفه المتغيرة .

ب - كانت خسارته أقل من التكاليف الثابتة .

حـ - كانت خسارته أكبر من التكاليف الثابتة .

د - أ ، ب صحيحتان .

هـ - ب ، حـ صحيحتان .

٨ - يتحقق توازن الصناعة فى الفترة الطويلة للمشروعات التى تعمل فى سوق المنافسة الكاملة إذا :

أ - حققت كل المشروعات التى تعمل فى هذه الصناعة أرباحاً عادية .

ب - توقف دخول وخروج المنتجين من الصناعة .

حـ - حققت كل المشروعات فى الصناعة أرباحاً غير عادية .

د - أ ، ب صحيحتان .

هـ - ب ، حـ صحيحتان .

٩ - يرجع السبب فى إختفاء الأرباح غير العادية فى سوق المنافسة الكاملة إلى :

أ - تجانس المنتجات .

ب - حرية الدخول للسوق والخروج منه .

حـ - وجود عدد كبير من المنتجين فى السوق .

د - كل ما سبق .

هـ - لا شئ مما سبق .

١٠ - يكون سيان للمنتج الذى يعمل فى ظروف المنافسة الكاملة أن يستمر أو يتوقف عن الإنتاج إذا :

أ - تساوى إيراده المتوسط عند التوازن مع متوسط تكاليفه الكلية .

ب - تساوى إيراده المتوسط عند التوازن مع متوسط تكاليفه المتغيرة .

حـ - تساوت قيمة الخسارة مع التكاليف الثابتة .

د - أ ، ب صحيحتان .

هـ - ب ، حـ صحيحتان .

١١ - يتوقف المنتج الذى يعمل فى ظروف المنافسة الكاملة عن الإنتـاج إذا :

أ - زادت خسارته عن تكاليفه المتغيرة .

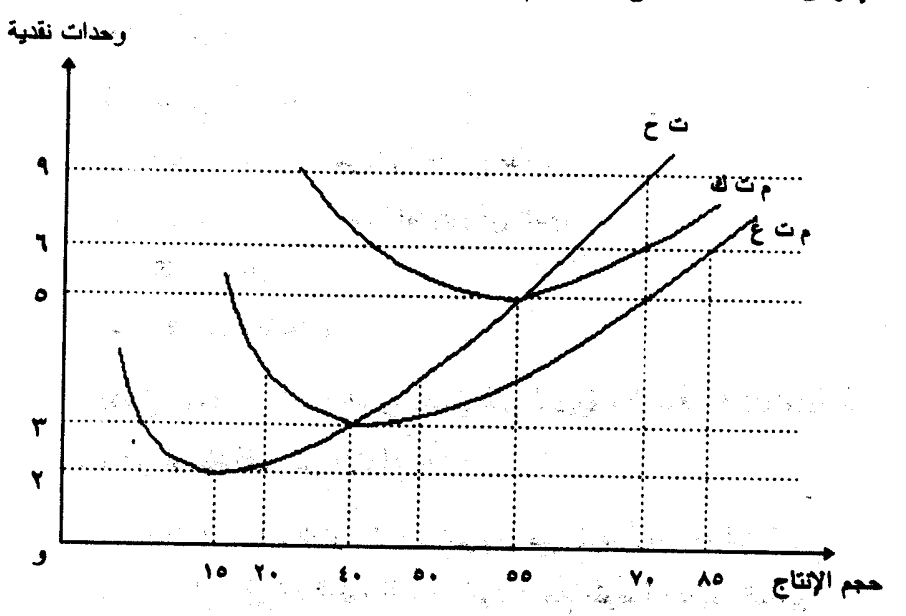
ب - زادت خسارته عن تكاليفه الثابتة .

حـ - كان الإيراد الكلى المتحقق أقل من التكاليف المتغيرة .

د - أ ، ب صحيحتان .

هـ - ب ، حـ صحيحتان .

إدرس الشـكل التـالى جيداً ثم أجب عن الأسئلة التاليـة لـه :



١٢ - عندما يكون ثمن بيع الوحدة = ٩ وحدات نقدية فإن حجم الإنتـاج الذى يعظم أرباح المنتج هو :

أ - ١٥ وحدة .

ب - ٧٠ وحدة .

حـ - ٥٥ وحدة .

د - ٨٥ وحدة .

١٣ - عند حجم الإنتاج التوازنى الذى سبق تحديده من السؤال السابق فإن التكاليف الكلية تساوى :

أ - ١٣٥ وحدة نقدية .　　　ب - ٧٦٥ وحدة نقدية .

حـ - ٦٣٠ وحدة نقدية .　　　د - ٤٢٠ وحدة نقدية .

١٤ - عند حجم الإنتاج التوازنى السابق تحديده يكون حجم الأرباح هو :

أ - ٧٠ وحدة نقدية .　　　ب - ٢١٠ وحدة نقدية .

حـ - ٢٢٠ وحدة نقدية .　　　د - ٢٨٠ وحدة نقدية .

١٥ - تكون أرباح المنتج مساوية للصفر عندما :

أ - يكون سعر بيع الوحدة = ٥ وحدات نقدية .

ب - يكون سعر بيع الوحدة = ٣ وحدات نقدية .

حـ - عندما يعمل المنتج فى ظروف الأجل القصير .

د - عندما يكون حجم الإنتاج = ١٥ وحدة .

١٦ - يتوقف المنتج المتنافس عن الإنتاج تماماً ويخرج من السوق عندما يكون السعر أقل من :

أ - متوسط التكاليف الكلية .　　　ب - التكلفة الحدية .

حـ - ٥ وحدة نقدية .　　　د - ٣ وحدة نقدية .

١٧ - منحنى عرض المنتج المتنافس فى الفترة القصيرة هو :

أ - الجزء الصاعد من منحنى م ت ك إبتداء من الثمن ٥ وحدة نقدية .

ب - الجزء الصاعد من منحنى ت ح إبتداء من الثمن ٥ وحدة نقدية .

حـ - الجزء الصاعد من منحنى ت ح إبتداء من الثمن ٣ وحدة نقدية .

د - الجزء الصاعد من منحنى ت ح إبتداء من الثمن ٢ وحدة نقدية .

١٨ - عندما يكون الثمن يساوى ٥ وحدة نقدية تكون التكاليف الثابتة هى :

أ - ٧٠ وحدة نقدية . ب - ٣٥٠ وحدة نقدية .

حـ - ٤٢٠ وحدة نقدية . د - ٢٧٥ وحدة نقدية .

١٩ - يحقق المنتج الذى يعمل فى ظروف الإحتكار أقصى ربح ممكن عندما :

أ - يصل الفرق الموجب بين إيراده الكلى وتكاليفه الكلية أدنى قيمة .

ب - يصل الفرق الموجب بين إيراده الكلى وتكاليفه الكلية أقصى ما يمكن .

حـ - يتعادل إيراده الحدى مع تكاليفه الحدية وهى متزايدة .

د - يتعادل إيراده الحدى مع تكاليفه الحدية وهى متناقصة .

هـ - أ ، حـ صحيحتان .

و - ب ، حـ صحيحتان .

٢٠ - يحقق المحتكر أرباحاً غير عادية إذا :

أ - تساوى إيراده الحدى مع تكاليفه الحدية وهى متزايدة . .

ب - تساوى إيراده المتوسط مع تكاليفه المتوسطة عند التوازن .

حـ - زاد إيراده المتوسط عن تكاليفه المتوسطة عند التوازن .

د - لا شئ مما سبق .

٢١ - قد يحقق المحتكر فى بعض الحالات خسارة إذا :

أ - زادت تكاليفه المتوسطة عن إيراده المتوسط فى نقطة معينة .

ب - كانت تكاليفه المتوسطة أكبر من إيراده المتوسط دائماً .

حـ - كانت تكاليفه المتوسطة أقل من إيراده المتوسط دائماً .

د - لا شئ مما سبق .

٢٢ - يحقق المنتج المحتكر أقصى ربح ممكن عندما :

أ - يزيد إيراده المتوسط عن تكاليفه المتوسطة .

ب - يتعادل إيراده الحدى مع إيراده المتوسط .

حـ - يتساوى ميل المماس لمنحنى الإيراد الكلى مع ميل المماس لمنحنى التكاليف الكلية .

د - لا شئ مما سبق .

٢٣ - ينطوى الإحتكار على إساءة فى استخدام الموارد بالمقارنة بسوق المنافسة الكاملة لأنه :

أ - ينتج سلعته ومتوسط التكلفة الكلية متزايدة .

ب - ينتج سلعته ومتوسط التكلفة الكلية عند أدناها .

حـ - ينتج سلعته ومتوسط التكلفة الكلية ما زالت متناقصة .

د - لا شئ مما سبق .

٢٤ - يستطيع المنتج المحتكر أن يقوم بالتمييز فى الأسعار بين الأسواق إذا كانت :

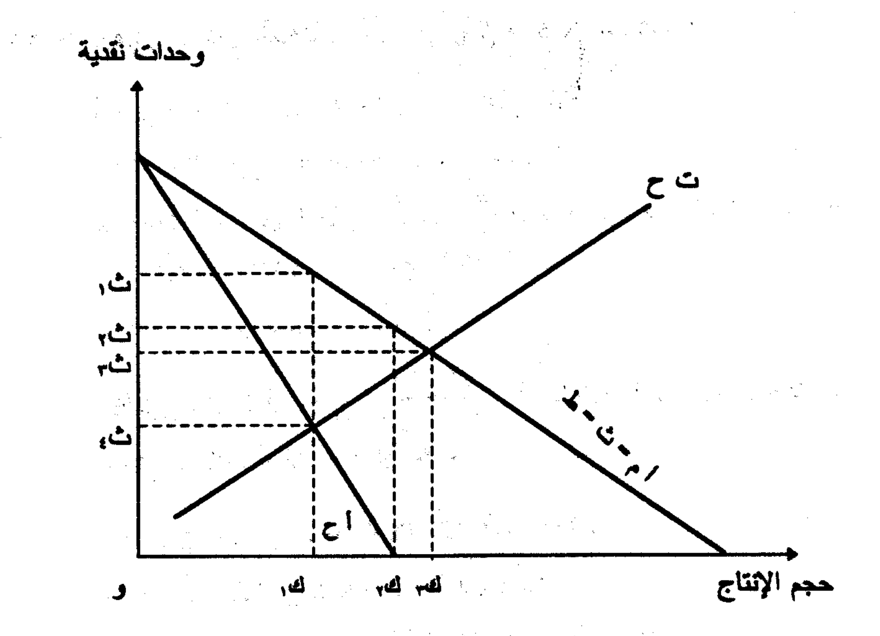
أ - السلعة قابلة للإنتقال من سوق لآخر .

ب - مرونة الطلب السعرية على سلعته مختلفة بين الأسواق .

حـ - يمكن للبعض نقل السلعة من السوق ذو السعر الأقل وبيعها فى السوق ذو السعر الأعلى .

د - لا شئ مما سبق .

إدرس الشكل التالى جيداً ثم أجب عن الأسئلة التالية لـه :



٢٥ - حجم الإنتاج الذى يعظم أرباح المحتكر هـو :

أ - ك١ ب - ك٢ حـ - ك٣ د - لا يمكن التحديد

٢٦ - السعر الذى يعظم أرباح المحتكر هـو :

أ - ث١ ب - ث٢ حـ - ث٣ د - ث٤

٢٧ - السعر الذى يصل عنده الإيراد الكلى لأقصاه هـو :

أ - ث١ ب - ث٢ حـ - ث٣ د - ث٤

السؤال الثانى : أسئلة الصواب والخطأ مع التبرير :

١ – يتحقق وضع توازن المنشأة إذا تساوى الإيراد الحدى مع التكلفة الحدية عند التوازن دون أية شروط إضافية .

٢ – يتحدد وضع التوازن للمنتج إذا وصل الفرق الموجب بين إيراده الكلى وتكاليفه الكلية إلى أدناه .

٣ – يحقق المنتج أرباحه الغير عادية إذا تساوى إيراده المتوسط مع تكاليفه المتوسطة عند التوازن .

٤ – يترتب على وجود حرية الدخول إلى الصناعة أو الخروج منها فى أى وقت إختفاء الأرباح غير العادية فى الفترة الطويلة للمشروعات التى تعمل فى ظروف المنافسة الكاملة .

٥ – يتوقف المشروع عن الإنتاج فى ظروف المنافسة الكاملة إذا زادت خسارته عن تكاليفه الثابتة .

٦ – يتساوى الإيراد الحدى مع متوسط التكلفة الكلية ومع الإيراد المتوسط مع السعر إذا وصل المشروع إلى الوضع الذى يحقق فيه أرباحه العادية فقط .

٧ – تنطوى سوق الإحتكار على وجود إهدار في موارد المجتمع بالمقارنة بسوق المنافسة الكاملة .

٨ – يستطيع المحتكر أن يزيد إيراداته الكلية دائماً من خلال إجراءه تمييزاً فى الأسعار .

٩ – من الممكن أن يحقق المحتكر أرباحاً غير عادية حتى فى الفترة الطويلة .

١٠ – المنتج المحتكر لابد وأن يحقق أرباحاً دائماً .

١١ – لا تختلف شروط التوازن للمنتج الذى يعمل فى ظروف المنافسة الكاملة عن شروط التوازن للمنتج الذى يعمل فى ظروف الإحتكار .

١٢ - عند وضع التوازن للمنتج الذى يعمل فى ظروف الإحتكار لابه من تعادل الإيراد الحدى مع التكلفة الحدية مع الإيراد المتوسط عند التوازن فى الفترة الطويلة .

السؤال الثالث : أسئلة التوضيح البيانى :

١ - وضع التوازن لمشروع يعمل فى ظروف المنافسة الكاملة معتمداً على منحنيات الإيراد الكلى والتكاليف الكلية .

٢ - وضع التوازن لمشروع يعمل فى ظروف المنافسة الكاملة ويحقق خسائر تستدعى التوقف عن الإنتاج .

٣ - وضع التوازن لمشروع يعمل فى ظروف المنافسة الكاملة ويحقق خسائر لا تستدعى التوقف عن الإنتاج .

٤ - وضع التوازن لمشروع يعمل فى ظروف المنافسة الكاملة ويحقق أرباحاً غير عادية .

٥ - وضع التوازن للمنتج المحتكر عند تحقيقه لأرباح غير عادية .

٦ - حالة تحقيق المنتج المحتكر لخسارة .

المحتويات

الصفحة

مقدمة ٣

القسم الأول : موضوعات الاقتصاد الكلى ٥-١٤٩

الفصل الأول : طبيعة علم الاقتصاد ٧

الفصل الثانى : المشكلة الاقتصادية ١٧

الفصل الثالث : ماهية الاقتصاد الكلى ٢٩

الفصل الرابع : مفاهيم الناتج القومى ، الدخل القومى ،
الإنفاق القومى ٤٥

الفصل الخامس : التدفق الدائرى للدخل القومى ٦٩

الفصل السادس : تحديد المستوى التوازنى للدخل القومى
وفكرة المضاعف ٩١

الفصل السابع : السياسة المالية فى ظل نموذج المضاعف ١١٣

أسئلة وتطبيقات على موضوعات القسم الأول ١١٩

القسم الثانى : موضوعات الاقتصاد الجزئى ١٥١-٣١٢

الفصل الثامن : طلب السوق ومرونته ١٥٣

الفصل التاسع : العرض ومرونته ١٧٩

الفصل العاشر : توازن السوق التنافسية ١٩٣

الفصل الحادى عشر : الإنتاج ٢١٥

الفصل الثانى عشر : التكاليف ٢٢٧

الصفحة

الفصل الثالث عشر : **سلوك المؤسسة فى ظل**

أسواق المنافسة الكاملة ٢٣٩

الفصل الرابع عشر : **سلوك المؤسسة فى ظل**

سوق الاحتكار ٢٥٥

أسئلة وتطبيقات على موضوعات القسم الثانى ٢٦٧